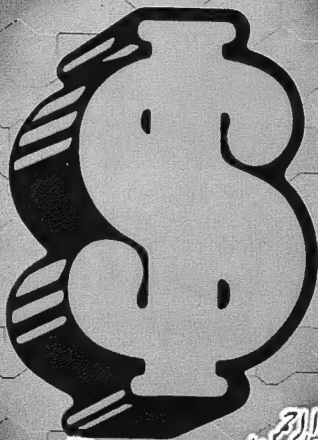


علم الاجتماع الاقتصادي

النمعة والتطور



علاء محمد صالح رحمہ اللہ

علم الاجتماع
جامعة الاسكندرية

دارالافتاء الجامعية

٤٠ من سيرة: الكواكب ٤٨٣٠١٦٣٥٠
٣٨٧ من مقال الرئيس الشاذلي ٥٩٧٣١٤٦

٣٨٧ من مقال الرئيس الشاذلي - ٥٩٧٣١٤٦



0103545

علم الاجتماع الاقتصادي

النشأة والتطور

عبدية محمد عبد الرحمن

استاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٤٠ شارع مرسى مطرية - مطرية - ١٦٢-٤٨٣
٢٨٧ شارع عبدالعظيم - ١٦٦-٥٩٧

محتويات الكتاب

٧ مقدمة الطبعة الثانية

الباب الأول

- ٩ نشأة علم الاجتماع الاقتصادي والاسهامات السوسيولوجية
التقليدية والحديثة
- ١٧ الفصل الاول : نشأة علم الاجتماع الاقتصادي ومجالاته وعلاقته
بالعلوم الاجتماعية الاخرى
- ٦٧ الفصل الثاني : اسهامات المدرسة السوسيولوجية الاوروبية
التقليدية (١)
- ١١٥ الفصل الثالث : اسهامات المدرسة السوسيولوجية الاوروبية
التقليدية (٢)
- ١٥٧ الفصل الرابع : اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية
الحديثة

الباب الثاني

- ٢١١ - أهم المجالات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي
- ٢١٢ **الفصل الخامس** : الشركات متعددة الجنسيات
- ٢٥٥ الفصل السادس : اقتصاديات العالم الثالث
- ٣٠٧ الفصل السابع : سوسيولوجية لاقتصاد العالم الجديد

مقدمة الطبعة الثانية

نفذت الطبعة الاولى لهذا الكتاب بجزئيه الاول والثاني ، بعد صدورهما بشهور قليلة ، نظرا لندرة ما كتب عن علم الاجتماع الاقتصادي باللغة العربية بصورة عامة ، وما يرتبط عموما بالقضايا والموضوعات والمشكلات التي جاءت في ثنايا هذا المؤلف ، ويتناولها الكثير من المتخصصين في العلوم الاجتماعية ككل . كما يتضح لنا ايضا ، مدى حرص القارئ العربي على تناوله قضايا اجتماعية واقتصادية هامة ، لا تزال تشغل اهتماماته ، ويحاول ان يتناولها بالدراسة والتحليل . ولا سيما ، ان كثيرا من الموضوعات والقضايا التي اثيرت في هذا المؤلف ، تأخذ طابعا هاما لانها تعكس رؤية حديثة ، في مجال علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع الاقتصادي على وجهه الخصوص .

في نفس الوقت ، حرصنا في الطبعة الثانية (الحالية) ، لان نقوم بدمج جزئي الكتاب السابق ، حتى يصبح في متناول القارئ العادي ، والذي يسعى للاطلاع على مبادئ علم الاجتماع الاقتصادي ، وسيما عندما يهتم بدراسة احد فروع علم الاجتماع المتخصصة ، والتي اصبحت تعرض لقضايا ميسولوجية واقتصادية متميزة . وتتناول بالدراسة والتليل لعدد من المشكلات والموضوعات ، التي لا تزال تشغل العقل العربي ، وتفتح الباب لمناقشات متعددة ومتنوعة ، ترتبط عموما بالوضع الاقتصادي التنامي في الدول النامية ، ومنها بالطبع الدول العربية . كما يتناول ايضا ، عددا من الموضوعات والقضايا التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يشكل معظم السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول العالم سواء اكانت متقدمة ام نامية في نفس الوقت .

كما حرص المؤلف ، على ان يتناول مجموعة من الموضوعات والقضايا الاقتصادية ، والتي يتم تحليلها عن طريق الاستعانة بالمنظورات الميسولوجية والاقتصادية ، والتي تعكس عموما عن طبيعة التحليلات النظرية والنتائج الامبريقية ، التي تم اجراؤها على عدد من المجتمعات النامية والعربية على وجهه الخصوص . في نفس الوقت ، لقد حرص

الباحث على أن يعرض لعدد من الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب ،
في ضوء الاستعانة بالمدخل التعددي بين العلوم الاجتماعية - علاوة على
استخدام الكثير من الدراسات التحليلية المقارنة التي قد بينها من قبل
لعدد من علماء علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والنفس منذ فترات
طويلة مضت ، ويؤكد عليها الكثير من المتخصصين في هذه العلوم في
السنوات الأخيرة .

وأخيرا ، أتمنى من الله سبحانه وتعالى أن يحقق ما رجونا تحقيقه من
هذا الكتاب ، وإن يضيف إلى المكتبة العربية وللقارئ العربي عموما
ما يشغل تفكيره واهتمامه وتطلعه دائما لمستقبل أفضل باذن الله ،

والله ولي التوفيق لعباده المخلصين

دكتور

عبد الله محمد عبد الرحمن

الاسكندرية في سبتمبر ١٩٩٨

المَبَّابُ الأول

**نشأة علم الاجتماع الاقتصادى والاسهامات السوسولوجية
التقليدية والحديثة**

**الفصل الاول : نشأة علم الاجتماع الاقتصادى ومجالاته وعلاقته
بالمعلوم اجتماعية الاخرى**

**الفصل الثانى : اسهامات المدرسة السوسولوجية الاوروبية
التقليدية (١)**

**الفصل الثالث : اسهامات المدرسة السوسولوجية الاوربية
التقليدية (٢)**

**الفصل الرابع : اسهامات المدرسة السوسولوجية الامريكية
الحديثة**

مقدمة :

تعكس أنماط الفكر الاقتصادي والاجتماعي عن ظهور مجموعة من المدارس الاقتصادية الاشتراكية التي سيطرت على طبيعة الحياة العامة في المجتمعات الغربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . كما كشفت التحليلات السابقة لهذه المدارس كيفية نشأتها وتأثيرها على واقع الأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية بصورة عامة - كما توضح أيضا نوعية الامار الايديولوجية التي وجهت من أجلها ، ولخدمة طبقات اجتماعية معينة . وهذا ما ظهر بوضوح لحقيقة نشأة مدارس الطبيعيين والتجاريين على سبيل المثال ، حيث استهدفت مدرسة الطبيعيين خدمة مصالح طبقة الزراعيين الفرنسيين ، شأن ذلك شأن مدرسة التجاريين التي كرس لخدمة ومصالح طبقة التجار في إنجلترا ، وهذا ينطبق أيضا على بقية المدارس الاقتصادية والاشتراكية التي ظهرت خلال القرنين الماضيين .

من هذا المنطلق ، جاء اهتمامنا في الفصول السابقة لتوضيح خلفية تاريخية مختصرة لنوعية هذه المدارس الاقتصادية وتحليل كيفية ارتباط هذه المدارس بواقع الحياة الاجتماعية العامة في المجتمعات الأوروبية . خاصة وأن دراسة الظواهر الاقتصادية التي اهتمت بمعالجتها لايمكن فهمها وتحليلها إلا من خلال طبيعة البناءات المجتمعية التي ظهرت فيها . علاوة على ذلك ، ان دراسة تلك المدارس يساعد في فهم طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ، والتي حدثت بصورة سريعة مع البدايات الاولى لنشأة المجتمع الحديث . ولأيضا معرفة الى أي حد أسهمت هذه المدارس في تشكيل أنماط الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والايديولوجي التي ظهر في القرن التاسع عشر وخلال القرن الحالي . وكيف سيطرت الفلسفات العامة والايديولوجيات الاقتصادية والسياسية على أنماط الحياة في المجتمعات الغربية ، قبل ظهور معظم العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد والاجتماع . فلقد سيطر الاقتصاد السياسي ، على معظم تحليلات المدارس الاقتصادية خلال القرنين الماضيين ، ولم يظهر مفهوم علم الاقتصاد الا مع ظهور المجتمع الحديث خلال العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر .

ويتركز اهتمامنا في الفصول الثلاثة القادمة ، لدراسة طبيعة العلاقة بين علمي الاقتصاد والاجتماع ، وبالتحديد لفهم العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، وكيف نشأ علم الاجتماع الاقتصادي كاحد الفروع العلمية لعلم الاجتماع ؟ والذي وضع أول معاملة الاساسية عالم الاجتماع الفرنسي أوجست كونت في العقود الاولى من القرن التاسع عشر . حقيقة ، يعكس تطيل التراث التاريخي لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي ، مدى اهتمام أوجست كونت وغيره من رواد علم الاجتماع الاوائل ، بطبيعة هذا الفرع والذي تلازم في الواقع مع نشأة وتطور المراحل التاريخية لعلم الاجتماع ذاته . من ناحية أخرى ، لابد وأن نشير الى حقيقة هامة مؤداها : ان افكار كونت الوضعية ، لم تظهر من فراغ بقدر ما تأثر بالفعل بطبيعة الافكار الاجتماعية والاشتراكية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت خلال اواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر . ومن ثم ، توجد علاقة قوية بين تحليلات كونت وأستاذه سان سيمون وغيره من رواد المدرسة الاجتماعية والاقتصادية الاشتراكية . بالإضافة الى أن اهتمامات مالتوس ، وريكاردو ، وسميث ، وهيوم ، ومل ، التي كانت بمثابة نقطة الانطلاق الاساسية لوضع فلسفته الوضعية ورد هجوم علماء الاقتصاد الاوائل ، الذين انتقدوا نشأة علم الاجتماع ذاته . بالإضافة الى ذلك ، ان نشأة علم الاجتماع الاقتصادي في مراحلها الاولى استقطبت آراء علماء الاقتصاد من امثال مل ، الذي وجد من وضعية كونت اهتماما كبيرا لتغيير أنماط التحليل والاساليب المنهجية للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية .

علاوة على ذلك ، سنهتم أيضا بدراسة أهم المجالات الحديثة والتعريفات الخاصة لعلم الاجتماع الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى ولاسيما التاريخ ، والاقتصاد ، والانثروبولوجيا ، وعلم النفس ، والجغرافيا . وكيف أسهمت هذه العلوم وفروعها المختلفة في تطور مجالات علم الاجتماع الاقتصادي خاصة في السنوات الاخيرة . من ناحية أخرى ، سنعالج كيف تبينت تحليلات علماء المدرسة السوسيولوجية الأوروبية التقليدية والتي تمثلت في كتابات ماكس فيبر ، وامل دوركايم ، وهريبرت سبنسر تطوير علم الاجتماع الاقتصادي ، واستخدام المفاهيم المختلفة في دراسة القضايا والظواهر الاقتصادية وتفسير العلاقة بين الاقتصاد ، والفرد ، والمجتمع ، والدولة . بالإضافة الى ذلك ، كيف اهتمت المدارس الأوروبية المختلفة بعلم الاجتماع

الاقتصادي مثل المدرسة التاريخية الالمانية التي تزعمها فيبر ، أو المدرسة الفرنسية الدوركيمة ، وتحليلات علماء الاجتماع البريطانيين من أمثال سننر ، الذي نجد كثير من عناصر الاتفاق حول تصوراته الاقتصادية وبالطبع المدرسة الاقتصادية الانجليزية الذي وضع معالمها الاولى آدم سميث .

كما يعكس الاهتمام بدراسة المدارس الموسيولوجية الاوروبية التقليدية نشأة الإتجاهات والمداخل العامة التي سيطرت على علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها بالطبع علم الاجتماع الاقتصادي ، وكيف ظهر على سبيل المثال الاتجاه البنائي الوظيفي الذي امتد بعد ذلك الى المدرسة الموسيولوجية الامريكية الحديثة ، (كما سنعالج ذلك في الفصول القادمة بالتفصيل) ، علاوة على ذلك ، نعى لدراسة اسهامات المدرسة الموسيولوجية التقليدية الاوروبية أو ما يسمون بالجيل الثاني من رواد علم الاجتماع ، من أمثال جورج سيمل ، ونلفريدو باريتو وايضا ثورستين فيلن . فبالنسبة لكل من سيمل وباريتو ، وصبيعة نشأتهما العلمية تعكس الكثير من عوامل الاهتمام بعلم الاجتماع الاقتصادي بصورة خاصة ، والتي نحاول ابرازها في اطار معالجتنا لاهم كتاباتهم ولاسيما كتاب سيمل عن «فلسفة النقود» ومنهجيته المميزة في هذا الصدد . ويشارك فيلن باريتو في طبيعة النشأة العلمية لهما واعتبارهما من رواد علم الاقتصاد ، الذين استقبطوا الى مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، وأسهموا في تطوير مجالاته وقضاياها المختلفة ، وتأكيدهما على ضرورة عدم الفصل بين الظواهر الاجتماعية والاقتصادية واعتبار الأخيرة جزءا من الظواهر المجتمعية .

كما تكمن أهمية تحليلات باريتو في علم الاجتماع الاقتصادي من خلال رئاسته لمدرسة «لوزان الاقتصادية» والتي أسسها عالم الاقتصاد الشهير «فالراس» ، فلقد سعى باريتو لتطوير أفكاره ونظرياته الاقتصادية ، وحث علماء الاقتصاد على ضرورة الاهتمام بالمداخل الموسيولوجية عند دراسة الظواهر الاقتصادية . ولقد وجدت تصورات باريتو اهتمامات ملحوظة سواء بين علماء الاجتماع والاقتصاد من أمثال الفريد مارشال الذي أيد كثيرا من تحليلات باريتو وفيبر في مجال علم الاجتماع الاقتصادي .بالاضافة الى ذلك ، جاء اهتمامنا متناول تحليلات ثورستين فيلن كأحد علماء الاقتصاد البارزين الذي وجد في علم الاجتماع الاقتصادي بؤرة اهتماماته الانسانية ، ذلك العالم

ذو النشأة الاجتماعية الأوروبية والعلمية الأكاديمية للأمريكية، أسس المدرسة المؤسسية التي انتشرت أفكارها وتصوراتها بين علماء الاجتماع والاقتصاد وغيرهم من العلوم الاجتماعية الأخرى . تلك المدرسة التي وجدت من المدارس السوسيولوجية والاجتماعية نقطة انطلاق أساسية لها ولاسيما المداخل التحليلية والمنهجية التي تعالج الظواهر الاقتصادية بصورة أفضل من المداخل التقليدية والاقتصادية الباردة . وبإيجاز ، إن معالجتنا لتلك المدارس السوسيولوجية الأوروبية التقليدية تركز على تحليل مدى إسهامها في وضع المعالم الأولى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي وتحديث قضاياها ومجالاته المختلفة ، ومدى تأثيرها على بلورة الأفكار والنظريات السوسيولوجية الحديثة الأخرى التي ظهرت بعد ذلك في مجال علم الاجتماع الاقتصادي .

من هذا المنطلق ، تجيء أهمية دراسة كتابات كل من الرواد الأوائل لعلم الاجتماع والذين أسهموا بصورة فعلية في وضع الأسس الأولى لعلم الاجتماع بالإضافة إلى أهم فروعه المتخصصة بعد ذلك . كما نلاحظ أيضاً ، أن عدد من هؤلاء العلماء ركز جزءاً كبيراً من تحليلاته من أجل دراسة العلاقة المتبادلة بين الظواهر المجتمعية كلها ، وهذا ما ظهر واضحاً عن ربط الظاهرة الاقتصادية بالظاهرة الاجتماعية ككل . وإن كان قد تعرض بعض هؤلاء العلماء لعدد من الانتقادات من جانب علماء الاقتصاد والذين حرصوا في بادئ الأمر أن يستأثروا بدراسة الظواهر الاقتصادية بمفردها دون إعطاء اهتمام أكبر بدراساتها في إطارها الواقعي الذي نشأت فيه .

ويعكس ذلك ، مدى الالتقاء والاختلاف بين علماء الاقتصاد والاجتماع خلال القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، وبلورة الجذور الأولى لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي ليكون أرضاً محيية للتعبير عن آراء ووجهات نظر عدد كبير من علماء الاجتماع والاقتصاد بضرورة تطوير المناهج المستخدمة عند دراسة الظواهر الاقتصادية وذلك عن طريق استخدام المناهج والنظريات السوسيولوجية التي بدلت تلعب دوراً كبيراً في تفسير الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسيلس والتفاني المتغير في المجتمع الحديث .

عموماً ، سوف نكتشف خلال فصول الباب الحالي عن كثير من الدراسات النظرية لعدد كبير من علماء الاجتماع الاقتصادي الذين أسهموا بصورة

الاجتماعية في وضع اسس علم الاجتماع الاقتصادي وتطوير افكاره وتصورات
حتى يتلاءم مع طبيعة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ليهمهم عموما في
تحديث كل من النظريات الموسيولوجية والاقتصادية في نفس الوقت .
كما كانت لاسهاماتهم الدافع الاكبر في دراسة العديد من الظواهر والمشكلات
الاقتصادية التي بدات تفرض ذاتها على الساحة الدولية والتي ظهرت
بوضوح في اطار ما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي سوف
نشير اليه تباعا في الابواب التالية .

الفصل الأول

نشأة علم الاجتماع الاقتصادي ومجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

تمهيد :

- ١ - العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد .
- ٢ - نشأة علم الاجتماع الاقتصادي وتطوره .
- ٣ - تعريف علم الاجتماع الاقتصادي ومجالاته .
- ٤ - علاقة علم الاجتماع الاقتصادي بالعلوم الاجتماعية الأخرى .
 - أ - التاريخ .
 - ب - السياسة .
 - ج - الأنثروبولوجيا .
 - د - علم النفس .
 - هـ - الجغرافيا .

تمهيد :

شهدت العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر نشاطا ملحوظا في مجال العلوم الاجتماعية ، كنتاج طبيعي لنمو التيارات الفكرية والانسانية حول أهمية هذه العلوم ، وضرورة وجودها لدراسة نوعية التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت في مراحل التحول الأخيرة من المجتمع الحديث . ففي خلال هذه المرحلة ، ظهرت علوم اجتماعية متعددة ولاسيما علم الاجتماع الذي يرجع نشأته الاولى في النصف الاول من القرن الماضي كما شهدت بعد ذلك هذه المرحلة العديد من الاختلافات حول النشأة العلمية لبعض هذه العلوم ، وطبيعة تخصصاتها ، ومجالات اهتماماتها . وهذا ما ظهر واضحا على سبيل المثال بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد .

لكن مع بداية القرن الحالي (العشرين) ، ظهرت بعض التطورات العلمية التي أسهمت في نشأة وتأسيس هذه العلوم ، ومنها بالطبع علم الاجتماع ، وبداية الاهتمام ببعض الفروع المتخصصة لهذا العلم ، مثل علم الاجتماع الاقتصادي . الا ان هذه الاهتمامات كانت تدور في نطاق علم الاجتماع العام ، وحدود نظرياته وأدواته المنهجية خاصة في العقود الاولى من هذا القرن . وتوضح فترة ما بعد الخمسينات ، عن تحولات هامة في مجال النظرية والمنهج لعلم الاجتماع ، ونمو العديد من الفروع المتخصصة لهذا العلم . الامر ، الذي جعل من هذه الفروع مراكز اهتمامات مشتركة ليس فقط بين المتخصصين السوسيولوجيين ، بقدر ما كانت موضع اهتمام لعدد من العاملين والباحثين في مجالات متعددة من العلوم الاجتماعية الأخرى .

من هذا المنطلق ، سوف يدور محور اهتمامنا لمناقشة المراحل التطورية السابقة على نشأة علم الاجتماع مع بداية القرن الحالي ، ونوعية الخلافات العلمية بين كل من علمي الاجتماع والاقتصاد ، ثم كيفية تحول هذه الخلافات لتكون موضع التقاء فكري وعلمي واهتمام مشترك بين كل منهما خاصة مع العقود الاولى من نفس هذا القرن . علاوة على تحليل كيف انتمت تلك الاختلافات على تنوع المجالات المختلفة لعلم الاجتماع الاقتصادي ونشأته

وتطوره ، وإلى أى حد كانت تلك الاهتمامات والمجالات مجالا خصبيا ينعكس بوضوح العلاقة المتبادلة بين كل من علم الاجتماع الاقتصادى والعديد من العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة .

✍ - العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد فى القرن التاسع عشر .

كشفت التحليلات السابقة لأهم المدارس الاقتصادية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر والتى تناولنا أهم أفكار روادها المختلفة ، عن كيفية ظهور تلك الأفكار والتصورات واعتبارها محورا هاما ، عبر بوضوح عن واقع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى عاشتها مراحل التحول نحو المجتمع الحديث . فظهرت أفكار مدرسة التجارين والطبعيين لتعبر عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى الذى ظهر فى كل من فرنسا وانجلترا على وجه الخصوص فى اواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . كما مهدت تلك الأفكار لظهور الرواد الاقتصاديين الأوائل والتى تمثلت فى أعمال كل من وليم بيتى ، وترجو ، وكانيتلون ، وديفيد هيوم ، ثم كيف أسهمت تلك الأفكار لهؤلاء الرواد فى وضع أسس علم الاقتصاد التقليدى عن «أدم سميث» وغيره من أنصار المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ، ولا سيما مالتوس ، وريكاردو ، ومِل وغيرهم (١) . إلا أن نمط التفكير الاقتصادى عند أصحاب هذه المدرسة ظل معبرا بوضوح عن نوعية الفكر الاجتماعى السائد وظروف العصر بصورة عامة . فجاءت جميع نظريات القيمة ، والأجور ، والأسعار ، والارياح ، فى علاقاتها بنوعية الطبقات الاجتماعية ، والرغبة فى تحقيق التقدم الاقتصادى والتجارى والصناعى .

ينطبق ذلك تماما، على بقية المدارس الاقتصادية الاشتراكية أو التقليدية المحدثة التى عرضت أهم أفكارها فى الفصول السابقة ، والتى تمثلت فى تحليلات أنصار المدرسة الاقتصادية الخيالية والاشتراكية العلمية ابتداء من تحليلات مائى سيمون ، وسيموندى ، وأوين ، وكارل ماركس . وفى الواقع ، لقد شهدت تلك الأفكار مولد العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ظهرت فى المجتمعات الأوروبية خلال القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . فجاءت معظم هذه التحليلات لتعكس الواقع الاجتماعى والسياسى المتغير ، وكيفية توجيه الفكر الاقتصادى والاجتماعى لتعويض الطبقات العاملة والفقيرة ، وتحقيق المساواة الاجتماعية وعدالة التوزيع ، وإشباع الحاجات الاساسية ، والتخفيف من حدة المشكلات

الاجتماعية الناجمة عن البطالة ، والسيطرة الرأسمالية ، وعمليات اللاتوازن بين الانتاج والتوزيع والاستهلاك وغيرها .

اما تحليلات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية المحدثه والتي عرفنا اهم افكارها عند روادها البارزين ولاسيما ، الفريد مارشال وجون كينز ، فلقد كشفت عن تحولات هامة في نمط الفكر الاقتصادي والاجتماعي الذي ظهر بالتحديد مع ابتداء الربع الاخير من القرن الماضي ، وحتى بداية الخمسينات من القرن الحالي . وبالرغم من معاصرة تلك الافكار للنزعات الاقتصادية والاجتماعية الاشتراكية ، والتي تمثلت في الافكار الاقتصادية الماركسية ، الا ان افكار مارشال ، وكينز حافظت على المكاسب الاقتصادية التي حققتها الرأسمالية في المجتمعات الغربية ، وكيفية تحقيقها للانجازات الهائلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معا . وفي الواقع ، فاننا نلاحظ ، ان تصورات بعض علماء الاقتصاد من انصار المدرسة الاقتصادية التقليدية المحدثه - كما عبرنا عن ذلك في تحليلنا لكل من مارشال وكينز - جاءت لتكشف طبيعة الاهتمامات السوسيولوجية والاجتماعية التي التزم بها هؤلاء العلماء ، وهذا ما ظهر واضحا على سبيل المثال في تحليل نظريات الاسعار ، والسلوك الاستهلاكي ، والانتاج ، والتوزيع ، والارباح ، والاجور . علاوة على ذلك ، لقد عالج كل من مارشال وكينز العديد من مظاهر ومشكلات السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على السياسات الاجتماعية الاخرى التي تمثلت في مشكلات البطالة ، والفقر ، والعمالة والتشغيل وغيرها .

بعد هذا العرض السريع الموجز ، يتضح لنا ان نمط التفكير الاقتصادي للمجتمعات البشرية عامة والمجتمعات الحديثة والمعاصرة لا يمكن فهمه بعيدا عن التفكير والحياة الاجتماعية التي توجد بالفعل في هذه المجتمعات . بالإضافة الى ذلك ، ان التغيرات الفكرية للسياسات والنظريات الاقتصادية المتغيرة ، توضح لنا حقيقة هامة هي ، ان تلك النظريات تمثلت في مجموعة من الايديولوجيات المتصارعة ، والتي شهدت اقوى مراحل ظهورها في الخمسينات والستينات من القرن الحالي . كما تعد تلك النظريات والانكار الاقتصادية بمثابة الاتجاهات الفكرية ، التي مهدت بالفعل لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي وتطوره في الوقت الحاضر ، واعتباره احد فروع علم الاجتماع العام ، الذي كرس له العديد من اهتمامات المتخصصين والباحثين في السنوات الاخيرة . خاصة ، وان بعض اهتمامات هذا الفرع الحديث

- «علم الاجتماع الاقتصادي» تسعى لتحليل التطورات التاريخية الظواهر الاقتصادية المجتمعية ، باعتبارها أحد مجالاته الأساسية والتي يهتم بها حاليا . ①

وضمن احتمالات علم الاجتماع الاقتصادي ومجالاته المختلفة ، فإنها تعالج أيضا كيف نشأ هذا الفرع وتطور ؟ وما هي المراحل التاريخية التي مر بها هذا الفرع الحديث كغيره من الفروع المتخصصة من علم الاجتماع ؟ وما طبيعة الخلافات العلمية حول نشأة هذا الفرع (علم الاجتماع الاقتصادي) ، وخاصة أنه يعتبر موضع النقاء بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ؟ وكيف أدت تلك الخلافات الأولية حول نشأته الى تعاون المتخصصين بعد ذلك والاستفادة من مجالات التخصص والموضوعات التي يعالجها في الواقع ؟ تلك التساؤلات سوف تكون موضع اهتمامنا للإجابة عليها في ضوء تحليل النشأة التطورية وظهور علم الاجتماع الاقتصادي .

يرجع بعض علماء الاجتماع الاقتصادي المعاصرين ، الى أن طبيعة الخلافات الاولى التي ظهرت حول نشأة هذا الفرع الحديث من فروع علم الاجتماع ، تعد شيئا طبيعيا ، خاصة وأن الصراع الفكري بين العلماء والمتخصصين في العصور الانسانية عبر عن ذلك بوضوح ومنها على سبيل المثال الخلافات الاولى التي ظهرت بين علماء الاجتماع والنفس وظهور علم النفس الاجتماعي Social Psychology ، فُلقد ظهرت خلافات متعددة حول شرعية هذا الفرع من فروع علم النفس والاجتماع معا ، ولكن ما لبث أن تغيرت هذه الخلافات ، ونتج عنها المزيد من ثمرات الالتقاء الفكري بين كل من علماء النفس والاجتماع على حد سواء .

لكن قد يختلف الامر، حول نوعية الخلافات بين كل من علمي الاجتماع والاقتصاد ، بالمقارنة بالخلافات التي ظهرت بين علم الاجتماع والنفس حول نشأة علم النفس الاجتماعي . خاصة ، وأن النشأة التاريخية لكل من علمي الاجتماع والنفس تكاد تكون متزامنة بعض الشيء ، ولكن تشير الخلافات بين علماء الاقتصاد والاجتماع عن تباين ملحوظ في النشأة الاولى لهذين العلمين * فلقد سبق علم الاقتصاد في الظهور عن علم الاجتماع بقرابة ثلاثة أرباع قرن من الزمان ، اذا ما فرضنا ان نشأة علم الاقتصاد عندما نشر آدم سميث كتابه ثروة الأمم عام ١٧٧٦ ، ووضع «أوجست كونت» أولى أفكار علم الاجتماع في دروس الفلسفة الوضعية Cours de Philosophie positive

فى الفترة ما بين (٣٠ - ١٨٤٢) . ومن ثم ، فان علم الاقتصاد بترائه الفكرى وتاريخه يسبق علم الاجتماع من حيث النشأة وحجم التراث الفكرى فى نفس الوقت . فلقد طور علم الاقتصاد العديد من النظريات والاساليب المنهجية والتحليلية التى يعالج بها الظواهر الاقتصادية أكثر من علم الاجتماع . ومن هذا المنطلق ، فان التوقعات المترتبة على هذا التباين التاريخى والنشأة الاولى لكل من العلمين سوف ينتج عنها خلافات حول نوعية الاهتمامات والقضايا التى يعالجها كل علم على حده٣٠ .

هذا لا ينفى من وجود علاقات قوية بين علم الاجتماع والسياسة والفلسفة وعلم النفس ، والقانون ، بالمقارنة بين هذه العلوم الاخيرة وعلم الاقتصاد . وبصورة عامة ، ان ظهور العلاقات بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ترجع جذورها خاصة الى العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ، بعد ان طرح كونت افكاره الموسيولوجية ، حول أهمية وأهمية ظهور علم الاجتماع على قائمة العلوم الاجتماعية . حيث سعى للدفاع عن نشأة علمه الجديد وتفنيد العلوم الاجتماعية الاخرى ، التى هدفت لعاقة ظهوره ولاسيما من جانب علماء الاقتصاد السياسى .

لقد كشفت بعض التحليلات للدروس أو المحاضرات التى كان يلقيها كونت (حول الفلسفة الوضعية) فى واخر الثلاثينات من القرن الماضى، كيف سعى كونت لتفنيد الاراء والادعاءات التى وجهت الى علم الاجتماع وافكاره الاسياسية . الامر ، الذى جعله يصف «الاقتصاد السياسى» على أنه علم «ميتافيزيقى» «وذو نوعية محدودة» ويترجم هذا الزاى من جانب كونت لدفاعه حول نشأة علم الاجتماع . كما تكشف المناقشات العلمية التى ظهرت لكونت فى انجلترا وبالتحديد عام ١٨٣٩ وجهة نظره وساعده فى ذلك العالم الاقتصادى والفيلسوف جون ستيوارت مل J. S. Mill الذى اتفق معه فى معظم افكاره فى الفترة ما بين ١٨٤١ - ١٨٤٧ . فلقد اعجب «مل» كثيرا بآراء كونت الوضعية ، ولم يشعر بوجود اختلاف فكرى معها وخاصة انتقاداته للاقتصاد السياسى .

فى عام ١٨٦٥ نشر كونت مؤلفه «كونت والوضعية» Comte and Positivism ، والتى سعى «مل» لظهورها بصورة علنية واضحة ، خاصة . ان «مل» وجد فى افكار «كونت» نزعة واقعية انتقادية لعلم الاقتصاد

السياسي . وفي خلال السبعينات من نفس القرن الماضي جذبت آراء كونت مجموعة من علماء الاقتصاد المشهورين في ذلك الوقت ولاسيما جون كينز J. Keynes والفرد مارشال A. Marshall ، وجون كيرنز J. Cairnes ولعل السبب الاول الذي يكمن في تفسير مدى اهتمام هؤلاء العلماء الاقتصاديين بآراء كونت الوضعية ، لا يرجع بالدرجة الاولى الى انتشار «النزعة الوضعية» في الدوائر العلمية البريطانية . ولكن يرجع الى اعتبار «الوضعية» احد الوسائل المنهجية الجديدة التي اتخذت في الانتشار في كل من المانيا والنمسا ، ثم بعد ذلك في بريطانيا ، وفرنسا ، والولايات المتحدة (٣) .

لكن قبل حدوث تفاهم مشترك بين كونت وعدد من علماء الاقتصاد البريطانيين في اواخر القرن التاسع عشر ، توجد بعض الآراء التي اعترف بها هؤلاء العلماء وعدم التشكيك في اهمية علم الاجتماع واسهاماته في تطور النظرية الاقتصادية . فلقد ناقش كونت مرارا آرائه حول علم الاقتصاد السياسي واعتباره علما ميتافيزيقيا . ولقد استند كونت في توضيح هذه الآراء المنهجية المجردة التي يعتمد عليها الاقتصاد السياسي ، علاوة على استخدامه الاساليب الاستنباطية . كما ان هذا العلم - على حد تصورات كونت - لا يمكن فهمه الا من خلال المجتمع الذي يعالج قضايا الاساسية . وبإيجاز ، لقد ظهرت مجموعة من الانتقادات لتصورات كونت ، خاصة من اصحاب الاتجاهات الاقتصادية البحثية ، والتي تحد كلية من عملية تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية . وان كان كونت قد حدد بوضوح انه من الصعب على علم الاقتصاد أن يدرس او يفهم معزولا عن المجتمع . خاصة وان هذا «العزل» يعد أحد الاساليب الميتافيزيقية المجردة . من هذا المنطلق نجد ان انتقاد كونت للاقتصاد يكمن في نزعة «الوضعية» وتحليلاته للظواهر المجتمعية ، بما فيها الظواهر الاقتصادية على انها ظواهر «واقعية» يجب تحليلها عن طريق الملاحظة الواقعية ، وبعبدا عن التجريد ، والاعتماد على الاساليب المنهجية العلمية .

بالرغم من ذلك ، ظهرت بعض التحليلات الاقتصادية لعلماء «الاقتصاد» في القرن التاسع عشر لتعبر عن وجهات نظر مغايرة لافكار كونت وانتقدته سواء لتصويراته الوضعية أم لاساليبه المنهجية ، مدعية ان الاساليب المجردة التي كان ينتهجها علم الاقتصاد ربما تكون ذات فائدة من النزعة الوضعية التي اعتنقها كونت بصورة متعمقة . كما تحولت بعض هذه الانتقادات الى

شرعية وجود علم الاجتماع ذاته ومستقبله ، واعتباره «علما لا قيمة له» ، وهذا مظهر على سبيل المثال فى تصورات «الفريد مارشال» وانتقاده لكونت ووضعه علم الاجتماع على قائمة العلوم الاجتماعية جميعا . وهذا بالفعل ما أيدته تلميذه جون كينز بعد ذلك ، واعتبار وجهة نظر كونت حول الاقتصاد «آراء رديكالية» تتجاهل النتائج التى توصل إليها هذا العلم (الاقتصاد) ، كما شككوا فى مقدرة علم الاجتماع لأن يصل إلى نفس هذه النتائج خاصة وأن كونت اعتبره العلم الاجتماعى الاول (1) .

فى الواقع ، تعكس جملة الآراء والانتقادات التى وجهت إلى كونت من قبل علماء الاقتصاد البريطانيين فى أواخر القرن التاسع عشر ، مدى حرم هؤلاء العلماء على ضرورة أن يركز علم الاجتماع اهتماماته ويترك شئون علم الاقتصاد أو طرقه المنهجية والتحليلية لعلماء الاقتصاد أنفسهم . وهذا ما يجعل تلك الآراء تجد رفضا لها سواء فى القرن التاسع عشر أو فى الوقت الحاضر ، نظرا لأن اهتمامات علم الاجتماع تتركز على كل من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية واعتبار الأخيرة ظواهر مجتمعية خالصة .

وان كانت قد ظهرت بعض النزعات الموسيولوجية من قبل علماء الاجتماع أنفسهم أو علماء الاقتصاد الذين ركزوا على وصف علم الاجتماع بأنه Leftover Science متاثرين بآراء علماء الاقتصاد البريطانيين فى القرن التاسع عشر ، والتى تدعو إلى ضرورة أن يظل علم الاجتماع بعيدا ليس فقط عن مجال علماء الاقتصاد ولكن أيضا علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى ، التى كانت موجودة بالفعل قبل نشأة علم الاجتماع . ولقد ظهرت تلك الآراء فى ضوء ما يعرف بفكرة تقسيم العمل الفكرى The division of Intellectual Labour بين العلوم الاجتماعية ، خاصة بعد أن أخذت تلك العلوم تكتسب شرعيتها النظامية والمؤسسية سواء فى الجامعات أو المراكز الأكاديمية العلمية (2) . فكل علم من العلوم الاجتماعية سعى لتحديد هويته مستخدما فى ذلك كافة الأساليب الشرعية أو نماذج من الصراع مع العلوم الأخرى ، التى كانت سابقا تدعى انتماء لها . وهذا ما ينطبق على علم الاجتماع ، الذى يعتبر علما حديث النشأة بالمقارنة بعلم الاقتصاد وتراثه التاريخى والأكاديمى الطويل . ولهذا السبب ، جعل علم الاجتماع يركز اهتماماته قبل نهاية القرن التاسع عشر ، بعيدا عن مجالات علم الاقتصاد وينشغل بقضايا اجتماعية عامة مثل الأسرة ، والفقر ، والثقافة ، والتعليم وغيرها .

فى الواقع ، لقد استمر هذا الوضع العلمى بالنسبة لعلم الاجتماع فى العقود قبل الاخيرة من القرن التاسع عشر ، حيث لم تظهر امكاناته العلمية لبدا العلم فى أوروبا الا حتى العقد الاخير (التسعينات) من نفس القرن ، عندما ظهرت مجموعة الرواد الاوائل من امثال اميل دوركايم Durkheim وفير Weber . وانتشار جهود الجيل الاول من المدرسة السوسيولوجية الامريكية مع بداية العقد الحالى خاصة بعد ان ظهرت اعمال روس Ross وكولى Cooley ، وسمنر Sumner ، وزنانيتكى Znaniecki وبارك Park وبيرجس Burgess وغيرهم .

على أية حال ان تطويل العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال التسعينات من القرن التاسع عشر ، تظهر من خلال تأثير علماء الاجتماع الامريكى وبداية الاهتمام بعلم الاجتماع فى الجامعات والاكاديميات العلمية وما سعى بهمرحلة التحول نحو المؤسساتية Institutionalization كما يوجد سببان أساسيان يوضحان هذه العلاقة وهما أولا : تطور علم الاجتماع بصورة سريعة منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين ، وبدأت اهتمامات هؤلاء العلماء بدراسة قضايا اقتصادية وازداد تأثيرهم على العديد من علماء الاجتماع فى الدول الأخرى - ثانيا : زيادة الخلافات بين علماء الاقتصاد والاجتماع بصورة ملحوظة فى الولايات المتحدة لتحقيق المكانة العلمية بالجامعات ، ومن ثم يجب أن (علم الاجتماع) يهتم بدراسة القضايا الاقتصادية .

وفى إطار هذين السببين السابقين ، يمكن توضيح العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد فى أواخر القرن التاسع عشر والذى احتدم الخلاف بينهما على أحتية أى العلمين أولى للاهتمام بدراسة القضايا الاقتصادية ، خاصة بعد أن أصبح علم الاجتماع علما معترفا به داخل الجامعات ، كما أنشئ خلال هذه الفترة للاتحادات المهنية سواء لعلم الاجتماع والاقتصاد ، بعد ان كانت تجمع داخل نطاق الاتحاد الامريكى للعلوم الاجتماعية - American Social Sciences Association وذلك منذ عام ١٨٦٥ .

ومع زيادة اهتمام علماء الاجتماع بدراسة القضايا الاقتصادية بدأت تظهر مخاوف علماء الاقتصاد من طموحات هذا العلم ، وسعيه ليكون موسوعة اجتماعية يغطى كل شيء حتى القضايا والمشكلات الاقتصادية . وما لبث ان ظهرت مجموعة من العداوات من جانب علماء الاقتصاد لعلم الاجتماع ، وهدفت فى مجملها لاقصاء علماء الاجتماع بعيدا عن مناطق نفوذ واهتمامات

علم الاقتصاد ، وظهر ذلك بوضوح مع منتصف التسعينات . وأمام هذه العداوات والانتقادات بدأ يتخلى علماء الاجتماع عن مناقشة تلك القضايا، خاصة بعد أن ظهر بين علماء الاجتماع أنفسهم تساؤلات تدور حول ماذا يعنى ويهدف علم الاجتماع ذاته ؟ . ولكن ظهر رد فعل مضاد من جانب بعض علماء الاجتماع بعد ذلك ، وتصعدوا للانتقادات المريرة من جانب علماء الاقتصاد . ودخلت الخلافات بين العلمين فى إطار علمى جديد ، ويمكن أن نعبر بـايجاز لاهم أفكار علماء الاجتماع وأسباب اختلافهم مع علم الاقتصاد .
أبان هذه الفترة كما يلي:

أولا : ظهور اهتمامات كل من ليستر ورد L. Ward ، واليون سمول A. Small من بين علماء الاجتماع البارزين ، الذين حددوا مهمة علم الاجتماع ، ليقوم بالتنسيق بين العلوم الاجتماعية بما فى ذلك علم الاقتصاد . وكانت تلك الفكرة إحدى تصورات كونت، التى تعرض فيها لانتقادات مريرة من جانب علماء الاقتصاد قبل ذلك .

ثانيا : اهتمام فرنكلين جدينجز F. Giddings بأهمية تطبيق واستخدام المنظور السوسولوجى Sociological Perspective فى دراسات علم الاقتصاد السياسى . وتتخلص «فكرة جدينجز» بإمكانية تحليل المشاكل الاقتصادية للأساليب والمنظورات السوسولوجية ، كما يجب أن ينظر الى علم الاقتصاد على أنه يعالج قضايا مجتمعية . إذن فهو فى مرحلة تالية بعد علم الاجتماع . وعموما ، لقد تبنى أفكار جدينجز العديد من علماء الاجتماع خاصة بعد زيادة نشاط اتحاد علم الاجتماع الأمريكى فى عام ١٩٠٥ .

ثالثا : تكشف طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع خلال القرن التاسع عشر عن وجود اختلافات بين العلمين خاصة حول اهتمامهما بقضية السياسة . لقد بدأ أوجست كونت فى «دروس الفلسفة الوصفية» حملة انتقادات شديدة ضد علماء الاقتصاد نظرا لاهمالهم الاهتمام بمشكلات الطبقات العاملة ، وعداوتهم للسياسات الحكومية والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التصنيع والانتاج . خاصة وأن تلك المشكلات والطبقات تعتبر جزءا واقعيا من المجتمع الحديث المصاحب لازدهار الرأسمالية . وهذا ما جعل عالم الاقتصاد الشهير «الفرد مارشال» يعترف بجزء من انتقادات كونت ويوجه اهتمامات علماء الاقتصاد نحو معالجة تلك القضايا بصورة واقعية ، هذا بالرغم من اختلافه مع كونت خلال هذه المرحلة حول بعض القضايا الأخرى .

فى الواقع ، لقد تطور الخلاف حول قضية الاهتمام بالسياسة من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد ، وركز الآخرون على مدى إمكانية أن تظل العلوم الاجتماعية علوماً «حيادية» أم لا ؟ - ولكن هذا يكشف عن تناقض اهتمامات هؤلاء العلماء كثيراً بقضايا السياسة وعدم تدخل الدولة فى الشؤون الاقتصادية قبل اهتمامات علماء الاجتماع بسنوات طويلة . وعلى أية حال ، ان تلك القضية ظلت موضع تحليل من جانب العديد من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة بفترات طويلة ، وربما تظهر تحليلات ماكس فيبر ، حول «الحقائق» ، «والقيم» ، «والسياسة» ، «والحيادية» ، «والاخلاق المهنية» بين العلوم الاجتماعية ، إحدى التحليلات الهامة التى توضح مدى انشغال هذه العلوم والمهتمين بها بقضايا متعددة ، ولاسيما القضايا التى ترتبط بمفاهيم العلوم وفلسفتها ، ومنهاجها العامة . وان كان قد شارك فيبر فى هذا الصدد بعض علماء الاقتصاد والسياسيين من أمثال جون ستوارت مل على سبيل المثال .

وفى إطار تحليلنا للعلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ابان القرن التاسع عشر ، نود أن نشير بإيجاز أيضاً الى بعض اهتمامات العلماء الذين أسهموا فى كل من العلمين مما خلال نفس الفترة ، كما كانت لهذه الاسهامات من آثار ايجابية متعددة على نشأة علم الاجتماع الاقتصادى وتطوره حتى يومنا هذا . وتعتبر تحليلات كل من «كارل ماركس» K. Marx ، وأدم سميث A. Smith ، نموذجاً واضحاً لهذه الاسهامات خاصة وأن كتاباتهما ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، واصطبغت بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى نفس الوقت ولا تزال موضع اهتمام للعديد من العلوم الاجتماعية والمهتمين بها حتى الوقت الحاضر (٧) .

فتحليلات ماركس لا يمكن تجاهلها من الناحية العلمية سواء من قبل علماء الاجتماع المبكرين أو المعاصرين عندما يتعرضون لقضايا اقتصادية بحتة ، وربما لم يشر ماركس بوضوح الى مصطلح علم الاجتماع وماهيته ، ولكن سعى لأن يؤسس نوع معين جديد من العلوم الاجتماعية ومختلف بعض الشيء عن كتابات كونت السوسيولوجية . ولا تزال توصف أعمال ماركس بأنها قريبة الى تحليلات علماء الاجتماع الأوائل لمحاولة التنسيق بين الحقائق العلمية والمظاهر العلمية التى تهتم بها العلوم الاجتماعية . ويظهر ذلك بوضوح فى تأكيداته على أهمية الحقائق التاريخية ، كما توضح اهتماماته وأساليبه المنهجية أنه كان قريباً جداً الى تحليلات الرعيل الأول

من علماء الاجتماع أكثر منها الى المدارس الاقتصادية التقليدية عند معالجتها للنظريات الاقتصادية .

وربما توضح التحليلات السوسيولوجية المعاصرة مدى اهتمامها بمعالجة كتابات ماركس وإسهاماته في علم الاجتماع الاقتصادي ، ويرغم أن هذه التحليلات تعترف بأهمية هذه الكتابات ولكنها لاتعزو أهميتها الى تطور علم الاجتماع الاقتصادي بالمقارنة الى إسهامات ملكس فيبر على سبيل المثال . كما تكمن أهمية كتابات ماركس وتظهر بوضوح عندما نجدها في تحليلات فيبر وإشارته لإسهامات الاول ورؤيته الى علم الاقتصاد كأحد العلوم الاجتماعية . وعموما ، تصنف أعمال ماركس ضمن أعمال علم الاقتصاد الاجتماعي *Social Economy* وحسب تصورات فيبر ، فإن ماركس كعالم اقتصادي اجتماعي ، قد أسهم كثيرا في كل من «علم الاجتماع» والاقتصاد وهذا ما يشارك فيه الرأي جوزيف شومبيتر *J. Schumpeter* بصورة عامة . فكتابات ماركس - كما تصور فيبر - تجمع بين علم الاجتماع الاقتصادي ، وتاريخ الاقتصاد ، والنظريات الاقتصادية في نفس الوقت .

من هذا المنطلق ، فإن كتابات ماركس في القرن التاسع عشر ، التي تعبر بوضوح عن أهمية ظهور علم الاجتماع الاقتصادي ومنظوراته السوسيولوجية ومعالجة بعض القضايا والموضوعات المشتركة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد معا . كما تقلل من حجم الخلافات الاولى التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر ، التي عرفت مصدر اهتماماتها الاساسية حول النشأة التاريخية لعلم الاجتماع ذاته . كما لايمكن أن تترك الساحة العلمية حاليا لمعالجة كتابات ماركس الاقتصادية الى العلماء الماركسيين الاقتصاديين فقط ، دون محاولة الرد عليهم من قبل علماء الاجتماع وتحليل القضايا المتعددة التي طرحها ماركس من قبل أبنان القرن التاسع عشر ، وهذا مايجب أن يهتم بمعالجة علم الاجتماع الاقتصادي ، ولاسيما مشكلات الاغتراب ، والامبريالية ، والصراع الطبقي ، والانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك وغيرها من الموضوعات الاخرى .

في الواقع ، لقد سعى بعض علماء الاجتماع الاقتصادي سواء في أوروبا والولايات المتحدة من أمثال سويد بيرج *Sweedberg* ، أرنيل سملسر *N. Smelser* او غيرهما ، الإشارة الى تحليلات ماركس الاقتصادية

الاجتماعية شأنها فى ذلك شأن تحليل كتابات «آدم سميث» الاقتصادية من منظور علم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة وإن كتابات سميث لم تكن تصنف تحت عنوان علم الاقتصاد ، الذى لم ينشأ كعلم حديث الا بعد ظهور «ثروة الامم» على حد وصف بعض مؤرخى التاريخ الاقتصادى كما اشرنا الى ذلك فى الفصول السابقة . فتصورات «سميث» لم تكن بمثابة أفكار اقتصادية بحتة ، بقدر ما جمعت الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والسياسية فى نفس الوقت ، حيث ظهرت افكاره فى فترة كانت العلوم الاجتماعية جميعا علما واحدا . الامر ، الذى جعل الرعيل الاول من علماء الاجتماع يعترفون بأهمية تحليلاته ، ولاسيما «أوجست كونت» ذو النزعة العدائية للاقتصاد . وتترجم أعلى مراحل هذا الاهتمام من قبل علماء الاجتماع بكتابات سميث عندما وضع اليون سمول A. Small مؤلفا يحمل عنوان «آدم سميث وعلم الاجتماع الحديث» In Adam Smith and Modern Sociology وذلك فى عام ١٩٠٧ ، والذي اثار فيه الى حقيقة عندما يقرأ الفرد «ثروة الامم» يشعر تماما بأن مؤلفه عالما اجتماعيا .

وتظهر أهمية تحليلات «سميث» واعجاب الكثير من علماء الاجتماع الاوائل و المعاصرين ليس فقط عند معالجته للظواهر الاقتصادية ، ولكن محاولته لبناء علم اجتماعيا عاما يقوم على الاخلاق أو الفلسفة الاخلاقية ، بعيدا عن مضمون علم الاقتصاد السياسى الذى ظهر خلال القرن التاسع عشر . وهذا ما جعل على سبيل المثال ، أن يهتم «سمول» فى أحد فصول كتابه المشار اليه سابقا ، أن يعالج بوضوح منهجية سميث فى العلوم الاجتماعية . ومن هذا المنطلق ، يأتى أهمية دور علم الاجتماع الاقتصادى ، ليعيد دراسة وتحليل «ثروة الامم» وليتعرف بوضوح على تحليلات هذا العالم ، وكيف اسهم «سميث» فى وضع أسس العديد من الموضوعات الهامة مثل التجارة الخارجية الحرة ، ونظم الحماية ، وطبيعة الاسواق .

فعند تحليل سميث «للأسواق» لم يشر الى الايدى الخفية التى تسهم فى الانتاج والتقدم الاقتصادى ، بقدر ما ركز على رؤية سوسيولوجية واقعية ، اظهر فيها بوضوح أهمية كل من الفرد والمجتمع معا ودورهما فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى . كما أن «سميث» لم يطلق العنان كلية الى حكم رجال الاعمال واعطاءهم الحريات المطلقة ، فقلقد أشار الى ضرورة

محاربة الجشع والطمع البشرى ، والروح الاحتكارية لطبقة التجار والصناع والذين لا يجب أن تترك لهم الساحة المجتمعية للسيطرة والتحكم فى الجنس البشرى . كما حذر «سميث» من أن إطلاق الحرية لرجال الاعمال كلية ، لأن ذلك سوف يؤدي الى تحقيق اهدافهم عن طريق المؤامرات ويقضى على الاعمال الشريفة والخلافة ، التي تجزى فى الحياة الاقتصادية والاسواق . ومن ثم ان محور الفكرة الرئيسية عند سميث ، كانت تدور حول وضع الاسس النظامية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ، بما فيها الطبقات الاقتصادية الرأسمالية ، وذلك لتحقيق كل من المصالح الفردية والمجتمعية فى نفس الوقت باعتبارهما وجهين لعملة واحدة .

عموما ، ان تحليلات «آدم سميث» كما أشار إليها فى «ثروة الأمم» كانت موضع إعجاب شديد لكثير من علماء الاجتماع منذ بداية القرن الحالى ، كما ظهر ذلك واضحا فى تحليلات وأفكار اليون سمؤل على سبيل المثال . ولكن حان الوقت لتكون تلك الاهتمامات لسميث مثل غيرها من كتابات ماركس والرعييل الاول من علماء الاقتصاد الاجتماعى ، التي ظهرت ابان القرن التاسع عشر ، وتعد موضع اهتمام لعلم الاجتماع الاقتصادى ، وخاصة أن أفكار هؤلاء العلماء اصطفت بالطابع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والاخلاقى ، بالرغم من ظهورها فى القرن التاسع عشر ، وامهت بدون شك فى تطور هذا الفرع الحديث من علم الاجتماع ووضعت اسمه الاولى خلال القرن الحالى العشرين وهذا ما سوف نهتم به حاليا .

نشأة علم الاجتماع الاقتصادى وتطوره فى القرن العشرين :

اتسمت طبيعة العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال انقرن التاسع عشر ، بمجموعة من مظاهر الخلاف حول نوعية القضايا والموضوعات التي يجب معالجتها كل علم على حده . وتوضح تلك الخلافات امورا عادية تتار بين علماء العلوم الاجتماعية عند نشأة أو تأسيس أحد فروعها ذات الاهتمامات المشتركة بين تلك العلوم . وهذا ما حدث فى الواقع عند نشأة علم النفس الاجتماعى ، والخلافات التي ظهرت بين كل من علم النفس والاجتماع ، شأن ذلك علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع القانونى وعلم الاجتماع الطبى وغيرهم .

لكن ما تلبث ان تتبلور نوعية الاهتمامات والتخصصات العلمية وتحد

حدة الخلافات بين العلوم الاجتماعية أو الطبيعية ، خاصة بعد أن تنضج أهمية الموضوعات والقضايا التي تعالجها هذه الفروع الحديثة والتي نشأت نشأة طبيعية نتيجة لنمو التخصصات ، وتطور الأطر النظرية والأساليب المنهجية ، التي تسهم في معالجة القضايا بصورة أكثر علمية وواقعية . علاوة على ذلك ، يجب الإشارة هنا إلى حقيقة هامة مؤداها ، أن معظم الصراعات أو الخلافات التي نشأت بين كل من علم الاجتماع ، والنفس ، والسياسة ، والقانون ، والطب ، والاقتصاد ، جاءت معظمها في فترة من الفترات الحديثة النشأة سواء لعلم الاجتماع أو بعض تلك العلوم أيضا . كما لم تكن قد تحددت بعد هوية تلك الفروع الحديثة ومجالاتها المختلفة ، بالإضافة إلى أن معظم العلوم الاجتماعية كانت تسعى للحصول على الاعتراف الأكاديمي العالمي وتحديد مكانتها بالجامعات والمعاهد العلمية المختلفة .

يبرهن على ذلك ، طبيعة التحليلات السابقة عن الخلافات بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد خلال القرن التاسع عشر ، وإن كان ذلك لم ينف من وجود بعض التقارب في وجهات النظر بين كل من أوجست كونت ، وجون ستيوارت مل وغيرهما من علماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر على وجه الخصوص . كما كانت هناك بعض الاهتمامات المشتركة بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد على أهمية تحليلات وكتابات بعض العلماء من أمثال كارل ماركس وأدم سميث ، خاصة وإن هذه التحليلات جاءت لتعبر عن الكثير من القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية في نفس الوقت . وعلى أية حال ، لقد شهد بداية القرن العشرين اهتمامات وتطورات متكدة تتعلق بموضوع اهتمامنا الحالي ، حول تحليل النشأة التطورية لعلم الاجتماع الاقتصادي ، خاصة بعد أن تحددت المعالم الأساسية والقضايا العامة التي يعالجها علم الاجتماع ذاته . ويمكن أن تحدد تلك التطورات لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي خلال القرن الحالي إلى ثلاث مراحل تقريبية وهي (٨) :

(١) الفترة الأولى (١٩٠٠ - ١٩٢٠) :

خلال العقد الأول من القرن الحالي ، بدأ علم الاجتماع يرمى قواعده في العديد من الجامعات الأمريكية والأوروبية ، ونشرت مجموعة من أعمال العلماء السوسيولوجيين من أمثال ليستر ورود Ward ، واليون سمول Small ، وفرانكلين جديتجز Giddens وغيرهم . كما تم تأسيس الاتحاد

الأمريكي لعلم الاجتماع في عام ١٩٠٥ . وظهر نوع من التقارب بين علماء الاقتصاد والاجتماع ، خاصة بعد أن تخلى كثير من علماء الاجتماع مع نهاية القرن التاسع عشر عن بعض أفكار أوجست كونت الداعية للتوحيد علم الاجتماع على رأس قائمة العلوم الاجتماعية بأسرها .

كما شهد هذا العقد الكثير من التطورات التي أعطت دفعة قوية لنشأة علم الاجتماع الاقتصادي في أوروبا ، ولاسيما في ألمانيا عندما حدث نوع من التعاون الثمر بين علماء الاقتصاد والاجتماع ، كما حدث ذلك بالفعل بين جوزيف شومبيتر J. Schumpeter وماكس فيبر M. Weber . فلقد سعى الأول ممثلا لمدرسة الاقتصاد الكلاسيكي المحدث أو ما يسمى بالمدرسة النمساوية The Austrian School ، أن يتقرب كثيرا لموضوعات علم الاجتماع ، ويهتم بتبني المداخل الموسيولوجية في معالجة الظواهر الاقتصادية ، كما كان انضمامه لعضوية الاتحاد الألماني للاجتماعي ، عاملا قويا لزيادة رابطة التعاون مع العديد من علماء الاجتماع الألمان ، واشترك في نشر العديد من الدراسات ذات الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية . وبإيجاز ، سعى شومبيتر لتحديد معالم علم الاقتصاد الحديث ، عن طريق التعاون مع علم الاجتماع ، وهذا ما ظهر واضحا في كتابه «تاريخ تحليل الاقتصاد» *Economic History Analysis* . عندما أشار بوضوح إلى أن الاقتصاد يتكون من أربعة مجالات هي (١) : النظرية Theory (٢) تاريخ الاقتصاد Economic History ، (٣) الإحصاءات Statistics (٤) علم الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology . كما أكد أهمية تعاون علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى ، خاصة وأن الحقائق الاقتصادية وغير الاقتصادية (الاجتماعية) مرتبطة جميعا بمختلف العلوم الاجتماعية التي يجب أن ترتبط ببعضها البعض .

أما ماكس فيبر ، فلقد حاول أن يقوى روابط العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع . ففي بداية حياته الأكاديمية ترك دراسة القانون لاقناعه الشديد بأهمية علم الاقتصاد خاصة وأن الأخير يعتبر من العلوم الاجتماعية الأكثر مرونة وواقعية . وفي عام ١٩٠٤ نشر إحدى مقالاته الشهيرة عن «الموضوعية في العلوم الاجتماعية» *Objectivity in The Social Sciences* ، علاوة على آرائه حول النماذج المثالية *Ideal types* لتكون وسيطا فكريا وتصوريا لتطبيقاته التاريخية . كما أعلن فيبر عن ضرورة توجيه علم الاجتماع وجعله

علما اجتماعيا اقتصاديا، وذلك خلال عمله بجريدة «الارشيف» ، والاهتمام بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى مثل النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وتاريخ الاقتصاد، وأيضا علم الاجتماع الاقتصادي. علاوة على ذلك، يعد كتابه «أسس الاقتصاد الاجتماعى» *Grundriss der Sozialökonomik* الذى وضعه فى السنوات المبكرة من القرن الحالى بالاشتراك مع عدد من علماء الاقتصاد أو الاجتماع معا ، أحد الاسهامات التى عالج فيها تغيير أفكاره المنهجية السوسيولوجية التى يجب استخدامها عند دراسة القضايا والموضوعات الاقتصادية . كما عاونه فى وضع هذا الكتاب مجموعة من علماء الاقتصاد الالمان من أمثال شومبيتر *Schumpeter* ، وفان ويسرس *V. Wiesers* ، وبوشر *Bocher* ، وسمبارت *Sombart* ، وأيضا عالم الاجتماع الإيطالى روبرت ميشيلز *R. Michels* . وعموما ، ان اهتمامات كل من شومبيتر وفيلبر من رواد المدرسة الاقتصادية الاجتماعية الالمانية ساعدت كثيرا فى نشأة وتطور علم الاجتماع الاقتصادى ، ونظرا لأهمية تلك الاسهامات سوف نشر إليها لاحقا فى الفصول القادمة .

وفى فرنسا كانت لجهود عالم الاجتماع اميل دوركايم *E. Durkheim* منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن الحالى اسهاما بالغا فى وضع أسس كل من علم الاجتماع وفروعه المتخصصة ، ولاسيما علم الاجتماع الاقتصادى . فلقد تناول دوركايم جزءا كبيرا من مؤلفه الهام *Année Sociologique* ، الذى نشر فى عام ١٨٩٧/٩٦ تناول فيه كثيرا لعلم الاجتماع الاقتصادى . ويعرض ريموند أرون *R. Aron* لاهتمامات دوركايم فى هذا المجال بأن معالجته للقضايا الاقتصادية جاءت كنوع من المشكلات الاجتماعية ذات الطابع الاخلاقى (١٠) . كما تتلخص آراء دوركايم بإيجاز ، حول علم الاجتماع الاقتصادى فى ثلاث نقاط أساسية وهى ، أولا : نقده لعلماء الاقتصاد واهتماماته المجردة ، وثانيا ، محاولتهم لعزل الظاهرة الاقتصادية عن الاجتماعية ، وثالثا محاولة دوركايم لمعالجة بعض المشكلات الاقتصادية والنظم التى كانت ترتبط بقضايا اجتماعية واقتصادية محددة ولاسيما مشكلة الملكية الخاصة .

كما توضح العديد من مؤلفات دوركايم السوسيولوجية وجهات نظره حول علم الاجتماع الاقتصادى، فلقد تناول بوضوح فى كتابه «قواعد المنهج الاجتماعى» *The Rules of Sociological Method* معالجة الظواهر الاقتصادية

عن طريق استخدام المنظورات السوسيولوجية . كما اشار الى ذلك أيضا ، فى أحد مقالاته عن «علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية» التى نشرت عام ١٩٠٢ . وان كان قد تعرض دوركايم للعديد من الانتقادات من جانب علماء الاقتصاد نظرا لانتهاجه منهج كونت ، هذا بالرغم من أن دوركايم لم يكن مقتنعا ببراء كونت وبضرورة قيام علم الاجتماع واستيعابه لقضايا وموضوعات علم الاقتصاد السياسى . وفى الواقع ، يعد أفضل عمل سوسيولوجى لدوركايم تناول فيه بوضوح علم الاجتماع الاقتصادى مؤلفه الشهير «تقسيم العمل فى المجتمع» *In the Division of labour in The Society* الذى اشار فيه لسبل وأسباب إعادة تنظيم الاقتصاد ، للتخلى عن الاتجاهات القومية ، والعمل على ضرورة الاهتمام بالتنمية الاقتصادية فى المجتمعات الأوروبية . وعموما ، تعد اسهامات دوركايم من الاسهامات السوسيولوجية الهامة فى تطور نشأة علم الاجتماع الاقتصادى وهذا ما سوف نشرح اليه فيما بعد بصورة أكثر تحليلا .

تعتبر اسهامات كل من جورج سيمبل G. Simmel وفالغريدو باريتو V. Pareto ، وثورستاين فيلن T. Veblen من الاسهامات السوسيولوجية الكلاسيكية التى ساعدت فى تأسيس علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث يعتبر هؤلاء رواد علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى . فلقد نشر سيمبل كتابه «فلسفة النقود» *Philosophy of Money* عام ١٩٠١ وأشاد به العديد من رواد علم الاجتماع ولاسيما فيبر ودوركايم وغيرهما . أما باريتو فلقد سعى للتمييز بين علم الاقتصاد الخالص Pur-Economic ، والاقتصاد التطبيقي Applied Economic وعلم الاجتماع ، ووضع عدد من المؤلفات الاقتصادية والسوسيولوجية التى تبرهن على اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى . وتوضح كتابات «فيلن» ان اهتماماته الاولى كانت اقتصادية بحتة ، ومالبت ان تركزت أعماله حول علم الاجتماع الاقتصادى ، تلك الاسهامات التى أشاد بها العديد من الرعيل الاول من علماء الاجتماع والمحدثين على حد سواء من امثال سير رايت ميلز R. Mills ، وتالكوت بارسونز T. Parsons وروبرت ميرتون R. Merton وغيرهم .

كما شهدت فترة العشرينات من القرن الحالى ، تطورات علمية هامة أسهمت فى تأسيس علم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة بعد أن أعقبت مرحلة نهاية الحرب العالمية الاولى نشأة مجموعة من فروع كل من علم الاقتصاد

والاجتماع . وظهرت عناوين جديدة تعالج الظواهر الاقتصادية والاجتماعية
فى نفس الوقت مثل دراسة علم الاجتماع الصناعى *Industrial Sociology*
وسوسيولوجيا المهنة *Sociology of Profession* ، دراسات الطبقات
Stratification Studies وغيرها من الفروع التى تم معالجة الظواهر
الاقتصادية بمفردها .

٢ - الفترة الثانية (١٩٣٠ - ١٩٦٠) :

حدث خلال هذه الفترة بعض التطورات العلمية الهامة التى صاحبت
فى الواقع تطور علم الاجتماع ذاته ، وانتشار نظرياته بالرغم من تبسّينها
الايديولوجى . وإن كان قد عكس هذا التباين العديد من الاختلافات
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية سواء داخل علم الاجتماع نفسه أو علاقته
ببعض العلوم الاجتماعية ولاسيما الاقتصاد والسياسة . وتبرز بداية عقد
الثلاثينات بعض الشواهد على ذلك عندما نطل العلاقة بين كل من علم
الاجتماع والاقتصاد على وجه الخصوص ، وأثر تلك العلاقة على تطور
الاجتماع الاقتصادى . فلقد كانت لأراء «باريتو» ، التى قد ظهرت فى العقد
السابق (العشرينات) تأثيرات واضحة على ضرورة فصل كل من علم الاجتماع
والاقتصاد كعلمين مميزين ومنفصلين كل منهما عن الآخر . وجاءت تلك
الفكرة لباريتو من خلال تحيزه لعلم الاقتصاد ، على أنه العلم الذى يدرس
السلوك العقلانى *Rational behavior* ، أما علم الاجتماع فيدرس
السلوك اللاعقلانى *Irrational behavior* ، ولهذا السبب زاد من
تجاهل الكثير من علماء الاقتصاد لموضوعات علم الاجتماع ومجالاته المختلفة .

وتسمر عملية تجاهل كل من علماء الاقتصاد والاجتماع ونمو حركة
العداوات بينهم خلال عقد الاربعينات ، وهذا ما أشار اليه بوضوح جوزيف
شومبيتر فى كتابه تاريخ التحليل الاقتصادى (١١) *History of Economic*
Analysis . فزعم أن علم الاجتماع والاقتصاد منذ أواخر القرن الثامن
عشر ، ظهرا كعلمين منفصلين الى حد ما ، وحدث نوع من التقارب بينهما
فى أواخر القرن التاسع عشر ، إلا أن فترة الاربعينات عكس مدى اعتزاز
كل من علماء الاجتماع والاقتصاد بمجالاتهم الضيقة، وركزوا جهودهم على
تحليل سواء علم الاجتماع البدائى ، أو علم الاقتصاد البدائى، دون الاهتمام
بالتأثيرات العلمية التى يمكن أن يكسبها العلمين معا عندما يحدث بينهما تقارباً
تفاهما مشتركاً .

كما شهدت فرنسا في الفترة منذ أواخر العشرينات وحتى الأربعينيات مجموعة من العلماء الذين يشكلون المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع الاقتصادي ومن أبرزهم فرنسيس سيمانند F. Simiand ، ولسطن بوجلي C. Bouglé ، ومارسي هلبوش M. Halbwachs ومارسيل موس M. Mauss وغيرهم ، من العلماء الذين اعتنقوا أفكار المدرسة الدوركيمة ، ووجدت معظم أعمالهم في بعض الدوريات الموسيولوجية المتخصصة مثل *Année Sociologique* والتي نشرت كثيرا لموضوعات علم الاجتماع الاقتصادي *Sociologie Economique*

وبالرغم من اهتمامات علماء المدرسة الفرنسية والاوربية بموضوعات علم الاجتماع الاقتصادي ، الا ان مرحلة الركود العلمي او اضمحلال العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ظلت مستمرة وحتى الخمسينات . فلقد سعى علماء الاقتصاد بدراسة المشاكل الاقتصادية بصورة مجردة وبعيدا عن الاهتمام بالقوى الاجتماعية ، كما سعى علماء الاجتماع بدورهم بتجاهل القوى الاقتصادية عند تحليلهم للمشكلات الاجتماعية . وفي أواخر الخمسينات حدث تغير ملحوظ في المكانة العلمية لعلم الاجتماع ، خاصة بعد أن احتلت الولايات المتحدة دور أوروبا وأصبحت مركزا للعلوم الاجتماعية، وحدث الكثير من التقارب والتعاون بين كل من علماء الاجتماع والاقتصاد . وان كان ذلك ، لا ينفي وجود العديد من التحليلات الموسيولوجية للمشكلات والموضوعات الاقتصادية التي ظهرت في أوروبا خلال هذه الفترة وخاصة في أعمال عالم الاقتصاد الشهير «كينز» وغيره من أنصار مدرسة استكهولم *Stockholm School* ، مثال ذلك كتاب أدولف لوي A. Löwe ، عن «الاقتصاد والاجتماع» الذي نشر عام ١٩٣٥ .

قبل الإشارة الى اسهامات علماء الاجتماع في الولايات المتحدة وتحديثهم لموضوعات علم الاجتماع الاقتصادي خلال الفترة من ١٩٣٠ - ١٩٦٠ ، نود أن نضيف أيضا بصورة موجزة ، بعض التحليلات الموسيولوجية لعلماء الاجتماع الذين ظهرت في أوروبا خلال تلك الفترة ، بالإضافة الى أنصار مدرسة استكهولم . فلقد ظهرت أعمال ليبولد فان ويس L. V. Wiese ، وأهمها مقالته عن «النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادي» *Economic Theory and Economic Sociology* كما ظهرت مجموعة من علماء الاجتماع البارزين أبان تلك الفترة ، وحاولوا ان يستخدموا المنظورات الموسيولوجية

فى تحليل تاريخ الفكر الاقتصادى ، وتطوير ميادين علم الاجتماع الاقتصادى واهتماماته المختلفة . وقد تمثلت هذه التحليلات فى أعمال كارل مانهايم K. Mannheim وتوينز Tonnies ، وسومبارت Sombart وغيرهم من رواد المدرسة الألمانية التاريخية Germany Historical School . ويعد كتاب مانهايم عن «الإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء» Man and Society in an Age of Reconstruction كحد المؤلفات الهامة التى عالجت قضايا موسيولوجية واقتصادية فى علم الاجتماع الاقتصادى وخاصة سياسات عدم التدخل Laissez Faire ، والتخطيط الاقتصادى Economic Planning .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، شهدت أوروبا بعد التغيرات فى مجال دراسات علم الاجتماع الاقتصادى ، وظهرت بعض الأعمال خلال الخمسينات وأوائل الستينات ، ولكن معظم تلك الأعمال ، ركزت حول المناقشات العامة للنظرية الاقتصادية فى مقابل علم الاجتماع ، واستخدام التحليلات الموسيولوجية لدراسة تاريخ النظرية الاقتصادية . ولقد تمثلت تلك الأعمال فى كتابات تشارلز بتلهام C. Bettelheim وأرموند كيفلير A. Cuvillier وجوفريد يسرمان G. Eisermann ، وولير Weiller الذين اهتموا بتحليل دراسات باريتو وشومبيتر رواد المدرسة التاريخية عامة .

وفى الولايات المتحدة ، فلقد شهدت تلك الفترة تطورات متعددة ليس فقط فى مجال علم الاجتماع ، ولكن فى مجال العلوم الاجتماعية كلها كما اثرنا الى ذلك سالفاً . وظهر نوع من التقارب الفكرى بين علماء الاقتصاد والاجتماع للاستفادة من الخبرات المهنية والنتائج العلمية لكل منهما . ومن بين علماء الاجتماع نجد وليم أوجبرن F. Ogburn وتالكوت بارسونز T. Parsons ، وعلماء الاقتصاد نجد فرانك نايت F. Knight على وجه الخصوص ، الذى كان له خبرة علمية كبيرة بالعديد من العلوم الاجتماعية الأخرى . ويعتبر التعاون العلمى المشترك بين كل من بارسونز ونايت أحد الأمثلة على تقارب كل من علمى الاجتماع والاقتصاد خلال تلك الفترة، حيث وجدا من تحليلات فيبر وكتابات حول علم الاجتماع الاقتصادى لقاء مثمرا بينهما منذ بداية الثلاثينات. كما كان لترجمة «نايت» كتاب فيبر عن التاريخ الاقتصادى العام (١٧) General Economic History توجيها مباشرا لعلماء الاقتصاد ، بضرورة الاهتمام بدراسة تطور وتاريخ النظم الاقتصادية فى المجتمعات البشرية .

علوة على ذلك ، شهدت فترة الثلاثينات والاربعينات اهتمامات تالكويت بارسونز سواء مع «فرانك نايت» ، وأودلف لوى وغيرهم من علماء الاقتصاد حيث نشرت مجموعة من المقالات التي توضح مدى علاقات التعاون العلمى بين كل من علمى الاقتصاد والاجتماع . ولقد ظهرت تلك المقالات فى بعض الدوريات العلمية المتخصصة مثل *The Quarterly Journal of Economics* كما اء تخدم بارسونز بعض الاصطلاحات مثل «الاقتصاد الاميرالى» *Imperialism Economic* والذي انتقل بعد ذلك للعديد من علماء الاقتصاد من امثال رالف سويتز *R. Souter* . اما خلال الخمسينات ، فلقد خفت عملية التفاعل المشترك بين علماء الاقتصاد والاجتماع بالمقارنة بالفترة السابقة ، مع وجود بعض الاستثناءات العلمية بينها ، كما حدث ذلك بوضوح فى جامعة هارفارد *Harvard University* بين عدد من علماء الاجتماع من امثال بارسونز وفرنسيس سبيتين *F. Sutton* ونيل سلير *N. Smelser* وبين علماء الاقتصاد مثل جيمس دينبرى *J. Duesenberry* . وعموما اثمر هذا التعاون لتدريس احد الكورسات العلمية فى جامعة هارفارد فى الفترة ما بين (١٩٥٦ / *The Sociological Analysis of Economic*) بعنوان التحليل المويولوجى للملوك الاقتصادى

وتعد ايضا ، محاضرات مارشل *Marshall Lectures* التى قام بالقائها بارسونز بجامعة هارفارد عام ١٩٥٣ احدى الاسهامات المويولوجية الهامة لعلم الاجتماع الاقتصادى (والتي لم تكتشف وتنتشر الا مؤخرا فى عام ١٩٨٨) (١٧) . حيث سعى بارسونز ليحاضر لطلاب علم الاقتصاد والاجتماع معا بجامعة هارفارد ، ويحل العلاقة بين كل من النظرية الاقتصادية *Economic Theory* والنظرية المويولوجية *Sociological Theory* ومدى امكانية تحقيق التكامل بينهما ، عند دراسة البناءات والنظم الاجتماعية فى المجتمع الحديث . وعلى اية حال ، سوف نشر مرة اخرى لاهمية تلك المحاضرات خاصة عند تحليل اسهامات بارسونز ورواد المدرسة الامريكية فى علم الاجتماع الاقتصادى فى الفصول القادمة .

كما يعتبر كتاب «الاقتصاد والمجتمع» *Economic and Society* الذى وضعه بارسونز بالاشتراك مع سلير اجد الاعمال المويولوجية فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى والذي نشر عام ١٩٥٦ ، واهتمامه بمعالجة النظرية المويولوجية وعلاقتها بالقضايا الاقتصادية ، وتحليل الاقتصاد كنظام

اجتماعى ، وطبيعة البناءات والنظم الاقتصادية ، والعديد من العمليات الاقتصادية وأسسا الاجتماعية مثل الاستهلاك ، والاستثمار ، بالإضافة الى تحليل مشكلات النمو والتغير الاقتصادى وغيرها من القضايا والموضوعات الاقتصادية المختلفة . وعموما ، يمكن القول بأن تلك الفترة (٢٠ - ١٩٦٠) من خلال القرن الحالى شهد علم الاجتماع الاقتصادى الكثير من الانجازات نتيجة لاهتمامات علماء الاجتماع وتقارب وجهات النظر بينهم وبين علماء الاقتصاد سواء فى أوروبا أو الولايات المتحدة على وجه الخصوص . تلك الفترة التى تقلصت فيها حدة الخلافات بين علمى الاقتصاد والاجتماع بالمقارنة بالعقود الاولى من القرن الحالى أو القرن التاسع عشر .

(ج) الفترة الثالثة (١٩٦٠ - ١٩٩٤) :

تشهد فترة النصف الثانى من القرن الحالى بعض الخصائص والمميزات العامة ، التى تجعلها تختلف كثيرا عن الفترات السابقة فى مجال تطور العلوم الاجتماعية بما فيها كل من علم الاجتماع والاقتصاد معا . ولقد انعكس هذا التطور بصورة ملحوظة على تطور مجالات وفروع علم الاجتماع المختلفة ومنها بالطبع علم الاجتماع الاقتصادى الذى نهتم به حاليا . ومن بين هذه المميزات نضج النظريات السوسيولوجية والاساليب المنهجية ومحاولة توجيهها لدراسة الواقع الاجتماعى المتغير والمشكلات الاجتماعية المتعددة ، وهذا ينطبق ايضا على العديد من العلوم الاجتماعية الاخرى .

كما نلاحظ ايضا ، وجود اهتمامات مشتركة بين علماء العلوم الاجتماعية وليس فقط بين كل من الاقتصاد والاجتماع ، والدعوة الى الاستفادة من الخبرات العملية والنظرية التى حققها بالفعل جهود العاملين والمتخصصين بها . كما أصبح المدخل المتعدد *Inter-disciplinary approach* بين العلوم ، الذى يعد من المداخل الهامة ، التى تسعى اليها جميع العلوم الاجتماعية مماثلة بما حققت العلوم الطبيعية على المستوى النظرى والمنهجى والنتائج الطبية التى توصلت اليها هذه العلوم الاخيرة . علاوة على ذلك ان الاهتمام بما يعرف بالدراسات المقارنة *Comparative studies* بين العلوم الاجتماعية والفروع المختلفة لها أصبحت سمة علمية ومنهجية هامة بين المتخصصين فى الوقت الحاضر .

وفى إطار تحليلينا لتطور علم الاجتماع الاقتصادى خلال العقود الحالية فلفقد حدث تقريبا كبيرا بين علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة والنفس والتاريخ والجغرافيا والانثروبولوجيا للاستفادة من التطورات العلمية ونتائج التخصصات الاكاديمية ، التى حققتها هذه العلوم وفروعها المتعددة . وربما نجد أن أول أعمال سوسيلوجية هامة عالجت القضايا الاقتصادية ظهرت فى عقد الستينات ، عندما نشر عالم الاجتماع الاقتصادى الأمريكى نيل سيلم كتابه عن «سوسيلوجيا الحياة الاقتصادية» (١٤) *Sciology of Economic life* وذلك عام ١٩٦٢ . -والذى حاول فيه أن يشير الى تطور علم الاجتماع الاقتصادى وتحليله للعمليات الاقتصادية ، وعلاقة علم الاجتماع بالاقتصاد ودراسة المظاهر السوسيلوجية للتنمية الاقتصادية .

وفى منتصف الستينات ظهر تطور جديد فى ميدان دراسة علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث حدث تقارب كبير بين علم الاجتماع والاقتصاد والنفس بصورة خاصة . ونتج عنه ظهور الاقتصاد السلوكى *Behavioral Economic* الذى اهتم به هريبرت سيمون *H. Simon* ، محاولا تحليل فكرة الروابط العقلانية ، والنظرية السلوكية للمجتمع ، والاتجاهات الحديثة من نظرية التنظيم *Organization Theory* . وان كان هذا الاتجاه الحديث لم يفلح كلية فى تغيير الاتجاهات الكلاسيكية ، التى تدعو للفصل بين كل من علم الاقتصاد والاجتماع ، نظرا لغياب الحوار المستمر بين هؤلاء العلماء ، مع وجود بعض النزعات المتشعبة من علماء الاقتصاد حول سيادة الاقتصاد على العلوم الاجتماعية الاخرى ، وذلك فى إطار ما عرف عموما «بالاقتصاد الامبريالى» ، تلك الفكرة التى نبتت أصولها خلال الخمسينات وامتدت حتى السبعينات والثمانينات ، ومحاولة غزو علماء الاقتصاد علوم القانون ، وتاريخ ، والادارة ، والاجتماع ، والفيزياء ، وعلم السياسة وغيرهم .

بالرغم من نمو هذه الفكرة (الاقتصاد الامبريالى) ، الا ان هناك عدة محاولات للالتقاء بين علماء الاقتصاد والاجتماع وخاصة من جانب علماء الاقتصاد وعدم تبنيهم للاقتصاد الامبريالى ، ومن هؤلاء العلماء البرت هيرشمان *A. Hirshman* ، وتوماس مكلفنج *T. Schelling* ، كيث ارو *K. Arrow* الذين سعوا لضرورة جعل الاقتصاد مرتبطا بعلم الاجتماع والبعيد عن كل الاتجاهات العدائية بين العلمين سواء فى مرحلة الاجتماع الكلاسيكى أو الاقتصاد الامبريالى .

لكن فى مقابل ضغط اتجاه «الاقتصاد الامبريالى» اهتم كثير من علماء الاجتماع بضرورة تطيل الموضوعات والمجالات الاقتصادية المختلفة ، وهذا ما حدث بالفعل خلال السبعينات . حيث ظهرت بعض التحليلات التى لم يعرفها علماء الاجتماع الاقتصادى من قبل مثل دراسة هارسون وايت H. White فى عام ١٩٧٩ عن «الاسواق كبنائات اجتماعية» Markets as Social samplings . وان كانت قد ظهرت مجموعة من التحليلات التى عالجت اقتصاديات دول العالم الثالث ، واقتصاديات عمل المرأة ، والتى جمعت مجموعة من علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والتنظيم والادارة . ومن هذه التحليلات أيضا ، كتاب فرد بلوك F. Block عن اصول الاقتصاد العام (١٩٧٧) ولويس تيللى L. Tilly ، وجون سكوت J. Scott عن المرأة والعمل والاسرة (١٩٧٨) ، وهارى ماكلر H-Makler ، والبرت ماريتيللى A. Martinelli ، ونيل ميسلر N. Smelser عن الاقتصادى العالمى الجديد (١٩٨٢) ، وايفر بيرج I. Berg عن المنظورات السوسولوجية لسوق العمل (١٩٨١) وغيرهم .

فى الواقع ان عقد السبعينات والثمانينات شهد الكثير من التحليلات النظرية، التى أسهمت فى اعادة وتنظيم الاطار النظرى الذى يوجه المجالات والتحليلات المختلفة لعلم الاجتماع الاقتصادى ، ومحاولة للدخول فى دراسة القضايا والمشكلات الاقتصادية المعاصرة ، ولاسيما الاقتصاد العالمى ، ودور المرأة فى الاقتصاد ، واسواق العمل ، والاسواق المالية . وتمثل تلك القضايا نوعا من التفاعل بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد والسياسة . كما كان لتطور الاساليب المنهجية الرياضية والاحصائية التى استخدمها علم الاجتماع العام ، وتحديث النظريات السوسولوجية المختلفة دفعة قوية نحو تطوير وتحديث علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر .

كما شهد عقد الثمانينات مجموعة من المداخل والمنظورات الحديثة التى توضح العلاقة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ومن اهم هذه المداخل (١٠) : المدخل الاقتصادى (الاقتصاد الامبريالى) - الذى اشرنا اليه سابقا - (٢) المدخل البنائى الفردى The Structural-Individual Approach (٣) مدخل الاقتصاد السيسى الجديد The New Political Economy Approach (٤) مدخل السوسيو-اقتصادى The Socio Economic Approach - تلك المداخل التى تبرهن على التقارب الشديد

الاقتصاد والاجتماع فى الوقت الحاضر والتي تعزز من مجالات علم الاجتماع الاقتصادى ، ولاسيما على مستوى النظرية التى تعالج هذه المجالات. كما اهتم بها علماء الاجتماع المعاصرين البارزين من أمثال أنطونى جدينجز A. Giddens ، والتي ظهرت فى احدى مقالاته الحديثة عن «النظرية الاجتماعية ومشكلات الاقتصاد العام» ، الذى يوضح فيها الى اى حد يمكن استخدام النظرية السوسيولوجية فى معالجة العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما استخدام ما يعرف بنظريات التوقعات العقلانية Rational Expectation Theories .

بالاضافة الى ، تلك التحليلات الحديثة التى ظهرت فى علم الاجتماع الاقتصادى خلال السبعينات والثمانينات ، فلقد ظهرت مع بوارىء السنوات الاولى من عقد التسعينات مجموعة من التحليلات السوسيولوجية التى تعطى اهتماما كبيرا الى علم الاجتماع الاقتصادى الجديد. ومن أهم هذه التحليلات كتاب الاقتصاد والمجتمع الذى قام بتجميعه كل من عالمى الاجتماع الاقتصادى الأمريكى نيل سملسر N. Smelser ، والبرتو مارتينيللى Martinelli ونشر عام (١٩٩٠) ، والذى يشير الى قضايا حديثة مثل المضمون النظامى والثقافى للاقتصاد، والايديولوجيا والنشاط الاقتصادى ، والتعاون الاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، والاسواق والدولة ، والشركات متعددة الجنسيات ، وهجرة العمل الدولية وغيرها . كما نشر فى نفس العام (١٩٩٠) أحد الكتب الهامة الذى قام باعداده عالم الاجتماع الاقتصادى السويدى ريتشارد سويد بيرج R. Swedberg بعنوان «الاقتصاد والمجتمع» لاستطلاع آراء أكثر من خمسة عشر عالما من علماء الاجتماع والاقتصاد حول العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد فى الوقت الراهن . وفى عام (١٩٩١) قام «سويد بيرج» أيضا بتحليل سوسيولوجى جديد لفكر جوزيف شومبيتر، عن الاقتصاد والاجتماع الراسمالي كمحاولة جديدة لتحديث العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع بصورة خاصة (١٧) . وعموما ، تلك أهم التطورات التى أدت الى نشأة علم الاجتماع الاقتصادى خلال القرن الحالى ، والتي أشارت الى التحليلات ارتبطت بهذا الفرع الحديث من علم الاجتماع منذ القرن التاسع عشر حتى قرب نهاية القرن العشرين .

(٣) تعريف علم الاجتماع الاقتصادى ومجالاته :

فى اطار تحليلنا للنشأة التطورية لعلم الاجتماع الاقتصادى يجب أن

نوضح طبيعة هذا العلم وماهيته باعتباره أحد الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع وتفسير أهم المفاهيم المتعلقة به ، خاصة وأن حقيقة نشأة النظرية له كشفت عن كثير من التغيرات التي حدثت بالفعل منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر . كما ارتبطت تلك التغيرات بنوعية العلاقة المتبينة بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد على وجه الخصوص وبالمعلوم الاجتماعية عامة . كما كشفت تلك العلاقة ونوعية التطورات عن استحداث كثير من النظريات والأساليب المنهجية التي أسهمت في تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع الاقتصادي - وعلى أية حال ، سوف نشر حاليا وبصورة موجزة ، لتحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي وتعريفاته، والمناهج السوسيولوجية العلمية التي يستخدمها في تحليل موضوعاته وقضاياها المختلفة .

يكشف تحليل تراث نشأة علم الاجتماع الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن الحالي، عن استخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي ، عند عدد من علماء الاجتماع الكلاسيكيين ولاسيما ماكس فيبر ، وإميل دوركايم ، وكارل مانهايم ، وفيلن ، وجوزيف شومبيتر ، علاوة على كارل ماركس . وهذه المرحلة يصفها البعض بمرحلة علم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكي Classical Economic Sociology . فلقد استخدم على سبيل المثال فيبر «علم الاجتماع الاقتصادي» ليحدد طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد من ناحية ، ول يشير بضرورة تبني المداخل السوسيولوجية والتحليلية التاريخية المقارنة لدراسة الظواهر الاقتصادية التي توجد في المجتمعات البشرية (١٨) . كما سعى دوركايم لاستخدام مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي ، ولاسيما في تناوله لقضية تقسيم العمل Division of labour وعلاقتها بنظريته المعروفة عن التضامن الاجتماعي Social Solidarity . ويشارك كل من ماركس وفيلن الرأي حول ضرورة إحلال النظريات الاقتصادية الكلاسيكية ، بنظرية اقتصادية حديثة تكون أكثر اتساقا بالاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة مثل المادية التاريخية Historical Materialism ، والاقتصاد التطوري Evolutionary Economic . وعموما، فلقد تم تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وحتى منتصف الخمسينات من القرن الحالي ، كما استخدمه بالفعل الرعيل الأول من علماء الاجتماع (١٩) .

يوضح التحليل التالي مقارنة بين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية

وإهتمامات علم الاجتماع الاقتصادي خلال الفترة السابقة ، حيث توجد اختلافات مميزة بينهما من حيث الاهتمامات ، وأنماط التحليل للظواهر الاقتصادية ، والطرق المنهجية العلمية (٢٠) .

مقارنة بين النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وعلم الاجتماع الاقتصادي

أوجه المقارنة	النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية	علم الاجتماع الاقتصادي
(١) مفهوم الفاعل	- الفاعل معزول (الأفراد - أصحاب المال والمصانع)	- الفاعل الاجتماعي (الأفراد الجماعات، والمؤسسات)
(٢) مجال الفعل	- أي موقف يتم الاختيار ، حسب طبيعة الندرة ، وقاعدية الامواق (الاقتصاد المعزول)	- النظام الاقتصادي جزء من المجتمع (الاقتصاد الاجتماعي)
(٣) أنماط الفعل الاقتصادي	- التركيز فقط على الأفعال العقلانية مع التأكيد على الاختيار ومستويات الحد الأقصى (العقلانية الشكلية)	- التركيز على الأفعال العقلانية ، والأنماط الأخرى من الأفعال الاقتصادية (العقلانية الاجتماعية والأفعال الاقتصادية الاجتماعية بصورة عامة)
(٤) نتائج الفعل الاقتصادي	- الاتجاه نحو التوازن	- الاتجاه نحو سيطرة كل التوترات والصراع بين المصالح
(٥) وجهة نظر التحليل	- التوصل الى النتائج العلمية (الموضوعية الخارجية)	- التوصل الى النتائج وأعضاء المجتمع (الداخلية)
(٦) مفهوم الزمن	- الزمن ثابت ومرتبطة فقط بالأفعال الموجودة (الزمن ثابت وتكيفي)	- الزمن متغير ويتخذ كعنصر هام في التحليل (الزمن السوسيو - تاريخي)
(٧) المنهج العلمي	- التنبؤات تقوم على التجريد المثالي (التنبؤات المجردة)	- الوصف والتفسيرات تعتمد على التجريدات المعقدة امبريقيا (التفسير والوصف الامبريقى)

يوضح هذا الشكل ، الكثير من جوانب تعريف علم الاجتماع الاقتصادي وتميزه عن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، التي تعالج النظام الاقتصادي بعيدا عن المجتمع الذي يوجد فيه . أما علم الاجتماع الاقتصادي ، ينظر الى الاقتصاد على أنه نسق اجتماعي مثل بقية الانساق المجتمعية الاخرى . ويعتبره جزءا تابعا للنسق الاجتماعي العام ، كما يعطى مزيدا من الاهتمام للظواهر والقضايا الاقتصادية وعلاقتها بذلك النسق العام والفروع التابعة له . ومن مظاهر الاختلاف بين النظرية الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادي أيضا حول الفعل الاقتصادي *Economic Action* ، حيث تعتمد الاولى على الافراد واصحاب رؤوس الاموال والمصانع ، وتحليلهم على أنهم وحدات منفصلة أو معزولة عن الواقع الاجتماعي وتوجيههم فقط نحو تحقيق الحد الأقصى من المنفعة *Utility* . أما التصور السوسيولوجي للفاعل الاقتصادي فهو فاعل مجتمعي وهذا ما أطلق عليه «ماكس فيبر» بالفعل الاقتصادي الاجتماعي ، الذي ينتج عن طريقة التفاعل في المجتمع ويعتبر نتاجا اجتماعيا .

علاوة على التباين والاختلافات الاخرى بين كل من تحديد وتعريف النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، التي عاصرت نشأة علم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكي ، نجد متغيرات مثل التحليل ، والزمن ، والمنهجية ، من أهم المتغيرات التي يعتمد عليها الباحثين لتحديد ماهية كل منهما وتطور نشأتهما التاريخية . فالنظرية الاقتصادية تنظر الى التوازن ، والموضوعية الخارجية ، والزمن الثابت ، والتجريد المثالي للظواهر الاقتصادية . في مقابل ذلك فعلم الاجتماع الاقتصادي ، يركز على تحليل التوترات والصراعات الناتجة عن الاختلاف حول المصالح *Interests* والموضوعية الداخلية ، ومفهوم الزمن المتغير ، حيث يعالج تاريخ الظواهر الاقتصادية وتطورها وتفسيرها ووصف مظاهرها بعيدا عن التجريد المثالي وبصورة واقعية امبريقية .

كما شهدت الفترة من الثلاثينات وحتى الخمسينات بعض التغيرات الطفيفة في مضمون واهتمامات علم الاجتماع الاقتصادي ، ثم ما لبث ان حدث بعض التطورات حول القضايا والمفاهيم التي يستخدمها هذا الفرع من فروع علم الاجتماع . ويمكن ان توصف فترة ما بعد الخمسينات بظهور علم الاجتماع الاقتصادي الحديث *The New Economic Sociology* الذي

نشا خاصة بعد أن أسهمت المدرسة البنائية الوظيفية The Structural Functional School - في تحليل الظواهر الاقتصادية ومعالجة النظريات الاقتصادية بصورة أكثر واقعية ومتنوعة للموضوعات والقضايا التي تهتم بها عادة . كما ساعد في ذلك الاهتمام ظهور مجموعة من علماء الاجتماع الأمريكيين الذين شاركوا بصورة فعالة في تطور «علم الاجتماع الاقتصادي» إلا أن معظم اهتماماتهم كانت تستخدم مفهوم «الاقتصاد أو المجتمع» ، كمفهوم بديل (٢٠) ، لعلم الاجتماع الاقتصادي حتى بداية الثمانينات ، كما حدث ذلك في معالجات كل من باسونز وسلمر المشتركة في هذا المجال . أما خلال الثمانينات وبداية التسعينات أصبح استخدام مفهوم «علم الاجتماع الاقتصادي» أكثر تداولاً وهذا ما ظهر في التحليلات الحديثة لكل من سلمر ومارتنيلي ، على سبيل المثال ، ليشترك نفس استخدامات علم الاجتماع الاقتصادي في أوروبا سواء في مراحل التطورية الكلاسيكية أو الحديثة وهذا ما سوف نعالجه بصورة أكثر تحليلاً في الفصول القادمة .

وربما يعد أفضل تعريف لعلم الاجتماع الاقتصادي ، ذلك التعريف الذي وضعه سلمر في كتابه «سوسيولوجيا الحياة الاقتصادية» والذي يشير فيه إلى أن علم الاجتماع الاقتصادي هو «تطبيق للاطلاع العام المرجعي ، والتغيرات ، والنماذج التفسيرية لعلم الاجتماع لدراسة الأنشطة المعقدة التي تعالج الإنتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، والاستهلاك للسلع النادرة والخدمات» (٢١) . ويركز هذا التعريف على موضوع علم الاجتماع الاقتصادي الذي ينقسم إلى جزئين أساسيين هما أولاً النشاطات الاقتصادية بمفردها ، حيث يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بدراسة كيفية بناء هذه الأنشطة ودورها في الحياة الاقتصادية . وما القيم التي تحدد شرعيتها، وما المعايير والجزاءات والقواعد المنظمة لها . كما يعالج أيضاً ، طبيعة التنظيمات الاقتصادية مثل المصانع ، وأنشاق المركز ، والقوة وعلاقات السلطة ، والانحراف ، والاتحادات وغيرها التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية عموماً . ثانياً : يهتم عالم الاجتماع الاقتصادي بتحليل التغيرات السوسيولوجية والعلاقات الاقتصادية المتداخلة بينها ، وموقف المضمون الاقتصادي وغير الاقتصادي للظواهر والمشكلات الاقتصادية وأنشطتها المختلفة . كما يحاول الإجابة على عدد من التساؤلات مثل : هل ترتبط الأدوار المهنية بطبيعة البناءات والأدوار الأسرية في المجتمع الصناعي ؟ وما هي أنواع الصراع

السياسى التى تنتج عن العلاقات والنظم الاقتصادية فى المجتمعات المختلفة؟ وما طبيعة أنساق الطبقة التى تنشأ حسب طبيعة أنماط النظم الاقتصادية؟ .
فلقد تولى بالطبع الاجابة على تلك التساؤلات لتناول العديد من المجالات والموضوعات التى يهتم بمعالجتها علم الاجتماع الاقتصادى ، ولاسيما موضوعات مثل الزاى العلم ، وصراع الادارة والعمال والعلاقة بين الطبقات الاقتصادية ومعالجة علماء الاجتماع لها ككل .

بصورة موجزة ، ارتبط علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الحاضر بمجموعة حديثة من الموضوعات والقضايا ، التى تعكس نوعية التعريف الحديث له، والذي يسمى لتحليل الظواهر والنظريات الاقتصادية باعتبارها ظواهر اجتماعية تهتم بمعالجة مشكلات مرتبطة بالنسق السوسولوجى العلم . كما يهدف لاستخدام المنظورات السوسولوجية لدراسة تلك الظواهر والمشكلات بصورة واقعية امبريقية ، ولقد ساعد فى ذلك ظهور مجموعة جديدة من النظريات والاساليب الميتودولوجية الحديثة .

وعلاوة على الاهتمامات التقليدية التى كان يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى قبل الخمسينيات والتى اشرنا اليها سابقا ، يمكن أن نوضح أهم الموضوعات والمجالات التى يعالجها حاليا وهى (٣):

١ - الاستهلاك ، والانتاج ، والاختراعات التكنولوجية ، والأسواق والعمل ، والمال ، والصناعة ، والمستهلك) .

٢ - تأثير العوامل الاجتماعية والاخلاقية على الاقتصاد ، والتنظيمات الاقتصادية مثل (البنوك ، وشركات التأمين ، والشركات العالمية ، والصناعية وغيرها) .

٣ - تحليل العلاقة بين الاقتصاد والتنظيمات غير الاقتصادية الأخرى مثل (الدولة والنقابات وغيرها) .

٤ - دراسة الطبقات الاقتصادية ، والحياة داخل تنظيمات العمل ، والحراك الاقتصادى ، والمهنى .

٥ - معالجة النظريات والايديولوجيات الاقتصادية ، والاتجاهات نحو الاقتصاد ، والمهن الاقتصادية مثل (المستثمرين وأصحاب المال والعمل) .

٦ - دراسة اقتصاديات الرفاهية ، والنظام الاقتصادى العالمى الجديد ،

ومشكلات التضخم ، والعقود ، والقروض والمعونات ، والمال ، والاقتصاد
الرسمى وغير الرسمى .

٧ - معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول العالم
الثالث مثل الفقر ، والصحة والملاج ، والتعليم وغيرها من قضايا أخرى .
كما ساعد على اثراء تلك المجالات وتنوعها فى علم الاجتماع الاقتصادى
ظهور عدد من النظريات العامة ، التى أمكن استخدامها فى تحليل هذه
المجالات الموضوعات المختلفة ، ومن أهم هذه النظريات : النظريات
المتوسطة المدى ، وعلم الاجتماع التاريخى ، ونظرية التبعية ، والانساق ،
والنظرية الماركسية الحديثة ، ونظرية النواع (الجنس) ، والاتصال ،
والاجتماع الرياضى ، والاثنوميثولوجية ، ونظرية الفعل ، والاقتصاد
السياسى ، والتحول المؤسسى ، ونظرية اللعب ، والنظرية النيوكلاسيكية
(الاقتصادية) ونظرية التنظيم .

بالاضافة الى ذلك ، لم يقتصر سعى علماء الاجتماع الاقتصادى
لتناول تلك المجالات الحديثة ، والتى تكشف عن دخول هذا الفرع
الحديث فى جوهر الظواهر والمشكلات الاقتصادية ، بقدر ما سعى
المختصون حديثا بفكرة تنوع الاهتمامات والمجالات الحديثة لعلماء
الاجتماع والتعاون مع غيرهم من المختصين فى العلوم الاجتماعية الاخرى
(وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا) . كما اهتم علماء الاجتماع الاقتصادى
ايضا بالتطورات والتغيرات التى أدت الى ظهور عدد من الفروع الوليدة
النشأة لعلم الاجتماع العلم . فلقد كان لظهور علم الاجتماع الصناعى، وعلم
اجتماع التنمية ، والاجتماع السياسى، وسوسيولوجيا الاسواق، وسوسيولوجيا
التربية وغيرها من الفروع الاخرى من اسهامات متعددة على اثراء
الموضوعات التى اهتمت بقضايا التنمية الاقتصادية والرفاهية ، وتكاليف
الانتاج والاستثمار ورأس المال والعديد من القضايا والمجالات الاخرى .

هكذا نلاحظ ، ان تحديد مفهوم علم الاجتماع الاقتصادى وتعريفه
ارتبط بالنشأة التطورية لهذا الفرع نفسه، فجاءت القضايا التى تم معالجتها
خلال القرن التاسع عشر والثلاثينات من القرن الحالى ، لتوضح طبيعة
الخلافاات الفكرية والعلمية بين كل من علمى الاجتماع والاقتصاد . كما يشير
ايضا ، الى فترة ظهور ما يعرف بالاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى، ومعاصرته

لنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، ونوعية التباين بينهما فى تحليل كل من الافعال والانشطة والموضوعات الاقتصادية ، وسعى علم الاجتماع الاقتصادى للاستفادة من المنظورات الموسيولوجية فى دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية التى تعتبر جزءا ونتجا لطبيعة النسق الاجتماعى الاجتماعى العام وهو (المجتمع) - كما شهد نصف القرن الاخير من (القرن العشرين) ، تطورات متعددة فى علم الاجتماع الاقتصادى واستقطابه لمجالات حديثة تمثل جوهر النظريات والظواهر والمشكلات الاقتصادية ، وساعد فى ذلك ظهور العديد من النظريات الموسيولوجية وتحديث الاساليب الميثولوجية العلمية، وتحليلها لتلك المشكلات بصورة واقعية امبريقية - كما كان لاستخدام الابعاد التحليلية المقارنة بين العلوم الاجتماعية وفروعها المختلفة اثارا ايجابية متعددة الجوانب على تقدم علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الراهن وهذا ما سوف تكشف عنه تحليلات الفصول القادمة .

(٤) علاقة علم الاجتماع الاقتصادى بالعلوم الاجتماعية الاخرى .

يكشف تحليلنا السابق لكل من تطور علم الاجتماع الاقتصادى ونشاته خلال القرن التاسع عشر وتأسيسه خلال القرن العشرين ، عن الكثير من الموضوعات والمجالات المختلفة التى أصبح هذا الفرع يهتم بتحليلها بصورة عامة - ولقد أسهم هذا التنوع فى المجالات عن وجود علاقات متداخلة سواء بين فروع علم الاجتماع العام - وبين علم الاجتماع الاقتصادى وبين الاخير والعديد من العلوم الاجتماعية الاخرى - على أية حال ، سوف نحاول حاليا تناول بعض العلوم الاجتماعية التى ترتبط مع علم الاجتماع الاقتصادى وتتداخل معه فى نوعية القضايا والمجالات التى يعالجها بالفعل ، وإلى أى حد ساعدت تلك العلوم فى تطوير وتحديث اهتمامات علم الاجتماع الاقتصادى ، وكيف أدت الى تعزيز طرق واساليب البحث المنهجى والنظرى فى معالجة المجالات الاساسية والمشاركة بين علم الاجتماع الاقتصادى والعلوم الاجتماعية الاخرى ؟ وما هى اهم هذه العلوم بصورة خاصة ؟ .

لكن قبل الاجابة على تلك التساؤلات ، يجب أن نؤكد على حقيقة هامة وهى : ان علاقة علم الاجتماع الاقتصادى بالعلوم الاجتماعية الاخرى لا تبعد كثيرا عن علاقة العلوم الاخرى بعلم الاجتماع العام، باعتبار ان علم الاجتماع الاقتصادى يعد أحد الفروع الاساسية لهذا العلم - أما تفسيرنا للعلاقة بين علم الاجتماع الاقتصادى وبعض العلوم الاجتماعية فى الوقت الحاضر ،

يجب في إطار اهتمامنا بمعالجة القضايا والمجالات الحديثة المتعددة التي تتناولها بالفعل العلوم الاجتماعية وفروعها المتنوعة وتحليلها للاستفادة من الاهتمامات المشتركة بينهما ، وتحديث هذه المحاولات وتطورها حسب وجهات نظر المهتمين بها وتخصصاتهم المختلفة .

(١) التساريخ .

ارتبط كثير من التحليلات في علم الاجتماع الاقتصادي بكتابات علماء التاريخ على مختلف العصور التاريخية التي اهتموا بمعالجتها بالفعل . كما جاءت معظم الاهتمامات المشتركة بين كل من علم الاجتماع الاقتصادي والتاريخ في إطار اهتمامات علماء التاريخ والمؤرخين بكل من علمي الاجتماع والاقتصاد . ويؤكد على ذلك ، ما تم معالجته خلال هذا الكتاب ، عندما تناولنا التفكير الاقتصادي والاجتماعي خلال العصور القديمة ، والعصور الوسطى الاسلامية ، والعصور الوسطى للمجتمعات الأوروبية او مجتمعات ما قبل الرأسمالية (٣) . فلقد ساعدت تحليلات علماء التاريخ للكشف عن المزيد من الحقائق التاريخية والاجتماعية والاقتصادية في مصر الفرعونية ، والصين القديمة ، والهند ، وبلاد الاغريق وغيرها من المجتمعات البشرية القديمة ، وكيف ارتبط النظام الاقتصادي بطبيعة النظم الاجتماعية والدينية والسياسية . وهذا ينطبق ايضا على مجتمعات العصور الوسطى الاسلامية ، فلقد جاءت المدارس الاولى للاقتصاد في الاسلام بصورة تدريجية تعكس متغيرات العصر الاسلامي الجديد على انماط توزيع الدخل والثروة ، وتنمية النشاط الانتاجي ، وتحديد الملكية العامة والخاصة ، وتنظيم عمليات استغلال الاراضي غير المزروعة ، وعلاقات البيع والشراء والسوق وتحديدها في ضوء الشريعة الاسلامية .

كما تكشف لنا ايضا ، تحليلات كل من المقرئزي وابن خلدون باعتبارهما من مؤرخي الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة الاسلامية في العصور الوسطى ، عن الكثير من الافكار الاقتصادية والاجتماعية وما ارتبطت بهما من ازيمات ومجاعات وحالات الرخاء ، والتحول في انماط المعيشة ، وكيف ادت الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية لتغيير العلاقات المجتمعية وبناء الطبقات ، والمهن والحرف واصحاب المعاشات ، والفلاح ، واهل المكنة وغيرهم من ارباب المهن المختلفة . وربما تعتبر تحليلات «ابن خلدون» لمنوعية النشاط الاقتصادي ، وما اسماه بالنشاط الاقتصادي الطبيعي ، وغير

الطبيعي ، وتقسيم العمل ، ونظرية القيمة ، والنقود ، والاسعار وعلاقة الاقتصاد عموما بالدولة والسلطة من أهم التحليلات التاريخية، التي يسعى اليها ابن خلدون وكتابتها في صورتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الواقعية ، وتركزت آثارا متعددة على معرفة الاحوال العامة في العصور الوسطى الاسلامية .

وتبرهن تحليلات علماء التاريخ للفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أهمية العلاقة بين علم التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادي ، الذي يسعى لمعرفة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي ارتبطت بالفكر الاقتصادي في مجتمعات ما قبل الرأسمالية وما بعدها حتى الوقت الراهن . كما كانت للنشأة التطورية للمدارس الاقتصادية التي ظهرت ابتداء من القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين ، من اسهامات متعددة ومعرفة كيف تبلور الكثير من الافكار والنظريات الاقتصادية من خلال ارتباطها بالواقع الاجتماعي والسياسي والديني . فنجد على سبيل المثال، كيف ظهرت مدرسة التجارين في بريطانيا ، والفيزوقراطيين في فرنسا ، والى اى حد ارتبطت كل مدرسة بفضة أو طبقة اجتماعية اقتصادية محددة ووجهت آرائها عامة ، لتحقيق مصالح معينة بالذات ؟ . وهذا ينطبق أيضا على تحليلات مدرسة الرواد الاقتصاديين الأوائل عند بيتي ، وكاننتيلون ، وترجو ، وهيوم ، وكيف امتزجت آراء هؤلاء الرواد بالكثير من التصورات التاريخية والفلسفية والاخلاقية والدينية في نفس الوقت . وهذا ما نجده أيضا في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي عند سميث ، وريكاردو ، ومالتوس ، ومل ، حيث جاءت معظم آرائهم لتعبر عن فكر اقتصادي متطور عن النظريات الاقتصادية اللاهوتية السابقة . كما يصدق ذلك ، عند تحليل الفكر الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية والتي نبقت جذورها عند سان سيمون ، واوين ، وأخيرا عند ماركس ، كما تطور الفكر الاقتصادي مع اواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين عند رواد المدرسة النيوكلاسيكية (المحدثه) عند الفرد مارشال وكينز على سبيل المثال ، لتشير بوضوح عن تطور تاريخي للفلسفات والايديولوجيات العامة للحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . كما تظهر تلك المدارس عن منهج فكري واضح ومميز، ويكشف عن ظروف العصر المتغير في نفس الوقت .

وتعتبر تحليلات «ماكس فيبر» عند تناوله لتطور الفكر التاريخي

الاقتصادى فى العديد من مؤلفاته الموسيولوجية (٧٨) ، ولاسيما تاريخ الاقتصاد العام *General Economic History* عن مدى ارتباط الاقتصاد بالمرحل التاريخية التى مرت بها المجتمعات البشرية . كما عالج من منظور سوسيولوجي تاريخي مقارن ، تطور الأنظم الاقتصادية سواء فى المجتمعات القديمة ، ومجتمعات العصور الوسطى والحديثة . علاوة على تحليل الكثير من العمليات الاقتصادية والمؤسسات المختلفة مثل : النقود ، والأسواق ، والتجارة وطبقة التجار ، والاتحادات التجارية والاقتصادية وغيرها ، وكيف تطورت تلك العمليات والمؤسسات فى إطار المجتمع العام الذى نشأت وتطورت فيه . ويبرهن ذلك عموماً ، عن العلاقة المتداخلة بين علم التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادى الذى يسعى للكشف عن الكثير من تلك القضايا فى ضوء اهتماماته الحالية .

علاوة على ذلك ، يجب علينا حالياً الإشارة ، الى مجموعة من كتب ومؤلفات مؤرخى التاريخ الاقتصادى ، التى تعكس طبيعة النشأة التطورية للمفكرين والنظريات الاقتصادية ، وربما يعتبر كتاب جوزيف شومبيتر تاريخ التحليل الاقتصادى *History of Economic Analysis* ، وكتاب روبرت هيلبرونر عن قادة الفكر الاقتصادى ، وكتاب جاكوب روسر ، ووليم بلانشفيلد عن تطور الفكر الاقتصادى *The Evolution of Economic Thought* أحد الأمثلة فقط ، التى توضح للمهتمين بدراسة العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع الاقتصادى فى معالجتهم للظواهر الاقتصادية (٧٩) . وبدون شك ، نجد الاهتمامات الموسيولوجية الحديثة لكل من تالكوت بارسونز وسملر *Parsons & Smelser* خير دليل على ذلك وخاصة عندما أشار الأخير لتطور الفكر الاقتصادى والمدارس المختلفة له فى موسيولوجيا الحياة الاقتصادية *Sociology of Economic life* وأيضاً كتابات كارل بوليني *Poline* ومارتنللى *Martinelli* ، وسويدبيرج *Swedberg* وغيرهم من علماء الاجتماع الاقتصادى المعاصرين .

(ب) السياسة .

يوضح تحليل تراث العلوم الاجتماعية وتطورها ، إن علم السياسة من العلوم التى ترتبط بكل من علم الاقتصاد والاجتماع بصورة مميزة . ويظهر ذلك عندما نشير حالياً الى العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع الاقتصادى وان كانت علاقة الاول قد تحدثت أيضاً فى العقود الأخيرة عن ظهور فرع

علم الاجتماع السياسى ، الذى يوضح الاهتمامات المشتركة بين السياسة وعلم الاجتماع .

كما تكشف دراسة تراث «علم الاقتصاد» أن مفهوم علم الاقتصاد ذاته كعلم ، لم يظهر كما هو فى الاطار الحديث له ، حيث نرى أن المفهوم السابق للاقتصاد ، كان يطلق عليه عامة «الاقتصاد السياسى» ، وهذا ماظهر بوضوح فى تحليل المدارس والافكار والنظريات الاقتصادية ، التى كانت موجودة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فلم يظهر علم «الاقتصاد الحديث» الا مع أواخر العقود الاولى من القرن الماضى وبداية القرن الحالى . ومن ثم ، يصعب من الناحية التطورية التاريخية أن نفصل بين كل من الاقتصاد والسياسة ، أو حتى من الناحية العملية الواقعية فكلاهما (الاقتصاد والسياسة) وجهان لعملة واحدة . ويبرهن على ذلك ، كثير من النظريات والافكار الاقتصادية ارتبطت بمفهوم الدولة ، وكيانها كمؤسسة اجتماعية كبرى ، فجاءت نظريات الرأسمالية وتصوراتها حول ما يعرف بسياسات «عدم التدخل Laissez Faire لا تحيز اطلاقا تدخل الدولة الا فى حالات الضرورة القصوى ومن أجل حماية المصالح القومية ، وإن كان من الصعب فى كثير من الاحيان الفصل بين المصالح الفردية والقومية . أما النظريات الاقتصادية الاشتراكية ، بدءا من الاشتراكية الاقتصادية الخيالية ، حتى الاشتراكية الشيوعية الماركسية أو النيو ماركسية (المحذة) ، تركز على أهمية تدخل الدولة باعتبارها التنظيم السياسى والادارى الاعلى فى المجتمع والذى يجب أن يحمى مصالح الاغلبية ويضمن عدالة التوزيع عن طريق إلغاء العريات بما فيها حرية الملكية الخاصة .

كما تعكس دراسة مفاهيم مثل الثروة ، والاقتصاد ، والطبقة ، والسياسة ، والمجتمع ، والسلطة ، والايديولوجية ، وغيرها ، صعوبة تحديد فواصل معينة عند تحليلها أو فهمها . الامر ، الذى يعبر بوضوح عن العلاقة القوية بين الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع ، وهذا يجعل اهتمامات كل من علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى وعلم الاجتماع للتنظيم أو الادارى ، وعلم اجتماع التنمية وغيرها من الصعب أيضا تحليلها بصورة فردية ، دون الاكمام بالاهتمامات المشتركة بين تلك الفروع المختلفة لعلم الاجتماع .

نستشهد على ذلك ببعض تحليلات علماء الاجتماع الاقتصادى من أمثال

«نيل ملسر» (٢٧) ، «تالكوت بارسونز» ، «ماكس فيبر» الذين سعوا لتحليل العمليات الاقتصادية من المنظورات السوسيولوجية ، ولكن في إطارها الميلى والدينى فى نفس الوقت . فدراسة الظواهر الاقتصادية مثل الاستهلاك Consumption ، والادخار Investment ، والانتاج Production والفائدة Interest ، والتضخم Inflation من الصعب تطويلها بعيدا عن العلاقات الاجتماعية الموجودة مثل علاقات العمل بين العمال واصحاب العمل ، او السياسات الحكومية ، او نوعية الطبقات الاجتماعية ، او البناء الايديولوجى السائد وغيرها .

كما يكشف لنا تحليل بعض الظواهر الاقتصادية والسياسية التى ظهرت خاصة عند بداية الخمسينات من هذا القرن عن العلاقة القوية بين علم السياسة وعلم الاجتماع الاقتصادى . وخير مثال على ذلك ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد The New International Economic Order ، والشركات متعددة الجنسيات The Multinational Corporations (٢٨) فكل من الظاهرتين كانتا نتاجا طبيعيا لتغير نمط العلاقات الاقتصادية والانتاج ورأس المال ، والتجارة ، والتوزيع والاستهلاك ، والاستثمار ، عما كانت عليه فى العصور القديمة والوسطى . فطبيعة الحياة العصرية فى المجتمع الحديث والتقدم التكنولوجى والاقتصادى ، ترتب عليها ظهور أنماط جديدة من النظم والانماط والمؤسسات والعلاقات الاقتصادية القومية والعالمية . علاوة على ذلك ، دراسة أسباب ظهور كل من النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والشركات العالمية ، نجد حاليا ما يعرف بالتكتلات الإقليمية والعالمية الاقتصادية مثال ذلك ، «السوق الأوروبية المشتركة» وإقليم جنوب غرب آسيا، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية فى أمريكا اللاتينية والجنوبية وغيرها . وعموما ، ظهور الاتجاهات التى تعرف حديثا بالتحول نحو العالمية Internationalization ، والتى أصبحت من أهم المجالات الحديثة التى يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى وذلك عن طريق الاستفادة من علوم اجتماعية أخرى ولاسيما علم السياسة والاقتصاد . أو ما يعرف «بالاقتصاد السياسى العالمى» . وسوف نشير فى الباب القادم لبعض الظواهر الاقتصادية السابقة ، عندما نتناول أهم المجالات الحديثة غير التقليدية التى يعالجها علم الاجتماع الاقتصادى فى الوقت الراهن .

(ج) الانثربولوجيا .

تعتبر الانثربولوجيا من العلوم الاجتماعية التى ترتبط بعلم الاجتماع

بصورة خاصة عن غيره من العلوم الاخرى ، كما تعد من العلوم الاكثر حداثة
عن علم الاجتماع ، كما بدأ المتخصصون فيها تناول مجالات متعددة ومشاركة
مع بعض فروع علم الاجتماع فى العديد من الموضوعات والقضايا المختلفة .
ولقد اشرنا سابقا ، عند تحليل تطور النشأة الاولى لعلم الاجتماع الاقتصادى
أن لاهامات علماء الانثربولوجيا الاوروبيين والذين ظهروا فى الفترة مابين
العشرين والاربعينات من هذا القرن أثارا ايجابية على تطوير علم
الاجتماع الاقتصادى .

ويرى بعض الباحثين الانثربولوجيين أن الكتابات السوسيو - انثربولوجية
القديمة والتي تمثلت فى كتابات مورجان Morgan وباخوفن Bachofen
وماكلينان McLennan وليوك Lubbock ، تعد البدايات الاولى لنشأة علم
الاجتماع الاقتصادى ، خاصة وأن تلك الكتابات عالجت الظواهر الاقتصادية
فى المجتمعات القديمة ، التى امتزجت كثيرا بتاريخ تلك المجتمعات
وتطورها . علاوة على ذلك ، فلقد سعت تلك التحليلات لمعرفة اصل
الحضارات وتطور المجتمعات من مرحلة الوحشية Savage Stage ، الى
مرحلة البربرية Barbarian Stage ، ثم مرحلة الحضارة Civilization
Stage . تلك المرحلة التى تقوم على أسس تقسيم العمل والتى أدت فى
النهاية الى تطور عمليات الانتاج (٢٨) .

كما توضح تحليلات بعض علماء الانثربولوجيا من أمثال مالىنوفسكى ،
ورادكليف براون ، ومارسيل موس ، وليفى ستروس ، وريموند فيرث
وآخرين ، مدى اهتمام الانثربولوجيا بتحليل النظم الاقتصادية البدائية مثل
علاقات الملكية والميراث ، والتبادل ، والنقود ، والعمل ، وأساليب الانتاج
وغيرها (٢٩) . حيث تكشف تلك التحليلات تطور هذه النظم فى ضوء
الانساق المجتمعية الكبرى التى توجد فيها . فلقد ارتبطت تلك النظم بنوعية
البناءات القبلية والعائلية ، والنظم الدينية والعقائدية ، ونظم العادات
والتقاليد الشعبية وغيرها من النظم والانساق الاخرى .

وظهر حديثا أحد فروع الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية الذى يطنق
عليه الانثربولوجيا الاقتصادية ، الذى استخدم كمفهوم لأول مرة مع بداية
الخمسينات من هذا القرن ، عندما نشر هيريكوفتيس كتاب عن «الانثربولوجيا
الاقتصادية» فى عام ١٩٥٢ . ثم استخدم بعد ذلك فى كتابات الكثير من علماء

الانثربولوجيا من أمثال دالتون «عن الاقتصاد البدائي والريفي» الذي نشر عام ١٩٦٧ . وإن كانت تكشف عمليات التحليل التاريخي لتطور استخدام الانثربولوجيا الاقتصادية واعتبارها موضع جدل وحوار شديد بين العديد من الاتجاهات الانثربولوجية المختلفة (٢٠) .

وتعد إسهامات كل من المدرسة الألمانية والفرنسية ، التي ظهرت في الأربعينات ، من أهم الإسهامات التي ساعدت على تطوير استخدام المداخل الانثربولوجية في دراسة الظواهر الاقتصادية . ومن أهم رواد المدرسة الألمانية نجد فيلهلم كوبر ، وماكس شبيث ، وكارل بوشر ، وهيرمنت ، ولاش ، وغيرهم . أما رواد المدرسة الفرنسية نجد على سبيل المثال لوسيان ليفي بربل ، ومارسيل موس وآخرون أسهموا كثيرا في تحديث موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي، والاستفادة من المداخل الانثربولوجية التي عالجت العديد من الظواهر والمشكلات الاقتصادية وخاصة في المجتمعات البدائية القديمة .

عموما ، إن اهتمامات «الانثربولوجيا» التي تمثلت مؤخرا في أحد فروعها وهي «الانثربولوجيا الاقتصادية» ساعدت على تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي . وقد لا تختلف كثيرا أساليب التحليل وطرق وأدوات البحث التي ينتهجها كل من علماء علم الاجتماع والانثربولوجيا في تحليلهم للظواهر الاقتصادية والمجتمعية . كما يحاول كل منهما دراسة الجذور التاريخية والتطورية لنشأة هذه الظواهر وتفسيرها في ضوء العوامل الثقافية ، والدينية العقائدية ، والسياسية التي توجد بها . وإن كنا نلاحظ أن علم الاجتماع الاقتصادي يتميز عن الانثربولوجيا خاصة وأن الأول سعى لاستخدام المنظورات السوسيولوجية المقارنة مع دراسة للظواهر الاقتصادية وتحليلها عبر الثقافات والحضارات ، والمجتمعات البشرية . وهذا ما ظهر على سبيل المثال عند معالجة ماكس فيبر ، لتطور النظم الاقتصادية ، ولأسيما تحليلاته حول نشأة الرأسمالية وعلاقتها بالأخلاق البروتستانتية (الكالفينية) على وجه الخصوص . علاوة على استخدامه لعلم الاجتماع الديني ، وعلم الاجتماع التاريخي في دراسة علم الاجتماع الاقتصادي وتحليل العلاقة السببية بين الظواهر الاقتصادية والمجتمعية . وهذا ما سوف نوضحه في الفصول القادمة .

(د) علم النفس :

ظهرت منذ بداية الخمسينات من هذا القرن علاقات قوية بين علم النفس وعلم الاجتماع ، واثمرت عن وجود «علم النفس الاجتماعي» باعتباره نقطة التقاء اهتمامات المتخصصين في كل من العلمين السابقين . ومع زيادة الاتجاه نحو التخصص العلمي ، وتنوع الاهتمامات والمجالات ، التي يسعى كل منهما لدراستها وتحليلها ، ظهرت أيضا مجموعة من العلوم الفرعية الاخرى مثل «علم النفس الصناعي» ، «وعلم الاجتماع الصناعي» وغير ذلك من فروع متعددة حديثة . وفي اطار تحليلنا للعلاقة بين علم النفس وتطور نشأة علم الاجتماع الاقتصادي ، تلك العلاقة التي لا تبعد كثيرا عن موضع الاهتمامات التقليدية لكل من علم النفس والاجتماع ، نلاحظ في الواقع ، تزايد اتجاه العلماء نحو التخصصات المختلفة والفرعية في السنوات الاخيرة ، ومعالجة علم النفس لقضايا وموضوعات متنوعة تستفيد منها الفروع الحديثة لعلم الاجتماع مثل (علم الاجتماع الاقتصادي) .

يبرهن على ذلك ، اهتمامات بعض علماء الاجتماع والمهتمين بعلم الاجتماع الاقتصادي من أمثال «تالكوت بارسونز» الذي يسعى لتحليل الاقتصاد كنسق اجتماعي Social System يرتبط ببيئة الانسان المجتمعية الاخرى . ودراسة الاقتصاد كعلم اجتماعي Social Science يعالج العديد من المظاهر غير الاقتصادية Non-Economic Aspects تلك المظاهر التي تندرج تحت اهتمامات علوم أخرى ولاسيما التاريخ والاجتماع وعلم النفس (٢) . فنجد على سبيل المثال ، يتتبع مدى اهتمام علماء الاقتصاد أنفسهم بالتحليلات والمداخل السيكولوجية علاوة على المداخل السوسيولوجية الاخرى . فيشير الى كتابات عالم الاقتصاد الشهير جون كينز J. Keynes ونظرياته الاقتصادية سواء اكانت عن النقود ، او المال ، او الاستهلاك ، او الافخار وغيرها ، التي تحمل الكثير من المتغيرات السيكولوجية Psychological Variables . ومن ثم ، فان النظرية الاقتصادية العامة عند كينز ترتبط ارتباطا وثيقا بالنظرية والانماط الاجتماعية The Theory of Social Systems والتي تتضمن العديد من المحكات السيكولوجية .

كما نلاحظ أيضا ، ان تحليلات الفرد مارشال A. Marshall عن ما اسماه بالسلوك الاقتصادي العقلاني Rational Economic behaviour ، سواء

بالنسبة للمستهلكين أو المنتجين ، يعد أحد الاهتمامات الاقتصادية الهامة التي استخدم فيها علماء اقتصاد من أمثال مارشال أو كينز المداخل السيكلوجية في تفسير الظواهر الاقتصادية (٣٣) . حيث ربط بين طبيعة السلوك الاستهلاكي وأذواق المستهلكين وعمليات الإنتاج، وقوة الشراء. وهذا ما يرتبط أيضا عندما تحلل ظواهر اقتصادية بأخرى مثل الادخار ، والاستهلاك والدخل ، ومستويات الاتفاق ودرجات الانحياز وغيرها ، حيث يصعب تفسيرها بعيدا عن ما إسماء يارسونز سابقا بالجوانب غير الاقتصادية للظواهر الاقتصادية .

يؤكد ذلك ، تعريف علم الاقتصاد ذاته . حيث يعتبر (٣٤) «العلم الذي يدرس السلوك البشري Human behaviour » والملاقة بين الغايات والموارد النادرة وطبيعة الاستخدامات البديلة لها ويشير هذا التعريف الى كيفية النشأة الاولى لعلم الاقتصاد السياسى واعتباره نظرية للفعل البشري Theory of Human action ، وظهر ذلك بوضوح فى افكار المدارس الاقتصادية الكلاسيكية . كما يحدد علم الاقتصاد الحديث اهتمامه بدراسة السلوك العقلانى الذى يمكن تفسيره فى ضوء العوامل والظروف الاقتصادية، والاجتماعية ، والسيكلوجية والتاريخية .

هذا ما تمككه بالفعل كتابات بعض علماء الاقتصاد الكلاسيكيين مثل تحليلات «سميث» فى «ثروة الامم» ، التى تشير الى مفاهيم سيكلوجية متعددة مثل الدوافع Motivation ، وعلاقتها بتحقيق الربح ، المعنى نحو العمل ، والطموح ، والانجاز، والجشع ، والمصالح الذاتية الفردية وغيرها. تلك المتغيرات التى ترتبط بطبيعة السلوك والفعل البشرى ، والتى تفسر أيضا مستويات الانجاز، وزيادة الانتاجية، والعلاقة بين الطبقات الاجتماعية بصورة عامة . ويمتد هذا التحليل والاهتمام فى جميع المدارس الاقتصادية والاجتماعية ، التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر ، وحتى المدارس الاقتصادية الحديثة فى الوقت الراهن ، والتى ساعدت على تطور علم الاجتماع الاقتصادى ، مثال ذلك تحليلات جوزيف شومبيتر J. Schumpeter حيث جاء الكثير منها يؤكد على الابعاد السوسيلوجية والسيكلوجية، خاصة عند اهتمامه بما يعرف بميكولوجيا النظم Psychology of Entrepreneurship الذى يشمل مجموعة مختلفة من السلوك العقلانى والعاطفى معا ، ذلك الاهتمام الذى يشاركه فيه كل من فيبر Weber ، وباريتو Parito

وسمبارت Sombart وتوينز Tonnies ، عند تحليلهم بأساليب مختلفة لقضية النفعية العقلانية الرأسمالية (٣٨) .

بإيجاز ، ان علاقة علم النفس بعلم الاجتماع الاقتصادي ذات أهمية خاصة تظهر عندما نحلل الظواهر الاقتصادية في ضوء كل من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية الأخرى . وهذا ما يظهر حاليا في دراسة قضايا وموضوعات حديثة يعالجها علم الاجتماع الاقتصادي مثل «سوسولوجيا الاسواق» Sociology of Markets أو الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على أنواق المستهلكين واستخدامها للمداخل السيكلوجية في الدعاية والاعلان والتأثير على القوة الشرائية للمستهلكين أو ما يسمى «بسيكولوجية الاعلان» سواء في المجتمعات المتقدمة والنامية . وان كانت تظهر تلك الآثار بصورة مميزة في الدول الأخيرة ، حيث تلعب الشركات العالمية دورا قويا في التأثير على المستهلكين المتعطشين لهذه المنتجات تحت ما يعرف بأثار التظاهر الاجتماعي Social Demonstration (٣٩) . وعموما ، توجد الكثير من التطورات الحديثة التي طرأت على علم الاجتماع الاقتصادي في السنوات الأخيرة ، واستفاد بها كثيرا من استخدام المداخل السيكلوجية أو الموضوعات التي يطرحها أو يعالجها علماء النفس في الوقت الحاضر .

(هـ) الجغرافيا .

ترتبط الجغرافيا بالعلوم الاجتماعية مثل الانثربولوجيا ، والسياسة ، والاقتصاد ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع . وتعالج بعض فروعها المتخصصة مجموعة من الاهتمامات المشتركة بينها وبين تلك العلوم . وهذا ما يظهر على سبيل المثال في دراسة الجغرافية البشرية وعلاقتها بعلم اجتماع السكان أو بين الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادي . ودون الخوض في اهتمامات الجغرافيا كعلم علم ، نشير الى أهمية الجذور التاريخية بين الجغرافيا وعلم الاجتماع ، وإلى التطورات الحديثة التي تربط بين الجغرافيا الاقتصادية كنوع متخصص في المجالات الاقتصادية وبين علم الاجتماع الاقتصادي الذي يعد موضوع اهتمامنا الحالي .

تكتف تحليلات علماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر عن اهتماماتهم بطبيعة وقضايا الجغرافيا ، وخاصة العلاقة بين الموارد والغذاء والسكان . وهذا ما ظهر بوضوح في تحليلات كل من ديفيد ريكاردو وروبرت مالتوس .

خاصة بعد أن أشار الأخير إلى تلك العلاقة بصورة تشاؤمية مازالت تشغل الكثير من المهتمين بتفسير هذه العلاقة حتى الوقت الحالي . وإن كنا نلاحظ انتقادات كثيرة من جانب المتخصصين في مجال الجغرافيا الاقتصادية (٣٣) وجهت لعلماء الاقتصاد السيلسي الكلاسيكي من أمثال آدم سميث أو إلى رواد المدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية مثل بييجو Pigou أو كينز ، نظرا لاهمالهم العوامل الجغرافية وتأثيرها على العوامل الاقتصادية والظواهر المرتبطة بها . فلقد خلت تحقيقات هؤلاء الرواد من الإشارة لهذه العوامل الجغرافية بصورة عامة .

وتركز الجغرافيا الاقتصادية باعتبارها أحد فروع الجغرافيا البشرية، على دراسة الموارد الطبيعية للأرض وتوزيعها ، وتعديلها أو تحويلها إلى موارد اقتصادية مستهلكة . كما تهتم بمعالجة العلاقة بين الموارد الاقتصادية ونوعية النشاط الانساني الذي يقوم بتحويلها عن طريق عمليات الانتاج ، والتبادل ، والاستهلاك . كما تهتم أيضا بدراسة عناصر الانتاج المختلفة التي تنقسم إلى : انتاجات أولية ، وثانوية ، أي الخدمات المرتبطة بالانتاج . كما أن هناك من يصنف فروع الجغرافيا الاقتصادية إلى جغرافيا اقتصادية اجتماعية ، واقتصادية أصولية ، واقتصادية طبيعية (٣٤) . ويلاحظ أن النوعين الأولين ، يرتبطان بصورة مباشرة باهتمامات علم الاجتماع الاقتصادي ، حيث يعالجها التطور التاريخي للاقتصاد السياسي للمجتمعات البشرية والسكانية ، ثم الأنشطة الاقتصادية المختلفة للإنسان مثل الانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، ورأس المال ، والعمل ، وغيرها .

كما يلاحظ أيضا نوع من التقارب في بعض مناهج الدراسة بين الجغرافيا الاقتصادية وعلم الاجتماع الاقتصادي مثل ، المنهج الاقليمي أو المحلي وأهمية دراسة الحرف الاقتصادية وارتباطها بالمجتمعات البشرية ، أو ما يعرف بتوزيع العلاقة بين الموارد والكان وتفسيراتها المختلفة . وبصورة عامة نسمي الجغرافيا اقتصادية لدراسة المكان الجغرافية التي يوجد بها النشاط الاقتصادي ، وخصائص هذا النشاط ، والظواهر الأخرى التي ترتبط بنوعية النشاط الاقتصادي .

وفي السنوات الأخيرة ، اهتم كل من المتخصصين في مجال الجغرافيا الاقتصادية ، وعلم الاجتماع الاقتصادي بمعالجة العديد من الظواهر

الاقتصادية الإقليمية والعالمية ومن أهمها على سبيل المثال ، دراسة أسباب التكتلات الإقليمية الاقتصادية العالمية ، والعلاقة بين توزيع القروض والديون بين دول الشمال والجنوب أو ما يعرف بأسباب الصراع الشمالى الجنوبى . علاوة على تحليلات مشكلات اقتصادية الدول وعلاقتها بتوزيع السكان وكثافتهم ، ومستوياتهم الحرفية والمهنية ، والدخل ، والافتاق، والاستهلاك ومعدلات الفقر والبطالة وغيرها من المشكلات المجتمعية الأخرى / من هذا المنطلق ، تجيء الدعوة الى المتخصصين فى علم الاجتماع الاقتصادى بضرورة استخدامهم ما يسمى بالدخل التعددى للعلوم الاجتماعية Interdisciplinary approach للاستفادة من التطورات العلمية والتخصصات المتنوعة سواء على المستويين النظرى والامبريقي عند دراسة المشكلات والظواهر الاقتصادية والاجتماعية .

خاتمة :

كشفت التحليلات السابقة لنشأة علم الاجتماع الاقتصادى وتطوره ومجالاته المختلفة ، عن الكثير من الحقائق حول طبيعة فرع من فروع علم الاجتماع ، والتي تمتد جنورها مع اهتمامات الرواد الاوائل المؤسسين لعلم الاجتماع ، فلقد لاحظنا ، كيف اعطى أوجست كونت مزيدا من الاهتمام حول احقية علم الاجتماع بمعالجة القضايا والمشكلات الاقتصادية المختلفة خاصة وأن هذا العلم (الاجتماع) يعد اسمى العلوم الاجتماعية كلها . كما قد لاحت أفكار «كونت» عن الوضعية قبولا واسع النطاق بين العديد من العلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاقتصاد ذاته ، خاصة وأن «الوضعية» أصبحت أحد المناهج العلمية التى تبنتها الكثير من اهتمامات العلماء فى مجال العلوم الانسانية فى الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا وفرنسا .

كما كشفت الأفكار والتحليلات ايضا ، عن نوعية العلاقة بين الاقتصاد والاجتماع خلال القرن التاسع عشر حتى بعد أن تراجعت الكثير من آراء علم الاجتماع عن أفكار «كونت» وسيادة علم الاجتماع للعلوم الاجتماعية . وجاء هذا التراجع نتيجة للضغوط التى مارسها علماء الاقتصاد على علم الاجتماع ، وحقبة الاول بالاهتمام بالقضايا والمشكلات الاقتصادية باعتبارها من مناطق نفوذه والتي يجب تحليلها . كما ساعد على تراجع علم الاجتماع ايضا ، بعض من علماء الاجتماع أنفسهم وأكدوا على أن هذا العلم الناشئ

يجب أن يركز على تكوين هويته وماهيته وأطره النظرية والمنهجية كمعطيات أساسية ، يجب أى علم حديث أن يهتم بها أولا . ولكن نجد أن أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن الحالى (العشرين) شهدت مراحل من التعاون والتناظر بين كل من علماء الاقتصاد والاجتماع .وإن كانت ظهرت عدد من الجهود المشتركة لتوضيح وجهات نظريهما وتخصصاتهما المتطورة ، وهذا ما ظهر بوضوح خلال الفترة من العشرينات حتى الأربعينات على سبيل المثال . إلا أن مرحلة الخمسينات والستينات شهدت تطورات علمية كبيرة خاصة على علم الاجتماع من الناحية النظرية والمنهجية ، الأمر الذى جعل عدد من المهتمين به يطالبون بضرورة معالجة القضايا الاقتصادية باعتبارها قضايا مجتمعية . وهذا ما ظهر على سبيل المثال ، فى أفكار توكوت بارسونز الذى أكد على أن علم الاقتصاد يعتبر علما اجتماعيا يعالج قضايا اجتماعية وإن النظام الاقتصادى ما هو الا نظاما اجتماعيا .

من هذا المنطلق ، نلاحظ أن نشأة علم الاجتماع الاقتصادى ارتبطت بالمرحلة التطورية التاريخية لعلم الاجتماع ذاته ، وشهد نصف القرن الاخير تطورات علمية كبيرة ، خاصة بعد أن أعطى لعلم الاجتماع المزيد من الشرعية الاكاديمية فى الجامعات والمراكز العلمية الامريكية . واصبح رواد علم الاجتماع الامريكى أكثر مرونة من علماء الاجتماع الاوروبين فى تناول القضايا والمشكلات الاقتصادية ، والتحرر كثيرا عن المجالات التقليدية التى يعالجها علم الاجتماع سابقا . وإن كان ذلك ، لا ينفى ما اهتم به علماء المدرسة الاوروبية وكما منشر الى ذلك بصورة أكثر تحليلا ، من أمثال فيبر ، ودوركايم ، وسبنسر ، وباريتو فى وضع أسس علم الاجتماع الاقتصادى واستخدام مفهوماته ومجالاته بصورة واضحة ومميزة .

عموما يمكن القول ، أن عملية توسيع اهتمامات ومجالات علم الاجتماع الاقتصادى منذ منتصف القرن الحالى ، جاءت نتيجة طبيعية للاهتمامات الاساسية لعلماء الاجتماع انفسهم ، وسعيهم لضرورة تنويع تلك الاهتمامات ومعالجة المشكلات المجتمعية التى تحدث بصورة مطردة فى المجتمع الحديث ، بالإضافة الى العوامل الخارجية الاخرى التى جاءت كرد فعل للانتقادات التى تزعمها اصحاب فكرة الاقتصاد الامبريالى ، التى ظهرت مع بداية الخمسينات ، وتصدى لها عدد من علماء الاجتماع ولاسيما بارسونز

وسلر وغيرهما وهذا ما أيده بعد ذلك كثيرا من علماء الاقتصاد أنفسهم .
وعموما ، لقد شهدت السنوات الأخيرة نوعا من التعاون بين علماء الاقتصاد
والاجتماع ، مما أثرى بوضوح فى تحديث الموضوعات والاهتمامات المشتركة
بينهما ، وتطوير علم الاجتماع الاقتصادى وتنوع مجالاته وقضاياها التى
يعالجها بصورة متعمقة ، وهذا ما سنعالج بصورة أكثر تحليلا فى الباب
السادس .

علوة على ذلك ، ان تطور علم الاجتماع الاقتصادى لم يقتصر فقط على
تحليل العلاقة التاريخية بين كل من علم الاقتصاد والاجتماع ، بقدر
ما اسهمت مجموعة العلوم الاجتماعية الاخرى فى هذا التطور والتحديث
ومن أهم هذه العلوم التاريخ ، والسياسة ، والاثربولوجيا ، وعلم النفس ،
والجغرافيا على سبيل المثال ؛ خاصة وأن تلك العلوم قد تطورت علومها
الفرعية نتيجة لزيادة الاهتمام بالتخصصات العلمية لها ، ورغبة المهتمين
بالعلوم الانسانية بضرورة زيادة سبل التعاون بينها للاستفادة من الخبرات
العلمية المتطورة التى تظهر بين هذه العلوم من أجل تحديث أساليبها النظرية
والمنهجية عند معالجتها للمشكلات التى تواجه المجتمع الحديث ، ومماثلة
التقدم العلمى الذى أحدثته العلوم الطبيعية بقدر الامكان .

الهوامش والمراجع :

- ١ - أرجع الى فصول الباب المابق (الثانى) .
- (2) Swedberg, R. "Economic Sociology" Current Sociology, Vol. 35, No. (1) Spring, 1987, pp. 11 p 13.
— Swedberg, R. Economics and Sociology, N. J : Princeton Univ. Press, 1990, pp. 8-9.
- (3) Swedberg, R, Economic Sociology, Op. Cit., p. 15.
- ٤ - يجد القارئ بعض الانتقادات التى وجهت الى كونت وتصوراته حول علم الاقتصاد ، ووضعه علم الاجتماع على قائمة العلوم الاجتماعية عند بداية تأسيسه لعلم الاجتماع فى القرن التاسع عشر وذلك فى المرجع التالى :
- Keynes, J, N. The Scope and method of Political Economy, N. Y : Kelley & Macmillan, 1955, p. 139.
- (5) Swedberg, R, Op. Cit., p. 18.
- (6) Ibid, pp. 19-20.
- للمزيد من التحليلات حول الانتقادات المتبادلة بين كل من علما الاقتصاد والاجتماع خلال العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ، وموضع اهتمامات كل منها والقضايا التى يجب ان يعالجها يمكن الرجوع على سبيل المثال الى — Giddings, F. H. 'The relation of Sociology to other Scientific Studies' J. of Social Science 32, 1984 (Nov.), pp. 144-50.
- Furner, M. O, Advocacy & Objectivity : a crisis in The Professionalization of American Social Science, 1862-1905, Kentucky, Univ. of Kentucky Press, 1975.
- ٧ - بلاضافة الى المراجع السابقة فى هذا الفصل رقم (١) ، (٢) يمكن الرجوع ايضا الى :
- Smelser, N, The Sociology of Economic life, Englewood Cliffs, N. J, Prentic-Hall-Inc. 1976, pp. 7-11.
- Martinelli, A and N. J. Smelser (ed.) Economy and Society : Overviews in Economic Sociology, Vol. 38 No. 203 (Aut. Winter 1990) pp. 5-8.
- ٨ - أرجع الى مراجع رقم (٧) وايضا انظر :

- Swedberg, R. U. Himmelstrand and Goran Brulin, The Paradigm of Economic Sociology Theory and Society 16 1987, pp. 169-213.
- Parsons, T. & N. J. Smelser Economy and Society, Routledge & Kegan Paul plc, 1984.
- (9) Schumpeter, J. History of Economic Analysis, London.: George Allen and Unwin, 1954.

١٠ - للمزيد من التفاصيل ارجع الى :

- Aron, R. Main Current in Sociological thought (2). a pelican Book, 1977.
- (11) Shumpeter, J, Op. Cit., pp. 26-27.
- (12) Weber, M. General Economic History, N. J. : New Brunswick, 1981.

(صدرت الطبعة الاولى لهذا الكتاب عام ١٩٢٧)

- (13) Parsons, T. "The Marshall lecture - The integration of Economic and Sociological Theory" Sociological Inquiry, Vol. (61) Winter 1991, pp. 10-60.

(ويشمل هذا العدد أيضا مجموعة من المقالات حول محاضرات بارسونز من أهمها مقالات لكل من سويدبيرج ، وسملر ، واتزيوني وآخرون)

- (14) Smelser, N, The Sociology. Op. Cit.
- (15) Swedberg, R, Economic Sociology, Op. Cit., pp. 119-125.
- (16) Giddens, A. Social Theory and Modern Sociology, Oxford. 1987, pp. 183-202.

١٧ - انظر المرجع التالي :

- Schumpeter, J. The Economics and Sociology of Capitalism (ed. by R. Swedberg) N. J. : Princetin Univ. Press, 1991.
- Weber, M, The Theory of Social and Economic organization (edited with introduction by T. Parsons) N, Y. : Free Press, 1969. pp. 30-56.

١٨ - يمكن الرجوع الى اسهامات ماكس فيبر حول علم الاجتماع الاقتصادي في كتابه التالي ، والذي قام تالكوت بارسونز بوضع مقدمة له حول هذا المجال :

- (19) Swedberg, R. (et. al), Op. Cit., 169-170 & p 207-8.
- Swedberg, R. Economic Sociology Op. Cit., pp. 1-3.
- Martinelli, R & N. Smelser, Op. Cit., p. 1-51.
- (20) Swedberg, R. (et. al), Op. Cit., p. 174.

- ٢١ - كان استخدام مفهوم «الاقتصاد والمجتمع» السمة الغالبة بين استخدامات علماء الاقتصاد الأمريكي وهذا ما حدث في اهتمامات سملسر ، وبارسونز ، في الخمسينات وإن كنا نلاحظ استخدام سملسر مفهوم «سوسيولوجية الحياة الاقتصادية» في كتابه الذى نشر عام ١٩٦٢ وعُدل فى عام ١٩٧٣ بعد اجراء الكثير من التعديلات الاخرى . ارجع الى :
- Smelser, N. The Sociology of Economic life, Op. Cit., Chap. (1)&(2).
(22) Ibid., p. 43.
- ٢٣ - للمزيد من التفاصيل ارجع الى الباب الاول .
- ٢٤ - انظر ، الفصل القادم (العائى) ، والفصل الثالث (الباب الاول) .
- ٢٥ - راجع ، الباب الثانى .
- ٢٦ - يجد القارىء بعد التحليلات على سبيل المثال فى المرجع التالى :
- Smelser, Op. Cit., p. 53-71.
- ٢٧ - انظر للباحث فى هذا الصدد .
- Abdalla M. Abdelrhman, The Role of Multinational Corporations in Socio-Economic development in Egypt (with particular reference to technology Transfer and Employment) P. HD Thesis, Exeter. Univ. England, 1985.
- ٢٨ - ارجع الى :
- قيارى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الاقتصادى ، الاسكندرية ، منشأة المعارف .
- ٢٩ - لمزيد من التفاصيل ارجع الى :
- Smelser, N, Op. Cit., pp. 20-21.
- احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى - الانساق ج(٢) الاسكندرية : الهيئة العامة للكتاب ١٩٦٧ ، ص ١٠١ - ١١٠ .
- محمد الجوهري ، الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية ط ٢ ، القاهرة .
- عبد الله عبد الغنى غانم ، النظرية فى علم الانسان الاقتصادى ، الاسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ١٩٨٤ ، الفصل الاول دار المعارف ١٩٨٠ .
- ٣٠ - المرجع السابق ، ص ٢ - ٣ .
- (31) Parsons, T. The Marshall lectures, Op. Cit., pp. 36-41.
- ٣١ - لمزيد من التفاصيل ارجع الى الفصل الثامن .

(33) Sachs, I. Main Trends in Economics, London : George Allen & Unwin LTD. 1973, p. 24.

(34) Martinalli & Smelser, Op. Cit., pp. 15-17.

٣٥ - تناول الباحث هذا الموضوع بمزيد من التحليل عند دراسته للمركبات العالمية انظر :

— Abdeirhman. A. The Role of Mncs, Op. Cit., Chap. (6).

٣٦ - انظر على سبيل المثال :

— محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا الاقتصادية ، القاهرة : مكتبة الانجلو ١٩٨٦ ، الفصل الاول .

— محمد صفى الدين وآخرون ، الموارد الاقتصادية ، القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٨٧ ، ص ٥ - ٣١ .

٣٧ - انظر المراجع السابقة ، وايضا المرجع التالى :

— يسرى عبد الرازق الجوهري ، جغرافية الانتاج الاقتصادى ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٦ ، ص ١٩ - ٢١ .

الفصل الثاني

اسهامات المدرسة

السوسيولوجية الأوروبية التقليدية^(١)

تمهيد :

(١) ماكس فيبر

(٢) اميل دوركايم

(٣) هريوت سبنسر

خاتمة

تمهيد :

تبين تحليلات الفصل السابق ، طبيعة المراحل التطورية التي أدت الى نشأة علم الاجتماع الاقتصادى ، والتي يعتبرها معظم مؤرخى علم الاجتماع وفروعه المختلفة ، أنها بدأت عندما ركز أوجست كونت لوضع أسس علمه الحديث (علم الاجتماع) وجعله على قائمة العلوم الاجتماعية . وربما تعكس تلك المرحلة عن فترة تاريخية معينة شهدت الكثير من الصراع بين كونت وبين العديد من علماء الاقتصاد ، خاصة بعد ان انتقد الكثير منهم قيام علم الاجتماع واهتماماته المتعددة ولاسيما دراسة القضايا والظواهر الاقتصادية . وان كانت أفكار كونت ومنهجيته عن «الوضعية» كاسلوب فى التحليل ومعالجة الظواهر الاجتماعية ومنها الاقتصادية ، جعلت هناك نوعا من القبول والتشجيع بين العديد من علماء الاقتصاد السياسى ، مثال ذلك جون ستوارت مل ، وغيره من علماء العلوم الاجتماعية فى بعض مجتمعات الدول الأوروبية ولاسيما بريطانيا والمانيا .

حقيقة ، لقد شجعت أفكار كونت بعض علماء الاجتماع التقليديين الذين يعتبرون من الجيل الاول لهذا العلم ، وتبنوا الكثير من آراء ونظريات كونت وتصورات المنهجية ، الا انهم قد تخلوا بعض الشيء عن فكرته حول سيادة علم الاجتماع على العلوم الاجتماعية الاخرى للأسباب التى أشرنا اليها مسبقا ، والتي جعلت من هؤلاء العلماء يتفرغون لتطوير القضايا النظرية والأساليب المنهجية التى يجب أن يعالجها علم الاجتماع . وتعتبر كتابات ماكس فيبر M. Weber ، واميل دوركايم E. Durkheim ، وهربيرت ميمسر H. Spencer ، من أهم هذه التحليلات التى أسهمت فى وضع أسس علم الاجتماع العام والعديد من فروع المختلفة ومنها علم الاجتماع الاقتصادى الذى نهتم بمعالجته حاليا .

ان اختيارنا لتحليل اسهامات هؤلاء الرواد الثلاثة فى علم الاجتماع الاقتصادى جاء لمجموعة من الاعتبارات الهامة ، ومنها ان أفكار فيبر ، ودوركايم ، وسبنر تمثل امتدادا طبيعيا لأفكار كونت الوضعية ، كما أنها قد شهدت العديد من التغيرات المجتمعية التى حدثت فى المجتمعات الغربية

وظروفها السياسية والاقتصادية منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية العشرينات تقريبا من القرن الحالي . علاوة على ذلك ، ان هؤلاء العلماء الثلاثة يمثلون مدارس علم الاجتماع المختلفة التي ظهرت في القارة الأوروبية ولا سيما في ألمانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا تلك الدول التي حظيت باهتمامات علماء الاجتماع ومعالجتهم للقضايا والمشكلات الاجتماعية المختلفة . وعلى أية حال ، سوف نعالج في هذا الفصل أهم أفكار فيبر ، ودوركايم ، وسبنر محولين تحليل اسهاماتهم في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، باعتبارهم من رواد المدرسة الموسيولوجية التقليدية ، وإلى أي حد استفادوا من تحليلات كونت واثروا على الاتجاهات الموسيولوجية الحديثة ولا سيما في مجال علم الاجتماع الاقتصادي .

(١) ماكس فيبر .

ما من شك ان أفكار ماكس فيبر وتراثه العلمي ، تكشف عن أهمية هذا العالم وتنوع نظرياته بين العلوم الاجتماعية ، بالرغم من اعتباره أحد رواد علم الاجتماع الاوائل . فكثير ما نجد آراء فيبر تدخل في اهتمامات علوم التاريخ ، والسياسة ، والاقتصاد ، والادارة والتنظيم ، والفلسفة ، والاخلاق والدين وغيرها . الا ان تلك الآراء والتحليلات لفيبر تسمى اولا لتبين المداخل الموسيولوجية التحليلية المقارنة ، التي تميز بها فيبر بها عن غيره من العلماء ، في دراسة القضايا والمشكلات التي طرحها للمعالجة . كما تتميز كتابات فيبر بانها قد ركزت بصورة أساسية لتحليل مشكلات العصر الحديث الذي عاش فيه ، فجاءت معبرة بصورة واقعية وملمة بالظروف والعوامل التي شكلتها بالفعل . علاوة على ذلك ، ان كثيرا من كتابات هذا العالم ، عالجت العديد من هذه المشكلات وجذورها التاريخية سواء في العصور القديمة والوسطى مستخدما في ذلك كما اثرننا املوبه التحليلي التاريخي المقارن .

حقيقة ، يصعب علينا حاليا الاشارة لجميع كتابات فيبر الاكاديمية والمهنية ، والتي تنتمي لاهتماماته كاحد اساتذة الجامعات او عمله في مجلات الصحافة ، والسياسة ، وغيرها . بقدر ما سوف نمعى للتركيز أساسا على اسهامات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي باعتباره محور اهتمامنا الآن ، تلك الاسهامات التي جاءت في عدد من الاعمال التي نشرت لفيبر وترجمت الى اللغات العالمية الاخرى ومنها الانجليزية صورة خاصة سواء

فى مراحل حياته او بعد وفاته . وان كنا نلاحظ ان معظم هذه الكتابات قد نشرت بالفعل بعد وفاته ، لذا لم تجيء بصورة مرتبة من ناحية تاريخ كتاباتها ، نظرا لان فيير كان يحطم فى سنواته الاخيرة ، بأن يعيد ترتيبها وتصنيفها ولكن لم يساعده الحظ فى ذلك . ومن ثم ، يصعب على شراحه او المهتمين بكتباته ان يضعوها فى الصورة الاساسية التى كان يريد بها فيير نفسه (١) .

ويعد كتاب فيير تاريخ الاقتصاد العام *General Economic History* أحد الكتب الهامة التى تناول فيها بوضوح افكاره الاساسية حول كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع الاقتصادي (٢) . والذى يحتوى على أربعة أجزاء تتضمن ثلاثين فصلا . يشير فيها فيير الى تصوراته لمكونات الاقتصاد العام من وجهة نظر سوسيولوجية تاريخية مميزة ، ومحلا تطور الكثير من الظواهر والعمليات والمشكلات الاقتصادية المختلفة فى اطار نشاتها المجتمعية الفعلية . فنجد فى القسم الاول ، يعالج فيير أصحاب العمل والمال ، والعشائر ، والقرى ، ويوضح طبيعة التنظيمات الزراعية *Agricultural Organizations* والمشاكل التى ارتبطت بما يعرف بالزراعة الشيعوية التى ظهرت فى المانيا ، وعلاقتها بالملكية ، وسياسات النوطنين ، وتحليل طبقات الفلاحين سواء فى المجتمعات الاوروبية او الرومانية القديمة ، والصينية ، والهندية وغيرها من الحضارات القديمة الاخرى . كما ناقش فيير ؛ انساق الملكية *Property Systems* والجماعات الاجتماعية *Social groups* ابتداء من مراحل الشيعوية والبدائية الاولى ، وعلاقات الملكية بالزواج وطبيعة الاقتصاد والشيعوية القانونية لهذه العلاقات . ثم حاول ان يركز على نشأة النظام الاقتصادي العائلى *Family Economic System* وما ارتبط به من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وطبيعة تقسيم العمل *Division of labour* حسب النوع ، وتنوع السلطة الابوية . كما ناقش نشأة العشائر *Clans* وانواعها ، وتنوعية القرائب ، والتجارة القديمة فى عصر القطاع فى العديد من دول العالم مثل اليابان وروسيا ، ومكانة طبقات الفلاحين فى عصر ما قبل الرأسمالية فى فرنسا وإيطاليا ، ومانيا ، وإنجلترا . علاوة على تحديده ، انماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات القطاعية او ما أسماه بالتطور الرأسمالى للقطاع وطبيعة انهيار هذا النظام بعد ذلك .

أما الجزء الثانى ، فعالج فيبر طبيعة الحياة الاقتصادية المتغيرة مركزا بصورة أساسية على تنوع النشاط الاقتصادى وظهور الصناعة والتعدين ، كإحدى لنشأة الرأسمالية . فيوضح على سبيل المثال ، مفهوم الصناعة ، وأنواع المواد الخام الصناعية التحويلية ، وتنظيمات الصناعة ، وتقسيم العمل والتخصص ، والتجارة الماهرة ، والعلاقات بين العامل والأسواق Worker-Market relationship ، وأماكن العمل والوظائف ونوعية الاستثمارات . ومن منظور تاريخى مقارن ، عالج فيبر مراحل نشأة الصناعة والتعدين وتطورهما ، ونوعية التخصص الإقليمى أو المحلى ، وتحول أنماط الإنتاج حسب طبيعة الأسواق ، والعمل ، والمهارة ، ونشأة الصناعات الحرفية الصغيرة ، ونوعية تنظيم العمل بها سواء فى عصر الرق أو العصور الوسطى . وظهور طبقة الحرفيين فى المدن ونوعية التنظيمات الصناعية التى أنشأوها بعد ذلك . كما أعطى فيبر اهتماما خاصا بالاتحادات الصناعية (الحرفية) Craft Guilds ، من حيث طبيعتها وظروف نشأتها التاريخية وتطورها وسياساتها الداخلية والخارجية . ونوعية القواعد التنظيمية والإدارية التى تقرم عليها ، والصراعات الناشئة وعلاقتها مع العمال الطبقة التجار . كما حاول أن يحلل طبيعة تغيير تلك الاتحادات المهنية والحرفية فى ضوء ظهور ما يعرف بالاقتصاد الأهلى Demotic Economy وظهور الصناعات الجديدة وتطور نظام الصناعة الحرفية الى المصانع وطبيعة الإنتاج ، والعمل ، والتوزيع ، والعرض والطلب وغيرها من الظواهر والعمليات الاقتصادية المختلفة والمشكلات التى تواجهها فى المجتمع الأوروبى المتغير . علاوة على ذلك ، تناول عمليات التحول فى مجال الصناعة والتعدين فى مراحل ما قبل الرأسمالية الحديثة Modern Capitalism ، كما يرجع الى تاصيل النشأة التاريخية لنوعية الصناعات ليس فقط فى مجتمعات العصور الوسطى أو التحول الى المجتمع الحديث بقدر ما ركز أيضا على المجتمعات القديمة .

كما تناول فيبر عمليتى التجارة والتبادل Commerce & Exchange فى عصر ما قبل الرأسمالية Pre-Capitalistic Age ، وذلك فى الجزء الثالث (٣) ، من كتاب «تاريخ الاقتصاد العالم» موضحا النشأة التاريخية الأولى للتجارة وأنواعها المختلفة ، وطبيعة الطبقات من التجار والعلاقات بينها ومنها على سبيل المثال ، طبقة التجار اليهود وعلاقتهم مع الفئات الأخرى من التجار فى الدول الأوروبية ، وأسباب مقاطعتهم لفترات طويلة .

وكيفية نشأة الطبقات التجارية في العصور القديمة والوسطى بدءا من ظهور التجار المتجول ، والتاجر المقيم ، ونشأة الاسواق التجارية الدائرية او الموقفة والدائمة . كما عرض لظهور طبقة التجار كقوة اقتصادية واجتماعية جديدة تمتعت بعد ذلك بالكثير من الامتيازات السياسية ، وسعت لتكوين الاتحادات التجارية *Merchants Guilds* ، التي ركزت على حماية مصالح هذه الطبقة ومراعاة مع كل من المنتجين والمستهلكين والامراء . كما عرض لنماذج من هذه الفئات التجارية سواء في الدول الاسيوية او الأوروبية . وناقش فيير العلاقة بين النقود *Money* والملكية الخاصة *Private Property* وتحليل النقود ليس فقط كوسيلة للدفع *Payment* ولكن كوسيلة لتراكم رأس المال وعلامة مميزة بين الطبقات الاجتماعية ، وكوسيلة أخرى للتبادل . وطبيعة المجتمعات القديمة وفي العصور الوسطى التي استعملت النقود قبل المجتمعات الأوروبية في عصر ما قبل الرأسمالية الحديثة . كما فر فيجر العلاقة بين النقود كوسيلة للتبادل وزيادة الانتاج والتجارة وخارجية . وحل ايضا مشكلات ما يعرف بالاستخدام العقلاني *Rationalization* للنقود ، وتحليل ظاهرة البنوك واستخدامها للنقود ودورها في عمليات التبادل والاحتكار *Monopoly* وأهم أنواع البنوك التي وجدت في العصور الوسطى . علاوة على ذلك ، حل فيير مشكلة الفائدة *Interest* ونشأتها وتطورها ، وطبيعة القروض *Loans* ودورها في العمليات التجارية وأسباب تحريمها في العصور الوسطى المسيحية ، ودور التجار اليهود في انتشار ظاهرة الفائدة في الدول الأوروبية .

من ثم ، تكشف تحليلات فيجر السابقة عن النشأة السوسيولوجية والتاريخية للظواهر والعمليات الاقتصادية ومدى اهتمامه ليس فقط بدراسة طبيعة هذه الظواهر والعمليات في العصور القديمة والوسطى بقدر ما ركزت اساسا لتحليل طبيعتها في العصر الحديث . وهذا ما ظهر بوضوح في معالجته لاهل الرأسمالية الحديثة *The Origin of Modern Capitalism* الذي عرض له الجزء الرابع والآخر من كتابه السابق ، حيث يشير الى طبيعة الرأسمالية كنظام اجتماعي واقتصادي يشبع رغبات واحتياجات الفئات الاجتماعية ، ومحاولة الدفاع عن الإلصاق والمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام ومؤسساته وتنظيماته المختلفة . كما تناول الحقائق الخارجية وراء ظهور الرأسمالية مثل عمليات التحول نحو التجارة *Commercialization*

وظهور شركات الاموال ، وشركات المستعمرات الكبرى وعلاقاتها بالدول ونوعية ميزانيتها وادارتها والحروب التجارية بين الدول والازمات. العالمية، وتطور عمليات التجارة بالجملة ، ونوعية السيلسات الاستعمارية الاقتصادية خلال القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر .

كما عرض فيبر تطور الاساليب الصناعية ، وظهور نظام المصنع الحديث ونوعية الآلات والصناعات التي ظهرت في بريطانيا وعلاقتها بالانتاج ، والعمل ، والتوزيع ، والعرض والطلب وغير ذلك من العمليات التي مهدت لظهور الرأسمالية الحديثة . كما يربط فيبر بين تلك المرحلة وظهور مفهوم المواطنة Citizenship وعلاقته بمفاهيم الاقتصاد ، والسيدة ، والطبقة الاجتماعية ، والصراع بين طبقات الملاك والمحرومين ، وديموقراطية العصور الوسطى والكلاسيكية وظهور ما يعرف بالإتحادات السياسية Political Guilds واكتسابها المزيد من المكاسب العسكرية . كما يلاحظ أيضا ، أن فيبر يسعى لتحليل العلاقة بين نشأة الرأسمالية وظهور ما اسماه بالدولة العقلانية Rational State ، وذلك في اطار تحليلاته عن الانماط الثلاث للمسلطة السياسية . فيركز على علاقة الدولة بالقانون ، ونشأة المؤسسات الادارية ، ونمو التخصصات المهنية والفنية ، وحل طبيعة السياسات الاقتصادية في مرحلة الرأسمالية واسما سياسة التجارين Mercantilism. كما يربط بصورة عامة ، بين ظهور المجتمع الحديث ، وروح الرأسمالية The Spirit of Capitalism (١) ، متناولا من منظور تاريخي مقارنة بطبيعة اسباب نشأة الرأسمالية في المجتمعات الغربية وعدم ظهورها في مجتمعات أخرى من العالم ، وهذا ما سوف نشير اليه .

قبل معالجة تصورات فيبر في كتابه المشهور عن «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» (٢) يجب أن نوضح أن اسهاماته في علم الاجتماع الاقتصادي اتخذت ابعادا سوسيو - تاريخية اقتصادية كما ظهر واضحا في تحليلاته عن «تاريخ الاقتصاد العام» . ويعد ذلك اتجاها واضحا ومميزا كان سائدا في اواخر القرن التاسع عشر ولوائل القرن الحالى من جانب علماء الاجتماع التقليديين الذين ركزوا على ما يسمى بالاقتصاد الاجتماعى Social Economics ، ذلك الاتجاه الذى ظهر بعد ذلك في السنوات الاخيرة في الولايات المتحدة ضمن اهتمامات علماء الاجتماع الاقتصادى ، وهذا ما اشرنا اليه سابقا ، بأن ذلك الاتجاه «الاقتصادى الاجتماعى»

يتزعمه حاليا عالم اجتماع التنظيمات الشهير «اميتاي اترزيوني» الذي شارك بصورة فعالة في تطور وتحديث علم الاجتماع الاقتصادي وهذا ما سوف نعالجه في اطار اهتمامات المدرسة الموسيولوجية الامريكية الحديثة في الفصول القادمة .

كما عالج فيبر الكثير من القضايا والمشكلات الاقتصادية في اطارها الموسيوي - تاريخي ، حيث يركز على معالجة تطور النظام الاقتصادي الزراعي كأحد النظم المميزة والسابقة لمرحلة الرأسمالية الصناعية . كما تناول الاصول الاولى للرأسمالية وعلاقتها بالتجارة والملكية ، والسياسات الاستعمارية ، والتغيير التكنولوجي ، وتطور مفهوم المواطنة وعلاقتها بالدولة . كما اقرد بصورة تحليلية واضحة للكثير من المتغيرات والظروف التي سبقت نشأة الاولى لاجتماع الرأسمالية مثل الاسواق الحرة ، والعمل ، لتكوين ما اسماه راس المال العقلاني ، ونظم العمل الرسمي الحر ، ترشيد التكنولوجيا وعمليات التحول نحو التجارة والحياة الاقتصادية عموما . علاوة على ذلك ، نلاحظ أن فيبر عرض للعديد من الصناعات وتطور نشأتها وخاصة صناعات القطن في إنجلترا ، وعلاقتها بعمليات التوطين الصناعي ، وطبيعة وسائل المواصلات ودورها في تنشيط كل من الحركة الصناعية التجارية . كما اختتم فيبر تحليلاته في «تاريخ الاقتصاد العام» بتحليل دور الدين في ظهور المجتمع الحديث الرأسمالي .

كما نلاحظ أن فيبر تابع تحليل اثر العوامل الدينية في تشكيل السلوك الانساني Human behaviour في «الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» ، حيث عارض بوضوح الافكار الماركسية وتركيزها على العامل المادي فقط وانكاره لكافة العوامل الدينية والمجتمعية الاخرى . كما جعل اهتمامه الرئيسي في ذلك الكتاب للاجابة على تساؤل واحد فقط مؤداه : لماذا لم تنشأ الرأسمالية في أي مكان أو مجتمع آخر غير المجتمعات الاوروبية الغربية ؟ . كما جعل محور الاجابة على ذلك التساؤل في العديد من كتاباته الدينية عن الصين ، والهند وما يعرف بعلم الاجتماع الديني Sociology of Religion (1) . عموما ان مجمل الافكار الهامة لتحليلات فيبر من خلال كتاب «روح الرأسمالية» أو «علم الاجتماع الديني» ركزت على تحليل العلاقة بين الاقتصاد والدين والمظاهر الثقافية الاخرى التي توجد

فى المجتمع ، مستخدما فى ذلك العديد من المداخل السوسولوجية التى اتسمت بها كتاباته وتحليلاته .

فلقد سعى فيبر ليبرهن على أن الرأسمالية تعد نظاما اجتماعيا واقتصاديا فى العصر الحديث ، وهى فى مجملها نتاجا طبيعيا للدين البروتستانتي وما يقوم عليه من مبادئ وقيم ومعتقدات وتصورات دينية ومجتمعية ، خاصة لأنها تتوجه بفضل الاخلاق الكالفينية Calvinist Ethics . عنلاوة على ذلك ، أن كل من الاخلاق الكالفينية وروح البروتستانتية توجه الحياة الاجتماعية اليومية العادية ، لاسيما نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة مثال ذلك الادخار ، والاستثمار ، والعمل ، والانتاج ، واحترام المهن وقديستها . كما تنظم مجموعة من الواجبات والحقوق والسلوك الاقتصادى Economic behaviour ، وتذخر من عواقب الكسل والخمول والالتكالية . كما تحبب الفرد فى تنمية علاقاته مع جماعات العمل عن طريق قيم علمية ودينية فى نفس الوقت ولاسيما قيم الامانة ، والصدق ، وضرورة اكتساب الخبرة .

من هذا المنطلق ، نجد أن فيبر قد ركز بوضوح على توجيه تحليلاته الدينية وظاهرة الرأسمالية لمعرفة العلاقة بينهما ، وقدره تلك الظاهرة على تنظيم العلاقات المهنية والاجتماعية كما كان لتبنى فيبر أسلوبه التحليلي والمنهجى السوسولوجى المميز ، من اضفاء روح الباحث العلمى المتعمق فى دراسة الظواهر الدينية والاقتصادية والاجتماعية . كما وجهت معظم تحليلاته للبرهنة على أفكاره وحض التصورات الماركسية التى ركزت على فكرة الابعاد الاحادية فى تفسير الظواهر المجتمعية ، والاعتماد فقط على العوامل المادية فى فهم الواقع الاجتماعى المتغير ومنتقدا العوامل المؤثرة فى تشكيله بصورة عامة .

يؤكد على ذلك ، بعض تحليلات المهتمين بإسهامات فيبر سواء فى علم الاجتماع الاقتصادى أو الدينى على وجه الخصوص (٧) . أن فيبر حاول أن يلقى بمزيد من الضوء على دور الدين فى تحديد وتشكيل طبيعة الأنشطة والنظام الاقتصادى ككل . فلقد اعترف بالكثير من العلاقات الاقتصادية والانتاجية التى تتحكم فى طبيعة النشاط الاقتصادى ، والتى عبر عنها «ماركس» مثال ذلك العلاقة بين «الاجور والعمل» Wages and labour

وتأثير كل منهما فى الآخر من الناحية الواقعية - الا أن فيبر لم يتقبل وجهة النظر الماركسية دون التعمق فيها من الجوانب الدينية والاجتماعية الاخرى ، التى تسهم فى زيادة العلاقة بين الاجور والعمل على سبيل المثال ، ومنها الدافعية ، وحب المهنة ، والخبرة ، واحترام علاقات العمل والاخلاق الدينية ، وغير ذلك من المتغيرات المتعددة التى تجاهلتها النظريات الماركسية - علاوة على ذلك ، اهتم فيبر فى احدى كتبه الهامة «الاقتصاد والمجتمع» (1) كما عالج ايضا تأثير الدين والاخلاق البروتستانتية والتى ركز عليها فى كتاباته التى اشرنا اليها سابقا ، وتأثيرها بصورة عامة على الدافعية الفردية Individual Motivation خاصة وأن الملوك البشرى العقلانى ، هو ذلك السلوك الذى يهتم بالقواعد والاخلاق الدينية ، فى عمليات الكسب والعمل وتحقيق الربح والثروة - ولهذا السبب انتقد فيبر تلك العمليات وسبب تغييرها فى مراحل الحياة الاقتصادية فى عصر الاقطاع لو فى الحياة الدينية فى الصين على سبيل المثال - فالبروتستانتية كمصدر أساسى لظهور نوع من التكامل بين النظم الاقتصادية والمهنية ، او بين الاخلاق والمهنة Ethics and Vocation بصورة خاصة ، ونظرا لان البروتستانتية تعد من خلق الله God's Creation ، توجه الفرد نحو العمل والكسب كما يضيف فيبر أيضا ، ان البروتستانتية تسعى للاهتمام بالعوامل المهنية والادارية التنظيمية وتوجيه السلوك البشرى ككل .

كما كان لاستخدام فيبر «المدخل التحليلى المقارن» أثارا ايجابية كبيرة تعزز من اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث لم يهتم فقط بتحليل العلاقة بين الدين والعمليات الاقتصادية وانشطتها المختلفة ، بقدر ما نلاحظ ايضا اهتمامه بدراسة العلاقة بين النظم الدينية والاقتصادية والسياسية والقريبية والادارية التنظيمية سواء فى المجتمع الحديث الغربى والمراحل التطورية له فى العصور القديمة والوسطى او فى المجتمعات التقليدية التى عرفت مجتمعات الشرق التديمة - فعلى سبيل المثال ، عالج فيبر فى كتابه «الديانة الصينية» نوعية النظم السياسية والاقتصادية القطاعية وطبيعة البناء الاجتماعى فى الصين ، وعلاقة ذلك بنوعية النظم القانونية والمدنية (الحكومية) . كما عرض بوضوح ، لاهم أفكار النسق الدينى الكنفوشى ومدى تأثيرها على النظم المجتمعية الاخرى - وعقد الكثير من أوجه المقارنة بين الدين المسيحى والعديد من الديانات الاخرى كما

اشرنا الى ذلك من قبل، فلقد جعل هدف كتب «روح الرأسمالية» ، للاجابة على الاسباب التى أدت الى ظهور الرأسمالية فى المجتمعات الغربية . وبالرغم من بعض الشطحات التى تميز بها فيبر واهتماماته بالدين المسيحى وخاصة تميز «البروتستانتية» عن غيرها من المذاهب المسيحية الاخرى ، او عن الديانات المختلفة ، الا انه بصورة عامة ، لم يتجاهل طبيعة تأثير الدين الاسلامى على سبيل المثال ، فى تغيير نمط الحياة الاجتماعية والنظم الاقتصادية التى كانت موجودة فى العصر الجاهلى ، واعطى بعض الامثلة على ذلك مثل دور الصلاة والزكاة فى توجيه النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الاسلامية (١) .

تعتبر تحليلات عالم الاجتماع الاقتصادى المعاصر نيل سمنسر N. Smelser (١٠) ، احدى التحليلات السوسيولوجية الهامة ، لافكار فيبر واهتماماته ومنهجيته فى دراسة الظواهر الاقتصادية وكيفية ربطها بالسياقات المجتمعية الواقعية ، وجعلها متميزة عن غيره من تحليلات علماء الاجتماع التقليديين الذين اهتموا بقضايا التغير الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات الحديثة ولاسيما دوركايم ، وسمنسر على سبيل المثال . فبالاضافة الى اهتمامات فيبر بالمدخل التحليلى المقارن ، الا انه استخدم ايضا بعض الاساليب المنهجية المجردة التى ساعدته على تحليل الظواهر الاجتماعية ، مثل استخدامه لفكرة النموذج المثالى Ideal Type ، تلك الفكرة التى هدف فيبر عن طريقها تحليل المجتمعات الحديثة المعقدة ، كما يمكن اعتبارها اداة تصورية ونظرية يستخدمها الباحث الاجتماعى فى دراسته لتلك المجتمعات واختبار مدى واقعيته . ومن بين تلك النماذج المثالية ، الرأسمالية البرجوازية العقلانية Rational bourgeois capitalism والتطور التاريخى للرأسمالية . Historical evolution Capitalism . فلقد اهتم فيبر بدراسة الظروف التى أدت الى ظهور الرأسمالية الصناعية فى المجتمع الحديث ، كما سعى لتحليل «الرأسمالية الصناعية» ، كنموذج مثالى أولا ، ثم تميزه عن الاشكال الاخرى للرأسمالية مثل الرأسمالية المالية Finance Capitalism ، والرأسمالية الاستعمارية Colonial Capitalism . ويطلق على النوع الاول ، الرأسمالية العليا او الرأسمالية البرجوازية العقلانية ، وتصنيفها حسب النظم العقلانية التى تتبناها فى عمليات الانتاج .

من ثم ، فلقد اهتم فيبر بدراسة الرأسمالية الصناعية ، وحلول ان

يتعرف على ظروف نشأتها التاريخية وأسباب انتشارها واستمراريتها كما أنه رفض بعض التحليلات التي ترجع ظهور هذا النوع من الرأسمالية لأسباب تتعلق بزيادة السكان ، لتدقق المعادن النفيسة (الذهب ، والفضة) الى المجتمعات الغربية. الأوروبية ، مشيراً الى أن هناك الكثير من أجزاء العالم الأخرى ظهرت فيها هذه الأسباب بوضوح ولكنها لم تنشأ أو تتطور فيها الرأسمالية عامة . لذا يؤكد فيبر ، على أن السبب الأساسي وراء ظهور الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي في المجتمعات الأوروبية الغربية ، يرجع الى ظهور الديانة البروتستانتية وخاصة المذهب الكالفني ، الذي أسهم في تأسيس الظروف السيكولوجية والسوسولوجية ، التي لعبت دوراً في تبني الرأسمالية . كما أنه يضيف (فيبر) أن ذلك المذهب اهتم أيضاً بالنواحي الادارية والبيروقراطية ، كاسلوب عقلاني في تنظيم علاقات العمل والانتاج في النظام الرأسمالي وهذا ما سوف نعالجه جاليا .

كما تظهر اسهامات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي بوضوح ، في كتابه الشهير نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي (1911) The Theory of Social and Economic Organization الذي أشار فيه الى طبيعته العلاقة بين النظرية الاقتصادية أو الاقتصاد عموماً بالمجتمع والظواهر المجتمعية الأخرى . حيث يتضمن الفصل الثاني التقسيمات السوسولوجية للفعل الاقتصادي Sociological Categories of Economic Action ومحللاً للعديد من المفاهيم والأفكار التصورية الاقتصادية المختلفة مثل الفعل الاقتصادي ، ومفهوم المنفعة Utility ، ونماذج الفعل الاقتصادي ، وكيفية قياسه وأنواع الجماعات التضامنية الاقتصادية . كما يعرض لنماذج التبادل الاقتصادي مثل وسائل الدفع Means of Payment والنقود، والديون ، والاسواق وانماط الفعل الاقتصادي العقلاني Rational Economic Action كما يتناول أيضاً ، بعض القضايا المالية والاقتصادية المتخصصة في مجال ادارة السياسات المالية ، وتحديد الميزانيات المالية وغيرها تلك الموضوعات التي أصبحت إحدى الفروع الحديثة في علم الاقتصاد العام وادارة الأعمال .

من ناحية أخرى ، ركز فيبر على تحليل دور رأس المال Capital في المجتمع والأنشطة الاقتصادية وكيفية تكوين الأرباح Profit Making وأنواعها المختلفة . وطبيعة الاستخدام العقلاني للاقتصاد المال الفردي والعام . كما تناول بصورة تحليلية مميزة لاقتصاديات السوق Market

Economics ، والاقتصاد المخطط والاشتراكي **Planned Economy** ، حيث يوضح أن النوع الأخير من الاقتصاد ، ربما يكون ممثلاً للاقتصاد الحر وموجهاً لاشباع الرغبات **Want Satisfaction** ولكنه ملائماً للأفكار الرديكالية ، ويعمل على إضعاف دوافع العمل ، كما يقوم على العديد من المخاطر الأخرى وخاصة التي تؤدي إلى العجز في التمويل المالي . ومن ثم ، لا يمكن أن ترجع كل أسباب عجز هذا النظام الاقتصادي إلى طبيعة المتغيرات التي ترتبط بالعمل والعمال وعدم فاعلية الانتاج فقط بقدر ، ما يلاحظ أيضاً أن طبيعة العمل التنظيمي للانتاج سوف يكون في أقل معدلات له . علاوة على أن الاقتصاد المخطط الذي وجد من الأفكار الماركسية إطاراً أيديولوجياً له ، جعل أساس الفعل الاقتصادي العقلاني مشكلة التوزيع **The Problem of Distribution** ، في مقابل الاقتصاد الحر الذي جعل من مشكلة الانتاج **Problem of Production** أساساً للفعل العقلاني الاقتصادي (١٣) .

بالإضافة إلى ذلك تناول فيبر طبيعة الصراعات الناشئة في كل من الاقتصاد الحر (السوق) ، والاقتصاد الاشتراكي ، مغنفاً العديد من التصورات والأفكار الاشتراكية والماركسية التي توجه النوع الأخير . حيث عرض بوضوح ، لحقيقة تكوين الأرباح وتوزيعها في كل من المجتمعات الغربية والاشتراكية ، والصراعات الناتجة عن ما يعرف بالجماعات الاقتصادية التضامنية **Corporate Economic groups** في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي . فلقد انتقد طبيعة الجماعات التضامنية في الاقتصاد الاشتراكي ، التي توجه أهدافها إلى تلبية الاحتياجات ، ولكن يجب توجيه الاقتصاد إلى ما يعرف بتكوين الأرباح خاصة وأن الأرباح ، تؤدي إلى تكوين رأس المال الذي يسمح بالسيولة المالية لاستثمارية الأنشطة الاقتصادية ، وهذا ما سعى إليه فيبر ليبرهن على وجود الازمات المالية أو التمويلية التي تواجه الاقتصاد الاشتراكي وتؤثر على فاعلية وكفاءة الانتاج ، بالإضافة إلى عوامل الدافعية والعلاقة بين الأجور والأرباح ، والأجور والأسعار ، والسيطرة على الأسواق وقوانين العرض والطلب ، واستخدام التكنولوجيا المتطورة .

وبأسلوب فيبر التحليلي المميز ، ناقش العلاقة بين الاقتصاد الحر والاشتراكي والفوارق المختلفة بينهما ، ونوعية تحقيق واشباع الرغبات الأساسية لهذين النوعين من الاقتصاد . حيث يشير إلى أن الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق يكون الفعل الاقتصادي العقلاني فيه دائماً على أساس تحقيق المصالح الخاصة **Self-interests** ويحدث العديد من أوجه التعاون

Cooperation خلال ما يعرف بعملية التبادل Exchange Process فى مقابل ذلك فان الاقتصاد الاشتراكى يركز الفعل الاقتصاد العقلانى فيه لاقامة النظام Order بغض النظر لموافقة أو عدم الموافقة عليه (١٧) . كما نقش فيير أيضا ، طبيعة الفعل الاقتصادى العقلانى ، وكيفية توجيهه فى التنظيمات الاقتصادية والانتاجية نحو تحقيق وإشباع الهيئات الادارية فى الاقتصاد الاشتراكى . كما ركز على أهمية دوافع النشاط الاقتصادى Motivation of Economic activities فى الاقتصاد الحر ، لانه يقوم أساسا على احترام الملكية الفردية ، فاصحاب العمل يسعون الى العمل والانتاج خوفا من المخاطر Risk أو الضرر ، كما تعتبر قيم العمل الانتاجى كاسلوب فى الحياة Mode of life . علاوة على ذلك ، حلل فيير متغيرات أخرى مثل معنى الانسان نحو تكوين الثروة وتحقيق الفرص ، والطموح ، والمكانة ، والانجاز المهنى وغيرها من المتغيرات والعوامل الاخرى التى تعزز استمرارية النشاط الاقتصادى فى الاقتصاد الرأسمالى ، تلك المتغيرات التى تكاد تكون غير موجودة فى النشاط الاشتراكى ككل .

ونلاحظ على أفكار فيير السابقة والتى نوجز عرضها بصورة مختصرة دخول نوعية الأنشطة الاقتصادية فى كل من الاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الحر والتى حللها فيير بصورة مميزة ، حيث عبرت بوضوح عن مدى رؤية فيير للاحداث المستقبلية والمتوقعة للعديد من الظواهر والنظم الاقتصادية التى تغيرت كثيرا مع قرب نهاية القرن العشرين ، وخاصة أن افكار وتصورات فيير الاقتصادية عبرت بصورة واقعية عن نوعية الواقع الاجتماعى مع بدايه القرن ذاته ، كما شهدت مولد النظام الاقتصادى الاشتراكى فى العديد من دول العالم ولاسيما روسيا . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه حاليا ، ما مدى مصداقية أفكار فيير عن الاقتصاد الاشتراكى خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية الاوربية فى العقد الماضى الثمانينات ؟ . حقيقة ، ان شواهد السنوات الاخيرة وما حدث فى العالم نحو توجيه الاقتصاد الاشتراكى الى الاقتصاد الحر (الرأسمالى) يجب بدون مشقة على مدى مصداقية رؤية فيير وتنبؤاته لانهيار الاقتصاد الاشتراكى ، وهذا ما سوف نعالجه بصورة أكثر فى اطار تحليل النظام الاقتصادى العالمى الجديد والمجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادى .

كما يقوم فيير فى اطار تحليلاته «لنظرية التنظيم الاجتماعى

والاقتصادي» ، لعدد من القضايا والموضوعات الاقتصادية الأخرى ، مثل تصنيفه لأنماط الاقتصاد وأنشطته المختلفة حسب ما يعرف بتقسيم العمل *Division of labour* ، فلقد حدد بأن كل نمط من أنماط الفعل الاجتماعي التي تمارس في الجماعات الإنسانية تكون موجهة حسب اعتبارات اقتصادية *Economic Considerations* . كما تتضمن علاقات اقتصادية مميزة وتشتمل على درجة معينة من التقسيم والتنظيم للخدمات الإنسانية وما يعرف بمصالح الإنتاج . وفي هذا الصدد ، سعى فيبر لمعالجة قضية تقسيم العمل في الأنشطة والتنظيمات الاقتصادية ليس فقط في العصور أو المجتمعات الحديثة ، ولكن طبيعة تطورها عبر العصور والمجتمعات البشرية القديمة والوسطى . كما يضرب الكثير من الأمثلة على تصوراته وآرائه في العديد من المجتمعات القديمة والحديثة ليبرهن على مدى واقعية تصوراته من الناحية النظرية والامبريقية .

علاوة على معالجة فيبر «لظاهرة تقسيم العمل» سواء في الأنشطة والتنظيمات الاقتصادية ، نجده يفرد بعض الشيء لتحليل المشروعات الصناعية والتجارية والإدارية في نفس الوقت ، وذلك في ضوء تأكيداته تأكيداته على ظاهرة التحول نحو البيروقراطية *Bureaucratization* التي تلازمها الكثير من المتغيرات والعوامل مثل التخصص ، والتكنولوجيا ، والتعليم ، والخبرة ، والاهتمام بالقواعد القانونية ، وغير ذلك من متغيرات النظرية البيروقراطية العامة لفيبر . ومن حين إلى آخر ، نجد أن فيبر في تحليلاته لظاهرة تقسيم العمل والأنشطة ذات التنظيمات الاقتصادية والانتاجية المختلفة ، يسعى لتفنيد النظريات الاشتراكية في التنظيم والإدارة والاقتصاد وخاصة عندما يعقد مقارنات متعددة لأوجه الاختلاف بين النظامين الاشتراكي والراسمالي . وهذا ما ظهر بوضوح عند اهتمامه بما يعرف بالظاهرة الاجتماعية *Social Aspects* لتقسيم العمل ، أو ما أسماه أيضا بالظاهر غير الإنسانية لوسائل الإنتاج *The Non-Human Means of Production* ومحاولة مناقشة تلك المظاهر وعلاقتها بالعمال كأفراد *Individuals* مع الملاك أو كجماعات تضامنية *Corporate groups* *Owner* في ضوء القواعد المنظمة للمشروعات الانتاجية . ويستبعد حدوث تلك المظاهر في النظام الاقتصادي المركزي *Unitary Economy* حيث لا تظهر فقط إلا في النظام الاقتصادي الحر (١٤) .

كما عرض لفكرة استغلال العمال The Expropriation of Workers من قبل وسائل الانتاج وعلاقتها بالعديد من الافكار الاخرى ، التى ترتبط بصورة عامة بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية او ما يعرف عموما بالمستوى المجتمعى Societal level ، وايضا داخل التنظيمات الانتاجية وتنظيمات الخدمات المختلفة من قبل الادارة او اصحاب العمل (مستوى الوحدات او التنظيمات) Organizational level . كما تناول مفهوم المهنة وأنماط البناء المهني Types of Occupational Structures ، علاقتها بالادخل ، والارباح ، والطبقات الاجتماعية ، وعلاقة الاسواق ، والمهارة ، والخبرة والتعليم ، وغيرها من المتغيرات الاخرى .

ويعد تحليل فيبر لوسائل واساليب قياس «انتاجية العمل» Productivity of labour من اهم التحليلات التى يربط فيها بين اسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى وعلم الاجتماع الصناعى Sociology of Industry وعلم النفس الاجتماعى Social Psychology (١٥) . حيث يشير الى عدد من الشروط الاساسية التى تؤثر فى عملية تحقيق معدلات الحد الاقصى Maximization وانجاز العمل وهى : اولاً الاشباع المهني ومدى حب العمال لوظائفهم ، وثانياً : تحقيق أعلى المعدلات المطلوبة من المهارة للوظائف . او المهن وثالثاً ، وجود الدافع نحو العمل . وناقش فيبر العامل الاول ، الذى يمكن تحقيقه عن طريق التعليم والبيئة والذى يمكن اختياره بسهولة . وفى هذا الصدد يؤكد فيبر على اهمية النظام التايلورى Taylor System فى اختبار مدى الرغبة فى العمل واثره على تحقيق الاشباع الوظيفى او المهني ، واعتبر هذا النظام من الاساليب العقلانية الحديثة للعمل . اما المهارة (Skills) فيمكن تحقيقها عن طريق التخصص المستمر العقلانى ، كما يؤكد على اهمية الظروف الامبريقية ، التى يجب اخذها فى الاعتبار نظرا لارتباطها بعمليات تحقيق الانتاجية ولاسيما الاحوال الفزيقية فى العمل . اما الدوافع Motivations يمكن تحقيقها فى العمل عن طريق توجيه الفعل العقلانى للأفراد وكيفية تحقيق اهدافهم من ناحية الكسب المادى والمعنوى ومستويات الاداء والانجاز . علاوة على ذلك ، يسعى فيبر كالعادة لاختبار مصداقية افكاره النظرية من الناحية الواقعية على تنظيمات العمل وقياس الانتاجية فى كل من النظامين الاشتراكى والراسمالي .

كما أعطى فيبر المزيد من الاهتمام لأهمية «تكوين رأس المال» وأثره على عمليات التجارة ، والصناعة ، والزراعة وذلك من منظور موسيوتاريخي مقارن للحوال المجتمعية التي عاصرها في المجتمع الحديث . وكيفية تبني أساليب معينة لتحقيق الازياح ، مع مناقشة للسياسات المالية وعلاقاتها بالدولة باعتبارها أعلى التنظيمات الموجودة المنظمة لهذه السياسات ووضعها للتشريعات القانونية . كما يميز بين ما يعرف بالنقود المقيدة *Restricted Money* ويقصد بها النقود المعدنية *Metallic* ، وبين النقود الورقية *Paper Money* ويصفها بالنقود الادارية *Administrative Money* ويحللها في اطار فكرته عن النظرية السوسولوجية للنقود *Sociological Theory of Money* (١٦) ، ووظيفتها في المجتمع وثانيا ما يعرف بنظرية الدولة للنقود *The state Theory of Money* .

من ناحية أخرى ، ركز فيبر على أهمية تأثير العوامل السياسية عند تحليله للسياسات المالية وتشكيل أنماط الأنشطة الاقتصادية . كما حاول أيضا ، أن يعطى بعدا هاما لطبيعة التنظيمات الاقتصادية والسياسية والانتاجية التي تتحدد فيها بوضوح عمليات وأهداف هذه الأنشطة . فنجد على سبيل المثال ، يناقش التنظيمات الانتاجية *Productive organizations* ودورها في تحقيق الازياح في ظل المنافسة الحرة *Free Competition* ونوعية الامتيازات الاخرى ، التي تتمتع بها هذه التنظيمات ، مع الاشارة بوضوح لطبيعة الحقوق والواجبات التي تلتزم بها هذه التنظيمات في ضوء الانماط الشرعية ، والمكانة ، والادارة ، والمراقبة ، والاشراف وغيرها . كما حاول فيبر أن يعالج تلك التنظيمات الانتاجية وغيرها من التنظيمات الاخرى ليس فقط في المجتمعات الحديثة ، بل سعى لمعرفة الانماط التنظيمية الانتاجية التي كانت موجودة في الحضارات القديمة والوسطى ولاسيما في مصر الفرعونية ، والهند ، والصين ، والامبراطورية الرومانية للتعرف على نوعية المراحل التاريخية للمجتمعات البشرية ، وعمليات التحول نحو البيروقراطية ، وظهور تلك التنظيمات على ما هي عليه في المجتمعات الحديثة باعتبارها تنظيمات بيروقراطية عقلانية (١٧) .

في الواقع ، ان تحليلات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي متنوعة ومتعددة ومن الصعب علينا عرضها بصورة تحليلية موجزة ، بقدر ماسعنا لاعطاء فكرة عن طبيعة وأهم الافكار السوسولوجية لفيبر في هذا المجال ،

ومحاولته لتحليل الأنشطة والظواهر الاقتصادية ، التى ظهرت مع المجتمع الحديث ، مستخدما فى ذلك منظوره الموسيوى - تاريخى والتحليلى المقارن ، التى تميزت بها تحليلات فيبر عن غيره من العلماء الاخرين . ومن ثم ، يلاحظ أن فيبر وتحليلاته الموسوعية كانت من انصار الاتجاه الموسيولوى التقليدى ، الذى سعى لدراسة الظواهر الاقتصادية ، باعتبارها ظواهر مجتمعية ، او انساقا اجتماعية تتحدد فى تلك الظروف المجتمعية والعوامل الاخرى التى توجد فى الواقع . كما استخدم فيبر منهجه المميز وخاصة استخدامه لفكرة «النماذج المثالية» عند معالجة للأنشطة والظواهر الاقتصادية ، كما ربط تلك المعالجات فى اطار نظريته الموسيولوجية العامة عن التنظيم البيروقراطى . ونظرا لاهمية تحليلات فيبر واسهاماته فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى سوف نشير بايجاز لبعض التعليقات الحديثة على اسهامات فيبر واثرها فى تحديث هذه المجالات فى الوقت الحاضر .

يوضح «سملسر» N. Smelser أولا معقبا على ان تحليلات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى ، وتصوراته الخاصة بتطور الرأسمالية الصناعية Industrial Capitalism اهتمت بتحليل الظروف والعوامل الاجتماعية والسيكولوجية لروح الرأسمالية والتى تتجسد فى البروتستانتية ولاسيما المذهب الكالفنى . كما أعطى فيبر ، تحليلا مميزا لظهور التنظيمات البيروقراطية العقلانية ، باعتبارها أحد أشكال التنظيمات الاجتماعية التى أسهمت كثيرا فى تحديث وتكامل النظم والانساق المجتمعية الاخرى ووضع أسس النظام الرأسمالى . علاوة على ذلك ، كان لتحليل فيبر للبناءات السياسية العقلانية المعقدة التى صاحبت مرحلة نمو وازدهار الرأسمالية دراسة كيفية وضعها للكثير من المعايير والقواعد التنظيمية والادارية والمهنية المختلفة . كما حددت العلاقة بين العمل ، والادارة ، والملكية والتمييز بين الاساليب العقلانية وغير العقلانية ، التى ترتبط بصورة خاصة بعمليات الانتاج ، والسيطرة والضغط على ميكانيزمات السوق ، ونظم التبادل (١٨) .

من ثم ، على حد - تحليلات سملسر - بأن فيبر سعى لتحليل الظروف والعوامل التى تتداخل فى تكوين النظام الرأسمالى ونوعية الظواهر والأنشطة الاقتصادية التى ظهرت فيه فى الواقع . وهذا ما اهتم به الكثير

من علماء الاقتصاد وخاصة في السنوات الأخيرة ، وتركيزهم على كيفية حراك الموارد الاقتصادية داخل الاقتصاد الرأسمالي . وهذا جعل فيبر يؤكد على أهمية تطوير التنظيمات الاجتماعية الانتاجية وغير الانتاجية والعمل على تحقيق أعلى درجات من التنسيق بين النظم الاقتصادية وغير الاقتصادية ومؤسساتها وتنظيماتها المختلفة . وغير مثال على ذلك ، مدى اهتمام فيبر بالعلاقة بين النظم والتشريعات القانونية والسياسية عند تفسيره لبعض الظواهر الاقتصادية ولاسيما النقود وعمليات التبادل ، فلابد ان تركز هذه النظم على توافر الضمانات اللازمة واستقرار قيم التبادل . وهذا ما يكشف عن وجود نوع من الاتفاق المشترك بين كل من فيبر واميل دوركايم على أهمية القانون في تحقيق شرعية التعاقدات ، والوظائف الادارية ، والنظم القضائية التي تعزز من قوة الاجرامات القانونية . على أية حال - كما يضيف سيلمير - ربما ان فيبر لم يسع لتطوير نظرية متكاملة حول علم الاجتماع الاقتصادي ولكن تحليلاته ورؤيته الواقعية والتاريخية للنظم الاجتماعية بما فيها النظام الاقتصادي ، جعلت اسهامات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي لم يسبقها غيره من علماء العلوم الاجتماعية ، كما يتميز على العديد من علماء الاقتصاد التقليديين في تحليله للعديد من العمليات الاقتصادية في اطار تصوره للنظم الرأسمالي ككل .

وتعتبر تحليلات تالكوت بارسونز T. Parsons من أهم التحليلات السوسيولوجية - اقتصادية المفصلة لافكار فيبر ، الذي افرد لها بارسونز جزءا كبيرا في مقدمة القيمة لكتاب فيبر عن «نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي» تحت عنوان علم الاجتماع الاقتصادي Economic Sociology (١٩) . حيث يوضح بارسونز ، القيمة السوسيولوجية لتحليلات فيبر في هذا المجال ، بانها تشمل العديد من القطاعات المختلفة في الحياة الاجتماعية ، ولاسيما الاقتصادية والسياسية ، التي عالجها فيبر عن طريق استخدامه للكثير من الاساليب المنهجية ، والتي تميزت بها كتاباته . وهذا ما يظهر بوضوح ، في دراسة للظواهر والمشكلات والانشطة والنظم الاقتصادية في ضوء ما يعرف أيضا باسماته في سوسيولوجيا الدين Sociology of Religion ، تلك الاسهامات التي عبرت عنها الكثير من الدراسات المقارنة Comparative Studies لفهم واقع ومظاهر الحياة والنظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الغربي الحديث .

وربما غلبت على تحليلات فيبر الكثير من التصورات والافكار النظرية الا ان ذلك اهمهم بوضوح في تحليل واقع الأنشطة والتنظيمات الاقتصادية . كما ان اسهامات فيبر لم تركز على تطوير النظرية الاقتصادية Economic Theory او تحليلها عامة حسب اهتمامات علماء الاقتصاد ، بقدر ما عالج الجوانب الاجتماعية التي تشملها النظم البنائية والتنظيمية للأنشطة الاقتصادية المختلفة . فلقد ظهر من تحليل «النظرية الاقتصادية» ان هناك جوانب مختلفة لم يعالجها بوضوح كل من علماء التاريخ والاقتصاد ولكن تناول فيبر العديد من التصورات الشاملة لطبيعة النظرية الاقتصادية ككل . وهذا ما جعل تحليلات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي ، تبرز اسهاماته على المستويين النظري والامبريقي ، وتعطى طلبها مميزات لرواية التنظيمات الاجتماعية Economic Institutions وتطورها ، ومقارنتها واقعيته في المجتمع الغربي الرأسمالي وما كانت عليه في الحضارات القديمة . كما كان لتركيز فيبر على «البنائات الاجتماعية» Social Structures ومدى استقرارها تصور مميز لطبيعة المجتمع البشري ، ونوعية المواقف التي يتكون منها الفعل الانساني كاستجابة لهذه المواقف Situations . فوجود البنائات والتنظيمات الحديثة يدل على وجود المجتمع في حالة التحول نحو العقلانية Rationalization الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الملائمة المصاحبة لهذا التحول ، وهذا يجعل تصورات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي مميّزا عن كثير من تحليلات الفكر الاقتصادي للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية .

من هذا المنطلق ، يتصور بارسونز ، ان تحليلات فيبر في مجال علم الاجتماع الاقتصادي لم تقتصر على تحليل المستويات البنائية والمظاهر العامة لطبيعة الأنشطة والنظم الاقتصادية ، وما يسمى Structural levels بقدر ما اهتم ايضا بتحليل التغيرات الوظيفية التي طرأت على هذه الأنشطة والنظم ، ومراحل التحول لكل الانماط البنائية المختلفة ، وايضا ما يطرأ على الظروف الاجتماعية والثقافية ، او ما يسمى عموما بمستويات التحليل الوظيفي Functional Analysis levels . وسعى بارسونز ، لعرض بعض وجهات نظره على افكار فيبر وتحليلاته موضحا عدد من الامثلة على ذلك وهي (٢٠) :

اولا : ترجع اهمية تحليلات فيبر خاصة لما يسمى بعقلانية Rationalized

الاقتصاد ، وكيفية توجيه القرارات الاقتصادية سواء للمنتجين أو المستهلكين
حسب عوامل التكاليف *Costs* ، والنفعية *Utilities*

ثانيا : اهتمام فيبر بالمستويات العقلية *Mental* والحالة الفكرية أو
مجموعة الاتجاهات *Attitudes* ، التي ترتبط بنوعية الأنشطة الاقتصادية .
تلك الاتجاهات أو الحالة العقلية التي سعى فيبر لتطيلها في إطار «روح
الراسمالية» وتصوراته العامة عن علم الاجتماع الديني .

ثالثا : دراسة فيبر للأنشطة الاقتصادية أو معالجة النظام الاقتصادي
في إطار النظام القانوني والتنظيمات السياسية العامة في المجتمع ، والتي
أهتم بها في تصوره للحالة القانونية - العقلانية الحديثة وتصوراته العامة
في مجال علم الاجتماع السياسي .

ولبما : تكمن أهمية معالجة فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي ، عن
طريق ربطه بين فكرتي العقلانية *Rationality* وروح الراسمالية
The Spirit of Capitalism . وبالرغم من تحليله للنتائج الإيجابية
التي أسهمت كل منها في تطور المجتمع الغربي الحديث ، إلا أنه أشار
أيضا إلى بعض نقاط الضعف التي ظهرت في هذا المجتمع ، ولاسيما
الروابط الاجتماعية *Social ties* ، التي تؤثر بشدة على ما يسمى
بحراك الموارد *Mobility of Resources* بما فيها الموارد البشرية ، التي
تشكل جزءا كبيرا من مكونات النظام الاقتصادي ذاته .

تلك هي أهم الخطوط العريضة ، التي تتبلور فيها تعقيلات بارسونز
على إسهامات فيبر في علم الاجتماع الاقتصادي ، والتي وجدت الكثير من
الاهتمامات المشتركة عند علماء الاجتماع ، من أمثال دوركايم أو علماء
الانثروبولوجيا مثل مالنوفسكي *Malinovsky* ، وكما يغيف بارسونز عن
قيمة تحليلات فيبر «أنها أكثر التحليلات شمولاً» وتعتبر أفضل المقالات
في مجال علم الاجتماع الاقتصادي التي طرحت حتى الآن (١١) .

كما تمد وجهة نظر علماء الاجتماع الاقتصادي في الوقت الحاضر، أحد
الآراء الهامة التي تتبلور في تحليلات ريتشارد سويدبيرج *R. Swedberg*
الذي يعرض لبعض التعقيلات على إسهامات فيبر في مجال علم الاجتماع

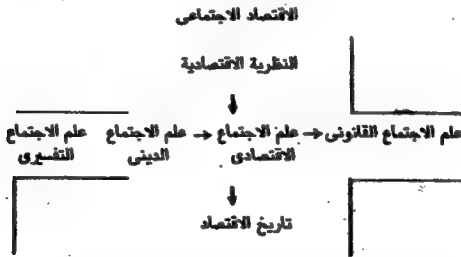
الاقتصادي(٣٣) - موضحا بأن تلك الاسهامات تعكس الدراسات السومسيو - تاريخية في الاقتصاد والتي كانت محورا رئيسيا في التحليلات الموسيولوجية التقليدية ، كما انها تمثل مرحلة هامة لم يعط الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد اهتمامهم ومحاولاتهم لتطوير ما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادي . فلقد اهتم فيبر بعرض أفكاره الاقتصادية في اطار مجموعة متعددة من العلوم الاجتماعية ، كما عبر هذا الاتجاه عن تحليل واقعي للاقتصاد الالمانى قبل الحرب العالمية الاولى ، وركز فيه فيبر بوضوح اهتماماته في كل من القانون ، وتاريخ الاقتصاد ، والاجتماع ، حيث تمثل تلك الاهتمامات مراحل معينة في تاريخ حياة فيبر العلمية والاكاديمية .

كما يرى «سويدبرج» بأن معالجة فيبر في هذا المجال ، يمكن تقسيمها الى نوعين من التحليلات يرتبط الاول بمفهوم الاقتصاد الاجتماعى Sociel Economics ، والثانى بمفهوم علم الاجتماع الاقتصادى Economic Sosiology . ولم يكن المفهوم الاول مستخدما كثيرا في الالمانيا قبل نهاية القرن الماضى ، ولكنه ظهر في تحليلات فيبر وخاصة عند معالجته مقالات الاقتصاد والمجتمع ، عام ١٩٠٩ ، أو كتاباته حول الموضوعية Objectivity فى العلوم الاجتماعية وذلك عام ١٩٠٤ ، التى وضعها بالاشتراك مع مجموعة من العلماء الالمان من امثال وارنر سومبارت W. Sombart ، واجر جافى E. Jaffe ، الذين اسسوا «علم الاقتصاد الاجتماعى» الذى يعالج عدد من المجالات وهى (١) الاحداث الاقتصادية Economic Events ، (٢) الظاهرة الاقتصادية Economic Phenomena (٣) الاحوال Conditions المرتبطة بالظاهرة الاقتصادية . ويركز المجال الاول على تحليل التنظيمات الاقتصادية، والثانى على الظاهرة الاقتصادية والنتائج المترتبة عليها ، أما الثالث ، فيعالج الظواهر غير الاقتصادية التى تتأثر بالعوامل الاقتصادية . وعلى أية حال ، ان فيبر سعى لتفسير ما يعرف «بالاقتصاد الاجتماعى» محاولة منه لتوجيه «علم الاجتماع» لمعالجة كل من «النظرية الاقتصادية» و «تاريخ الاقتصاد» .

اما اهتمامات فيبر «بعلم الاجتماع الاقتصادى» فتظهر بوضوح فى العديد من كتاباته القانونية ، والتاريخية الاقتصادية على المستوى النظرى وايضا على المستوى الامبريقي عندما أجرى مجموعة من الابحاث الميدانية على العمال الصناعيين فى الفترة من ١٩٠٩/١٩١١ ، فى اطار اهتماماته

بمنظمة السياسة الاجتماعية Sozial Politik (٣٧) . وكما يوضح الشكل التالي تحليلات فيبر للظواهر الاقتصادية ، التي تظهر في المحور للرأس «الاقتصاد الاجتماعى» والتي تتضمن تحليلا مختلطا من علم الاجتماع والنظرية الاقتصادية ، والتاريخ الاقتصادى . ومن الناحية الاخرى ، وعلى المستوى الاخرى - كما ظهر فى كتابه «الاقتصاد والمجتمع» على سبيل المثال - ويمثل علم الاجتماع التفسرى Interpretive Sociology ، والذي ساعد فيبر فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى ، وتحديث مجالات اهتمامه ولاسيما أن فيبر كان يهدف بذلك لبيان كيفية استخدام النظرية الموسيولوجية فى دراسة الاقتصاد ، وتحيزه للفعل الاقتصادى عن طريق ما يعرف بالمنظورات الموسيولوجية مثل الفعل الاقتصادى الاجتماعى .

- الاقتصاد الاجتماعى ، وعلم الاجتماع الاقتصادى فى تحليلات فيبر (٣٨) .



عسوما ، يلاحظ أن فيبر باستخدامه لعلم الاجتماع الاقتصادى سعى لتركيز الكثير من المظاهر والأنشطة والتنظيمات الاقتصادية ، والتي ظهرت بوضوح عند معالجته للأسواق ، والنقد ، والتجارة ، والمهنة ، والتنظيمات الاقتصادية المالية ، وقضايا استقلال العمال ، ووسائل الإنتاج بالإضافة الى دراسة العديد من جوانب النظرية الاقتصادية عن طريق المداخل والمنظورات الموسيولوجية المختلفة . ومن ثم ، كانت لاسهامات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى ايجابيات متعددة من ناحية تطوير المفاهيم والمنظورات والمجالات التى يجب الاهتمام بها ، تلك الاهتمامات التى تدخل تحت

اطار المدرسة السوسيولوجية التقليدية - والتي انتقلت تأثيرها الى المدارس
السوسيولوجية الحديثة وهذا ما سنعالجه بوضوح فى الفصول القادمة .

(٢). اميل دوركايم :

توضح الفترة التاريخية التى ظهر فيها اميل دوركايم معالم اجتماع
مدى اهتمامه بالقضايا والمشكلات التى ظهرت فى المجتمع الحديث
وصاحبت عمليات التحول نحو الصناعة والاساليب الجديدة فى الانتاج ،
والعمل ، والحياة الاجتماعية . ولقد تعرض علماء الاجتماع لكثير من
القضايا التى شغلتهم اولا بتطوير علمهم ومناهجه وادواته التحليلية، حتى
يستطيع ان يتناول قضايا المجتمع الواقعية ، ويكرس جهوده للتعرف على
العوامل والظروف المتداخلة فى تشكيل تلك القضايا والظواهر والمشكلات
المجتمعية المتعددة . وتعد اسهامات دوركايم امتدادا واضحا للمدرسة
الفرنسية السوسيولوجية التى وضع جذورها الاولى «أوجست كونت»، والتى
مالبت ان انتشرت فى العديد من الدول الاوروبية الاخرى المجاورة ولاسيما
بريطانيا والمانيا وايطاليا .

ما من شك ان اسهامات دوركايم السوسيولوجية كثيرة ومتنوعة وتشمل
مجموعة من الفروع المختلفة لعلم الاجتماع ، ولكن فى اطار تحليلنا الحالى
سوف نعالج حقيقة اسهامات دوركايم فى علم الاجتماع الاقتصادى، باعتباره
أحد أقطاب المدرسة السوسيولوجية التقليدية . وان كان من الصعب علينا
أن نفصل الكتابات السوسيولوجية المختلفة التى وضعها «دوركايم» والتى
تشمل العديد من المجالات والقضايا السوسيولوجية والثقافية المتداخلة .
فنجد على سبيل المثال ان «اسهامات دوركايم» عن علم الاجتماع الاقتصادى
يستحيل علينا فهمها الا فى اطار معرفة التحليلات الاولى للحياة الدينية،
وظاهرة تقسيم العمل ، والانتحار ، والاشتراكية ، والتربية والاخلاق ،
والاخلاق المهنية(٢٠) وغيرها من ظواهر وقضايا متعددة ربطها دوركايم
بصورة تحليلية مميزة ، ليوضح لنا اهم ملامح النظرية السوسيولوجية
الدوركايمية عن التضامن الاجتماعى Social Solidarity .

ويعتبر كتاب دوركايم عن تقسيم العمل فى المجتمع The Division of
Labour in Society ، أحد الكتب التى عالج فيها القضايا
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى نفس الوقت حيث عرض دوركايم

الجذور التاريخية لنشأة ظاهرة «تقسيم العمل» كما تناولها عدد من الفلاسفة والمفكرين الأوائل ابتداء من أرسطو حتى أن أخذت أبعادا ومؤشرات اجتماعية خلال القرن الثامن عشر ، وخاصة عند آدم سميث وغيره من رواد الاقتصاد الكلاسيكى . وسعى دوركايم ، بأن يصفى الطابع السوسيولوجى على هذه الظاهرة ، واعتبارها من أهم الظواهر التى يتصف بها المجتمع الحديث ، وما يترتب عليها من تطورات متعددة فى مجال المهن ، واليخص ، وظهور التنظيمات المختلفة فى جميع المجالات المجتمعية . فظاهرة «تقسيم العمل» على حد تعبيرات دوركايم أصبحت حاجة ملحة للتطور والتغير ليست فقط فى مجال الأنشطة الاقتصادية ، ولكنها شملت كافة الأنشطة المجتمعية الأخرى ، وترتب عليها تزايد الوظائف والمهن والتخصصات الإدارية ، والقضائية ، والميسية وغيرها . فهى «تقسيم العمل» ظاهرة معقدة ومنظمة لكثير من قوانين الطبيعة كما تحدد القواعد السلوكية والأخلاقية للبشر ، وتعد بمثابة إحدى القواعد الأساسية للنظام الاجتماعى (٣١) .

وفى إطار معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية والاقتصادية والدينية سواء فى المجتمعات البدائية أو الحديثة ، واستخدامه للمدخل التحليلى التاريخى المقارن ، استطاع أن يحلل بوضوح مدى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت فى الواقع الاجتماعى الغربى ، خاصة وأن دوركايم عاصر العديد من هذه التغيرات وما نتج عنها من آثار متعددة ولاسيما نتائج الثورة الفرنسية والصناعية التى كانت لها أيضا نتائج متعددة على الواقع المجتمعى عامة . وعلى ضوء ذلك نجد أن بيرستيدت (٣٢) Biersstedt ، يشير الى إسهامات دوركايم حول «تقسيم العمل» والنتائج التى ترتبت عليها سواء على نسق البناءات أو الانساق أو العلاقات الاجتماعية فى المجتمع الغربى ، وخاصة ما ظهر عنها من تفكك فى العلاقات الاجتماعية والتنظيمية المختلفة . فلقد هدف دوركايم - بوضوح - وفى إطار نظريته عن التضامن الاجتماعى أن يعمل على إعادة تشكيل مكونات عناصر الحياة الاجتماعية حتى تتلاءم مع طبيعة الواقع المتغير ، ووضع الحلول المعالجة لكثير من المشكلات التى أصابت المجتمع الغربى بالكثير من الأمراض الاجتماعية المتعددة . ومن ثم ، كان تصورات دوركايم ، قد تركزت على إطار ثلاث أفكار رئيسية وهى تفسير ظاهرة «تقسيم العمل» ، والبحث عن أسبابها ، وتفسير التغيرات المرتبطة بها .

كما سعى دوركايم لتحليل «ظاهرة تقسيم العمل» باعتبارها من أهم مساهماته في علم الاجتماع الاقتصادي ، حيث عالجها في ضوء علاقتهما بالعديد من المتغيرات والعوامل الأخرى ، وخاصة طبيعة «الدور» ، «والمكانة» ، «والوظيفة» ، «والنشاط» ، «والنتائج» علاوة على ربطها بتحقيق وإشباع الحاجات الاجتماعية Social Needs . والمهنية أيضا . حيث أشار على سبيل المثال إلى أن أهمية تقسيم العمل ترتبط بطبيعة القوة الانتاجية The Productive Power وقدرات العمال Workers Capabilities كما ترتبط في نفس الوقت بكل عناصر التطور والتنمية الفكرية والمادية ، وتعتبر عموما مصدرا للحضارة The Source of Civilization . علاوة على ذلك ، سعى دوركايم لمناقشة تقسيم العمل في ضوء مساهماته لكل من علم الاجتماع القانوني Sociology of Law وتحليله للجريمة والقواعد القضائية والجزاءات (٢٨) .

كما تتبلور تحليلات دوركايم عن «تقسيم العمل» والتخصص لمعرفة التغيرات الحديثة التي طرأت على المجتمع الصناعي الحديث ، وذلك في إطار فكرتي التضامن الألي Mechanical Solidarity ، والتضامن العضوي Organic Solidarity (٢٩) . حيث يرتبط النوع الأول ، بالمجتمعات البدائية البسيطة Segemental Societies ، التي تظهر فيها العديد من أوجه العلاقات الاجتماعية وذلك عن طريق العادات والتقاليد والعواطف المشتركة بين أفرادها وجماعاته والتي يمكن وصفها بروابط الشعور الجمعي Collective Consience ، والتي تؤدي إلى تحقيق ما يعرف بالتكامل الاجتماعي Social Integration . ذلك التكامل الذي يهدف إلى استمرارية العلاقات والحياة الاجتماعية المتماكة ، كما يعزز بالتضامن الاجتماعي بين الأفراد ببعض أو بينهم والمجتمع الذي يعيشون فيه ، ويتم بالتجانس الاجتماعي Social Homogenous . أما النوع الثاني ، من المجتمعات فهي المجتمعات الصناعية الحديثة ، والتي تتميز بالتضامن العضوي حيث تضرر العلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والانتماء والولاء للمجتمع . وتظهر العديد من المظاهر والخصائص الأخرى الناشئة عن تقسيم العمل ، والتخصص ، واستقلالية الفرد ، والانانية . علاوة على ذلك ، يكون القانون الرسمي هو المنظم للحياة الاجتماعية التي تسيطر عليها علاقات العمل والانتاج الصناعي .

ونلاحظ على تحليلات دوركايم «لتقسيم العمل» محاولته لتحليل هذه الظاهرة وعلاقتها بالعديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية - فنجده يركز على العلاقة بين تقسيم العمل والتخصص ، وزيادة الإنتاج من ناحية ، ووظيفة تقسيم العمل وتلبية الحاجات الفردية والضروريات المجتمعية من ناحية أخرى . وهذا ما يظهر بوضوح ، فى تفسيره لأسباب ظهور وانتشار الصناعة فى المجتمع الحديث ، خاصة أن أحد مهامها الرئيسية هو تلبية حاجات الافراد والمجتمع معا ، كما أن للصناعة الكثير من الوظائف بالإضافة الى تلبية الحاجات ولاسيما زيادة الإنتاج من الناحية الكمية والتنوعية . ولكن ذلك لن يثبت الا عن طريق وجود تقسيم العمل والتخصص فى العمل والإنتاج وظهور الواقعية فى العمل . كما نلاحظ أيضا ، أن دوركايم حرص على مناقشة قضية تقسيم العمل وعلاقتها بزيادة الإنتاج الاقتصادى الصناعى فى المجتمع الحديث وتناولها أيضا فى ضوء تحليل الكثير من العوامل الأخرى المرتبطة بها مثل : توافر الموارد البشرية من السكان ، وزيادة التحضر ، والتطور السريع فى مجال وسائل النقل والمواصلات . تلك العوامل التى ركز عليها الكثير من رواد علم الاجتماع الاقتصادى الكلاسيكى أو العديد من علماء المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التى عاصر أفكارها دوركايم عن كتب وعالجها باهتمام سوشيولوجى مميز .

فى هذا الصدد يشير نيل سملر ، بأن تحليلات دوركايم حول تقسيم العمل ترتبط بفكرته عن التضامن الاجتماعى «الالى والعضوى» تلك الفكرة التى تمتد جذورها عند الكثير من علماء الاجتماع التقليديين ولاسيما سبنسر Spencer ، وتصوراته حول المجتمع الصناعى Industrial Society وعالج كل منهما طبيعة العلاقات الاجتماعية التى كانت موجودة فى مجتمعات قبل الصناعية ، ونوعية التغيرات التى حدثت على البناءات والانماط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتحول تلك المجتمعات من حالة التجانس الى اللاتجانس . وإن كان دوركايم ركز على أهمية حرية التبادل Free Exchange ، والقواعد القانونية والتشريعية والاخلاقية التى تحدد نوعية العلاقات والأنشطة فى المجتمعات الصناعية . وهذا ما يظهر بوضوح، عندما ركز دوركايم على بعد الاستقرار Stability فى المجتمع ، الذى يقوم أساسا على العلاقات التعاقدية بين الافراد ، تلك العلاقات التى تستمد استمراريتهما من خلال أشكال متعددة من التكامل الاجتماعى ، وفى ضوء التضامن الاجتماعى العضوى ، الذى يتمثل فى حدود من القانون الرسمى

الذى يحكم العلاقات الاجتماعية ، كما يحدد أيضا أنماط العادات والتقاليد التجارية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات الأخرى ، التى تجعل ، من الروابط والعلاقات الشخصية أكثر إيجابية وتؤدى إلى التضامن الاجتماعى (٣٠) حقيقة ، لقد ناقش دوركايم ، العديد من الأساليب التى يمكن أن تعزز من الروابط والعلاقات الاجتماعية (ما تسمى بصور التضامن العسوى) فى المجتمع الصناعى الحديث ولاسيما فكرته عن الجماعات الثانوية Secondary Groups مثل النقابات والاتحادات المهنية ، التى يمكن أن تلعب أدوارا مزدوجة لحماية حقوق الأفراد والمجتمع فى نفس الوقت ، وتؤدى عموما إلى التضامن الاجتماعى (٣١) .

وفى الواقع ، اهتم دوركايم بمعالجة المجتمع الصناعى الرأسمالى فى ضوء ما يعرف بنظرية التغير الاجتماعى Theory of Social change ، وهذا ما يظهر بوضوح فى القسم الثالث من «تقسيم العمل فى المجتمع» حيث كرس اهتماماته لدراسة الأشكال غير العادية Abnormal Forms محاولا تشخيص أمراض الرأسمالية التى يمكن تصنيفها إلى ثلاث أفكار رئيسية اهتم فيها دوركايم بمعالجتها بالتحليل وهى (١) الانومى Anomie ، (٢) واللامساواة Inequality ، (٣) التنظيم غير الملائم Inadequate Organization . فبالنسبة إلى الانومى حرص دوركايم على توضيح هذا المفهوم فى ضوء غياب القواعد التى تحكم وتنظم العلاقات والوظائف الاجتماعية والتى يمكن ملاحظتها بسهولة فى العديد من الالتزامات الصناعية والتجارية ، أو مظاهر الصراع بين العمل ورأس المال . علاوة على ذلك ، اهتم دوركايم ، بمعالجة بعض القضايا الاقتصادية الهامة التى ترتبط بفكرته عن «الانومى» عامة ، فلقد عالج على سبيل المثال ، عملية غياب القواعد المنظمة للمشروعات والتنظيمات الاقتصادية الموجودة فى المجتمع ، والأقسام الانتاجية الصناعية ، ومدى علاقتها بالاحتياجات الاستهلاكية Consumption Needs كما أن العلاقة بين العمل ورأس المال أخذت أيضا أبعادا كثيرة لمظاهر الصراع الناتج عن زيادة عمليات التحول الصناعى Industrialization ، والتى نتج عنها فى نفس الوقت عدم عدالة الفرص Inequality of opportunities . فمع نمو اقتصاد السوق ، أصبح الانتاج وعملياته المختلفة غير منظمة كما ينتج عنه الكثير من المخاطر ، التى تؤدى فى كثير من الاحيان إلى الخسارة مع ظهور الكثير من الالتزامات الناتجة عن عدم توزيع الوظائف الاقتصادية .

علاوة على ذلك ، ناقش دوركايم عملية زيادة حجم الاسواق ، وظهور

المصانع الكبرى التى تعكس الكثير من العلاقات الاجتماعية والمهنية المختلفة بين أصحاب العمل والعمال ، والتى يتسم بعضها بنظام متوتر Nervous System . من العلاقات وتراكم رأس المال وزيادة الطلب على العمال . كما تناول دوركايم مشكلة زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والآلات وحلها بدلا عن العمال والصناعات الحرفية الصغيرة ، علاوة على أن العمال أصبحوا مستغربين عن جماعاتهم الاولى وخاصة الاسرة . كما خلقت المظاهر الجديدة للحياة الصناعية نوعا من التوترات والمشكلات والامراض المتعددة . وإن كان دوركايم ، ركز على أهمية وجود نوع معين من التنظيمات والتشريعات والقواعد التى يمكن عن طريقها معالجة الصراع والامراض الاجتماعية . ومن ثم ، يمكن القول بأن دوركايم سعى لدراسة فكرة الانتمى فى ضوء معالجته لبعض القضايا الاقتصادية والصناعية ، وما ترتب عليها من مظاهر مرضية Pathological ، فى المجتمع . وإن كان يركز فى نفس الوقت على غياب عمليات التخطيط الاقتصادى الشامل ، وتنظيم العلاقات الصناعية ، ومواقف العمل والصناعة ، والتى من شأنها أن تعزز الادوار الاجتماعية والمهنية لطبقة العمال فى المجتمع .

أما قضية «اللامساواة» فى المجتمع الصناعى الرأسمالى ، فلقد ناقشها دوركايم فى اطار المشاكل والقيود الناتجة عن تقسيم العمل ذاته ، واعتبرها من مظاهر غير السوية فى المجتمع ، والتى تؤدى الى المزيد من التفكك فى مقومات التضامن العسوى . وبالرغم من ذلك ، فلقد سعى دوركايم لطرح بعض الحلول للتخلص من مشكلة اللامساواة وذلك عن طريق تحقيق العدالة Achievement of Justice واعتبارها عاملا هاما لتحقيق الاستقرار الاجتماعى . وفى حقيقة الامر ، لقد عالج دوركايم مشكلة اللامساواة فى المجتمع الرأسمالى وظهرها نتيجة لمسببين هامين اولهما : الوضع غير الملائم للأفراد بالنسبة للقواعد والنظم الاجتماعية ؛ وثانيا : العجز فى نظم التبادل وخاصة تبادل كل من البضائع والخدمات . كما ناقش دوركايم ، ان هذين المسببين أديا لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والتناقض فى الوظائف والقواعد العامة فى المجتمع . كما يؤدى الى فقدان الشعور العام Pubic Conscience ولقد ركز دوركايم كثيرا على هذه المشكلات فى ضوء العوامل الخارجية لظاهرة تقسيم العمل ، والخلل الناتج عن قضية اللامساواة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية .

ويغزو دوركايم هذه المظاهر غير السوية فى المجتمع الرأسمالى الصناعى

كنتيجة للخلل وعدم التمسك بين المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والدينية المختلفة في المجتمع . كما يؤدي ذلك في نفس الوقت ، الى زيادة اللامساواة والتحكم في وسائل الانتاج ، وظهور العديد من الامراض الاجتماعية التي تؤدي عموما الى عدم التماسك والتفكك الاجتماعي ونقصان الوعي الجمعي ، والخلل في الوظائف واحترام القواعد المجتمعية . ولقد لاقت آراء دوركايم قبولا واسعا عند علماء الاجتماع الصناعي ولاسيما جورج فريدمان G. Fredmann ، وتعارض كثير من عناصر التنمية الحقيقية للعمل الصناعي في القرن العشرين .

كما تعد تحليلات دوركايم عن الاشتراكية Socialism ، احدى التحليلات الهامة التي توضح اسهاماته في علم الاجتماع الاقتصادي ، وعلم الاجتماع السياسي . فلقد لاحظنا مدى اهتمام دوركايم السابق عن تقسيم العمل في المجتمع الغربي الحديث ، والنتائج الايجابية والسلبية او المرضية غير السوية التي صاحبت عمليات التصنيع في المجتمع الرأسمالي الفرنسي . ولقد بنى دوركايم فكرته حول التضامن الاجتماعي وجعلها جوهر نظريته السوسيولوجية العامة التي تنطلق منها جميع افكاره وتصوراته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاخلاقية . فلقد ناقش باهتمام بالغ فكرة الاشتراكية وتطورها وخاصة عند سان سيمون S. Simon والايديولوجيات الحديثة المرتبطة بالاشتراكية والتي ظهرت في الفترة المعاصرة لحياة دوركايم . فلقد حلل الاشتراكية باعتبارها مجموعة من المبادئ التي لها علاقاتها ووظائفها الاقتصادية في المجتمع ، خاصة وانها ليست مجرد التحكم في الاجور ولكنها تسعى لتحقيق نوع من التضامن الاجتماعي ، ولكن هذا لا يمكن تحقيقه عن طريق الطبقات الدنيا في المجتمع بقدر ما يقع على عاتق الاجهزة والتنظيمات الحكومية ، خاصة بعد ان اصبحت العوامل الاقتصادية من العوامل الهامة التي يجب اعادة تنظيمها واعتبارها من اهم مقومات الحياة الاجتماعية .

وفي هذا الصدد يشير ريمون آرون (٣٣) R. Aron بان اهتمامات دوركايم عن الاشتراكية تعكس وجهة نظره حولها من حيث اعتبارها مجموعة من المبادئ والقواعد التي يمكن عن طريقها تنظيم الحياة الاجتماعية واعادة التضامن الاجتماعي . هذا الرأي الذي يختلف بوضوح عند تمييز الاشتراكية Socialism عن الشيوعية Communism . حيث يتصور دوركايم أن حالة

الشيوعية ومبادئها موجودة منذ العصور القديمة ، وجاءت كنتيجة طبيعية ضد اللامساواة الاجتماعية أو العدالة، أما الافكار الاشتراكية فجاءت مصاحبة للثورة الفرنسية خلال القرن التاسع عشر ، ولقد ظهرت تلك الافكار لمعالجة بعض الظواهر التي صاحبت التقدم الاقتصادى وزيادة الثروة الاقتصادية والسعى لتوفير الحاجات الاساسية والبعد عن المغالة وحياة الترف ، والبحث عموما عن تخفيف المعاناة الناتجة عن زيادة الخلل فى الانتاج ورأس المال . ومن ثم ، فنجد أن دوركايم ، لم يشر على الاطلاق الى فكرة إلغاء الملكية الخاصة Private Property ، لانها لم تكن مصدرا لى أفكار ومبادئ الاشتراكية وعلى النقيض من الشيوعية تماما . وبايجاز ، فالاشتراكية مجرد مجموعة من التنظيمات والمبادئ التى تقوم على أسس اخلاقية ، وتهدف لاعادة تنظيم المجتمع وحسب تصورات دوركايم فان هدف علم الاجتماع ، والاشتراكية ، والدين هدف واحد يسعى لضرورة تنظيم المجتمع واعادة روح التضامن الاجتماعى .

كما تظهر آراء دوركايم حول الملكية Property ، والتعاقد Contract . مدى اسهامه فى علم الاجتماع الاقتصادى ، حيث أعطى اهتماما واضحا بالقواعد التى يجب اتخاذها المجتمع لحماية الملكيات الخاصة ، ولقد انتقد الكثير من النظريات السابقة ولاسيما آراء لوك ، ومل ، وكانط ، وروسو وغيرهم . ولقد حاول كثيرا تفسير العلاقة بين الملكية والدين ، واعتبار الملكية شيئا مقدسا يعتمد قواعده من القوانين الدينية والمعتقدات منذ أن عرف الانسان الملكية الخاصة فى المجتمعات البدائية . ومن ثم ، يجب أن يعطى المجتمع الصناعى الحديث مزيدا من الاهتمام لتحديد القواعد المنظمة ، والتى تحمى الملكية وخاصة القواعد القانونية والاخلاقية . فالملكية حسب رأى دوركايم ، كانت قد ارتبطت أولا بملكية الارض ، ثم ارتبطت بعد ذلك بالعديد من الافكار والمعتقدات الدينية ، ثم اخذت ابعادا فردية أى (يمتلك الفرد العديد من الامشياء) ، وتم بعد ذلك تشكيل الملكية فى صور من التعاقد Contract ، أكثر من الاعتماد على الميراث والتوارث Inheritance . كما سعى دوركايم لمناقشة التعاقد وقواعده المختلفة والتى تختلف حسب نوعية المجتمعات وتتغير بصورة مستمرة حسب البناءات الاجتماعية المتعددة . كما يربط بين الملكية ، والتعاقد ، والحرية ، والواجبات ، والحقوق ، والمساواة والعدالة والاخلاق وغيرها من المتغيرات الاخرى التى توجد فى المجتمع الرأسمالى الحديث (١٩١٨) .

وفى السنوات الاخيرة ، ظهرت بعض التحليلات السوسيو - اقتصادية الهامة ، التى تبنت بعض التصورات الدوركايمية وخاصة آرائه عن الانومى والسياسة ، وتقسيم العمل فى المجتمع الحديث ، وما كتب ايضا عن الاخلاق المهنية Professional Ethics والاخلاق المدنية Civic Moral . على وجه الخصوص . فلقد انتقد دوركايم بشدة الافكار العامة للنظرية الاقتصادية التقليدية Classical Economic Theory ، والتى اكدت على أهمية المصالح الذاتية واستبعادها العوامل الدينية التى تحكم الحياة البشرية ، مما اسهم عموما فى زيادة مصادر ضعف الانومية فى المجتمع الرأسمالى الحديث ، خاصة وأن شهية الانسان الاقتصادية ، لا يمكن اشباعها حسب ما تحدده أهواؤه ورغباته ، ومن ثم يجب وضع مجموعة من القيود للتحكم فيها (٢٦) . وهذا ما ينطبق أيضا على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتجارية - حيث تصور دوركايم - أن جميع المهن لديها قواعد اخلاقية ماعدا المهن التجارية والاقتصادية . وتساءل هل هذا الوضع يعتبر حالة مرضية أم سوية طبقا لتصورات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ؟ وما سبب الحالة الراهنة لكل من الاشتراكية والرأسمالية وعدم وضعهما أى نوع من القيود والقواعد التى تنظم الأنشطة الاقتصادية ، واعتبار المصالح الخاصة هى القاعدة الجوهرية والتى لا تعتبر كافية من الناحية الاخلاقية . ومن ثم ، يلاحظ على تحليلات دوركايم انه يربط بين ما يعرف بالانومى الاقتصادى Economic Anomie والانومى السياسى Political Anomie ، عندما ناقش الأنشطة الاقتصادية ودور الحكومة فى ظل سياسة عدم التدخل الرأسمالية Laissez-Faire Capitalism .

عموما ، ان اسهامات دوركايم فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى يمكن تلخيصها فى ثلاث نقاط أساسية وهى : (٢٧)

أولا : لقد وجه دوركايم انتقادات عديدة لعلماء الاقتصاد ، ليس بسبب تناوله العديد من التصورات والافكار الاقتصادية بقدر ما كان دائما على خلاف مع العديد من علماء الاقتصاد الفرنسيين والبريطانيين . كما قد تجاهل كثيرا من تاريخ النظرية الاقتصادية بالرغم من علمه بالعديد من افكارها العامة . والانتقاد الرئيسى لدوركايم لهذه النظرية ، يكمن فى عدم تبين علماء الاقتصاد المداخل الملائمة لعلاج الظاهرة الاقتصادية ككل ، واهتمامهم بالتحليلات المجردة البعيدة عن الواقع المجتمعى .

ثانيا : اهتم دوركايم بضرورة توجيه علم الاجتماع الاقتصادى عن طريق

استخدامه «لقواعد المنهج السوسولوجي» ، الذي يتبنى العديد من النظورات السوسولوجية ويعالج الظاهرة الاقتصادية بصورة أكثر واقعية. ولقد كان مدخل دوركايم فى انتقاد المداخل العامة للاقتصاد السيامى، يركز على أهمية استيعاب هذا العلم «الاقتصاد السيامى» فى اطار علم الاجتماع الاقتصادي . ويعد ذلك الاتجاه الدوركىمى امتدادا لأفكار كونت فى هذا المجال .

ثالثا : ان هدف علم الاجتماع الاقتصادى حسب اهتمامات دوركايم له، تكمن فى أهميته لدراسة كيفية سبل إعادة تنظيم الاقتصاد ، وتحقيق فكرة النمو وتوجيه أهداف التنمية الاقتصادية نحو تحقيق التضامن الاجتماعى فى المجتمع الغربى . ومن ثم تلاحظ ، أن دوركايم اهتم بمعالجة علم الاجتماع الاقتصادى لدراسة الظاهرة الاقتصادية المتغيرة فى المجتمعات الالية والعضوية تلك الفكرة ، التى كانت عند كونت وسبنسر وهذا ما سوف نعالجه حاليا .

(٢) هيربرت سبنسر :

اكتسبت كتابات سبنسر أهميتها السوسولوجية نظرا لاهتماماته المتعددة بين كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية ، فلقد سعى سبنسر لاعطاء علم الاجتماع دفعة قوية عن طريق تحديث منهجيته ووسائل تحليلاته للقضايا والمشكلات التى يعالجها فى الواقع . وتعتبر فكرة سبنسر عن العائلة البيولوجية احدى الافكار السوسولوجية الهامة التى أسهم بها فى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر المجتمعية والطبيعية . وبالإضافة الى استعانة سبنسر بعلوم البيولوجيا أو الاحياء من أجل تطوير الاساليب المنهجية لعلم الاجتماع استطاع أيضا أن يتبنى العديد من المناهج الاحصائية والرياضية لتحقيق نفس الغرض ذاته .

حقيقة ، ان اهتمامنا الحالى سوف يركز على مدى كان لاسهام سبنسر اثر فى تطوير التصورات العامة لعلم الاجتماع الاقتصادى باعتباره موضوع الدراسة حاليا . ان تحليلات سبنسر تعتبر افكارا مشتركة للمدرسة السوسولوجية التقليدية التى وضعت الاسس الاولى فى علم الاجتماع، وبدون منازع مثل سبنسر آراء المدرسة البريطانية الكلاسيكية فى هذا المجال ، كما كانت لأفكاره آثار هامة على العديد من المدارس السوسولوجية التقليدية

فى أوروبا وخاصة المدرسة الدوركايمية . كما تعبر وجهات نظر مبنسر عن الظواهر والأنشطة الاقتصادية ، عن كثير من آراء المدرسة الموسيولوجية الاقتصادية (الاقتصاد السياسى) ، التى نبئت أول جذورها فى انجلترا على يد آدم سميث فى القرن الثامن عشر .

كما تبرز أهمية مبنسر فى تحليله للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى انتابت المجتمع الصناعى الرأسمالى خلال القرن التاسع عشر وذلك كغيره من علماء الاجتماع الكلاسيكيين مثل كونت ، وماركس ، ودوركايم ، وتوتيز وغيرهم الذين أيضا اهتموا بفكرة «الثنائية» عند تحليل المجتمعات البشرية فى العصر الحديث . وهذا بالفعل ما عالجه مبنسر فى تمييزه بين نوعين من المجتمعات (٣٧) : المجتمع الاول (العسكرى) الذى يقوم أساسا على مبدأ التعاون الاجبارى Compulsory Cooperation نظرا لطبيعة التنظيمات الداخلية ، ونسق السلطة والضغط الاجتماعى . كما ان انساق الملكية والحرية ترتبط بمجموعة كبيرة من القيود ، أما المهن والوظائف فانها ترتبط بالحياة المتوارثة التقليدية . كما أن النشاط الاقتصادى يعتمد أساسا على الاكتفاء الذاتى وتندر به التجارة الخارجية ، فى مقابل ذلك يوجد المجتمع الثانى (الصناعى) ، ذلك المجتمع الذى تطور فى أعقاب انهيار العصر الاتطاعى من العصور الوسطى ، ويوجه نشاط هذا المجتمع ككل الى تنويع النشاط الاقتصادى والانتاج والتقليل من الاعتماد على الحروب . كما ان هذه الأنشطة تقوم على الأساس الاختيارى التطوعى Voluntary Cooperation ، وتزيد من عمليات التبادل بين الافراد والجماعات نتيجة لزيادة الاعتماد على التخصص ، وتقسيم العمل . وعموما ، تتحدد انساق العلاقات المتبادلة بين الافراد والتنظيمات التى تقوم على انساق التبادل التلقائى .

ويوضح «سملسر» ان اسهامات مبنسر الموسيولوجية قد تركزت فى فكرتى التطور ، والاقتصاد الكلاسيكى ، اللتان سيطرتا على الفكر الاجتماعى والاقتصادى خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر (٣٨) . فلقد استطاع مبنسر ان يمزج افكاره عن التطور للبناءات الاجتماعية فى اطار عمليات التغير المستمرة التى حدثت فى العالم العربى وانتقاله من المجتمع العسكرى الى الصناعى . كما ركز أيضا على أهمية النشاط الاقتصادى الصدى ، ودوره فى تحقيق عمليات التكامل داخل المجتمع الحديث (الرأسمالى) .

وكيف أدى هذا التكامل الى اعادة تنظيم العمليات والعلاقات الاقتصادية والسياسية سواء بين الافراد أو بين الافراد والسلطة السياسية (الدولة) . فى نفس الوقت ، أكد سبنسر على أن هناك مجموعة من المبادئ التى أدت الى تحقيق التكامل فى المجتمع الصناعى ، ومن أهم هذه المبادئ احترام حرية الفرد ، وأصبح «الفرد» قادرا على الدخول فى علاقات تعاقدية مع الآخرين .

علوة على ذلك ، أعطى سبنسر أبعادا هامة الى عدم التدخل السياسى (الدولة) فى الحياة والانشطة الاقتصادية الا فى حالة الضرورة القصوى . ولقد استمد هذه الفكرة بالطبع من رأى آدم سميث ، الذى أصبح له سياسة اقتصادية عامة فى المجتمع الانجليزى خلال القرن التاسع عشر . هذه الفكرة التى أسس عليها عامة ما يعرف بالاقتصاد التنافسى Competitive Economy واعطاء الدافع وراء تحقيق الارباح ، والسعى من أجل المصالح الذاتية وغير ذلك من مقومات النظام الرأسمالى الحديث . كما يسمح هذا النظام بتحقيق التبادل فى المصالح والخدمات بين الافراد ، ويؤدى الى ظهور التكامل الاجتماعى فى المجتمع الصناعى والذى يجب أن يلقى نوعا من الحماية السياسية (الحكومة) وتنظيم النشاط الاقتصادى من الناحية الادارية فقط .

ومن ثم ، فإن سبنسر سعى لتطبيق فكرته عن التطور الاجتماعى Social Evolution وضرورة تحقيق التكامل فى المجتمع الصناعى خاصة أن هذا المجتمع انتقل من الحالة السابقة المتجانسة الى غير المتجانسة فى المجتمع الصناعى الحديث . كما سعى أيضا لطرح مفهوم آخر عن التماسك Coherence ، كنوع من التكامل الذى يجب أن يجد قبولا من قبل الافراد والجماعات والسلطة السياسية ، خاصة وأن ظاهرة تقسيم العمل ، أفرزت العديد من المظاهر الايجابية والسلبية على نسق العلاقات والانشطة الاقتصادية والاجتماعية . كما تعكس هذه الظاهرة مظاهر التعقيد الذى أصبحت حقيقة أو خاصة مميزة لقومية المجتمعات الصناعية الحديثة، تلك الخاصية التى لاحظها سبنسر بصورة واقعية والتى انتقلت بعد ذلك الى اميل دوركايم الذى يركز عليها كثيرا فى وصفه للمجتمع الصناعى كما اشرنا من قبل .

ويوضح لويس كوسر (L. Coser) ، أن تصورات سبنسر عن المجتمع الصناعى الرأسمالى ، تعتبر تصورات مشتركة مع كل من دوركايم وكونت ،

واعطاء الاولوية للقوانين الاجتماعية التى تحدد العلاقات الاجتماعية والعلاقة بين الافراد والتنظيمات السياسية الحاكمة . حيث تلعب هذه القوانين ادوارا هامة فى تحديد الحقوق والواجبات ، كما انها تعتبر النظام العام الذى يحدد سلوك الافراد ، وخلق الوعى او الشعور الجمعى لتحقيق التكامل . وتتميز تحليلات سينسر بتأكيداته المستمرة على دور الدولة State فى وضع الضمانات اللازمة لحماية الحقوق والواجبات بين الافراد او بينهم وبين الدولة وتنظيماتها وانشطتها الاجتماعية والاقتصادية . وفى هذا الصدد - يشير سينسر - من اجل تحقيق أنشطة نافعة يجب اعداد كل من التنظيمات الصناعية ، والمهن ، والوظائف ، التى تسعى جميعها لمساعدة الحفاظ على الحياة الاجتماعية . وان كان ذلك لا يمنع من وضع بعض القيود البسيطة على حريات الافراد ، واعداد الترتيبات اللازمة (او التعاقدات الادارية) مع الآخرين . ومن ثم ، يلاحظ على تحليلات سينسر انه كان يسعى لظهور مجتمع جيد يقوم على نوع من التعاقد بين الافراد لتنظيم المصالح الخاصة او الذاتية ، والتى يمكن تدعيمها لتحقيق التكامل الاجتماعى ، وزيادة عناصر التبادل بين الخدمات والمصالح ، التى تعزز بدورها عمليات النشاط الاقتصادى وزيادة روح المنافسة والدافعية وغيرها من المفاهيم التى تمتد جذورها لادم سميث ، ودارون ، ومالتوس وغيرهم من المفكرين القريبين تاثر بهم سينسر بصورة مباشرة ، وغير مباشرة .

بالاضافة الى ذلك ، عالج سينسر المجتمع الصناعى عن طريق بعض الافكار الاخرى مثل فكرتى التوازن Equilibrium ، والتجانس الاجتماعى Social Solidarity خاصة عندما اهتم بتحليل الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها عن طريق تحقيق المصالح الذاتية للافراد ، بالرغم من اعترافه بأهمية كل من القواعد والمعايير والتنظيمات واللوائح الرسمية الحكومية . فلقد تصور سينسر ان عملية التجانس الاجتماعى التى تحدث فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية ، تظهر عن طريق ظاهرة تقسيم العمل والتخصص اللذين يساهمان فى عملية التعاون التلقائى بين الافراد من اجل تبادل المصالح . ويؤدى التعاون بصورة عامة الى زيادة عناصر التبادل الحر Free Exchange بكل من البضائع والخدمات خاصة عندما تتقدم عمليات التحول نحو التطبيع .

كما ، أكد سينسر على ظهور بعض التغيرات التى لازمت عمليات

التحول نحو التصنيع ومنها الاقلال من العمليات المنظمة للسلوك الفردى فى كافة مجالات الحياة العامة وخاصة الانشطة او المجالات الاقتصادية . وهذا ما يظهر بوضوح ، اذا ما قارن طبيعة القيود على هذه الانشطة فى المجتمعات السابقة (العسكرية) وبين المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحالية . علاوة على ذلك ، يبرز سينسر طبيعة القيود التى فرضت فى نفس الوقت على السلطة السياسية او الدولة . التى اصبح دورها منظما واداريا فقط لمجالات الحياة الاقتصادية وانشطتها المختلفة . ومن ثم يمكن القول ، ان تصورات سينسر عن حالة المجتمع الصناعى المتقدم تقوم على اساس نظام واسع من عمليات المفاوضات Bargaining والتبادل Exchange تلك الفكرة التى استمدتها بالطبع سينسر من آدم سميث ومدرسة مانشستر Manchester School «١» . وانتقلت بعد ذلك للعديد من علماء الاجتماع ولاسيما دوركايم - كما لاحظنا سابقا - وايضا عند تونيز Tonnies وغيرهم . بالرغم من ذلك ، ظهرت بعض الانتقادات حول آراء سينسر ، وخاصة تصورات القائلة بان عمليات تنظيم السلوك الفردى او البشرى قد قلت فى المجتمع الصناعى ، نتيجة لنمو عمليات التطبيق ، وهذا بعيدا عن الواقع ، نظرا لان عمليات النشاط الاقتصادى قد اخلت عليها الكثير من عمليات الالتزام فى العمل ، والانتاج ، والتوزيع والتبادل والتعاقد ، وهذا ما اكد عليه دوركايم على سبيل المثال .

حقيقة ، ان اسهامات سينسر فى علم الاجتماع الاقتصادى تظهر من خلال تصورات حول طبيعة المجتمعات الصناعية الرأسمالية وتحولها من الحالة الاجتماعية السابقة (المجتمعات العسكرية) . تلك التصورات التى تعتبر تطويرا لفكار كونت الوضعية ونظرتة الى المجتمع الحديث ، وان كانت آراء سينسر لاقت قبولا واسعا عند اميل دوركايم بصورة مميزة وتحليلاته حول ظاهرة تقسيم العمل . ولقد اکتبت تصورات سينسر صورتها الاكاديمية والعلمية من خلال رؤيته كعالم اجتماعى استند لكثير من العلوم الطبيعية والبيولوجية وايضا الرياضية ، وخاصة استخدام الاحصاءات الاجتماعية والذى وضع فيها كتاب خميسا حول «الاحصاء الاجتماعى» ، والذى اضى على كتابات سينسر الكثير من القبة العلمية والتحليلية لكثير من الظواهر والانظمة الاقتصادية .

علاوة على ذلك ، كانت طبيعة الحياة العملية والمهنية لسينسر مجال

جذب واهتمام لتناول الظواهر والانشطة الاقتصادية والصناعية التي ظهرت في المجتمع الرأسمالي ، خاصة وانه عمل محررا طيلة خمس سنوات في مجلة الاقتصادى Economist والتي مازالت تصدر في انجلترا حتى يومنا هذا (١١) . كما كانت علاقاته المهنية مجالا خصباً لتبادل الآراء والأفكار مع الكثير من رواد عصره على اختلاف انتماءاتهم العلمية والايديولوجية المحافظة أو الراديكالية ، ولاسيما المفكر الايطالى جورج اليوت G. Eliot وجون ستيوارت مل J. S. Mill . الامر ، الذي جعل انتاجه العلمى متنوعا وضع كتب أخرى مثل «مبادئ البيولوجيا» ١٨٦٤ ، دراسة في علم الاجتماع ١٨٧٣ ، ومبادئ الاخلاق ، الانسان في مقابل الدولة ١٨٨٤ . ومبادئ علم النفس ١٨٥٤ وغيرها من المؤلفات المتنوعة الاهتمامات العلمية .

خاتمة :

توضح تحليلات هذا الفصل العديد من الافكار التي طرحها كل من ماكس فيبر ، ودوركايم ، وسبنسر ومعالجتهم للقضايا الاجتماعية والاقتصادية على وجه الخصوص . حقيقة ان اسهامات هؤلاء العلماء باعتبارهم من أهم رواد المدرسة السوسيولوجية الكلاسيكية التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر والعقود الاولى من القرن الحالى ، تعكس العديد من التقدم العلمى والفكرى السوسيولوجى المميز ، ولكننا حرصنا على تركيز معالجتنا حول مدى اسهامهم فى علم الاجتماع الاقتصادى باعتباره من الفروع المتخصصة فى علم الاجتماع . والى اى مدى كانت لتلك الاسهامات الكثير من المعالجات لتطوير ووضع أسس هذا المجال خاصة وأن التحليلات الحديثة فى علم الاجتماع الاقتصادى ، قد اعطت اهتماما خاصا للرعيى الاول من علماء الاجتماع فى وضع الاطار النظرى والمنهجى سواء لعلم الاجتماع ذاته او فروعه الاخرى المتخصصة .

كما لاحظنا بوضوح ، أن أفكار سبنسر تعتبر بمثابة امتدادا للخط الفكرى السوسيولوجى الذى وضعه أوجست كونت ، يشاركهما بالطبع اميل دوركايم ومعالجة لطاهرة «تقسيم العمل» وكيف أدى التخصص الى التقدم الاقتصادى وزيادة الانتاج ، وتنوع عمليات التوزيع والاستهلاك . علاوة على ذلك ، ركز كل من سبنسر ودوركايم باضافة الى كونت على ضرورة توجيه الاهتمام بالداخل السوسيولوجية لمعالجة القضايا والظواهر والانشطة الاقتصادية التي ظهرت فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية . كما أعطى

سينسر على سبيل المثال ، بعض الاهتمامات من وجهة نظر سوسولوجية الى العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحريات الاخرى ، تلك العلاقة التي تحدد كل من الحقوق والواجبات بين الافراد والحكومة او كما عبر عنها على الخصوص فى مؤلفه «الانسان فى مقابل العولة» . وعلى أية حال كانت اراء سينسر تعبرا صادقا للمدرسة الانجليزية الاقتصادية الكلاسيكية التي وضع اول معالمها آدم سميث فى سياسات عدم التدخل الاقتصادى .

بالطبع ، ان معالجات ماكس فيبر جاءت متنوعة ومتعددة الاهتمامات نظرا لاسهامات التي تناولها بالمقارنة بغيره من انصار المدرسة التقليدية (كونت - سينسر - دوركايم) . فكانت اراء فيبر اكثر عمقا وتحليلا من خلال نوعية الظواهر الاقتصادية ، التي قام بمعرفة جذورها التاريخية وان كان يشاركه فى ذلك دوركايم حيث ربط بين العلاقة القوية التي تجمع كل من الاقتصاد والدين ، وكيف يؤثر الاخير فى تشكيل العمليات والأنشطة الاقتصادية عبر المراحل التطورية للمجتمعات البشرية . كما جاءت مناقشة فيبر لروح الرأسمالية والتي تمثلت فى البروتستانتية سببا قويا لمعالجة الظروف والعوامل غير الاقتصادية التي أسهمت بالفعل فى زيادة الانتاج والتقدم الاقتصادى . كما نلاحظ تأكيد كل من فيبر ودوركايم على أهمية تبنى المراحل والمنظورات السوسولوجية عند معالجة النظرية الاقتصادية ، وهذا ما حدث بالفعل فى تحليلهما لاتساق الملكية ، والنقود ، والعقود ، والاسواق ، والانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك ، والعمل وغيرها فى اطار سوسولوجى مميز . وبإيجاز ، ان اسهامات المدرسة السوسولوجية متنوعة ومتعددة فى مجال تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع الاقتصادى حيث اهتم بذلك أيضا عدد من رواد هذه المدرسة خلال القرن الحالى وهذا ما سوف نعالجه فى الفصل القادم .

الهوامش والمراجع :

— يجد القارئ تحليلاً وافياً عن كتابات فيبر وسيرته الذاتية والعلمية خاصة في الكتاب الذي وضعته شريكة حياته ماريانا فيبر ، والتي أشارت فيها الى أمنية زوجها في إعادة ترتيب انتاجه العلمى ولكن واقفه المنية قبل تحقيق هذا الحلم ، انظر :

- (1) Weber, Marianne, Max Weber : A Biography. (Trans. and edited by H. Zohn), N. Y. : Wiley 1975 (Originally Published in 1927).
- (2) Weber, M. General Economic History, (With new introduction by I. J. Cohen, trans. by F. H. Knight) N. J. : Transaction Inc., 1981 (Original edition 1927).
- (3) Ibid., Chp. XIV-XXI (pp. 195-273).

٤ — ركز فيبر بين أسباب نشأة المجتمع الحديث وروح الرأسمالية ، كما نجده ينتقد اليهودية في كثير من الأحيان ، بالرغم من أنه يهودى الأصل ، وخاصة علاقة اليهود للتجار فى نشأة «الربا والفائدة» والنظرة العدائية لهم من قبل التجار الغربيين فى القرن ١٦ حتى ١٨ . كما ينفى نفياً قاطعاً أن تكون لليهودية أى اثر على ظهور الرأسمالية الحديثة — لمزيد من التفاصيل انظر :

— Ibid., Chap. XXX pp. 358.

- (5) Weber, M. The Protestant Ethic and The Spirit of Capitalism, (Trans. by Parsons) Univ. Press, 1965.

٦ — انظر على سبيل المثال :

- Weber, M. The Religion of China, (Trans. by Hans) (Leach Glencoe, Third ed. 1962).
- Weber, M. Sociology of Religion (Trans. by E. F. Schoof) London: 1966

— توجد العديد من التحليلات التى تناولت اسهامات فيبر فى علم الاجتماع الاقتصادى وعلاقتها بكتابات فى علم الاجتماع الدينى ، ويمكن الرجوع الى تلك المراجع التالية على سبيل المثال للمزيد من التفاصيل :

- Bachler, J. The Origins of Capitalism, (Trans. by B. Cooper) Oxford : Basil Blackwell, 1975, (Part 2).
 - Moore, R. History, economic and Religion in Sahay, A, (ed.), Max Weber and Modern Sociology, London : Rontledge & Kegan Paul, 197, pp. 82-95.
 - Seidman, S. & M. Gruber, Capitalism and individualism in The Sociology of M. Weber" British Journal of Sociology, Vol. 28, No. 4 (Dec. 1977), pp. 498-507.
 - Bendix, R. Max Weber : An Intelctual Portrait (Heinemann 1960).
 - Wisenstadi, S. N. The Protestant Ethic and Modernization Basic Books, 1968.
 - (8) Weber, M. Economy and Society (ed. by G. Roth) Bedminster Press, 1968. pp. 226-8.
- واعتمدنا بالإشارة الى هذا المرجع السابق لفبير على المصدر التالى
- Moore, R. Op. Cit., p. 6.
- (9) Weber, M. Sociology of Religion; Op. Cit., p. 262.
 - (10) Smelser, N. The Sociology of Economic, Op. Cit., pp. 17-18.
 - (11) Weber, M. The Theory of Social and Economic Organization. (trnas. by A. Henderson & Parsons and editedl with an introduction by T. Parsons) W. Y. : Oxford Univ. Press, 1969, Corrignally printing (1947).
- (ويشمل هذا الكتاب جزءا كبيرا من كتاب فيبير عن الاقتصاد والمجتمع على حد تعبیر تالكوت بارسونز فى المقدمة المطولة له ، انظر :
- هذا بالإضافة الى ان كتاب «تاريخ الاقتصاد العام» يتضمن أجزاء متعددة من كتاب فيبير عن الاقتصاد والمجتمع ايضا انظر بصفة خاصة مقدمة الكتاب الاول :
- Conhen. I. J. Introduction to Weber, M. The General Economic, Op. Cit., p. XXXIX.
 - (12) Ibid., pp. 214-217.
 - (13) Ibid., pp. 213-214.
 - (14) Ibid., pp. 238-40.

(15) Ibid, pp. 261-67.

١٦ - للمزيد من التفاصيل حول تصنيفات فيبر للنقود وما يعرف بتصويراته حول النظرية السوسيولوجية للنقود ، ووظائفها في المجتمعات البشرية انظر :

— Ibid, pp. 290-297.

١٧ - أعطى فيبر اهتماما خاصا لدراسة أنماط السلطة وتركيزه على التنظيمات البيروقراطية العقلانية وكيفية تطورها وظهورها في المجتمع الديني أرجع الى :

— Ibid, Chap. III.

(18) Smelser, N. The Sociology. Op. Cit., pp. 18-19.

(19) Parsons, T, 'Weber' Economic Sociology Introduction to Weber, M. The Theory of Social Op. Cit., pp. 30-55.

- حقيقة ، من الصعب على الباحث حاليا ان يعرض كل كتابات فيبر في مجال علم الاجتماع الاقتصادي أو التصنيفات المتنوعة التي أثرت حولها لانها حسب وجهة نظري تشكل كتبا مستقلة في هذا المجال ، ومن ثم ، حاولنا ان نوجز أهم هذه الأفكار والتعقيبات عنها بصورة مختصرة .

(20) Ibid, pp. 32-34:

(21) Ibid, p. 54.

كما يجد القارئ الكثير من التوضيحات والتحليلات الأخرى عن فيبر وأسهاماته في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، والتي قام بها كل من سملسر وبارسونز ، أو سملسر ومارتنيلي ، أرجع للمزيد من التفاصيل :

— Parsons, T&N. Smelser, Economy and Society, London : Routledge & Kegan Paul plc, 1984 (First publish, 1956).

— Martinelli, A & N. Smelser Economy and Society : Overviews in Economic Sociology Current Sociology, Vol. 38. Wo 2/3 Aut/Wint. 1990. (especially, pp. 1-50).

(22) Swedberg, R. 'Economic Sociology', Current Sociology Vol. 35, No. (1) Spring 1987, pp. 27-31.

٢٣ - تعتبر منظمة 'لياسة الاجتماعية من أهم المنظمات التي كونتها الحكومة الألمانية لدراسة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الألماني في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالي

ونقد أسهم فيبر بالعديد من الدراسات الميدانية في القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها . لمزيد من التفاصيل أرجع للباحث في :
 - عبد الله محمد عبد الرحمن ، الملطة والتنظيم بين ماكس فيبر والاتجاهات الحديثة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الاسكندرية ، ١٩٨١ .

(24) Swedberg, R. Op. Cit., p. 30.

(كما توجد بعض التعقيبات الهامة الأخرى «لـسويد برج» على كتابات فيبر ، مع الكثير من المقارنات القيّمة بين إسهامات في علم الاجتماع الاقتصادي والنظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية . انظر للمزيد من التفاصيل

— Swedberg, R. (et als) "The Paradigm of Economic Sociology" Theory and Society (16), 1987, pp. 169-213.

٢٥ - توجد الكثير من الكتب والمؤلفات التي وضعها دوركايم في علم الاجتماع ، ولكننا نشير حالياً لأهم تلك المؤلفات التي ترتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بدراساته في علم الاجتماع الاقتصادي ومنها :

Durkheim, E. The Division of Labour in Society (trans. by G. Simpson) N. Y. The Free press 1968.

— Durkheim, E. Professional Ethics and civil Morals, London : 1957.

— Durkheim, E. Socialism and saint-Simon (ed. by A. Gouldner) Ohio: Antioch press, 1958.

— Durkheim, E. Education and Sociology (N. Y. The Free press, 1956.

(26) Durkheim, E. The Division of Labour, Op. Cit., p. 40.

(27) Bierstedt, R. E. Durkheim, London : Dell publish. 1966, p. 41.

(28) Durkheim, E., Op. Cit., pp. 68-69.

(29) Ibid., Chap. (6).

(30) Smelser, N. The Sociology. Op. Cit., Op. Cit., pp. 15-16.

٣١ - يمكن الرجوع الى المرجع التالي لمزيد من التحليلات حول الجماعات التضامنية والقانونية والنقابات والاتحادات المهنية :

— عبد الله محمد عبد الرحمن ، «علم اجتماع التنظيم» ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ ، الفصل الثالث .

(32) Lukes, S. E. Durkheim, His life and work : A Historical and Critical Study, London : Penguin Book, 1973. pp. 172-178.

- (33) Aron, R. *Main Currents in Sociological Thought* (2). Apelian Book 1977, pp. 79-91.
- (34) Lukes, S. *Op. Cit.*, pp. 274-276.
- (35) Mestronic, S. G. F. *Durkheim and Reformation of Sociology*. N. J. : Riwman & Litheried, 1968, pp. 66-69.
- (36) Swedberg, R. *Economic Sociology*, *Op. Cit.*, pp. 32-34.
- (37) Spencer, H. *The Principles of Sociology*, Vol. (1) Chap. 10 & Vol. (2) (Chap. 17 & 18) Construted by N. Smelser, *Essay in Sociological Explanation* (Englewood Cliff, N. J. Prentic-Hall, 1968).
- (38) Smelser, N. *The Sociological*. *Op. Cit.*, pp. 13-15.
- (39) Coser, L. *Masters of Sociological Thought*, 1977, Havcourt Brace Jovanovich, Inc., pp. 94-101.
- ولزید من التفصیل عن معالجات مبنی ذات الطابع المیسالی والاقتصادی ارجع بصورة خاصة الى الاعمال الاولى مبنی
- Spencer, H. *The Man Versus The State* (N. Y. : Apoletcan press (1892).
- Spencer, H. *Social Statics*, London : Chapman 185.
- (41) Coser, L. *Op. Cit.*, pp. 104-105.

الفصل الثالث

اسهامات المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية^(٣)

تمهيد:

- ١ - جورج سيمل •
- ٢ - فلغريدو باريتو •
- ٣ - ثورستين فيبلن •

تمهيد :

كشفت اسهامات بعض رواد المدرسة السوسيولوجية الاوروبية السابقة، ماكس فيبر ، واميل دوركايم ، وهربيرت سبنسر عن الكثير من التحليلات التي اعطت اهتماما كبيرا بالجوانب الاقتصادية ، وتحليل الانشطة الصناعية والتنظيمية المختلفة ، التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر وحتى العشرينات من القرن الحالي . وكما لاحظنا ظهور استخدام مفهوم «علم الاجتماع الاقتصادي» والاهتمام به كمجال جديد من مجالات علم الاجتماع العام ، وهذا ما ظهر واضحا على وجه الخصوص في كتابات فيبر ودوركايم اللذين ركزا على دراسة التطورات اولا تغيرات التي حدثت على طبيعة المجتمع الغربي الحديث .

وفي اطار تحليلنا للاسهامات السوسيولوجية الاخرى (التقليدية) التي ظهرت بصفة اساسية في أوروبا ، والتي اعطت جزءا كبيرا من تحليلاتها لدراسة الظواهر والانشطة الاقتصادية ، وخاصة خلال النصف الاول من القرن الحالي ، نمنع لتحليل آراء بعض من رواد المدرسة الاوروبية السوسيولوجية التقليدية ولاسيما جورج سيمل G. Simmel ، وفلفريدو باريتو V. Pareto . اللذين اتسمت تحليلاتهما ، بالكثير من الافكار والتصورات السوسيو - الاقتصادية المتعددة . كما تعتبر تحليلاتهما ايضا امتدادا فكريا وعلميا لآراء كل من فيبر ودوركايم وسبنسر ، خاصة وان هناك الكثير من نقاط الالتقاء الفكري بينهم . علاوة على ذلك ، ان آراء سيمل ، وباريتو ، تعكس مجموعة من الآراء ووجهات النظر حول عدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي ظهرت في بعض البلدان الاوروبية الاخرى ولاسيما ألمانيا وإيطاليا ، حيث اهتم علماء الاجتماع بهما بوضع اسس علم الاجتماع وفروعه المختلفة .

كما سنعالج في هذا الفصل ايضا ، تحليلات احد علماء الاجتماع الاقتصادي الامريكيين الكلاسيكيين وهو ثورستين قبلن T. Veblen ، الذي اهتم اهتماما بالغا بالقضايا السوسيو - اقتصادية ، وكانت لآرائه وتحليلاته اثرا كبيرا في تطوير علم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكي . ومن ثم ، يجب

ان نوضح أولا حقيقة هامة : ان معالجة كتابات فيلن حاليا مع سيميل ، وباريتو فى هذا الفصل وضعت لاعتبارات عملية التصنيف الزمنى ، بالرغم من ان الاول ينتمى الى المدرسة الامريكية التقليدية الا انه تأثر كثيرا بأراء المدرسة الأوروبية التقليدية ولاسيما أفكار فيير ، وجوركايم ، وسبنسر ، وسيميل ؛ وباريتو وغيرهم من رواد هذه المدرسة (الأوروبية) . ومن ناحية اخرى ، لقد عامر فيلن تحليلات وكتابات هؤلاء الرواد ، دون غيرهم من علماء الاجتماع أو الاقتصاد الأمريكى . نضيف الى ذلك ، اننا نلاحظ ان فيلن ينتمى فكريا الى المنهج العلمى السوسيولوجى الاوروبى التقليدى كما قد نشأ فى اسرة نرويجية هاجرت بعد ذلك الى الولايات المتحدة وهذا ما سوف نشير اليه بصورة أكثر تحليلا فى هذا الفصل .

١ - جورج سيميل :

اتسمت تحليلات سيميل بأنه سعى لاتخاذ خط فكري مجرد يبعد الى حد ما عن بعض النظريات السوسيولوجية التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر ، ولاسيما النظريات العضوية *Organicist Theories* عند كل من سبنسر وكونت ، أو النظريات التاريخية *Historical Theories* ذات الطابع الوصفى للحدوث التاريخية ، والتى انتشرت حينذاك فى المانيا . ولهذا السبب ، حاول سيميل ان يحدد طبيعة المجتمع الحديث وتكوينه من مجموعة معقدة من أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ، التى يجب ان يكرس لها علم الاجتماع اهتماماته ، ومعرفة العوامل والمؤثرات الاجتماعية والتاريخية التى تغيرها بصورة مستمرة (١) .

فلقد كرس سيميل توجيه أفكاره لجعل علم الاجتماع يبعد الى حد ما عن المداخل العضوية التقليدية ، ويركز على تحليل العلاقة بين الطبيعة والمجتمع . ودراسة العمليات الاجتماعية باعتبارها عمليات معقدة عن العمليات البيولوجية *Biological Processes* فالحياة الاجتماعية عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات وغير بسيطة مثل الظاهرة البيولوجية ، نظرا لتعقد طبيعة الكائن الاجتماعى ذاته . من اجل هذا السبب ، حاول سيميل ان يغير من المداخل الميثودولوجية التى ينتهجها علم الاجتماع ، وان يتبنى المناهج التى تنتهجها العلوم الطبيعية من أجل دراسة الجنس البشرى وعلاقاته وسلوكه المعقد . وهذا ما يجعل علم الاجتماع أحد العلوم الاجتماعية

المميزة ، التى يجب أن تركز على دراسة القوانين التى تحكم جميع التطورات والتغيرات الاجتماعية .

فى هذا الاطار ، اهتم سيمل بمعالجة مفهوم علم الاجتماع موضوعا العوامل التى تؤدى لتحديد خصائص هذا العلم وموضوعاته ومجالاته وخاصة ضرورة تبنى المناهج العلمية فى دراسة قضاياها والظواهر التى يهتم بمعالجتها ، وتحديد ماهيته عن غيره من العلوم الاجتماعية الاخرى . كما حاول سيمل أن يعطى بعض الامثلة على ذلك وخاصة العلوم التى سبقت نشأتها التاريخية ظهور علم الاجتماع ذاته ولاسيما علم السياسة والاقتصاد . كما أكد على أن مفهوم «المجتمع» ككل يعد المفهوم الرئيسى فى علم الاجتماع والذى يجب أن يركز اهتمامه لدراسته بصورة أكثر تحليلا وواقعية . أو بمعنى آخر يجب أن يهتم علم الاجتماع بتحليل البناء الاجتماعى الواقعى وما يتضمنه من تنظيمات اجتماعية ومصالح عامة وفردية متضاربة ، والعديد من العلاقات الاجتماعية مثل السمو والدونية ، والمناقسة ، وتقسيم العمل ، وغيرها من العلاقات الاجتماعية المتغيرة . كما يجب أن يكرس علم الاجتماع جهوده ، لمعرفة الاسباب التى تؤدى الى تغير فى البناء الاجتماعى الواقعى ونمط العلاقات والتنظيمات الاجتماعية ، والظروف التى تؤدى الى التغير أو عاقبته . ومن ثم ، يصعب على علم الاجتماع من الناحية المنهجية أن يتبنى منهجا معيناً بقدر ما يجب أن يتبنى مجموعة من المناهج المشتركة لدراسة الظواهر الاجتماعية ، مثل استخدام مداخل التحليل الهندسى فى دراسة الظواهر الطبيعية (٧) .

وفى ضوء تصور سيمل لمنهجية علم الاجتماع ، عقد الكثير من التحليلات بين علم الاجتماع والعديد من العلوم الاجتماعية الاخرى ولاسيما علم النفس والفلسفة ، والتاريخ ليؤكد على أهمية علم الاجتماع ودوره فى الكشف عن القوانين الاجتماعية وتأثيرها وتغير أنماط التنظيم الاخرى ، وعلاقاته وصوره المختلفة حسب الزمان والمكان . علاوة على ذلك ، ركز سيمل للتمييز بين المداخل السيكلوجية ، والسوسيولوجية ، والاقتصادية عند دراسة بعض الظواهر الاجتماعية موضوعا عمق تصورات المداخل السوسيولوجية التى يهتم بها عالم الاجتماع عن عالم الاقتصاد ومداخله الاقتصادية المجردة خاصة وأن المداخل الاولى (السوسيولوجية) تهتم بمعالجة القضايا والظواهر بصورة أكثر واقعية وفى اطارها المجتمع الخارجى . وبايجاز ،

راى سميل ، ان افضل المناهج العلمية التى يمكن استخدامها فى دراسة تلك القضايا والظواهر هى المناهج المقارنة ، وان كانت قد تختلف تلك المناهج عما استخدمها بالفعل بعض العلماء التطوريين من أمثال سبنسر .

حقيقة ، ان الاسهامات المنهجية التى تركها سميل عند دراسته لعلم الاجتماع تعد من الاسهامات الموسيولوجية الهامة والتى أثرت بعد ذلك فى العديد من علماء المدرسة الاوروبية والامريكية المحدثه . وخاصة عندما اهتم بمعالجة العديد من القضايا ووضع الكثير من المقالات والبحوث حولها مثل الصراع ، والمناقسة ، والعلاقات الرئسية . وهذا ما يلاحظ عموما مدى تأثير سميل على أعمال كل من روس Ross ، والبيون سمول A. Smmol وزنانيكى Znaniecki ، وبيكر Becker وكوسر Coser وغيرهم^(١٢) . ولكن بعد الاشارة السريعة لمنهجية سميل وتصوره العام لعلم الاجتماع سوف نركز حاليا على تحليلاته ودراسته للظواهر الموسيولوجية - اقتصادية واسهاماته بصورة مباشرة وغير مباشرة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، التى ترتبط بتصوراته الموسيولوجية العامة فى علم الاجتماع .

يعد كتاب سميل فلسفة النقود The Philosophy of Money أحد الكتب الموسيولوجية - اقتصادية الهامة ، التى لم يعط لها اهتماما ملحوظا من جانب التحليلات الاقتصادية الاجتماعية ، وربما يرجع السبب الى ذلك ، عنوان هذا الكتاب ذاته على حد تعبير - لويس كوسر^(١٣) - وبعض التصورات الميتافيزيقية التى كانت تكتنف تحليلات سميل ذاتها ، كما الى تاخر ترجمة كتاباته من الالمانية الى الانجليزية لبعض الوقت . الا ان أهمية الكتاب تكمن فى احتوائه على العديد من الافكار والتصورات الهامة التى تنتمى الى ما يسمى بعلم الاجتماع الثقافى Sociology of Culture ، وتحليلاته المتعددة لكثير من الظواهر والمشكلات الاقتصادية وارتباطها بالواقع المجتمعى .

فلقد ناقش سميل قضية التبادل الاقتصادى Economic Exchange واعتبرها أحد اشكال التفاعل الاجتماعى Social Interaction ، ويدل على ذلك بان العمليات والاساليب المالية الحالية قد حلت الكثير من أنماط المقايضة Barter types التقليدية ، كما ترتب عليها العديد من أنماط التفاعل بين الشاعلين الاجتماعى Social actors (الأفراد) فى الوقت الحاضر . ومن ثم ، فان النقود أصبحت أحد المقاييس العامة التى على

أساسها تصنف العلاقات، وصور التفاعل الاجتماعى بين الأفراد فى المجتمع، خاصة وأنها تتسم بالعلاقات غير الشخصية ، والتي تختلف بالطبع عن أنماط الكمال والمقايضة فى مجتمعات ما قبل الحديثة . ومن هذا المنطلق فلقد أدت عملية التعامل والتبادل الاقتصادى بواسطة النقود ، من تغيير الكثير من جوانب العلاقات والعمليات الاجتماعية المختلفة ، كما عكست أنماط التفاعل والتحول نحو العقلانية ، التى تعد من أهم سمات المجتمع الصناعى الحديث . فالنقود باعتبارها وسيلة للتبادل والتفاعل بين الأفراد ، قد ألحلت العلاقات الشخصية التى تتسم بالمشاعر والعواطف الفردية ، بالعلاقات اللاشخصية وهذا ما ظهر بوضوح على العديد من العلاقات الاجتماعية الشخصية ، التى كانت موجودة فى المجتمعات التقليدية لكل علاقات القرابة *Kinship relations* على سبيل المثال .

من ناحية أخرى ، يحلل سيمل الآثار الناتجة عن عملية النقود كوسيلة حديثة للتبادل والمعاملات الاقتصادية فى العصر الحديث ، فلقد أحدثت كل من النقود وظروف العصر زيادة كبيرة فى الحرية الشخصية *Personal Freedom* ، وأسهمت فى عملية التباين الاجتماعى *Social differentiation* كما أدت الى احلال الجماعات الاجتماعية الطبيعية بالاتحادات الاختيارية *Voluntary Associations* ، التى أقيمت من أجل تحقيق أغراض واهداف عقلانية ، كما قد تغيرت طبيعة العلاقات الاجتماعية ، التى كانت تقوم حسب علاقات القرابة او الدم او الولاء *Loyalty* . وهكذا ، يمكن القول ، بأن النقود توصف بانها أكثر من مجرد مستوى للقيمة *Standard of Value* ووسيلة للتبادل ، ولها العديد من الوظائف الاقتصادية ، كما تعد رمزا للعديد من أنماط وروح العقلانية التى تتجسد فى الحياة الاجتماعية الحديثة . فالنقود يمكن استخدامها لمعرفة الاختلافات النوعية ليس فقط بين قيم الأشياء أو البضائع ، ولكن أيضا بين الناس أنفسهم -فى (النقود) تعتبر ميكانيزم للتعرف على عملية تحول المجتمع من المرحلة التقليدية الى المرحلة الحديثة .

حقيقة ، ان «فلسفة النقود» حسب وجهة نظر سيمل أضفت الكثير من سمات التحليل وتصورات هذا العالم على العديد من الكتابات والتطبيقات الأخرى التى سعى سيمل لوضعها ،والتي تمتد فى أكثر من خمسة عشر عملا أكاديميا شمل العديد من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة مثل الفلسفة ،

والاخلاق ، وعلم الاجتماع ، والنقد الثقافي ، وهذا ما ظهر ايضا فى اولى أعماله العلمية التى ظهرت تحت عنوان «التباين والاهداف الاجتماعية» الذى نشر عام ١٨٩٠ ، والذى كرس اساسا لدراسة المشكلات الاجتماعية .
وايضا ، كتابه مشاكل فلسفة التاريخ The Problems of the philosophy of History ، ومقدمة لعلم الاخلاق Introduction to The Science of Ethics اللذان نشرتا بعد هذا العمل السابق فى الفترة من «١٨٩٣/٩٢» (٥) .
بالاضافة الى العديد من الكتب الاروبية والثقافية والسوسيولوجية الاخرى وأهمها كتابه الرئيسى حول علم الاجتماع الذى نشر عام ١٩٠٨ .

فى الواقع ، ان تصورات سيمل الاقتصادية تنتم بالطابع الليبرالى التقدمى ، الذى كرس اساسا لتحليل العلاقة بين الفرد والمجتمع من ناحية ، والثقافة والمجتمع من ناحية اخرى . وهذا ما يظهر بوضوح فى استخدام سيمل لفكرة «الثنائية» التى كانت تستخدم بصورة واسعة بين العديد من كتابات علماء الاجتماع من امثال فيبر ، ودوركايم ، وسبنر ، وتوينز وغيرهم من علماء الاجتماع التقليديين - فلقد تصور سيمل نمطى من انماط المجتمعات ، الاولى تسمى ما قبل الحديث pre modern societies ، حيث كانت تنتم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بالعلاقات الشخصية وروابط القرابة والدم والولاء كما كانت تنتمى للشخصية الفردية الى العديد من الجماعات والعلاقات الاولى . وبإيجاز ، كان طبيعة التنظيم الاجتماعى فى العصور الوسطى يقوم على التضامن الاجتماعى والولاء التام للمجتمع والجماعات التى ينتمى اليها الفرد . اما الثانية ، فهى المجتمعات الحديثة ، فالامر يختلف تماما ، فأصبح الفرد ينتمى الى الجماعات والاتحادات المهنية والاجتماعية المختلفة ، وأصبح مصدر الولاء بعيدا عن دائرة العلاقات القرابية الاولى والسلطة التقليدية والدينية . كما أصبح الفرد يتمتع بالعديد من الحريات الاجتماعية والاقتصادية . علاوة على ذلك ، ان طبيعة الاحتياجات والرغبات التى يسعى لتحقيقها الفرد أصبحت متعددة ومتنوعة وهذا ما ظهر واضحا فى نوعية الأنشطة الاقتصادية وسعى الفرد لتحقيق المصالح الذاتية .

علاوة على ذلك ، ركز سيمل الى تحليل بعد التكنولوجيا Technology ومدى تأثيرها على نوعية المنتجات المادية والاقتصادية ، وتنوع رغبات واهتمامات واحتياجات الفرد فى المجتمعات الحديثة . وكيف أدت

التكنولوجيا الى انتاج منتجات غير ضرورية Unnecessary Products لكي تلبى احتياجات زائفة Artificial كما أسهمت العلوم فى ظهور معرفة غير ضرورية Unnecessary Knowledge تلك المعرفة التى لم تعد تميز بقيمة معينة ، ولكنها ببساطة ظهرت باعتبارها نوع من الانتاج الألى (التكنولوجى) ، الذى ازداد بفضل التوسع فى الانشطة العلمية . ونتيجة الى تلك التغيرات ، وجد الانسان الحديث ذاته مقروبا فى كثير من المشاكل الموقفية والعناصر الثقافية المتعددة ، التى قد لا تعد ذات معنى لها او للاخرين (٣) . من ناحية أخرى ، سعى سيمل لمناقشة «تقسيم العمل» فى المجتمع الحديث وعلاقاته بالتكنولوجيا وظهور الآلية وزيادة الانتاج المادى وغير المادى (الثقافى) ، وحدث الصراع بين اهتمامات ورغبات واحتياجات كل من المستهلكين والمنتجين ، ذلك الصراع الناتج عن الاختلافات الاجتماعية والثقافية . حقيقة ، ان سيمل كانت لديه اهتمامات متعددة حول مفهوم الثقافة وما يسمى بتراجيديا الرؤية الثقافية ، تلك النزعة التى قد ظهرت لدى عدد من الكتاب والمفكرين والتى تمتد جذورها عند كل من كوندريسيه Condorcet وشيلر Schiller ، ونيتشه Nietzsche .

فى الواقع ، لقد ظهرت فى السنوات الاخيرة مجموعة من التحليلات فى علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى سعت لدراسة اسهامات سيمل فى هذا المجال . حيث يرى البعض ، ان كتاب «فلسفة النقود» لم يلق اهتماما كبيرا من جانب علماء الاجتماع والاقتصاد معا . نظرا للاسباب التى اشرنا اليها سابقا ولصعوبة تصنيف هذا الكتاب فى واحد من العلوم الاجتماعية ، وعدم التركيز بصورة أساسية على القضايا الاقتصادية وكيفية دراستها، وهذا ما عبر عنه بوضوح كل من دوركايم ، وفبير فى وجهة نظريهما على كتاب سيمل السابق . فلقد رأى فيبر بأن اهتمامات سيمل لم تشر الى محتوى النظرية الاقتصادية وربما كان سيمل يهدف لابرار وجهة نظره حول التحليل الاقتصادى والكلاسيكى فى دراسة الظاهرة الاقتصادية . حيث عبر بوضوح عن أهمية علم الاقتصاد فى دراسة الحقائق الاقتصادية Economic Facts وهذا ما اشار اليه فى كتاب فلسفة النقود (٤) .

بالرغم من وجهة نظر فيبر السابقة وتعقيبه على كتاب فلسفة النقود، الا انه تصور ان آراء سيمل كانت خليطا من الافكار الفلسفية والسوسيولوجية والفنية ، والتاريخية، وكان العنصر السوسيولوجى فى التحليل هو الغالب،

ويعد كتاب «فلسفة النقود» أهم الأعمال السوسيولوجية من وجهة نظر فيبر (٨) . خاصة في مرحلة من المراحل التي كانت فيها التحليلات السوسيولوجية لها طابع مميز ، والتي اهتمت بمعالجة النقود على أنها ظاهرة سوسيولوجية ، وكشكل من أشكال التفاعل البشرى . وفي الواقع كما يتصور «سويدبرج» (٩) Swedberg - أن إسهام كتاب «فلسفة النقود» في علم الاجتماع الاقتصادي من الصعب تحديده ، نظرا لأن ذلك الكتاب قد احتوى على العديد من الملاحظات السوسيولوجية للكثير من الموضوعات الاقتصادية مثل التضخم ، والرشوة ، والديون ، والمجوهرات ، والعملات النقدية ، وأوراق أو سندات اليانصيب وغيرها من الموضوعات الأخرى . وكثير من هذه أوضاع قد ناقشها سيمل في إطار فكرته عن «التبادل» والتي كانت الفكرة الرئيسية في التحليل . ومن ثم ، فإن تصورات سيمل في هذا الصدد تعد من التحليلات السوسيولوجية الأولى في هذا المجال والتي أظهرت دور النقود في الحياة الاقتصادية .

(٢) ألفريدو باريتو :

توضح طبيعة الحياة الاجتماعية والمهنية والأكاديمية لباريتو مجموعة من المتغيرات التي شكلت الخط الفكري والعلمي لهذا العالم ، الذي يعد أحد عظماء الجيل الثاني من العلماء التقليديين . فلقد اهتم باريتو بالاقتصاد وبعد عشرين عاما عمل خلالها مهندسا بعد دراسته للرياضة والعلوم الطبيعية كما أثرت ظروف العصر الاقتصادي والأحداث الجارية بأن يهتم بالواقع الاقتصادي ودراسة المشكلات والظواهر الاقتصادية بصورة واقعية ، مع الاهتمام بالتحليل النظري المجرد الذي اكتسبه من خلال دراسته للرياضيات بصورة خاصة . فلقده اهتم بمعالجة الطرق والأساليب المنهجية الاقتصادية ، وذلك عن طريق تطبيق خبرته العملية والنظرية في مجال الرياضيات ، علاوة على استخدامه الأساليب الإحصائية في الدراسات التجريبية . الامر ، الذي جعل أحد أقطاب علماء الاقتصاد البارزين وهو الراس Walras ينبهر بمنهجه التحليلي الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية ، ويختاره من بعده رئيسا لمدرسة «لوزان» الاقتصادية الشهيرة وذلك في عام ١٨٩٣ . حيث تفرغ تماما لمعالجة القضايا الاقتصادية حتى عام ١٩١٢ ، ثم بعد ذلك تفرغ كلية لعلم الاجتماع وابتج العديد من المؤلفات الشهيرة في كل من علمي الاقتصاد والاجتماع التي مازالت لها أهميتها العلمية في النشاط الأكاديمي حتى وقتنا هذا (١٠) .

قبل أن نتناول أهم إسهامات باريتو في علم الاجتماع الاقتصادي، نود أن نشير بإيجاز إلى الاطار السوسيولوجي العام ، الذى اتخذه باريتو في معالجة كل من القضايا السوسيولوجية أو الموسيو - اقتصادية ، ونوعية الميثودولوجيا العامة التى حل بها كل من هذه القضايا والظواهر المجتمعية . فى الواقع ، يشير كوسر فى هذا الصدد (١٧) ، أن باريتو وضع معظم أفكاره السوسيولوجية فى كتابه باللغة الإيطالية *The Treatise on Generale* عام (١٩٠٦) وترجم إلى الانجليزية عام (١٩٣٥) بعنوان *The Mind and Society* (١٨) . وحاول أن يعيد بناء علم الاجتماع مماثلة بما فعله ولارد جيبس *W. Gibbs* فى تبني النظام الفيزيوي - كيميائي ومعالجة الظواهر الطبيعية . فلقد كان باريتو طموحا فى تطبيق نفس الاسلوب المنهجي فى دراسة النمق أو النظام الاجتماعى ، وتحليل علاقة الافراد بالمصالح ، والعواطف ، والمشاعر باعتبارها خليطا أو مماثلة بالعناصر الكيميائية المتداخلة فى الطبيعة وتصور النظام الاجتماعى على أنه مركبا من العديد من المتغيرات المختلفة التى تشكل السلوك البشرى .

حقيقة ، لقد تناول باريتو فقط عددا من المتغيرات المكونة للنسق الاجتماعى والذى ضمنها فى كتابه السابق ، وأطلق عليها بالظاهر غير العقلانية *Non-rational aspects* للفعل البشرى . فلقد استخدم أيضا هذا المصطلح محاولا أن يتبنى نفس المفاهيم والمتغيرات التى عالج بها الظواهر الاقتصادية ، حيث يسعى الانسان فى المجتمع الحديث الى أن يكون عقلانيا فى تحديد سلوكه الاقتصادى والحرص على امتلاك الموارد النادرة *Acquisition of Scarce Resources* (١٩) . ومن هذا المنطلق ، حرص باريتو على أن يعالج القضايا والمتغيرات السوسيولوجية مستخدما بعض المفاهيم التى يمكن بها فهم القضايا الانسانية التى تعتبر خليطا من الافعال غير العقلانية ، وغير المنطقية فى نفس الوقت ، تلك المفاهيم التى يتم استبعادها ولا تدخل فى اعتبارات علماء الاقتصاد عند تحليل الظواهر والقضايا الاقتصادية . ومن أجل هذا السبب ، حاول باريتو فى كتابه «العقل والمجتمع» أن يتفهم طبيعة المظاهر غير العقلانية فى السلوك البشرى ، مستبعدا كل المظاهر العقلانية الاخرى التى يجب أن يعالجها علم الاجتماع ، مبررا أنه يمكن معالجتها بصورة افضل فى التحليلات الاقتصادية أو علم الاقتصاد .

على أية حال ، لقد حاول باريتو ، البحث عن علاقة كل من المظاهر العقلانية وغير العقلانية ، التي تقسم طبيعة السلوك البشرى ، ولم يحاول أن يقدم استخدام النظرية الاقتصادية في معالجة المظاهر غير العقلانية أو غير المنطقية ، وهذا المنهج يختلف عن أسلوب ثورستين قبلن في تحليل مثل هذه الظواهر . ولكن (باريتو) تصور أن تلك المظاهر (غير العقلانية) يمكن معالجتها عن طريق استخدام الأفكار والمتغيرات الموسيولوجية والبيولوجية . خاصة وأن تلك المتغيرات والمفاهيم لديها القدرة على تحليل وفهم هذه المظاهر المكونة للسلوك البشرى ، والتي من الصعب فهمها عن طريق التحليل الاقتصادي . ومن هذا المنطلق ، نجد أن باريتو قد ميز بوضوح بين عناصر الفعل العقلانية ، وغير العقلانية ، والذي بنى عليه تصوراته في فهم كل من علم الاقتصاد والاجتماع بعد ذلك واستخدامه للمزيد من الأفكار والتصورات التحليلية التي اشتهر بها في كتاباته الموسيولوجية مثل الرواسب Residues والمشتقات Derivations والتي تعكس وجهة نظره عن العناصر العقلانية وغير العقلانية ودراسته للظواهر الموسيولوجية وفهم السلوك البشرى .

كما يعد كتاب باريتو «منهج الاقتصاد السيلس» الذي نشر عام ١٨٩٦ ، أحد الاسهامات الهامة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، والذي ضمن فيه مجموعة من خبراته في «لوزان» وعرض أفكار هذه المدرسة الاقتصادية التي تؤكد فكرة «التوازن العام» واستخدام المناهج الرياضية والاحصائية ، لتوضيح أفكار التوازن الاقتصادي في المجتمع الحديث ، ويشير الى صعوبة عدم استخدام تلك المناهج في فهم الظواهر والمشكلات الاقتصادية . كما سعى باريتو ، لاستخدام الاساليب الرياضية التكاملية والاحصائية المعروفة في العلوم الرياضية والطبيعية ، واستخدام الاساليب الكمية بصورة أساسية . وفي الواقع ، لقد سعى باريتو لمعالجة الكثير من القضايا الاقتصادية ، ومن أهم القضايا التي عالجها باريتو مشكلة قيام القيمة على أساس المنفعة ، حيث حاول أن يعالج مشكلة القيمة باعتبارها مشكلة ذاتية وترجع الى طبيعة كل من «أذواق» الفرد و «العقبات» التي تواجه النشاط الاقتصادي . وتفسير عملية لا شراء واقتناء لمنتجات أو السلع لا تى ترجع الى عنصرين أساسيين وهما أولا عملية التفضيل من جانب الفرد وثانيا الى المستوى الذاتي للسلعة ذاتها . تلك العناصر التي وجدت مكانا هاما في تحليلات المدارس الاقتصادية الحديثة أو ما سعى «بالقيمة الانتقالية» .

وحسب تصور «أريك رول» أن كتاب منهج الاقتصاد السياني (١٤) عند باريتو ، يجذب انتباه العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع ، لاهتمامه بمعالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . كما سعى باريتو بأن يتخذ فهما تحليليا مميزا ، لطبيعة الافعال الانسانية العقلانية وغير العقلانية . كما اتخذ التاريخ بعدا أساسيا في تفسير الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تم معالجتها بصورة تحليلية مقارنة والاهتمام بالواقع الاجتماعي المتغير عند دراسته هذه الظواهر في المجتمع .

كما حاول باريتو أن يجعل من التقدم الانساني Human Progress أحد العناصر الأساسية، التي عالج فيها مشكلات الاقتصاد السياسي وكيفية تنظيم الشؤون الاجتماعية عن طريق الاجراءات والنظم والقواعد التشريعية، وبعبارة عن أساليب القمع والقهر . ومن هذا المنطلق ، سعى باريتو بأن يوضح افكاره السياسية وتصورات العقلانية بين الفرد ، والمجتمع ، والدولة . كما نبذ تماما فكرة الاشتراكية Socialism ، ليس بسبب عدم قدرتها على تحقيق التقدم والنجاح الاقتصادي فقط من الناحية النظرية ، ولكن ايضا من الناحية الواقعية وانشاء اقتصاد رأسمالي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية . كما أن الاشتراكية تمثل أحد العناصر الأساسية التي تقوم عليها سياسات القمع والقهر والبعد عن تبنى القوانين الشرعية ، كما انها تزيد من سيطرة السلطة السياسية الحكومية في شؤون الافراد ومصالحهم الاجتماعية والاقتصادية .

بالاضافة الى ذلك ، تناول باريتو مشكلة توزيع الدخل Income Distribution بالاضافة الى معالجته «لقضية القيمة» و «التقدم الانساني» ، والاشتراكية وعلاقتها بالاقتصاد والحرية الاجتماعية والسياسية . فلقد استخدم باريتو الدراسات الاحصائية التي تميزت بها تحليلاته في دراسة مشكلة توزيع الدخل ، ووضع قانونا مميزا له ومفسرا الاسباب التي تؤدي الى تفاوته بين الافراد والطبقات الاجتماعية . ومن أهم الاسباب التي تؤدي الى هذا التفاوت ، استند باريتو الى الواقع السوسولوجي ، من ناحية ، والتفاوت حسب القدرات البشرية أو الكفاءات الطبيعية والميكولوجية من ناحية أخرى . أي أن باريتو ربط بين تفاوت القدرات البشرية وعملية كسب الدخل (١٥) . وفي الواقع ، ان تحليلات باريتو عن توزيع الدخل ، تعكس وجهة نظره الليبرالية واهتمامه بضرورة زيادة الانتاج ، والحرية الاقتصادية التامة ، وغيرها من الافكار الاقتصادية الليبرالية الخاصة مما

جعل هذه الأفكار تتعرض للمزيد من الانتقادات خاصة من جانب اصحاب
الاصلاح الاجتماعى ، ولعدم طرحه للوسائل التى تؤدى للتخفيف من هذا
التفاوت فى مستويات الدخل .

على أية حال ، أن تصورات باريتو حول كل من «توزيع الدخل» ،
و «الحرية الاقتصادية» القائمة على مذهب المنفعة ، سعى لتبريرها عن
طريق ما أسماه باستخدام الحد الأعلى والاقصى من «القيمة» و«الانتاجية» .
وهذا ما جعله أيضا يحل مشكلة أو نظرية «التجارة الدولية» ، وتصور بأن
علم للاقتصاد علما «حياديا» أو بحتا ، يعالج الظواهر الاقتصادية دون الالمام
بواقع المشكلات الاجتماعية الواقعية التى تحدد نوعية المشكلات التى توجد
بالفعل فى المجتمع ذاته . وهذا ما جعل باريتو يطرح كتابه الضخم عن «رسالة
علم الاجتماع العلم» ليكمل وجهة نظره حول التحليل الاقتصادى المتوازن
باستخدام نظريات منطقية ، وسوسولوجية ، وسيكولوجية فى نفس الوقت .

حقيقة ، بالرغم من اسهامات باريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى قد
تركزت بعض الشيء فى التمييز بين كل من اهتمامات علم الاقتصاد
والاجتماع ، ذلك التمييز الذى أوضحه باريتو فى دراسة كل من المظاهر
العقلانية وغير العقلانية . الا أننا نلاحظ مدى سعى باريتو لبيان وجهة
نظره هذه سواء فى تحليل مشكلة «القيمة» أو «المصالح» على سبيل المثال ،
مستخدما فى ذلك أفكاره التصورية التحليلية عن كل من «الرواسب»
والمشكلات ، تلك الأفكار التى جعلته يهتم مسبقا بتحليل كل منهما عن
طريق ملاحظاته للطبيعة واعتبار «الرواسب» تعبيرا أساسيا عن مجموعة
من العواطف Sentiments ، التى تتحدد حسب العوامل الخارجية كما
يحدث فى الطبيعة المادية . وربما وجهة نظر باريتو هذه قد تأثرت تأثيرا
شديدا بما يسمى بالداروينية الاجتماعية Social Darwinism - على حد
رأى ريموند آرون R. Aron (١١) . حيث تصور باريتو ، وجود نموذجين
من المجتمعات الأولى يتحدد تماما طبقا لتأثير العواطف ، كما يحدث بينها
مماثلة كما فى المجتمعات الحيوانية ويلاحظ نفس السلوك الحيوانى الذى
يتشكل وفق كل من الغرائز Instincts والعواطف دون وجود أى أثر لعناصر
الوظيفية أو العقلانية . أما النوع الثانى من المجتمعات الذى يوجد فى
المجتمعات البشرية ، والذى يتحدد وفق العناصر العقلانية .

كما عقد باريتو مماثلة بين طبيعة هذه المجتمعات ومذئمة السلوك

الاقتصادي البشرى ، الذى ينقسم بطبيعته الى مجموعة من السلوك او المظاهر السلوكية الغير عقلانية او المنطقية التى تعتمد على العواطف والفراغ من اجل تحقيق الاهداف او الغايات Goals . اما تحقيق تلك الغايات عند دراسة اهداف السلوك البشرى الاقتصادي ، فانها تتركز على استخدام الاساليب العقلانية والمنطقية ، وهى موضع اهتمام علم الاقتصاد وان عملية اختيار الغايات The Choice of Goals ، تعتمد على المستوى العقلانى لدى الفرد ، وطبيعة الانجاز ، ومستويات القيمة ، والمنفعة ، والاساليب المنطقية ، وعقلانية اتخاذ القرار ، وغير ذلك من قرارات يسعى علماء الاقتصاد لتحليلها عند دراسة الظواهر الاقتصادية واعادة بناء السلوك العقلانى المنطقى . ويخلص باريتو من ذلك ، بان الانسان يسعى لتحقيق الحد الاقصى للاشباع Maximum Satisfaction من الموارد المتاحة لديه . فكل هدف انسانى او بشرى موجها للحصول على حد اقصى من الاشباع من الموارد الموجودة ، كما يمكن ملاحظة هذا الاشباع عن طريق الحقائق الواقعية وعملية الاختيار التى يقوم بها الفرد . وان كان باريتو ، ركز على اهمية وجود التحليلات والمداخل السوسولوجية التى يهتم بها علماء الاجتماع ، من اجل دراسة تلك المظاهر الغير العقلانية والتى يصعب تحليلها بواسطة المداخل التحليلية الاقتصادية .

هكذا تبين لنا تلك التحليلات السابقة لباريتو وجهة نظره ، حول مكانة النظرية الاقتصادية Economic Theory وكيفية معالجتها بالاساليب المنهجية التى تميز بها باريتو عن غيره من علماء الاقتصاد والاجتماع . حيث ركز على الاساليب المجردة فى معالجة القضايا والظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك على غرار العديد من علماء الاقتصاد النيوكلاسيكيين ، ومنهم على سبيل المثال الفرد مارشال A. Marchall ، الذى ركز على تبني وجهة نظر امبريقية واقعية لمناقشة القضايا والظواهر الاقتصادية حيث جعل مجال علم الاقتصاد يهتم بدراسة الانشطة الاقتصادية للحياة اليومية ، كما ظهر ذلك فى تحليله مثلا لمشكلة العرض والطلب (١٧) ، وان كان ذلك التحليل ارتبط بطبيعة نظرية المنفعة ، من ناحية ، وايضا الانشطة الاقتصادية المختلفة من ناحية اخرى . اما تصورات باريتو جعلت من علم الاقتصاد علما مجردا او ما يسمى بالاقتصاد الخالص Pure Economic ، الذى يعتمد فى تفسيره على التحليلات النظرية المجردة ، ولهذا السبب لجأ باريتو الى

تبنى التحليلات والمداخل الموسيولوجية الاخرى ، لجعل (الاقتصاد) أكثر تطبيقاً واقعية .

من هذا المنطلق ، يمكن أن نتصور أن الاطار الفكرى والتصورى العام لتحليلات «مارشال» كانت تنتمى الى الفكرة الاخيرة التى هدف اليها «باريتو» ، هى ضرورة استخدام العناصر الموسيولوجية فى تحليل الظواهر والانشطة الاقتصادية بصورة واقعية بما فى ذلك بالطبع فكرته حول «المظاهر غير العقلانية» ، أو غير المنطقية - وبالفعل ، لقد سعى «باريتو» لتجنب الصعوبات الامبريقية التى تظهر عند تحليل الظواهر الاقتصادية المجردة ، عن طريق تركيزه على أهمية المداخل الموسيولوجية على النقيض من «مارشال» الذى وجد بعض الصعوبات التحليلية عند تفسيره لنظرية القيمة أو اتجاهات القيمة عند الافراد فى المجتمع، وضرورة الامام بالعناصر الاجتماعية والسياسية التى ترتبط بعملية الموقف الاقتصادى من ناحية أو ندرة الموارد ، والدافع لتخفيض الحد الاقصى من الاشباع للمنفعة من ناحية اخرى . ما تفاداه «باريتو» عندما أعطى للعوامل الخارجية (الهامشية) التى استخدمها فى اطار ما اسمها Ophelimity ، والتى تفسر أهمية معرفة البناءات الموسيولوجية للنساق الاجتماعية ، وعموماً ، تلك بعض الاراء التى توضح أهمية تحليلات «باريتو» واستخداماته للعديد من التصورات وافكار المناهج التحليلية ، وإن كانت قد جاء بعضها فى اطار نظرى مجرد، إلا أنها سعت للامام بمختلف الظواهر المجتمعية والعوامل الخارجية، التى ترتبط بالظواهر والمشكلات الاقتصادية . والى أى حد يمكن استخدام المداخل الموسيولوجية فى دراستها بصورة واقعية ، حين يصعب على عالم الاقتصاد الاعتماد فقط على التحليلات الاقتصادية .

فى الواقع ، إن تصورات باريتو واسهاماته فى علم الاجتماع الاقتصادى تكمن فى حقيقة اهتماماته أولاً بعالم اقتصاد وثانياً بعالم اجتماع ترك العديد من الكتابات المتعدد فى كلا من العلمين فى نفس الوقت . وهذا ما ظهر واضحاً فى تحليل بعض القضايا والمشكلات الموسيولوجية - اقتصادية ، واستخدامه لمنهج العلمى المميز ، الذى استعار معظم افكاره من العلوم الطبيعية والرياضية ، الذى يختلف بالطبع عن الاساليب المنهجية التقليدية للوضعية Positivism التى كانت سائدة عند العديد من علماء الاجتماع

الكلاسيكيين فى ذلك الوقت . كما أن تلك الأساليب المنهجية كانت مختلفة تماما عن اهتمامات علماء الاقتصاد والكلاسيكيين لو النيوكلاسيكيين ، كما أشرنا الى ذلك من قبل عند مارشال على سبيل المثال وتركيز باريتو بصورة أساسية على أهمية الأساليب والمداخل السوسيولوجية ، لمعالجة بعض المظاهر التى ترتبط بالقضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية .

كما يتضح لنا أهمية تحليلات باريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى عند اهتمامه بدراسة الفعل العقلانى أو المنطقى للفرد وعلاقته عموما ببناء أنساق الفعل الاجتماعى ككل . واستخدامه أيضا لتحليل نظرية المنفعة الاجتماعية *Theory of Social Utility* تلك النظرية التى يصعب على عالم الاقتصاد وحده تحليلها دون الرجوع لاهتمامات علماء الاجتماع ومداخلهم السوسيولوجية كدراسة الواقع الاجتماعى المعقد . فلقد ميز باريتو بين نوعين من تحقيق الحد الأقصى من المنفعة ، الأول الحد الأقصى من المنفعة (المصالح الجساعة) *Maximum Utility of* والثانى ، المنفعة لأجل (المصالح الخاصة) *Maximum Utility for* «ويشير الأخير ، الى أن كل فرد يسعى لتحقيق أعلى حد من الإشباع الخاص *Private Satisfaction* أما الأول ، فيشير الى تحقيق الحد الأقصى من المنفعة للجماعة أو المجتمع ككل وليس للأفراد» (١٧) . فالنوع الأول ، يستطيع أن يحلله فقط عالم الاقتصاد حيث يمكن التعرف على رغبات الأفراد وطرق إشباعها ، ولكنه لا يستطيع أن يحلل أو يقيس كيفية تحقيق الحد الأقصى لإشباع الجماعات والمجتمع ككل . ويبرر باريتو على ذلك ، أن علم الاقتصاد الخالص أو المجرد ، لا يمكن أن يحلل بصورة واقعية كيفية الماثلة بين رغبات الفرد والمجتمع ، كما لا يمكن أن ينظر الى المجتمع على أنه فردا . على النقيض من ذلك ، يمكن تحقيق هذا عن طريق استخدام علم الاجتماع أو على الأقل يمكن أن ينظر الى المجتمع ليس كمجرد فرد ، ولكن كجماعة ووحدة اجتماعية واحدة . ومن م « يمكن تفسير نظرية تحقيق الحد الأقصى للمنفعة» للمجتمع عن طريق المداخل السوسيولوجية ، تلك المنفعة التى ليس من الضروري اعتبارها ماثلة بصورة أو بأخرى لمنفعة وإشباع ورغبات الأفراد ذاتهم .

يرى عالم الاجتماع الاقتصادى جوزيف شومبيتر *J. Schumpeter* إسهامات باريتو فى هذا المجال وخاصة تصوراته عن «نظرية القيمة» تعكس

عدم رضا باريتو منذ البداية على تحليلات علماء الاقتصاد في مدرسة «لوزان» وخاصة نظرية «والراس» في القيمة . فلقد حاول باريتو ان يطور هذا التصور الاقتصادي الكلاسيكى، سواء ما يتعلق بالمنفعة أو المنفعة الحدية، والدورة الزمنية لاستهلاك السلع . تلك الآراء التي وجدت اصداً واسعة لها عند أصحاب المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية . كما استطاع باريتو ، ان يستخدم العديد من المناهج الرياضية والطبيعية والاحصائية لدراسة نظرية القيمة وعلاقتها بالثمن والاسعار ، والمنافسة ، والعوامل البيئية والتكنولوجية التي تلعب دوراً في هذه النظرية(١٧) .

علاوة على ذلك ، ان نظرية القيمة عند باريتو ، جعلت الكثير من علماء الاقتصاد ، ينظرون الى باريتو بأنه مؤسس علم اقتصاد الرفاهية الجديد *New Welfare Economic* خاصة ان تحليلات باريتو استبعدت الافكار المجردة المعزولة حول الرفاهية التي طرحها مسبقاً أصحاب مذهب المنفعة من امثال بكاريا *Bentham* وبيتنام *Beccaria* . . وناقش سياسات الرفاهية الاقتصادية في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة علاقة تلك السياسة بالنظم الضريبية ، وتحقيق الحد الاقصى من الاشباع . كما لاحظ طبيعة التغيرات والعوامل والظروف التي تفرض على نظام اقتصادي معين ، وتزيد من مستويات الرفاهية والاشباع الجمعي ، وعلاقة ذلك بعمليات العرض والطلب وانماط الاستهلاك . كما حاول ان يربط الاعتبارات الاخلاقية واقتصاديات الرفاهية والاشباع وغير ذلك من قضايا متعددة ترتبط باقتصاد الرفاهية الجديد بصورة كبيرة .

وتعد «نظرية الانتاج» من اهم تلك القضايا التي ترتبط باقتصاد الرفاهية الجديد ، والتي اعطى باريتو اهتماماً بلغا بها ، كما ربط بين نظرية الانتاج *Theory of Production* ونظرية الاختيار *Theory of Choice* مستنداً في ذلك بالكثير من النظريات الرياضية والتحليلية التي جعلت من افكاره طابعاً متميزاً عن الكثير من علماء الاقتصاد الذين تعرضوا لهذه الفكرة ومنهم على سبيل المثال «الفرد مارشال» . كما حرص «باريتو» بان يناقش نظرية الانتاج في حالتها المتغيرة الديناميكية وليست الاستاتيكية ، موضحاً العديد من العوامل التي تؤثر في الانتاج واسمياً العلاقة بين التكنولوجيا ووحدات الانتاج، والظروف الفيزيائية والنفسية، التي تؤدي الى تحسين العمل ، تلك العلاقات التي لم تظهر بوضوح عند عالم

الاقتصاد «والراس» أو غيره من الكثير من علماء الاقتصاد الكلاسيكيين .
كما ناقش باريثو ، العلاقة بين الانتاج والاستهلاك والتوزيع وغيرها من
المتغيرات الهامة التى يمكن عن طريقها فهم نظرية الانتاج (٢٠) .

كما يؤكد «شومبيتر» بأن اسهامات باريثو فى علم الاقتصاد قد توجهها
باسهامات أخرى مميزة فى علم الاجتماع ولاسيما فى علم الاجتماع
الاقتصادى (٢١) . فبرغم ان باريثو كعالم اقتصاد تناول العديد من المشكلات
الواقعية والعملية ، الا ان اسهاماته فى مجال المنطق الاقتصادى تتسم
بطابع عال من التجريد . حيث يسعى باريثو ، الى حاجة هذا الفرع من
فروع الاقتصاد لاختيار افكاره مع الواقع ، وضرورة ماثلة الافكار النظرية
المجردة بالواقع الملموس . ومن ثم ، فلقد جعل من بين اهتماماته كيفية
دراسة النظريات الاقتصادية المجردة وجعلها اكثر نفعاً فى الحياة الاجتماعية
والاقتصادية اليومية . كما كان لخبرة باريثو الطويلة بالعلوم الطبيعية
والرياضية ، الاستفادة من اساليبها المنهجية ، وتوظيفها فى دراسة الظواهر
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مستخدماً فى ذلك اسلوبين تحليليين
مختلفين احدهما يمكن ان يطلق عليه علم «تكوين المجتمع» ويركز على
استخدام الحقائق والاساليب الموجودة فى كل من علمي التفسير والاحياء ،
والاخر ، ينتمى الى علم «النفس الاجتماعى» . كما سعى باريثو للاسترشاد
بالكثير من الامثلة التاريخية والمعاصرة لدراسة كل من «تكوين المجتمع»
و «علم النفس الاجتماعى» ، عن طريق الاستفادة من الداروينية الاجتماعية
والتحليلات السيكلوجية والسوسيولوجية الاخرى عند كل من تارد ،
ودوركاييم ، وبروهل ، وريثو وغيرهم .

من ناحية أخرى ، لقد سعى باريثو باستمرار بان يؤكد على الانكار
للليبرالية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، الامر الذى جعل البعض
يطلقون عليه (٢٢) «كارل ماركس البرجوازي» بالرغم من انتقاداته المتعددة
لديمقراطية الاغنياء ، وهذا ما ظهر بوضوح فى اختياره ذات الطابع
الاقتصادى السياسى مثل الصفوة ، والامتقراطية ، والايديولوجية ،
وعنها من الافكار التى تعكس اهتماماته فى كل من علماء الاجتماع السياسى
والاقتصادى فى نفس الوقت . كما سعى باريثو ، بان يحلل العديد من
الافكار الماركسية وينتقدها بشدة ويحاول تعديل مسارها الفكرى ، بالرغم
من ان باريثو لم يناقش قضية الملكية الخاصة بصورة واضحة ومميزة .

كما توجد بعض التعليقات الهامة على اسهامات باريتو فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، ومن أهمها وجهة نظر بول سميلسون P. Samuelson (١٣) الذى يرى أن تحليلات باريتو توضح كيفية انفصال علم الاجتماع عن الاقتصاد على أساس ما أشار إليه باريتو لكل من السلوك العقلانى وغير العقلانى . ولكن يلاحظ على وجهة نظر باريتو ، أنه كان يهدف أساسا الى جعل علم الاجتماع من العلوم الاجتماعية الهامة التى يمكن عن طريقها دراسة الكثير من المظاهر الغير عقلانية فى السلوك الاقتصادى وغيره من الأنشطة والظواهر الاقتصادية التى يصعب على علم الاقتصاد واساليبه التحليلية أن يعالجها بصورة واقعية . وهذا بالفعل ، ما أكد عليه باريتو فى كتابه الشهير منهج الاقتصاد السياسى ، خاصة وأن دراسة الحقائق الاقتصادية لا يمكن فهمها دون النجوى الى علم الاجتماع . كما يجب أن نلاحظ أيضا ، أن باريتو سعى لوضع خطوط فاصلة بين الاقتصاد الخالص Pure Economics ، والاقتصاد التطبيقي Applied Economics . فالاول تركّز على تحليل الظاهرة الاقتصادية المجردة ، والثانى يتناول الظواهر الاقتصادية الواقعية ، التى تشكلها العديد من العوامل الأخرى . وعموما ، أن كل من الاقتصاد الخالص والتطبيقي - حسب تصور باريتو - «ينفصلان عن علم الاجتماع ، ولكن علم الاقتصاد عامة يعتبر جزءا صغيرا من علم الاجتماع ، كما أن علم الاقتصاد الخالص يعد جزءا من الاقتصاد العام» (١٤) .

وأخيرا ، وبالإضافة الى الاسهامات السابقة لباريتو فى علم الاجتماع الاقتصادى ، توجد عدد من الاسهامات الأخرى التى يمكن الإشارة إليها فى الأفكار التالية (١٥) :

أولا : تتمثل فى دراسة باريتو لفكرة الحماية Protectionism ، التى عبر عنها بوضوح فى الفصل بين الاقتصاد التطبيقي ، والاقتصاد الخالص . حيث حاول باريتو أن يقيم عناصر هذا الفصل على أساس البعد السوسيلوجى بين العلمين وخاصة أن الاول يركّز على دراسة الظواهر الاقتصادية ارتباطها بالواقع المجتمعى .

ثانيا : توضح تحليلات باريتو مدى اهتمامه بالأبعاد السوسيلوجية فى دراسة الظاهرة الاقتصادية أو العديد من المشكلات الاقتصادية التى عاصرها فى الواقع . وهذا ما يظهر واضحا عند تحليله لمشكلة الملكية أو ما يعرف بانتجاهات الملكية Attitudes of property عند كل من المفكرين Speculators

والمحافظين *Restiens* حيث سعى كل منهما نحو الملكية من اتجاهات مختلفة ومتمايزة بصورة كلية .

ثالثا : أهتم باريتو بتحليل ما يعرف بدائرية التغير الاجتماعي *Cyclical Social change* ويعد ذلك الاهتمام إحدى الاسهامات النظرية السوسيولوجية الامبريقية لباريتو - على حد رأى بارسونز (٣٧) *Parsons* ومحاولته لمعرفة العلاقة المتبادلة بين كل من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية التي تحدث في المجتمع - وأخيرا كما - يتصور شومبيتر - بالرغم من محاولات باريتو والتمييز بين علم الاقتصاد والاجتماع ، الا انه وجد نفسه في «أرض علم الاجتماع الاقتصادي» . وهذا ما جعل كتابات باريتو في هذا المجال إحدى الاهتمامات الاساسية لكثير من المهتمين بعلم الاجتماع الاقتصادي في الوقت الحاضر ، باعتباره رائدا من رواد علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في نفس الوقت .

٢ - ثورستين فيبلن :

يعتبر فيبلن *Veblen* من علماء الاقتصاد المرموقين الذين وجدوا في علم الاجتماع الاقتصادي مجالا خصبا ، ليسهموا بافكارهم المتعددة وعديم الفصل بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع . تلك النزعة التي استقطبت الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع معا وذلك منذ العشرينات من خلال القرن الحالي وازدادت في السنوات الاخيرة على حد ما سوف نعالجه بالتفصيل لاحقا - خاصة بعد ان انتقلت الكثير من الاهتمامات بالدراسات الاجتماعية ومنها بالطبع علم الاقتصاد والاجتماع الى الجامعات والمعاهد الاكاديمية الامريكية . وأصبح علم الاجتماع الاقتصادي أحد الفروع الحديثة لالتقاء الافكار والآراء لعلماء الاقتصاد والاجتماع حول الموضوعات والقضايا المجتمعية المعاصرة .

وقبل أن نشير الى اهم اسهامات فيبلن في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، يجب ان نؤكد مرة أخرى ، اننا نلجأ الى تصنيف هذا العلم ضمن اطار المدرسة الاوروبية السوسيولوجية التقليدية ، بالرغم من أن فيبلن امريكيًا من حيث النشأة الاكاديمية ، الا انه أوروبيًا من حيث المولد (دنماركيًا) . وعموما تم تصنيف تحليلاته في هذا الفصل لعاملين أساسيين الاول : ان تحليلات فيبلن في علم الاجتماع الاقتصادي كانت أقرب كثيرا

الى اسهامات المدرسة الاوروبية السوسيولوجية التقليدية ، كما اثرت على كثير من افكاره وآرائه فى هذا المجال . ثانيا عاصرت فترة ظهور افكار قبلن مجموعة من التصورات والنظريات السوسيولوجية والاقتصادية التى تميزت بها بالفصل آراء المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية التى ازدهرت بصفة خاصة حتى الثلاثينات من القرن الحالى . وهذا ما سوف نؤكدّه خلال تحليلنا لاهم اسهامات قبلن فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ومحاولته عدم التمييز بين علم الاقتصاد والاجتماع ، وضرورة التقاء افكارهما وتصوراتهما من اجل تحديث دراسة الظواهر الاقتصادية والسوسيولوجية .

تميزت افكار قبلن بانها اخذت طابعا نقديا للافكار والتصورات الاقتصادية والسياسية والثقافية والفلسفية التى كانت قد ظهرت من قبل ، والتى تناولت الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة . ولقد بدأت هذه النزعة النقدية عندما كتب مقالا عن كتاب كانت Kant «نقد العقل المجرد» وحتى آخر مقالا نشر بعد وفاته عام (١٩٢٩) عن «الملكية الغائبة» . ومن الصعب على كثير من المفكرين أن يصنفوا تحليلات قبلن تحت اطار علم الاقتصاد السياسى الأمريكى خاصة وأن افكاره تنتمى الى كثير من العلوم الاجتماعية ، التى اهتمت بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . من ناحية أخرى ، ان تحليلات قبلن يصعب تصنيفها ضمن الافكار الاقتصادية عند سميث أو ريكاردو ، أو تصورات مل الفلسفية الاجتماعية الاقتصادية ، أو مع افكار مارشال وكيّنز حول التحليل الاقتصادى وعلاقاته بالواقع السياسى الحديث فى القرن العشرين (٣٣) . والسبب يرجع فى ذلك ، الى أن قبلن سعى لتحليل الواقع الغربى عامة والأمريكى بصفة خاصة ، والتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية التى حدثت على البناءات الاجتماعية وانماذجها ونظمها المختلفة . واتسم هذا التحليل بالمنظور النقدى الراديكالى لكافة مشكلات المجتمع والبيئة الواقعية التى عاصرها بالفعل ، والتى صاحبت مرحلة ازدهار عملية الرأسمالية .

من هذا المنطلق ، يتصور بعض المحللين لاسهامات قبلن فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، بأن تلك الاسهامات اتخذت بعدا هاما فى تحليل العوامل السوسيو - ايكولوجية ، التى لاحظها قبلن فى الواقع خاصة انه نشأ فى بيئة زراعية فى غرب الولايات المتحدة ، والتى مالبثت أن تعرضت

لتطور شديد وسريع ، نتيجة للاقتصاد الصناعى والمالى الحديث . كما عكست طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية التى عاشتها الاقليات الاوروبية وبالطبع الاقلية الترويجية . تلك البيئة التى جعلت من افكار قبلن مصدرا للتحليل النقدى ونظريته الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع الاصلاحي الاجتماعى لذلك الواقع المتغير . كما تتميز تصورات قبلن بانها اخفت نمطا متغيرا عن الاقتصاديين الامريكيين الذين عمقوا تحليلاتهم فى دراسة البناء الاجتماعى والاقتصادى المتغير ، حيث أن قبلن ركز على تحليل العوامل والظروف التى ادت بالراسمالية الى مرحلة النضج ، والثروة الاقتصادية الهامة وما صاحبها من حركات اجتماعية رديكالية ، وافكار ميسامية وثقافية متنوعة . علاوة على الازدهار الاقتصادى والنقدى غير المتوازن بين الشرق والغرب ، وزيادة الانتاج ، ونمو الشركات العالمية ، وظهور الشركات الراسمالية الحالية ، وظهور طبقة الزراع وانغماسها فى الحياة الاجتماعية، وتغيير اساليب ونمط الحياة اليومية ، وظهور الطبقات المترفة وغيرها من المظاهر الاخرى .

كل ذلك أسهم بالطبع فى تنوع اهتمامات قبلن والتى تعكسها مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات الهامة ، التى ارتبطت بالفلسفة الاشتراكية الالمانية ، والتكنولوجيا ، وعلم الاقتصاد ، والاجناس البشرية ، والحرب والسلام وغيرها من الموضوعات المتعددة ، التى توضح مدى اهتمامات قبلن بمشكلات المجتمع بصورة عامة . علاوة على ذلك ، ان قبلن سعى لوضع نظرية عن التنظيم الصناعى الحديث Theory Of Industrial Organization كما ارتبطت افكاره بتحليل الواقع السياسى ، وكون مدرسة اقتصادية مميزة تسمى بالمدرسة المؤسسية Institutionalist School ، التى وضع جذورها الاولى واهتم بها بعد ذلك مجموعة من علماء الاقتصاد البارزين (٢٨) مثل ولى Mitchell ، و جالبرت G. Galbraith وجون كمونز J. Commons ، م. كلارك M. Clark وحسب تحليلات كل من جاكوب اوسر Oser (٢٩) ووليام بلانشفيلد Blanchfield بان اهمية «المدرسة المؤسسية» نأتى اسماها قبلن، ترتبط عموما بالتحليلات الموسوية - اقتصادية وتعد اسهاما حقيقيا فى مجال تطوير افكار علم الاجتماع الاقتصادى خلال فترة العشرينات والثلاثينات من القرن الحالى . خاصة وأن تلك المدرسة لم توافق على انكثير من الافكار والتصورات للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية أو

ما يعرف بالمدرسة الاقتصادية الحدية التقليدية Orthodox Marginalist School وحتى المدارس الاقتصادية الاشتراكية . فلقد ركزت المدرسة المؤسسية على تطويل التغييرات التي حدثت في الولايات المتحدة واثرت على طبيعة الرأسمالية الأمريكية في الفترة ما بين الحربين العالميتين . فلقد حدث الكثير من التغييرات الإيجابية مثل زيادة الانتاج ، والنمو الاقتصادي ، والدخل القومي ، وتحسنت مستويات المعيشة وأحوالها ، وظهرت المشروعات الاقتصادية والصناعية الكبرى وغيرها . في مقابل ذلك ، ظهرت أيضا التغييرات السلبية التي اهتم فيلن بتحليلها مثل ، انخفاض مستويات الاجور ، وعدم ضمان الوظائف واستمرارية العمل في المهن ، وزيادة ساعات العمل ، وظهور المسكن غير الملائمة ، والبطالة ، ومشاكل كبار السن ، وصعوبة الالتحاق بالمعاهد التعليمية خاصة للطبقات الفقيرة ، وتشغيل الاطفال ، في المؤسسات الصناعية والعمل ، وعدم وجود نظم سليمة للعمل والتشغيل والامن الصناعي ، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية ، والضرائب وانتشار الرشوة وغيرها من الامراض الاجتماعية التي صاحبت عمليات نضج الرأسمالية في المجتمع الأمريكي .

بصورة عامة ، سعى فيلن لدراسة عمر الاحتكار Age of Monopoly الذي ظهر بواكره في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر وازداد بسرعة خلال العشرينات والثلاثينات ، واعطى قوة اقتصادية وسياسية كبيرة الى المشروعات الاقتصادية والمالية . كما حدثت تطورات سياسية أخرى على مستوى مؤسسات الدولة والحكومات الفيدرالية ، وازدادت الحركات الاجتماعية التي تعبر عن مصالح الطبقات العاملة مثلا ، ظهور النقابات الصناعية والعمالية . وبايجاز ، لقد أدت التغييرات التي حدثت على البيئة الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة لظهور الكثير من الافكار والتصورات من جانب علماء الاقتصاد وعدم اقتناعهم بافكار المدارس الاقتصادية الكلاسيكية . وخاصة تلك الافكار ، التي ركزت على سياسات عدم التدخل من جانب الدولة ، وضرورة زيادة عناصر الاحتكار ، وغيرها دون النظر الى مواجهة التغييرات المجتمعية الاخرى والتي صاحبت عملية ازدهار الرأسمالية مثل الفقر ، والجريمة ، والبطالة ، والتلوث . وهذا ما جعل اهتمامات المدرسة المؤسسية عند فيلن ، تركز على ضرورة تحديث التصورات الاقتصادية الكلاسيكية ، وتطوير حركة التنظير في علم الاقتصاد ، تجاه الحركات الاجتماعية الراديكالية ، خاصة التي تهدف الى اعادة البناء

والاصلاح الاجتماعى وغيرها من الافكار التى اكسبت هذه المعرمة المزيد من المؤيدين لها .

كما تبين قبلن بعض الاساليب الهامة التى يمكن عن طريقها دراسة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى ظهرت فى المجتمع الأمريكى . ومن اهم هذه الاساليب والوسائل التى ركزت بصورة اساسية على تحليل التغير الاجتماعى Social Change وذلك عن طريق اولاً ، الاعتراف بالافكار الاشتراكية ، التى تهدف خاصة لاعادة تنظيم المجتمع فى ضوء ظهور القوى الاجتماعية الاخرى ، ولاسيما طبقة العمال والنقابات ، ومحاولة اعادة تنظيم وتشكيل الاتجاهات التطورية نحو خدمة المجتمع العام . وثانياً ، تبنى سياسات الاصلاح الاجتماعى Social Reform من اجل احداث نوع مميز من التغير فى السياسات الاجتماعية والحكومية والعلاقة بين الدولة والاقتصاد . والهدف من ذلك كله هو «حماية الرأسمالية» وليس تدميرها وذلك عن طريق تحسين مستويات المعيشة واحوال الطبقات العامة فى المجتمع . ومن ثم ، فبرغم ان قبلن كان من انصار الحركات الاجتماعية الراديكالية ، الا انه كان رديكالياً من اجل اعادة بناء المجتمع Reconstruction of Society ، ولهذا السبب سعى لتكوين المدرسة المؤسسية واهتمامها بالمدخل الاصلاحى Reformist Approach (٢٠) . ذلك المدخل الذى ظهرت معالمه الاولى فى اتجاهات المدرسة الالمانية التاريخية وغيرها من المدارس الأوروبية الاخرى ، التى تركت بصماتها على تحليلات علماء الاقتصاد الأمريكيين لتحديث تصورات المدارس الاقتصادية الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية .

وفى اطار تحليلنا لاسهامات قبلن فى علم الاجتماع الاقتصادى ، ومحاويلته لعدم الفصل بين كل من اهتمامات علم الاقتصاد وبين علم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية عامة ، نطرح فيما يلى بعض المبادئ والاسس العامة التى تقوم عليها المدرسة المؤسسية كما تصورهما قبلن وهى : (٢١) .

اولاً : يجب دراسة الاقتصاد على أنه شيء كلى ، دون تحليله الى اجزاء منفصلة عن هذا الكل . فالنشاطات الاقتصادية لا يمكن النظر اليها على انها مجرد مجموعة من الأنشطة المادية والاقتصادية للأفراد ، تحركها دوافعهم الشخصية فقط نحو تحقيق الحد الأقصى للمكاسب المالية ، ولكن يجب تحليل الأنشطة الاقتصادية على انها افعال جماعية Collective Actions . تحدث

خلال المجتمع وبين جماعاته وتنظيماته ومؤسساته ونظمه المتعددة ، ويظهر بينها روح المنافسة ، التى تؤدى الى تحقيق وظائف اجتماعية و فردية فى نفس الوقت . ومن هذا المنطلق ، ان تحليل مفهوم النشاط الاقتصادى Economic Activity يكون مفهوما ضيقا حسب وجهة نظر أصحاب المدرسة المؤسسية . فالاقتصاد يرتبط بعلاقات قوية ويعطو مثل السياسة ، والاجتماع ، وعلم النفس ، والقانون أيضا ، والتقاليد ، والايديولوجيا وغيرها من الخبرات والمعتقدات الانسانية . وهذا ينطبق تماما عند تحليل مهارة القوى العاملة ، والتكنولوجيا ، والعديد من المفاهيم الاقتصادية المختلفة التى تهتم بها المدرسة المؤسسية وغيرها من المشكلات والعمليات والعلاقات الاجتماعية التى تظهر فى الواقع الاجتماعى .

ثانيا : تركز المدرسة المؤسسية على دور المؤسسات فى الحياة الاقتصادية ، حيث لا يمكن ان ننظر الى المؤسسة باعتبارها تنظيم Organization فقط ، أو مؤسسة تسعى لتحقيق اهداف معينة مثل المدرسة ، أو السجن ، أو النقابة ، أو البنك . ولكنها تعد انماطا نظامية للسلوك الجمعى، الذى يتشكل حسب نمط الثقافة العامة ، وتشمل العادات والتقاليد والسمات الاجتماعية ، والقانون ، وأنماط التفكير ، وأساليب الحياة . فالعبودية أو الاعتقاد بالعبودية كانت نمطا من المؤسسات ، وهذا ينطبق أيضا على أمثلة أخرى مثل المعتقدات كسياسة عدم التدخل Faisser Faire ، أو النقابية Unionism أو نظام التأمين الاجتماعى Social Securviety System . وعموما ، فان المدرسة المؤسسية ، ننظر الى الحياة الاقتصادية بأنها تنظيم من خلال المؤسسات الاقتصادية ونيس بالقوانين الاقتصادية ، كما يرى ذلك أصحاب المدرسة أو النظرية الاقتصادية الحدية ، علاوة على ن المدرسة الاولى تهتم أيضا بالتخطيط الاقتصادى Economic Planning ، وبتغيير نمط الحياة والدوائر الاقتصادية ونظمها المختلفة .

ثالثا : يجب الاهتمام بالداروينية Darwinion ، والمدخل التطورى Evoluational Approach فى التحليل الاقتصادى ، بسبب ان كل من المجتمع ومؤسساته المختلفة يتغيران بصورة مستمرة . دون الاعتماد على فكرة التوازن Equilibrium ، التى سادت معظم الأفكار والمدارس الاقتصادية . ولذا فان المدرسة المؤسسية لم تهتم بها لأنها فكرة استاتيكية تسعى للتصديق

البيدهى على المبادئ والافكار الاقتصادية ، دون الاخذ فى الاعتبار عوامل
التغير والزمان والمكان . ومن ثم ، يجب أن تكون عملية تحليل أسباب
ظهور ونشأة ووظيفة المؤسسات الاقتصادية موضع اهتمام علماء الاقتصاد
ومحور أفكارهم الرئيسية . وهذا المحفل يتطلب عدم الاعتماد فقط على علم
الاقتصاد بقدر ما يتطلب أيضا معرفة التاريخ ، والانثربولوجيا الثقافية ،
والسياسة ، والاجتماع ، والفلسفة ، وعلم النفس ، وعلم النفس الاجتماعى .

رابعا : ترفض المدرسة المؤسسية فكرة «التوازن العادى» لأنها تؤمن
وتؤكد على مبدأ الأسباب المتداخلة أو المشتركة أو ما يسمى بالتفسير
الترامى . أن عمليات سوء التكيف *Maladjustments* فى الحياة الاقتصادية
لا يمكن تحليلها أو تفسيرها عن طريق فكرة التوازن ، وهذا ما جعلها غير
قادرة على تحليل بعض الظواهر الاقتصادية التى ظهرت قبل الحرب العالمية
الثانية . كما قد أصبحت مشاكل التنمية الاقتصادية *Economic development*
من أهم القضايا التى يعالجها علماء الاقتصاد ، والتخلى عن الافكار التقليدية
وتحول الاهتمام لدراسة قضايا مثل التضخم *Inflation* ، وتركيز المدرسة
المؤسسية على دراسة ملبيات الضبط الجمعى *Collective Control* ، الذى
يجب أن يتم عن طريق الحكومة وتصحيحها للكثير من مشكلات المعجز وسوء
التكيف فى الحياة الاقتصادية .

خامسا : ركزت معظم المدارس الاقتصادية التقليدية والحديثة على
عمليات تجانس المصالح *Harmony of Interest* ، ولكن ترى المدرسة
المؤسسية أن هناك خلافات كبيرة تحدث حول المصالح . بالرغم
من أن البشر يكونون متعاونين فهم مخلوقات جمعية *Collective Creatures*
ينظمون انفسهم فى جماعات وأعضاء لهم مصالح فردية مشتركة ،
الا أنهم أيضا مختلفون فى المصالح حسب انتماءاتهم للجماعات ، كما يحدث
اختلاف فى المصالح بين المشروعات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة ، وبين
المستهلكين والمنتجين ، والمزارعين والموزعين والحضرين ، وأصحاب العمل
والعمال ، والمستوردين والمنتجين المحليين . ومن ثم ، يجب أن تدرس
السياسات الحكومية وممثلى هذه الجماعات من أجل التخفيف من حدة هذه
الخلافات حول المصالح وزيادة فاعلية النظام الاقتصادى .

سادسا : تهدف المدرسة المؤسسية للاهتمام بالاصلاحات الديمقراطية
والليبرالية ، من أجل المساواة فى توزيع الثروة والدخل . كما ترفض الاراء

القائلة بأن أسعار السوق ، تعتبر مؤشرات ملائمة للرفاهية الاجتماعية والفردية ، كما أن عدم تنظيم السوق يؤدي لزيادة فاعلية تخصيص الموارد Allocation of Resources ، وأفضل توزيع للدخل . ومن هذا المنطلق ، تهتم المدرسة المؤسساتية بالتكاليف والفوائد الاجتماعية Costs & Social Benefits . ومن ثم ، يتضح أن المدرسة المؤسساتية تركز على أهمية السياسات الليبرالية الاقتصادية (عدم التدخل) ولكنها تفضل التدخل العملي للحكومات وأخذ دور أكبر لتنظيم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

سأبدأ : تركز المدرسة المؤسساتية في التحليل على المدخل الاستقرائي Inductive Approach بدلا من الاعتماد على المدخل الاستدلالي deductive Approach ، الذي ركزت عليه المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والهامشية وطرحت العديد من النظريات المجردة غير الواقعية . علاوة على أن المدرسة المؤسساتية اهتمت بالمدخل التحليلية الاحصائية والسيكولوجية والسميولوجية والانثربولوجية في دراستها للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما جعلها متميزة عن غيرها من المدارس الاقتصادية الأخرى ، التي سعت للفصل بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلم الاجتماع ككل .

هكذا تمكس تلك الافكار والمبادئ السابقة للمدرسة المؤسساتية الذي وضعها قبلن مع بداية القرن الحالي ، مدى التحولات الحديثة التي حدثت على افكار الكثير من علماء الاقتصاد وتغيير استخداماتهم للنظريات الاقتصادية المجردة ، التي وضعت خصيصا لأغراض علم الاقتصاد الخالص أو المجرد Pure Economy . تلك الافكار التي وجعت قبولا كبيرا عند بعض علماء الاجتماع الذين اسهموا في تطوير مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، كما ظهر واضحا في تحليلات باريتو على سبيل المثال . كما سعت المدرسة المؤسساتية لتحديث الاساليب المنهجية عند دراسة كل من النظرية الاقتصادية والظواهر والانشطة الاقتصادية المختلفة . كما انتقدت العديد من الافكار والتصورات الاقتصادية الهامة التي نظرت اليها النظريات الاقتصادية على أنها «بديهيات» لا تتأثر بالتغير الاجتماعي ولا سيما فكرة «التوازن» و «المصالح» والتي اعطت لها المدرسة المؤسساتية مزيدا من الاهتمام . وفي الواقع ، أن تلك المدرسة لم تنشأ من فراغ ، فلقد تأثرت بوضوح بآراء المدرسة التاريخية الألمانية والافكار الداروينية وغيرها من

الافكار التطورية ، التى تمتد جذورها عند كل من سبنسر، ودركايم، وكونت وغيرهم من انصار المدرسة السوسيولوجية الاوروبية التقليدية، والتى استفاد منها قبلن وانصار مدرسته كثيرا فى تطوير الافكار والنظريات الاقتصادية التقليدية .

بعد هذا التحليل العام لافكار قبلن وللمدرسة المؤسسية ودورها فى الاهتمام بالعلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع الى جانب الاقتصاد، عند دراسته الظواهر والمشكلات والنظريات والانشطة الاقتصادية . نحاول ان نشير ايضا ، الى بعض الاسهامات الاخرى والهامة التى ينفرد بها قبلن ودوره فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى عن طريق دراسة بعض القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة .

تعد راسة قبلن عن نظرية الطبقة العاطلة *The Theory of The Leisure Class* (١٩) ، احدى الاسهامات السوسيولوجية والاقتصادية الهامة التى عبر فيها بوضوح عن الازواضع الواقعية فى المجتمع الرأسمالى الصناعى . حيث حاول ان يكشف عن طبيعة الانشطة الاقتصادية والمهنية، ونوعية العلاقات الاجتماعية ، والسلوك الطبقي وعملية الضبط والتحكم الاجتماعى . ومن ثم ، فلم يركز فقط على تحليل عناصر وعوامل ازدهار وتقدم الرأسمالية المعروفة مثل زيادة الانتاجية ، والتكنولوجيا ، وتضخم رأس المال، وظهور الشركات الصناعية والتجارية والمالية الكبرى . بقدر ما حاول قبلن ان يفرق ايضا بين العلاقات الاجتماعية للطبقات الاجتماعية العاملة والعاطلة . والمقصود بالطبقات العاطلة تلك الطبقات التى لم تشارك فى العمل الانتاجى *Productive Work* ، نتيجة لوضعها الطبقي الموروث او اصحاب رؤوس الاموال، او من يشغلون وظائف حكومية هامشية وشرقية فى المجتمع . تلك الطبقة العاطلة الحديثة التى افرزتها بالفعل علاقات العمل والانتاج والنظم والمؤسسات الاجتماعية ، التى جعلت من المقولات الشائعة مكانة فى الثقافة العامة ، مثل المنافسة المالية ، والفراغ والاستهلاك الظاهر ، وغير ذلك من آراء متعددة يصعب تحليلها بواسطة علماء الاقتصاد ولكن يمكن دراستها بسهولة عن طريق علماء الاجتماع .

كما تعكس وجهة نظر قبلن لطبيعة البناء الاجتماعى والاقتصادى الرأسمالى وعمليات الانتاج والعمل وما يترتب عليها من علاقات اجتماعية ومهنية ، وظهور طبقات اجتماعية مميزة ، عن مدى اهتمام قبلن الواسع

بتحليل تلك البناءات والعلاقات عن طريق الوصف المصحح كما أشارت إليه العديد من تحليلات المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة، بقدر ما سعى فيلن للتعرف على الأسباب والعوامل الأخرى التي أدت إلى ازدهار الرأسمالية ، وإلى طبيعة الظواهر الثانوية epiphenomena للنظام الرأسمالي ككل . وهذا ما ظهر واضحا في عدد من المؤلفات الهامة التي وضعها مثال ذلك ، المهتمسون ونظام الثمن ، وغريزة الصنعة ، ونظرية مشروع العمل ، والملكية الفائقة ، وغيرها . فلقد سعى ، فيلن في نظرية مشروع العمل The Theory of Business Interprise على سبيل المثال ، أن يناقش العلاقة بين المنتجين والتجار ، والمستهلكين وطبيعة الأسعار ، وفكرة الاحتكار ، والإعلان والدعاية وغير ذلك من الأفكار الاقتصادية الهامة محاولا نقد وتقنين النظريات الاقتصادية التي ركزت على تفسير تلك الأفكار عن طريق اعتمادها على البعد الاقتصادي الواحد . كما أكد على أن أسباب ازدهار الرأسمالية والشروعات الصناعية والاقتصادية يرجع بالدرجة الأولى إلى قدرة الإنسان الحديث ، على تحقيق النصر على جميع المخلوقات الأخرى ، وقدرته على التحكم والسيطرة على قوى البيئة الخارجية ، واستخدامه لوسائل التكنولوجيا الحديثة .

في الواقع ، حاول فيلن أن يضع نظرية عن التغير الاجتماعي وجعل محور تفكيره الأساسي عامل «التكنولوجيا» وقدرتها على إحداث التغير المستمر في كافة أوجه ومظاهر الحياة الاجتماعية الحديثة . واعتبر التكنولوجيا بانها جمع من المعرفة والمهارة والأساليب الفنية التي تؤدي إلى جعل الانتاج أكثر وفرة وكفاءة . فهي (التكنولوجيا) تتطور بصورة مستمرة حسب متطلبات الانتاج والدافعية في العمل والصناعة أو ما أسماه بصافز أو غريزة الصنعة . كما يربط فيلن بين تطور التكنولوجيا وتغير وتحديث النظم والمؤسسات الاجتماعية والانتاجية ، لأنها تعمل على تغيير المظاهر المادية ، واللامادية من أساليب الفكر القديمة واستحداث الجديد منها . وهذا هو سبب الصراع ومظاهره المختلفة الذي أشار إليه فيلن والذي يختلف عن الصراع الابدولوجي الماركسي . حيث ركز فيلن على أن الصراع يتيح لطبيعة العداء بين المشروع والصناعة . ويرمز الأول (المشروع) إلى طبيعة النسق الفكري لأصحاب الأعمال والملاك العاطلين وأتباعهم ومن هم بعيدون عن طبيعة العمل الانتاجي أو التكنولوجي (الآلي) . في مقابل ذلك ، تركز «الصناعة» على الاهتمام بالتطورات المستمرة لتحديث التكنولوجيا والآلات

كما يعد أبطالها المهندسون ، العمال والمفتربون والطبقة العاملة الصناعية عموماً (٣٤) .

من ثم ، يظهر هذا الصراع حسب تحليلات فبلن وفكرة الثنائية والتفرقة التى اثار اليها بين رأس المال النقدي ، ورأس المال الصناعى ، الذى ينتج عنهما الكثير من الازمات - علاوة على ذلك ، اشاره فبلن الى ان تطور النظم المالية (الائتمانية) والشركات الحديثة الكبرى ، زاد من حدة الصراع والفجوة بين اصحاب الاعمال وما اسماهم بالطبقة العاطلة ، وبين القائمين الفعليين على عمليات الانتاج الصناعى . وبإيجاز ، لقد سعى فبلن عن طريق تحليل هذا النوع من الصراع ان يحلل طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المتقدمة والتنظيم الاقتصادى وتفسير الازمات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الرأسمالى . تلك العلاقة التى تفسر من خلال اتجاهين متعارضين الاول ، يظهر نتيجة زيادة فى قيمة رأس المال النقدي التراكمى الناتج عن طبيعة التنظيم والتنافس والاحتكار الذى يقوم عليه . والثانى ، ينتج عن تقدم التكنولوجيا ، ويميل الى خفض المستمر لقيمة الاصول الرأسمالية ، واستحداث التكنولوجيا لأساليب انتاجية حديثة . بالرغم من هذا التقدم ينظر اصحاب العمل (المشروع) الى التقدم التكنولوجى كقوة معادية تقلل من قيمة رأس المال وتخلق الازمات الاقتصادية فى نفس الوقت . وعموماً ، تلك التحليلات التى ركز عليها فبلن فى تفسيره «الدورة الاقتصادية» ونوعية التقلبات فى الاحوال الاقتصادية التى تظهر عنها مشكلات التضخم ، والهبوط والانكماش الاقتصادى المتعاقب تلك الآراء التى وجدت مكانة كبيرة فى الفكر الكينزى على سبيل المثال . فى هذا الصدد يرى تيماشيف بان آراء فبلن عن التكنولوجيا وعلاقتها بالبناء الاجتماعى والاقتصادى الرأسمالى تعد فكر متميز ، حيث سعى فبلن لتحليل نوع الترابط بين المكون العام للثقافة وطبيعة النظام التكنولوجى . وهذا ما ظهر واضحاً ايضاً فى تحليلات فبلن المقارنة بين نوعية النظم الاجتماعية (القطاعية) السابقة على النظام للصناعى الرأسمالى ، ومدى تأثير الآلة والتكنولوجيا واعتبارها العنصر الاساسى للتغير والتحول نحو المجتمع الحديث . تلك الافكار التى وجدت مكاناً خصباً لها سواء عند علماء الاجتماع ، والتاريخ ، والاقتصاد . أصبحت النزعة التطورية التكنولوجية عند فبلن احد الافكار الاساسية التى يمكن فهم العلاقة بين الطبقة المسيطرة والعاملة وكيفية استخدام التكنولوجيا كمحرك اساسى ومقياس للتقسيم

الطبقى . كما وجدت تصورات فيلن مكانة ملحوظة بعد ذلك لدى كثير من علماء الاجتماع ، حيث ظهرت بوضوح فى تحليلات وليم أوجبرن Ogburn عن التخلف الثقافى وانتشرت عند علماء آخرون من أمثال بارنز H. Bares (٢٦) .

كما توجد بعض وجهات نظر العديد من علماء الاجتماع البارزين حول أهمية اسهامات فيلن فى علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى عبر عنها كل من تالكوت بارسونز T. Parsons ، وسير رايت ميلز C. W. Mills ، وروبرت ميرتون R. Merton وأخزون نحاول ايجازها كما يلى (٢٧) :

أولاً : يشير «بارسونز» الى أن تحليلات فيلن فى علم الاجتماع الاقتصادى اكتسبت أهميتها من خلال واقعية هذه التحليلات وربطها بالمشكلات الاجتماعية فى نفس الوقت . كما يلاحظ على تلك التحليلات بأنها لم تكن خيالية أو مثالية مثل آراء المدارس الاقتصادية الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية .

ثانياً : كما يحدد «ميلز» بأن اسهامات فيلن فى علم الاجتماع الاقتصادى جاءت من خلال النزعة النقدية الرعيكالية التى اتسمت بها هذه التحليلات لذا فإن «فيلن» يعتبر أفضل ناقد اجتماعى واقتصادى عرفته أمريكا ، كما يعد أفضل عالم اجتماعى أمريكى ظهر فيها (٢٨) .

ثالثاً : ويوضح «ميرتون» حقيقة اسهامات فيلن واستخدماته لبعض المفاهيم والأفكار الاقتصادية وتحليلها حسب الواقع الاجتماعى ، مثال ذلك استخدامه لمفهوم «الاستهلاك الظاهر» Conspicuous Consumption وتحليله بعيداً عن الأفكار الاقتصادية المثالية المجردة . وركز ميرتون على ضرورة اهتمام علماء الاجتماع بتحليل الوظائف الكامنة Latent Functions للكثير من العمليات والأنشطة الاقتصادية مثل الاكتساب ، والتراكم ، والاستهلاك تلك المفاهيم التى سعى فيلن لتحليلها بصورة علمية وواقعية (٢٩) .

رابعاً : حاول «سويدبيرج» أن يشير الى بعض اسهامات فيلن فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى من خلال الإشارة لمقالتين نادرتين له (٣٠) . الأولى بعنوان المكانة البربرية للمرأة The Barbarian Status of Women نشرت عام ١٨٩٩ والثانية فرصة اليابان The Opportunity of Japan نشرت عام ١٩١٥ . حيث تناول فيلن فى المقالة الأولى ، تحليل دور المرأة ومكانتها

فى المجتمع من خلال تصور نقدى ثقافى وانثربولوجى واقتصادى مميز .
 فمكانة المرأة سابقا كانت تتحدد باعتبارها جزء من «عناصر السبائيا»
 predatory elements التى تشكلها الثقافة المجتمعية ونوعية الطقوس
 والتقاليد التى كانت تمارس قبل علاقات ملكية الزواج . ولقد استمد غيبلن
 أفكاره من خلال النظرة القديمة الى النساء ، واعتبارهم جزء من الملكية
 الخاصة Private Property . كما كان يحدث فى حالات حروب الكس
 والفر . ويخلص غيبلن من ذلك ، بتحليل العلاقة بين الملكية الفردية، ونظام
 المركز ، وطبيعة السلطة الابوية او سيادة الرجل . - اما فى المقالة الثانية ،
 «فرصة اليابان» ، فلقد حاول غيبلن أن يفسر العلاقة بين التكامل المميز
 لطبيعة المجتمع اليابانى الاقطاعى والولاء التام واستغلال العناصر المادية
 بالوسائل التكنولوجية الحديثة عن طريق المدخل والمفاهيم السوسيولوجية .
 حيث عقد مقارنة بين كل من انجلترا واليابان وكيفية استغلال التكنولوجيا
 والاختراعات دون التركيز فقط على العوامل الاقتصادية ، ولكن يجب
 مراعاة الواقع والعادات والتقاليد الاجتماعية المختلفة . التى جعلت من
 النموذج اليابانى نمودجا فريدا فى استغلال طبيعة تمايك البناءات
 الاجتماعية ، التى تقوم على الولاء والانتماء من ناحية ، والسعي للحصول
 على الاختراعات التكنولوجية من الخارج وتطويرها من ناحية أخرى . ومن
 ثم ، فاليابان تعتبر نمودجا فريدا ومميزا يجمع بين النظم الاقطاعية
 والاهتمام بالتقدم الصناعى .

أخيرا ، تعكس تلك الاراء السابقة لعلماء الاجتماع حول اسهامات غيبلن
 فى علم الاجتماع الاقتصادى ، بانها تعد من التحليلات الهامة التى أعطت
 طفرة قوية للاهتمام بهذا المجال بعد ذلك . خاصة وأن أفكار غيبلن ظهرت
 فى فترة هامة لتطوير علم الاجتماع وفروعه المختلفة ، حيث شهدت بعد ذلك
 مرحلة الأربعينات من القرن الحالى ، مكانة هامة لعلم الاجتماع الأمريكى
 واستقطاب الكثير من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ولاسيما الاقتصاد ، وعلم
 النفس ، والتاريخ والسياسة نحو أهمية علم الاجتماع فى دراسة وتحليل
 المشكلات الاجتماعية التى صاحبت ازدهار المجتمع الرأسمالى . وهذا بالفعل
 ما ظهر فى تحليلات غيبلن باعتباره أولا عالم اقتصاد بارز وجد من المدخل
 السوسيولوجية - أساليب ومناهج تحليلية هامة لدراسة الظواهر والمشكلات
 والنشطة الاقتصادية المختلفة ، وجعل من هذه المدخل والأساليب مجورا

لتركيز المدرسة المؤسساتية التي سعت لربط علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع أو بالأحرى علم المجتمع الاقتصادي .

كما لاحظنا بوضوح ، مدى اهتمام فيلن بأفكار النزعة التطورية الداروينية وأفكار كل من دوركايم ، وسينسر وغيرهم من علماء الاجتماع التقليديين الأوروبيين ، الذين عاصر فيلن أفكارهم وتصوراتهم ، ووجد من مناهجهم السوسيولوجية أساليب مميزة لدراسة الواقع المجتمعي للراسمالية . كما استفاد فيلن من آراء المدرسة الأوروبية التاريخية الألمانية التي تزعمها شمولر وفيبر مما أضفى على تحليلاته البعد التحليلي «المقارن» في دراسته للظواهر والمشكلات السوسيواقتصادية . كما تعبر القضايا التي طرحها للمعالجة مدى اهتمامه بالتغيرات الجوهرية الفعلية التي أحدثت تغيرا ملحوظا في طبيعة الحياة الاجتماعية العامة في المجتمع الرأسمالي وهذا ما ظهر واضحا في دراسته للعلاقة بين التقدم والازدهار الصناعي ونوعية الطبقات الاجتماعية الحديثة ، وتأثير التكنولوجيا العام في المجتمع ومناقشته للظواهر المادية واللامادية وخاصة أنساق الفكر الاجتماعي والايديولوجي الموجهة للاقتصاد الرأسمالي . وحقيقة وإبعاد الصراع المختلفة بين أصحاب العمل والطبقات العاملة ، التي حطها بعيدا عن الأفكار الاقتصادية التقليدية المحافظة ، والأفكار الاشتراكية عند ماركس بصورة خاصة . علاوة على ذلك ، كانت لأفكار فيلن وإسهاماته في تطوير علم الاجتماع الاقتصادي ، مكانة هامة لجذب العديد من علماء الاجتماع البارزين للشادة بهذه الأفكار لا سيما بارسونز ، وميلز ، وميرتون ، وعلى وجه الخصوص . الامر الذي جعلنا نهتم بعرض أهم أفكار فيلن ضمن نطاق المدرسة السوسيولوجية التقليدية ومعاصره فكريا وزمانيا لأهم تصوراتها السوسيولوجية .

خاتمة :

توضح التحليلات السابقة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي عند كل من «جورج سيمل» «ولفريدو باريتو» «وثرستاين فيلن» عن طبيعة الاطار السوسيولوجي العام الذي تركزت حوله تلك التحليلات . خاصة ، وأن الكثير منها قد ظهر في فترة زمنية واحدة تقريبا وهي النصف الأخير من القرن الماضي ، وحتى نهاية الثلاثينات من القرن «الحالي» كما تعكس تلك التحليلات وجهات نظر هؤلاء العلماء وتصوراتهم حول

طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت عمليات ظهور
وازدحام المجتمع الرأسمالى فى العالم الغربى . فجاءت آراء سيمل معبرة
عن الواقع الاجتماعى والاقتصادى الاوروبى لاستخدامه الاساليب المنهجية
الطبيعية والبيولوجية والهندسية كمحاولة منه لتطوير وتحديث الاساليب
السوسولوجية لدراسة هذا الواقع المتغير ، ونظرا لما حققته تلك الاساليب
السابقة فى دراسة الظواهر الطبيعية والبيولوجية الخارجية ، ولقد ظهر
ذلك واضحا فى «فلسفة النقود» حيث اعطى سيمل بعدا هاما لدراسة نظم
التبادل الاقتصادى وعلاقته بأنماط التعامل الاجتماعى الحديث ، وخاصة
علاقات الملكية والحرية الشخصية واعتبار النقود «ميكانيزم» هام لدراسة
التحولات الاجتماعية من المرحلة التقليدية الى المرحلة الحديثة . كما كان
لتركيز «سيمل» على التكنولوجيا وتأثيرها على تطوير الانتاج وتغيير أنماط
واحتياجات الافراد وسبل اشباعها وكيف ساهمت فى انتاج معارف وسلع
ضرورية وغير ضرورية ، واعتبارها (التكنولوجيا) أحد عناصر التغيير
الاجتماعى والاقتصادى .

اما اسهامات «باريتو» واستحدثاته لكثير من الاساليب المنهجية الرياضية
والاحصائية ، وخبرته السابقة فى هذه المجالات كان لها اثر واضح فى
تطوير دراسة وتحليل كل من علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع الاقتصادى
خاصة . كما جاءت رئاسته لاحدى المدارس الاقتصادية الشهيرة وهى «مدرسة
لوزان» تنويعا لمكانة باريتو العلمية التى مازالت موضع احترام وتقدير
فى العديد من الاوساط الاكاديمية حتى يومنا هذا . كما جاءت اهتمامات
باريتو لتركز على اهمية اختصاص كل من علم الاجتماع والاقتصاد وما أسماه
بالظواهر الغير عقلانية والعقلانية للسلوك الانسانى ، وضرورة تركيز علماء
الاقتصاد للاستفادة من علم الاجتماع فى دراسة الجوانب الاخرى «الغير
عقلانية» للسلوك الاقتصادى ، والتى من الصعب دراستها بواسطة علماء
الاقتصاد . ولقد اهتم «باريتو» بالعديد من التصورات الهامة النظرية
والمنهجية فى دراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، التى اشتهر بها
باريتو وخاصة «الرواسب» و«المشتقات» ، لفهم السلوك البشرى المعقد .

كما كانت تحليلات باريتو فى «منهج الاقتصاد السياسى» وتركيزه على
مشكلات سوسيو - اقتصادية هامة ، ولاسيما مشكلة القيمة ، والمنفعة ،
والتقدم ، وتوزيع الدخل ، والحرية الاقتصادية ، والمصالح ، والاشباع

وعبرها من الافكار والقضايا الهامة . من اسهامات هامة فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى ، وجعل هذا المجال موضع استقطاب للمهتمين بالعلوم الاجتماعية عامة والاقتصاد وعلم الاجتماع خاصة . كنا نجد «باريتو» أول من أسس ما يسمى بعلم اقتصاد الرفاهية الجديد، ومعالجته لمشكلة التخطيط الاقتصادى وغيرها من المشكلات الاقتصادية التى تميزت بالواقعية وتحليل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى ظهرت فى المجتمع العربى الرأسمالى .

وأخيرا ، لاحظنا بوضوح كيف كانت آراء قبلن من الآراء الهامة لأحد علماء الاقتصاد الأمريكيين الذين وجدوا من مجال علم الاجتماع الاقتصادى مجالا خصبا ليعرضوا أفكارهم وتصوراتهم الاجتماعية والاقتصادية . كما تظهر أهمية أفكار قبلن فى تأسيسه للمدرسة المؤسساتية ، التى غيرت من الأفكار التقليدية للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية والحديثة ، خاصة عند معالجتها للنظرية الاقتصادية سواء على المستوى النظرى أو المنهجى . فلقد كرمت المدرسة المؤسساتية بعيدا عن التصورات الاقتصادية الخالصة أو المذالية والاهتمام بالواقع المجتمعى ودراسة العوامل والوظائف الكامنة للعمليات والأنشطة والظواهر الاقتصادية . وهذا ما ظهر بوضوح فى تأكيدات قبلن على أهمية الاستعانة بالعلوم الاجتماعية بدون استثناء عند دراسة الظواهر الاقتصادية ، وهذا ما ساعده بالفعل فى معالجة الواقع الرأسمالى من منظور نقدى راديكالى مميز . كما ظهرت بصمات علما الاجتماع الاوروبين التقليديين واضحة على أفكار قبلن وخاصة أنصار المدرسة التاريخية الألمانية مثل ليمبت، وشمولر، وفييز، والمدرسة التطورية ولاسيما تحليلات دارون ، وكونت وسينسر، ودوركايم وغيرهم . والسبب يرجع فى ذلك، الى أن قبلن كان على اطلاع كبير بهذه التحليلات وعاصر الكثير منها واستفاد من آرائها ومناهجها فى دراسة القضايا السوسيو - اقتصادية التى عالجها بصورة واقعية نقدية ، وهذا ما جعل نسبة كبيرة من علماء الاجتماع المعاصرين تشيد بأهمية اسهاماته فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى من امثال بارسونز ، وميلز ، وميرتون وغيرهم .

الهوامش والمراجع :

- ١ - يجد القارئ تحليلًا وافيًا لأعمال سيميل ، والظروف الاجتماعية والتاريخية ، التي أثرت في كتاباته ، وتوجيه المنهج وطرق الدراسة التي استعان بها في دراسة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ، وعلاقته بالعديد من علماء الاجتماع الاقتصاديين الأمريكيين ، وكيف امتدت أفكاره إلى المدرسة الأمريكية بعد ذلك في المرجع التالي :
— Coser, L., *Masters of Sociological Thought*. Op. Cit., pp. 177-215.
- ٢ - نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها - ترجمة محمد عودة وآخرون - مراجعة عاطف غيث (ط.٧) القاهرة : دار المعارف ١٩٨٢ ، ص ١٥٩ - ١٦٠ .
٣ - المرجع السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ وأيضا
— Coser, L. Op. Cit., pp. 183-186.
- كما توجد بعض الكتابات التي عالجت تحليلات سيميل بصورة أكثر شمولاً وخاصة أفكاره ومنهجيته والقضايا العامة التي عالجها انظر على سبيل المثال :
— Szykman, N. J., *The Social Theory of G. Simmel* (N. Y :Atherton 1966).
- Cover, L. (ed.) *G. Simmel* (Englewood Cliffs) N. Y : Prentice-Hall 1965.
- Simmel, G. *The Philosophy of Money*, Boston : Routledge & Kegan Paul, 1978.
- (4) Coser, L. *Master ...* Op. Cit., pp. 193-194.
- (5) Ibid., p. 198.
- (6) Ibid., p. 191-192.
- ٧ - عالِم «سويديرج» تحليلات جورج سيميل في فلسفة النقود موضحا الكثير من التعليقات التي طرحها خاصة كل من دوركايم ، وفيسبر عن آراء «سيميل» في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، بالإضافة إلى

الكثير من الآراء الحديثة حول أهمية كتابات سيميل الاقتصادية ،
للمزيد من التفاصيل انظر :

— Swedberg, R. Economic Sociology, Op. Cit., pp. 36-7.

A - ارجع الى :

— Weber, M. 'Georg Simmel as Sociologist' Social Research 39, 13
1972, pp. 155, (Propably Written in 1906).

(9) Swedberg, R., Op. Cit., p. 37.

١٠ - لمزيد من التفاصيل انظر على سبيل المثال :

— اريك ، رول تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة راشد بداري ،
مرجع سابق ، ص ٤٠١ - ص ٤٠٧ .

— ج . شومبيتر ، عشرة اقتصاديين عظماء ، مرجع سابق ، ص
١٤٧ - ١٨٩ .

— Coser, R., Op. Cit., pp. 387-426.

— Aron, R., Op. Cit., pp. 109-183.

— Parsons, T., "Vilfredo Pareto" Contribution to Sociology in The
International Encyclopedia of The Social Science Vol. 11 & 12, (N.
Y. : Macmillan 1968) pp. 410-415.

— Allais, M. 'Vilfredo Pareto Contribution to Economic, International
Encyclopedica, Op. Cit., pp. 399-410.

— Finer, S. E., (ed.) Vilfredo Pareto, Sociological Writings (N. Y. :
1966).

(11) Coser, L., Op. Cit., p. 387.

١٢ - ترجم كتاب باريتو
الى اللغة الانجليزية مرتين الاول ويحمل العنوان «العقل والمجتمع»

— Livingston, A., The Mind and Society 4 Vols. (N. Y. : Harcourt
Brace Jovanovich 1935.

اما الطبعة الثانية فجاءت تحمل نفس الكتاب الاصلى

— Mirfin, D., Treatise on General Sociology (N. Y. : Dover 1963.

(13) Coser, L., Ip. Cit., pp. 387-880.

١٤ - اريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ - ص ٤٠٢ .

- ١٥ - نفس المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .
- (16) Aron, R., *Op. Cit.*, pp. 152-153.
- ١٧ - انظر الباب الثالث الفصل الثامن .
- ١٨ - اقتبسنا تلك الفقرة من المرجع التالي :
- Coser, L., *Op. Cit.*, p. 400.
- ١٩ - ج . شومبيتر ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ - ص ١٧٢ .
- ٢٠ - المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٩ .
- ٢١ - المرجع السابق ، ص ١٨٠ - ١٨٢ .
- ٢٢ - لمزيد من التفاصيل :
- Samelson, P. *Foundations of economic analysis*, Cambridge. Mass. Harvard Univ. Press 1983. p. 90.
- (24) Swedberg, R., *Op. Cit.*, p. 38.
- (25) *Ibid.*, p. 39.
- ٢٦ - للمزيد من التفاصيل حول وجهة نظر بارسونز على إسهامات باريتو في علم الاجتماع الاقتصادي وتحليل العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع انظر :
- Parsons, T., *The Structure of Social action*, 2 Vols., (N. Y : The Free Press, 1968) p. 288.
- ٢٧ - أريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .
- يوجد تحليلاً وافياً عن الحياة الاجتماعية والسيرة الذاتية الأكاديمية لفلين وأسرته وتتشكته عموماً في الولايات المتحدة تلك الحياة المليئة بالاحداث والتغيرات بصورة واضحة انظر المراجع التالية على وجه الخصوص .
- روبرت هيلبرونر ، قادة الفكر الاقتصادي - ترجمة راشد البراوي القنطرة ، مطبعة النهضة المصرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٢ - ٢٨٢ (الفصل الثامن)
- Coser, L., *Op. Cit.*, pp. 263-301.
- ٢٨ - أريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٣٥ - ٤٣٦ وايضاً :
- Oser, J. & W. C. Blanchfield, *The Evolution of Economic Thought* 3 ed.) Harcourt Brace Jovanovich In 1975, p. 360.

— Davis, A. K., 'T. Veblen' International Encyclopedia ... Op. Cit., Vol. 15/17 pp. 303-12.

— Gruchy, A. G. The institutional School, International Encyclopedia. Vol. 3 & 4 pp. 462.

- كوزلونا ، ك ب ، «المدرسة المؤسسية» اعداد مجموعة من الاقتصاديين السوفيت للاقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر ج ٢ (ترجمة عصام الخفاجي) دمشق : مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي ، ١٩٨٨ ، الفصل السابع ص ١١-٣٨ :
(29) Oser, J, Op. Cit., pp. 360-361.
(30) Ibid., p. 361.
(31) Ibid., pp. 362-365.

٣٢ - المرجع الاساسي

— Veblen, T., The Theory of The Leisure Class (N. Y : 1934 pp. 40.

(ولكن اعتمدنا على بعض الاقتباسات الكبيرة التي افردتها كل من أوسر وينشفيك في المصدر التالي :

(Ibid., p. 370.

— كما انظر ايضا ، اريك ، رول ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩ .

— Coser, L., Op. Cit., p. 282.

(33) Oser, J., Op. Cit., pp. 373-4.

٣٤ - ظهرت تلك الآراء قبلان في المرجع التالي :

— Veblen, T., Essays in our Changing Order, N. Y : Viking 1934.

— انظر ، اريك ، رول ، مرجع سابق ص ٤١١ - ٤١٤ .

٣٥ - نيقولا ، تيماشيف ، ترجمة محمد عودة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٤١١ - ٤١٤ .

(36) Swedberg, R., Op. Cit., pp. 40-41.

٣٧ - حقيقة ، لقد وجدت آراء قبلان استقطابا كبيرا من جانب علماء الاجتماع البارزين ، الذين تناولوا بعض مؤلفاته بالتعليق أو التقديم اليها ، وخاصة تلك المؤلفات ، التي مازالت تشغل اهتمام كل من المتخصصين في مجال وفروع علم الاجتماع والاقتصاد . لمزيد من

التفاصيل انظر ، المقدمة الهامة التي عرض فيها «ميلز» وجهة نظره بوضوح على أفكار فبلن في كتابه التالي :

- Mills, C. W. 'An Introduction' to Veblen, T. *The Theory of The Leisure class : an economic study of Institutions*, N. Y. Mentor Books, 1953.

— كما توجد بعض التعقيبات والتحليلات الهامة والحديثة على آراء فبلن في المقالات التالية :

- Tilman, R. & J. L. Simich 'on The use and abuse of T. Veblen in Modern American Sociology, II, *American J. of Economics and Sociology*, 43, 1, 1984 pp. 103-14.
- Davis, A. K., *Op. Cit.*, pp. 303-10.

٣٨ — لمزيد من التفاصيل حول وجهة نظر ميرتون في كتابات فبلن في علم الاجتماع الاقتصادي انظر :

- Merton, R. K., *Social Theory and Social Structure*, N. Y : The Free press, 1968, pp. 123-124.

(39) Svedberg, R., p. 41.

الفصل الرابع

اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة^(١)

تمهيد :

(١) الاسهامات الاولى لمدرسة شيكاغو .

• وليم اوجبرن •

• ايفرت هيجز •

(٢) كارل بولينى •

(٣) تالكوت بارسونز ، نيل سملر •

خاتمة •

تمهيد :

تمثل اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة أحد التحليلات الهامة التي ساعدت على تطوير وتحديث مجالات علم الاجتماع الاقتصادي وخاصة بعد بداية الخمسينات ، كما تعكس تلك التحليلات مرحلة تاريخية مميزة ليس فقط لأحد فروع علم الاجتماع الاقتصادي ، ولكن أيضا الى علم الاجتماع ذاته وغيره من العلوم الاجتماعية . والسبب يرجع بالطبع الى أن الهيمنة العلمية التي كانت تتمتع بها الجامعات الأوروبية وخاصة الألمانية ، والفرنسية ، والبريطانية بدأت ترحل الى الولايات المتحدة نتيجة لما يعرف «بالهجرة الثقافية» أو «هجرة العقول» من علماء الاقتصاد والاجتماع وغيرهم .

إن اهتمامنا في هذا الفصل سوف يركز على اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية في علم الاجتماع الاقتصادي ، كما أننا قد اشرنا في الفصلين السابقين لبعض الاسهامات الامريكية الاخرى سواء لعلماء الاقتصاد او علماء الاقتصاد والاجتماع معا ، الذين استقطبوا الى مجال علم الاجتماع الاقتصادي مع بداية هذا القرن . وهذا ما تمثل في الواقع في تناولنا لأهم اسهامات «ثورستين فبلن» كعالم اقتصاد أسس المدرسة المؤسسية التي تاثرت كثيرا بالعلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة . وكما أكدنا سابقا ، إن اهتمامات «فبلن» جاءت مرتبطة كثيرا بتحليلات المدرسة الأوروبية السوسيولوجية التقليدية سواء من ناحية التأثير العنصرى أو الفترة الزمنية التاريخية ، ويعد ذلك أحد أسباب وتبرير تصنيفه خلال تلك المدرسة . كما أن تحليلات «جوزيف شومبيتر» جاء جزء كبير منها عندما هاجر للعمل في جامعة «هارفارد» في الفترة ما بين (١٩٣٢ - ١٩٥٠) التي وضع خلالها الكثير من المؤلفات السوسيولوجية والاقتصادية في نفس الوقت . وبإيجاز إن اهتمامنا في الفصول السابقة قد عرضت أيضا لبعض علماء الاجتماع والاقتصاد الامريكي الذين أثروا بصورة مباشرة في تطور علم الاجتماع الاقتصادي .

على أية حال ، يكثف دراسة تفرّت للمدرسة السوسيولوجية الامريكية

الحديثة ان اسهاماتها متعددة ومتنوعة فى مجال علم 'الاجتماع الاقتصادى' ،
ويصعب ايجازه فى أحد الفصل والصفحات القليلة ، خاصة وان ذلك التراث
مازال يثرى العديد من فروع علم الاجتماع المتخصصة ومنها علم الاجتماع
الاقتصادى - ومن ثم ، سوف نحاول أن نوجز هذا التراث بصورة كبيرة حتى
نمطى فرصة للتعرف عامة على نوعية هذه الاسهامات وطبيعتها منذ بداية
العشرينات وحتى السنوات الاولى من عقد التسعينات - ويمكن تقسيم هذه
الاسهامات من الناحية التاريخية الى مرحلتين اساسيتين ، وهما :

المرحلة الاولى : التى تمثل فيها اسهامات مدرسة شيكاغو جزء كبيرا من
محور الاهتمام فى الفترة من بداية العشرينات وحتى نهاية الخمسينات
وسوف نشير خلالها لاسهامات كل من وليم او جبرن W. F. Ogburn ، وايفرت
هيجز E. Hughes ، وكارل بوليني K. Polanyi ، وتالكوت بارسونز
T. Parsons ، ونيل سملر ، وهذا سوف يكون موضع اهتمامنا فى
الفصل الحالى .

المرحلة الثانية : وسوف تشمل بداية الستينات وحتى الوقت الحاضر ،
متضمنة اهم الاعمال الحديثة لنيل سملر N. Smelser التى مازالت تسهم
فى تطوير علم الاجتماع الاقتصادى والتى بدأت منذ اشتراكه مع بارسونز
فى عقد الخمسينات ، بالإضافة الى اسهامات المدرسة الماركسية المحدثه التى
وجدت من البنائية الوظيفية نقطة انطلاق لها فى عرض افكارها ، مع
الاثارة ايضا الى مرحلة ما يعرف بعلم الاجتماع الاقتصادى الجديد ، حيث
ظهرت مجموعة من الاتجاهات المختلفة والمجالات المتعددة التى تعكس افكار
علماء الاجتماع والاقتصاد المعاصرين وهذا سوف يكون موضع اهتمامنا فى
الفصل القادم .

١ - الاسهامات الاولى لمدرسة شيكاغو (١) :

تعكس نوعية العلاقة بين علم الاقتصاد والاجتماع أحد الاحتمالات العامة
التي انشغلت بها مجموعة من علماء مدرسة شيكاغو الاوائل منذ أن انشؤء
قسم «لعلم الاجتماع» بجامعة شيكاغو فى عقد العشرينات . ففى خلال
السنوات الاولى من نفس هذا العقد ، كانت العلاقة بين كل من العلمين ذات
طابع سطحي للغاية ، وهذا ما يظهر واضحا فى تحليلات عدد كبير من
المختصين فى علم الاجتماع وتجنبهم تقريبا للتحليل الاقتصادى وهذا
اشار اليه حديثا ، موريى جانوفتز M. Janowitz . خاصة عن كتابات روبرت
بارك R. Park وارنيس بيرجس E. Burgess .

وحسب وجهة نظرنا ، لقد شهدت تلك الفترة نوعاً من الفصل بين اهتمامات علماء الاجتماع الأمريكيين التقنيين وبين قضايا وموضوعات علم الاقتصاد ، والسبب :

أولاً : يرجع الى بعض الاتهامات الاولى من جانب علماء الاقتصاد الى الاجتماع في نظام ما يعرف بمرحلة علم الاجتماع الامبريالي ، الذي ظهر نتيجة للانتقادات الشديدة التي وجهها كونت خلال القرن التاسع عشر الى علم الاقتصاد السياسي ، وحثه على ضرورة أن يهتم علماء الاجتماع بدراسة الظواهر الاقتصادية .

ثانياً : ظهور بعض الانتقادات من جانب علماء الاجتماع أنفسهم في العشرينات بضرورة تكريس جهود علم الاجتماع نحو القضايا السوسيولوجية وتطوير مناهجه ونظرياته العامة خاصة ، وأن تلك القضايا تعتبر محور اهتمام علم الاجتماع ذاته وليس دراسة الظواهر الاقتصادية .

ثالثاً : أن معظم اهتمامات علماء الاجتماع كانت تهدف أولاً وقبل كل شيء بعملية ترسيخ الشرعية المؤسساتية والأكاديمية لعلم الاجتماع ، والسعي لاعتراف الأوساط العلمية بعلم الاجتماع في الولايات المتحدة خاصة بعد ظهور ردود فعل واسعة النطاق حول نشأة هذا العلم الحديث من جانب علماء الاقتصاد (٢) .

وبالرغم من عملية الفصل بين اهتمامات علم الاقتصاد والاجتماع خلال العشرينات ، ظهرت بعض التحليلات الهامة لعدد من علماء الاجتماع بمدرسة شيكاغو والتي استقطبت العلاقات المتداخلة بين العلوم الاجتماعية ولاسيما على الاقتصاد والاجتماع . ومن أبرز هذه التحليلات كتابات كل من وليم أوجبرن W. Ogburn وإيفرت هيجز E. Hughes ويمكن الإشارة بصورة موجزة لتحليلاتهما حالياً .

وليم أوجبرن :

يكتف تحليل التراث الطمن والاكاديمي لأوجبرن بأنه كان ملماً بكثير من الموضوعات والتحليلات الاقتصادية سواء خلال مراحل تعليمه أو مهنته الأكاديمية . وتعتبر أهم الكتابات التي تندرج ضمن اهتماماته الاقتصادية والاجتماعية معاً ، تلك المقالات التي نشرها في عدد من الدوريات العلمية الاقتصادية مثل المجلة الاقتصادية الأمريكية "American Economic Review"

وكتابعاته خلال الحرب العالمية الاولى للجنة عمل الحرب الوطنية ، مكتب احصاءات العمل ، ومن اهم هذه المقالات دراسة ميزانية الاسرة Family budgets والمؤشرات البنائية للاسعار Constructing Price Indexes وايضا تحليلاته عن السكان ، والنمو الاقتصادى ، ومستويات المعيشة وغير ذلك من قضايا وموضوعات توضح مدى اهتمامه بالأنشطة الاقتصادية ، ولاسيما دراسته عن «تأثير الأوساط الاقتصادية على الاتجاهات الاجتماعية والعملية الانتخابية» .

كما تعد دراسة أوجبرن الشهيرة عن «التأثير الاجتماعى للتكنولوجيا» وما يعرف بالفجوة الثقافية Cultural Lag أحد الدراسات الهامة التى سعى فيها أوجبرن لوضع ما يسمى بسوسيولوجيا الاختراع Sociology of Invention ، والتى أشار فيها بوضوح لأهمية تأثير الوسط الاجتماعى على ظهور واكتشاف الاختراعات أكثر من تأثير ظهور العبقريات الفردية ذاتها ، وتحليله عموما لطبيعة الثقافة الموجودة أو الحاجات الثقافية التى تعتبر «أم الاختراع» The Mother of Invention (٣) .

وتوضح تحليلات أوجبرن عن «سوسيولوجيا الاختراع» الكثير من استخداماته للمفاهيم والتصورات الاقتصادية ، خاصة أنه حلل طبيعة الاختراعات وصنفها إلى نوعين متميزين هي : الاختراعات التكنولوجية Technological Inventions ، والاختراعات الاجتماعية Social Inventions . أما من حيث المفاهيم والتصورات الاقتصادية الأخرى التى استخدمها فى تحليلاته فى هذا المجال مثل الشركة القابضة Holding Company ، والاستثمار المالى Investment trust والبيع بالتقسيط Instalment Selling وغير ذلك من مفاهيم وتصورات متعددة ، حاول فيها أوجبرن أن يحلل ظاهرة الاختراعات وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . من ناحية أخرى ، تكشف تصورات أوجبرن ، واستخدامه «للاختراعات الاجتماعية» أحد الأفكار الهامة التى استلهمها من مكس فيبر وتحليلاته فى علم الاجتماع لاقتصادى . وخاصة أن تلك الفكرة توضح الكثير من العمليات السوسيولوجية والاقتصادية المتداخلة . علاوة على ذلك ، تعتبر تحليلاته عن النفس الاجتماعى Social Change إحدى الأفكار المميزة التى سعى فيها لدراسة أسباب التغيير فى المجتمع وما يعرف بالاختراعات اللامادية Non-material Invention .

بالإضافة إلى ، تأثر أوجبرن ببعض أفكار ماكس فيبر عن «الاختراعات الاجتماعية» إلا أن هناك بعض التحليلات التي تشير لطبيعة التأثير المباشر في تصورات أوجبرن عن «التخلف الثقافي» كان مصدرها الاساسى أحد علماء الاقتصاد الذين وجدوا مجال علم الاجتماع الاقتصادي أحد اهتماماتهم العامة وهو ثورستايين فيلن^(٤) رائد المدرسة المؤسسية التي أسهمت كثيرا في تطوير مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، وركزت كثيرا على العلاقة بين التغير والتكنولوجيا والبناء الاجتماعى والثقافى العام فى المجتمع . كما استطاع «فيلن» أن يطل مدى تأثير التكنولوجيا فى حدوث قوارق اجتماعية طبقية (واعتبارها) التكنولوجيا عنصرا أساسيا من عناصر الامتيازات الطبقية . ولقد امتدت تلك الافكار بعد ذلك عن التطورية التكنولوجية ، عند فيلن إلى أوجبرن الذى طورها فى فكرته العامة عن التخلف الثقافى كما استخدمها علماء آخرون من أمثال بارنز Barnes ، وستيوارت شاپين S. Chapin

ايفرت هيجز :

توضح تحليلات هيجز أنه استخدم مدخلا واضحا فى دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية وتناول الكثير من هذه المشكلات التي تؤكد على أنها موضع اهتمام ومجالات علم الاقتصاد . وهذا ما ظهر بوضوح فى مجموعة من الدراسات التي تناولها ومنها على سبيل المثال الاخطاء فى اماكن العمل Mistakes at Work ، «والعمل والذات» Work and Self «أنماط الشخصية وتقسيم العمل» Personality types and division of labour «ونمو المؤسسة» The growth of Institution . وغير ذلك من موضوعات وقضايا^(٥) سوسيو - اقتصادية توضح مدى اهتمامه بمجال علم الاجتماع الاقتصادى واسهاماته السوسيولوجية ككل .

وبالرغم من اهتمامه بهذه القضايا إلا أن هيجز أشار بوضوح إلى أن كثيرا منها تدخل فى نطاق علم الاقتصاد ، لكن العلاقة بين هذا العلم وعلم الاجتماع لا يمكن أن تكون منفصلة خاصة وأنهما يمثلان أهم العلوم الاجتماعية المتداخلة . كما أكد هيجز فى بعض الأحيان، أن هناك اهتمامات عامة لعلم الاقتصاد مثل دراسة المصانع ، والأسواق وغيرها وهى موضوعات اقتصادية ، كما تهتم الانثربولوجيا بدراسة الجماعات البدائية ، أما علم الاجتماع فإنه يركز أساسا على دراسة الأسرة ، ودور العبادة ، والاحياء

السكنية ، والسجون وغيرها - وعموما ، توضح اهتمامات «هيجز» مدى اعترافه بعملية تقسيم العمل المهني بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، هذا الاعتراف الذي لم يظهره معظم علماء الاقتصاد .

علوة على ذلك ، لقد اهتم هيجز بما يعرف بسوسيولوجيا المهن *Sociology of Occupations* ، ويعد أول من أسهم في هذا المجال خاصة انه وضع كتابا عن *French Canada in transition* (كندا الفرنسية في مرحلة التحول) ، وكتب العديد من المقالات الاخرى ، التي توضح مدى اهتمامه بالصناعة ، وجماعات العمل في المجتمع . ومن هذه المقالات على سبيل المثال الناس الطيبون والعمل القذر *Good People and Dirty Work* . وعلى اية حال ، توضح تلك الدراسات مدى تركيز هيجز أساسا على الميكانيزمات السوسيولوجية والموسيو - سيكولوجية عند دراسته لمشكلات العمل . وربما تعد رسالته عن الدكتوراه بعنوان «دراسة المؤسسة المدنية» ، إحدى الاعمال السوسيولوجية النادرة التي توضح مدى اهتمامات هيجز بدراسة الظواهر الاقتصادية والاجتماعية عامة ، وتحليل المؤسسات بصورة سوسيولوجية مميزة ترتبط كثيرا بموضوعات ومجالات علم الاجتماع الاقتصادي .

من ناحية أخرى ، معى هيجز لتحليل العلاقة بين مدى سيطرة المؤسسات الدينية (المدنية) على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في ظل وجود المنافسة في الأسواق ، تلك العلاقة التي أطلق عليها عملية التحول نحو الاديانية *Desecularization* بين الناس في المجتمع الحديث والتي ظهرت بوضوح في علاقات العمل والسوق ، والعلاقات المهنية وغيرها من الأفكار التي جعلت هيجز يهتم بعملية التحول المهني *Professionalization*

كما تعد اهتمامات هيجز عن دراسة الاوضاع الواقعية للانشطة الاقتصادية إحدى الدراسات الهامة التي تناول فيها ايضا اهتمامه بقضية الحراك *Mobility* ، حيث ميز بوضوح نوعين من الحراك : أولا : الحراك الوظيفي *Occupational Mobility* للفرد ، والتي يسعى فيها الى تغيير مهنته التي يعمل فيها بصورة تقليدية رغبة منه في التجديد والتغيير . ثانياً : الحراك المهني *Professional Mobility* ويحدث عندما تسعى جماعة للفرد ككل الى التحول نحو مهنة محترفة حديثة . ولقد اهتم هيجز بتحليل الكثير من الفئات والجماعات المهنية والاقتصادية المختلفة وتوضح

عموما ، مدى استخدامه لكثير من المفاهيم والتصورات الاجتماعية والاقتصادية عند تحليل المشكلات المجتمعية الواقعية .

هكذا ، توضح التحليلات السابقة لكل من وليم أوجبرن ، وايفرت هيجز عن مدى اهتمام مدرسة شيكاغو السوسيولوجية في العشرينات بدراسة العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية . ولكن كما اشرنا مسبقا ان تلك الفترة قد شهدت نوعا من الفصل النسبي بين تخصصات واهتمامات كل من علم الاجتماع والاقتصاد وذلك لمجموعة من الاسباب التي كان فيها علم الاجتماع يسمى لتثبيت شرعيته في الاوساط الاكاديمية الامريكية . هذا بالإضافة ، الى اهتمام علماء الاجتماع بالتركيز على القضايا النظرية والمنهجية التي تطور الاطر العامة التي يقوم عليها علم الاجتماع . الا ان ذلك لم يمنع عموما من ظهور بعض التحليلات التي وجدت من الصعب عليها أن تبقى سوسيولوجية خالصة من منظور البعد التحليلي ، دون اللجوء الى مناقشة القضايا الاقتصادية التي طرحت نفسها للتحليل من جانب علماء الاجتماع خاصة بعد النمو الصناعي والاقتصادي الذي تصدرته الولايات المتحدة ابتداء من العشرينات ، والذي دفع بظهور بعض الفروع الجديدة مثل علم الاجتماع الصناعي ، الذي ارتبط كثيرا بمجالات علم الاجتماع الاقتصادي .

قبل أن نتناول بقية اسهامات المدرسة السوسيولوجية الامريكية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، التي ظهرت بصورة خاصة في منتصف الخمسينات . نود أن نشير الى بعض التعقيبات حول اسهامات هذه المدرسة خلال الثلاثينات والاربعينات بعد ما وضحنا اسهامات كل من (اوجبرن) و « هيجز » ، خاصة وان مدرسة شيكاغو التقليدية قد فقدت جزءا من سيطرتها على سيادة علم الاجتماع الامريكي ، وذلك مع نهاية عقد الثلاثينات وقد أثر ذلك بالطبع على نوعية الاسهامات الحقيقية في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، بالرغم من ظهور علم الاجتماع الصناعي خلال هذه الفترة ، الا انه ركز دراسة شبكة علاقات العمل داخل المصانع ، ولم يعط مزيدا من الاهتمام الى طبيعة الأنشطة والوظائف الاقتصادية في مجال الصناعة . كما ظهرت دراسات التحديث Modernization Studies ولكنها ركزت ايضا على المظاهر السوسيو - سيكولوجية وتجاهلت مدى تأثير الامبريالية وعلاقات التجارة الدولية . وهذا ينطبق كذلك على دراسات الحراك الاجتماعي ، فلقد اعلنت اهتماما ملحوظا للحراك الفردي دون ان تقدم

نفسها في تحليل البناءات الاقتصادية في المجتمع . ولكن مع بداية الخمسينات ، اهتمت نظرية المجتمع الصناعي Theory of Industrial Society بتطليل أثر العوامل التكنولوجية على نوعية البناءات الاجتماعية والاقتصادية .

وكما توضح آراء بول لازارسفيلد P. Lazarsfeld (١٧) ان الفترة منذ منتصف الثلاثينات وحتى بداية الخمسينات تعكس عدم اهتمام ملحوظ من جانب علم الاجتماع الأمريكي بالقضايا والموضوعات الاقتصادية ، خاصة وأن كثيرا من العلماء الاجتماعيين كانت لديهم بعض الاطر الايديولوجية الهامة ضد الأنشطة والمشروعات الاقتصادية ، وهذا ما ظهر بوضوح عند تحليلهم للتنظيمات الاقتصادية وتركيزهم فقط على عمال المصانع . كما اهتمت الكثير من المظاهر الاجتماعية عند تحليلهم لهذه التنظيمات وهذا هو موضع اهتمامهم الرئيسي بعلم الاجتماع الصناعي . بالرغم من ذلك عموما فقد ظهرت بعض الاعمال الموسيولوجية الهامة والتي عالجت القضايا الموسيولوجية والاقتصادية الصناعية معا ، ومن اهمها دراسة ميلفن دالتون M. Dalton عن الناس المديرين Men Who Manage ، ودراسة وليم وايت W. W. W. وآخرون عن النقود والدافعية Money and Motivation تلك الدراسات التي يعاد تقييمها حديثا لتحليل أهميتها لكل من علم الاجتماع الصناعي والاقتصادي . هذا بالإضافة الى دراسة وايت ايضا عن العلاقات الانسانية في صناعة المطاعم Humen Relations in The Resturents . Industry

٢ - كارل بوليني :

مع بداية الخمسينات بدأت فترة جديدة تتحدد معالمها في تاريخ العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع وفروعه المختلفة ، خاصة أن تلك الفترة قد شهدت تطورا ملحوظا في انتقال الهيمنة العلمية للوساط الأكاديمية الأوروبية الى الجامعات والمعاهد الأمريكية . كما وضحا ذلك من قبل ونتيجة لأسباب متعددة . كما شهدت بداية تلك الفترة أيضا بعض التغيرات الجوهرية على نشأة علم الاجتماع الاقتصادي وتطور مجالاته المختلفة ، وإن كانت قد ظهرت أولى تلك التغيرات منذ العشرينات ولاسيما مع وجود التحليلات الأولى لاسهامات مدرسة شيكاغو . ومن أهم هذه التغيرات الأساسية التي أثرت بوضوح على علم الاجتماع الاقتصادي ، هي العلاقة

الجديدة بين علم الاجتماع والاقتصاد ، وتقريب فترة الخلافات الظاهرة والكامنة بين المتخصصين فى كل من العلمين .

ويظهر لنا تراث تحليل العلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد ان بداية الخمسينات تعد من المراحل الهامة التى شهدت حول هذه العلاقة ، خاصة وإن علماء الاجتماع بدأوا يأخذون زمام المبادرة ويتناولون القضايا والمشكلات الاقتصادية فى اطار اهتمامات علم الاجتماع ، ولاسيما بعد أن بدأت تكشف الكثير من جوانب القموض المتعددة التى كانت تلازم كل من الاطر النظرية التصورية والاساليب التحليلية المنهجية التى كان يستخدمها علماء الاجتماع عند دراسة الظواهر المجتمعية . بالإضافة الى ، تنوع اهتمامات المتخصصين وظهور فروع جديدة بدأت تسهم فى إثراء كل من هذه الاطر والاساليب المنهجية . وهذا ما ظهر واضحا عند نشأة علم الاجتماع الصناعى على سبيل المثال منذ بداية الاربعينات ، وفتح المجال امام دراسة الصناعة ومشكلاتها المختلفة ومدى علاقاتها بالقفات والطبقات العاملة ، وظروف العمل ، والانتاجية ، والتدريب والمهارة ، وعلاقات التنظيم والادارة وغيرها . وبإيجاز ، بدت الفرصة سائحة لمعالجة الكثير من الأنشطة والقضايا الاقتصادية التى تؤثر على نمط الحياة الاجتماعية العامة فى المجتمع . الامر ، الذى استقطب مجموعة من علماء الاجتماع لتحليل هذه القضايا والمشكلات عن طريق استخدام منظوراتهم السوسيولوجية والتى يجب أن ننظر الى العوامل المتداخلة فى تشكيل هذه القضايا والمشكلات وتأثيرها على السلوك الفردى والمجتمعى ككل .

حقيقة ، لقد كان لتأثير هذه العوامل ونوعية اهتمام الجيل الجديد من علماء الاجتماع ، حدوث طفرة قوية فى تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادى والقضايا المطروحة فى تلك المجالات ، والتى أسهمت بعد ذلك فى تنويع كل من المجالات والقضايا والرؤى التحليلية ، التى ركز عليها العلماء عند دراستهم للحياة الواقعية الاقتصادية والاجتماعية . ومن أهم هذه التحليلات التى تناولت موضوع علم الاجتماع الاقتصادى كتابات كل من كارل بوليني K. Polanyi وتالكوت بارسونز T. Parsons ، ونيل سملسر N. Smelser ، ثم ظهور مجموعة جديدة من علماء الاجتماع الاقتصادى التى تجمع الكثير من علماء الاقتصاد والاجتماع معا ، والذين وجدوا من هذا الفرع مركزاً لاهتماماتهم وترجم اسماً جديدة للعلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد ونشأة ما يعرف حالياً «بعلم الاجتماع الاقتصادى الجديد» .

ونبدأ أولى هذه التحليلات بكتابات «كارل بوليني» الذي تلازمت ظهور أفكاره مع تحليلات كل من «بارسوتز وسملسر» على وجه الخصوص (٧) . وتتمثل تصورات «بوليني» فى إحدى الكتب الهامة بعنوان التجارة والسوق الامبراطوريات المبكرة Trade and Market in The Early Empires . والذى قام بتجميعه وكتيبته مع عدد من علماء الاجتماع البارزين وهم كونارد ارنسبرج C. Arensberg ، وهارى بيرسون H. Pearson . بالإضافة الى عدد من الكتب الاخرى التى قام بوضعها بوليني وتجمع بين التحليلات السوسيولوجية والاقتصادية ومنها على سبيل المثال «التحول الكبير» The Great transformation تناول فيها «الحالة المعيشية للانسان» The Livelihood of Man وغيرها من الكتب الاخرى . ومن أهم الاسباب التى أدت لظهور هذه التحليلات هى نظرة بوليني وغيره من علماء الاجتماع الأمريكى السابقين ، بأن علم الاقتصاد لم يعد قادرا على معالجة كل القضايا الاقتصادية ويفسرهما بعيدا عن الواقع الاجتماعى التى تظهر فيه . علاوة على ذلك ، كان لدى علماء الاجتماع أنفسهم طموحات كبيرة بدراسة هذه القضايا وعدم الفعل بين اهتمامات علم الاجتماع والاقتصاد خاصة عند تحليل الظواهر الاقتصادية التى ظهرت فى المجتمع الحديث والبعيد بصورة نسبية عن الخطوات الفاصلة والمميزة بين مجالات كل من هذين العلمين ، وضرورة الربط بين كل من الاقتصاد Economy ، والمجتمع Society وحديثا جدا ، أشار كل من مارتينلى وسملسر Martineli & Smelser (٨) لأهمية تحليلات بوليني فى علم الاجتماع الاقتصادى ، وطرحه لمجموعة من القضايا الهامة التى تشغل اهتمامات المتخصصين فى هذا العلم فى الوقت الحاضر مثل :

أولا : قضية العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع .

ثانيا : قضية السوق كميكانيزم هام فى المجتمع الرأسمالى .

ثالثا : قضية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية .

رابعا : قضية المبادئ العامة للتكامل الاقتصادى .

بالنسبة لتحليل «العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع» ، تظهر أهمية تحليلات بوليني وتميزها عن الكثير من تحليلات علماء الاقتصاد السياسى،

الذين ركزوا على تصورات تقليدية تفصل بين الاقتصاد والمجتمع الذي يوجد فيه . أما بوليني فلقد جعل محور اهتمامه الاساسى ، بان الاقتصاد يتجسد فى المجتمع ويعتبر جزءا منه تلك الفكرة التى سيطرت على كثير من رواد المدرسة الاقتصادية المؤسسية التى تزعمها كل من فبلن ، وكومون ، وميثل . كما تظهر آراؤه ذات الطابع النقدى الى مبادئ وأفكار الاقتصاد الميالى ، وتركيزه على فهم العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع ، ومعالجة المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية التى توجد فى النظام الصناعى الرأسمالى .

وتظهر اهمية تحليلات بوليني للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع انه سعى لتحليل الجذور التاريخية لهذه العلاقة خاصة فى كتابه الذى اهداه مع مجموعة من علماء الاقتصاد الاجتماعى عن «التجارة والسوق فى الامبراطوريات المبكرة» . حيث أكد على ان تحليل هذه العلاقة تكشف عن مدى تغيرها بمرور الوقت ، ولكن بصورة عامة فان المجتمع له الاولوية فى السيطرة التامة على الاقتصاد ، كما تظهر ذلك الشواهد التاريخية . فالاقتصاد كنظام اجتماعى كان يتحدد فى مجتمعات ما قبل الرأسمالية وفقا للقواعد والعلاقات البنائية الاجتماعية ، ولم تحاول أن تعمل المؤسسات أو الجماعات والأفراد الذين لديهم السيادة أو السيطرة على الاقتصاد من أجل تحقيق معدلات أعلى من المصالح المادية ، لمسيهم المستمر للحفاظ خاصة على المكانة الاجتماعية التى ترتبط بالعديد من المميزات . أما الرأسمالية الحديثة ، فهى حالة استثنائية ، نظرا لطبيعة الاقتصاد وتبعيته للعلاقات الاجتماعية التى تظهر بصورة أقل كثيرا عن المجتمعات الأخرى السابقة على الرأسمالية . ولقد استمد بوليني هذه الفكرة من خلال تصوراته الى قوة السوق فى تشكيل العمليات والأنشطة الاقتصادية ، وتجعل «الموق» حرا كثيرا عن العديد من أشكال السيطرة والضبط الاجتماعى وبالمقارنة أيضا بالمظاهر الاجتماعية الأخرى . ولذا ، نجد ان بوليني ، بنى أفكاره على أن الرأسمالية تعتبر حالة استثنائية واعتبار المجتمع الرأسمالى الحديث حالة مميزة فى تاريخ الإنسانية .

اما قضية السوق الاقتصادى The Market Economy فى تحليلات بوليني - على حد آراء مارتنتلى وسلمر - فانها تظهر فى جميع أعماله ولا سيما كتابه الشهير عن التحول الكبير The Great Transformation ، حيث سعى لتحليل طبيعة السوق الاقتصادى والتناقضات العامة التى ترتبط به ،

وعملية التنظيم التلقائي للسوق باعتباره أحد المؤسسات العنامة الكبرى ،
وتباين آراء المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية و سيوكلاسيكية حول السوق فى
المجتمع الرأسمالى . ولقد تبنى بولبنى المنح التحليلى التاريخى المقارن
باعتباره أحد المداخل السوسيولوجية الهامة التى يستند عليها الكثير من
علماء علم الاجتماع الاقتصادى للتعرف على "تطور التاريخة ، والعلاقات
السببية التى تفسر طبيعة العمليات والانشطة والظواهر الاقتصادية ككل .
وهذا بالفعل ما اهتم به بولبنى وهدف لدراسة اسباب ظهور الحضارة
الصناعية للرأسمالية خلال القرن التاسع عشر وما الاسباب التى تؤدى الى
انهيار هذا النظام أو الحضارة فى القرن العشرين . حقيقة ، لقد اهتم
بولبنى بالاسباب التى يمكن أن تؤدى الى الانحيار نتيجة للازمات الواضحة
فى معظم المنظمات الرأسمالية ومنها على سبيل المثال قيمة ومستوى الذهب
Gold Standard ، والنظام العالمى المستنى International Finance
System ، وميزان القوة Balance of Power بين الدول الكبرى ،
والحكومة الديموقراطية الدستورية Constitutional democratic Government
بالاضافة الى ما يسمى بالسوق المنظم تلقائياً Self-Regulating Market .

كما حاول بولبنى أن يركز على تحسین فكرة السوق ذو التلقائية
المنظمة باعتباره أكبر ميكانيزم مؤسساتى لتعظيم الاقتصاد الرأسمالى ،
ولكن تصور أن ذلك لن يستمر طويلا بدون حدوث تنقضات داخل كل من
الموارد الطبيعية والبشرية فى المجتمع ، حيث يؤدى ذلك الى تدمير العلاقات
الانسانية ، ويحول البيئة المجتمعية الى منطقة خالية من العلاقات
الاجتماعية التضامنية . كما أن السبب يرجع أيضا ، نظرا لان الاقتصاد
قائم على اساس وجود «السوق تلقائى التنظيم» ، ذلك السوق الذى ينفصل
عن جميع النظم والمؤسسات الاجتماعية الاخرى ، ويعمل على وضع كثير
من القيود على وظائف هذه المؤسسات طبقا لقواعدها العامة . فى نفس
الوقت ، يؤدى الى تحويل كل من الارض والعمل الى سلع زائفة
Fictitious Commodities . علاوة على ذلك ، ان الاستراتيجيات الدافعية
التي يسمى الاقتصاد لوضع مثل تنظيم اسبق بعيدا عن المراكز والقوى
السياسية ذاتها ، تعمل على ظهور العديد من التنقضات الاخرى . فى
الواقع ، حاول بولبنى أن ينتقد العديد من تنقضات التى ترتبط بطبيعة
مكونات السوق الرأسمالى فى اطار ما سمى - بنحركة 'المزدوجة Double
Movement من اجز السيطرة على جميع تسهر وقوى لصراع 'الوجودية

بين كل من اقتصاد السوق والمجتمع ، وذلك بهدف تعزيز خصائص حرية السوق المنظم وتكامله مع عناصر السيطرة والضبط لتبادل العمل ، ورأس المال ، والموارد الطبيعية .

ويتضح من الفكرة الرئيسية عن «السوق الاقتصادي» عند بوليني مدى تركيزه على عمليات التكامل وتخفيف حدة الصراع للتناقضات الناجمة عن السوق باعتباره أهم الميكانيزمات المؤسساتية والنظامية التي تشكل السوق الرأسمالي . ولقد طرح بوليني بعض الحقائق التاريخية خاصة حول فترة ظهور الثورة الصناعية المبكرة في بريطانيا وخلال فترة عدم الاستقرار العالمى فى القرن العشرين . حيث توصل الى انه ليس فقط قوى السوق التي أدت الى ظهور الثورة الصناعية فى بريطانيا ، ولكن أيضا تأثير مجموعة السياسات الاجتماعية بما فى ذلك التشريعات الاجتماعية والعمل، واستراتيجية النقابات ، والسياسات الجمركية ، وأنشطة البنك المركزى . ومن هذا المنطلق ركز بوليني على انتقاد المبادئ النظرية والفلسفية والنفعية العامة والنظريات الكلاسيكية التي لم تدرك حقيقة تصوره البديل عن الاقتصاد باعتباره عملية نظامية . وعموما ، حاول بوليني أن يركز فى تحليلاته على العناصر والأفكار السوسيولوجية ، التي تهدف أساسا للحفاظ على درجة من التماسك الاجتماعى Social Solidarity ، وعلى الزعرة الفردية المجتمعية والسيطرة عليها بواسطة القيم النفعية The Utilitarian Values ، تلك الفكرة التي لم تجد اجابة لها حتى الان - حسب تصورات سمسر ومارتينيللى - فى واقع مجتمعات دولة الرفاهية الحديثة ، حيث يستمر الصراع والتوتر المحتوم بين زيادة فاعلية الاقتصاد وحرية السوق من جانب والتنظيم والحقوق الاجتماعية من جانب آخر .

اما بخصوص القضية الثالثة «نقد النظرية الاقتصادية» التي تناولها بوليني فى اطار اسهاماته فى مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، والتي عالجها فى فكرته عن الزيف الاقتصادي Economist Fallacy حيث ميز بين نوعين من المظاهر أو الملامح المميزة للحياة الاقتصادية وهما أولا : المظهر الحقيقى Substantive Aspect ، ذلك المظهر الذى يميز العلاقات النظامية بين البشر وعلاقاتهم الاجتماعية والبيئية الطبيعية ، ونوعية الاهداف التي تشجع الحاجات الانسانية . ثانيا : المظهر الشكلى Formal Aspect ، الذى يقوم على فكرة الاختيار بين الوسائل النادرة والبديلة ، وفكرة العلاقة المنطقية Logical Relationship بين الوسائل Means

والغايات Ends • كما يحلل بوليني بأن «الزيف الاقتصادي» يرتبط كلية بالمظهر الاخير (الشكلي) لجميع عناصر الحياة الاقتصادية ، والتي يسعى علماء الاقتصاد بتحليلها وفقا لعلاقات السوق الشكلية ، التي تقوم اساسا على علاقات العرض والطلب Supply-demand relations وذلك منذ القرن الثامن عشر ، واعتقاد علماء الاقتصاد خطأ بأن تلك العلاقات علاقات طبيعية وعالمية - علاوة على ذلك ، ان القوانين التي يستند علماء الاقتصاد عليها في تفسيرهم لعلاقات السوق لم تكن قوانين بشرية ، والسبب يرجع لان علماء الاقتصاد لم يأخذوا في الحسبان طبيعة المضمون الاجتماعي عند دراسة الأنشطة الاقتصادية •

وطبقا لتصورات بوليني أن ماركس قد تحرك في الاتجاه الصحيح عند تفسيره للعلاقات الاجتماعية للانتاج وديناميكياتها ، ولكن بسبب اعتقاده بالتصورات الراديكالية (ريكاردو) العامة عن الاقتصاد فإنه لم يتحرك كثيرا بصورة كافية • وبصورة عامة ، لقد سعى بوليني وزملاؤه لتحليل النماذج النظامية العامة التي تحدد طبيعة الأنشطة الاقتصادية أكثر من تحليل السوق ذاته • ومن ناحية أخرى ، أن الفكرة العامة لبوليني حول محدودية شرعية «الفعل الاقتصادي العقلاني» تستمد جذورها من أفكار رواد المدرسة التاريخية الألمانية مثل فيبر ، وبأريeto وعلماء اقتصاد المدرسة المؤسسية الأمريكية (فيلن) • تلك الفكرة التي مازالت موضع للنقاش حتى يومنا هذا ، خاصة وأن أصحاب الرأي القائل ، بعدم وجود عالمية للافتراضات الاقتصادية مازالوا على جانب كبير من الصواب • ولكن عموما سعى بوليني لتمييز الأنشطة الاقتصادية بين مظاهر «حقيقية» و «شكلية» ليؤكد على فكرة هامة وهى ، أن تحليل مظاهر الاقتصاد الشكلي تؤدي الى عدم فهم واقعي للحياة الاقتصادية العقلية وتطورها التاريخي ، تلك الفكرة التي ركزت عليها معظم تحليلات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية في دراستها للرأسمالية الليبرالية في فترة تاريخية محدودة فقط • وإن كانت أفكار بوليني هذه لا تشجع رواد النظرية الاقتصادية على تطوير تصوراتها وتبنى الدرامات التحليلية المقارنة بين الرأسمالية البرجوازية العقلانية والنظم الاخرى ومعرفة الكثير من الاخلافت الجوهرية بين كل منهما - وبالرغم من ذلك ، ان آراء بوليني سعت لتطوير وجهة النظر الطبيعية لتفسير الأنشطة الاقتصادية ، ومدى ارتباطها باستمرار حركة الناس ، والومائل المادية ، ورأس المال ، والمعرفة التكنولوجية التي توجد في المجتمع - فالنشطة الاقتصادية

عموما ، تتطلب نوعا من الحراك فى الموارد وتوزيع الانتاج . على اية حال ، لقد سعى بوليني للاجابة على تساؤلات هامة ، حول الواقع النظامى والمؤسساتى الذى تتجسد فيها الأنشطة الاقتصادية وطبيعة المبادئ التى تنظمها ومعرفة اثر النظم غير الاقتصادية والتى تلعب دورها فى تشكيلها مثل الدين والحكومة على سبيل المثال .

من هذا المنطلق ، سعى بوليني لمناقشة قضية تصنيف المبادئ العامة لعمليات التكامل الاقتصادى *Economic Integration* مثل : تبادل (الهدايا) *reciporcity* ، وإعادة التوزيع *Redistribution* والتبادل الاقتصادى العادى *exchange* . ولقد استخدم بوليني الدراسات الاثريولوجية هو وزملاؤه لتصنيف هذه العمليات ، كما وضع كيف يميز كل نوع عن الاخر حسب اشكال التوزيع المكانى والجغرافى . فالنوع الاول: تبادل الهدايا ، الذى يشير لعملية التبادل بين الجماعات الاجتماعية المتجانسة مثل (تبادل الهدايا) . والنوع الثانى «إعادة التوزيع» يشير الى التمويل الملائم من والى المركز (مثل توزيع الطعام المنظم اداريا) اما النوع الثالث «التبادل» فانه يشير الى المعاملات الاقتصادية العادية فى السوق مثل (البيع والشراء) .

ويرى كل من «سمسر ومارتينلى» أن تصنيف بوليني لعمليات لعمليات التكامل الاقتصادى ، تظهر بعض الملاحظات حولها نظرا لعدم اكتمالها وتنطيتها لجميع عناصر التفاعل والتكامل الاقتصادى وعملياته المختلفة فى المجتمعات وفى الفترات الزمنية السلمية او الحربية ، حيث يحدث على سبيل المثال نوعا من الحراك السياسى للخدمات والبضائع للاقتصادية من أجل تحقيق الفعل الجمعى *Collective action* مثلما يحدث خلال وقت الحروب . كما أن هذا التصنيف يعتمد على التحليلات الاستاتيكية التى لم تهتم بواقع الحياة الاقتصادية الديناميكية المختلفة او التحول من نمط الى آخر . وبالرغم من تلك الملاحظات الا ان تحليلات بوليني حول مبادئ التكامل الاقتصادى وعملياته المختلفة انتقدت كثيرا من جوانب الاسس العامة التى تقوم عليها النظرية الاقتصادية ومعالجتها لكثير من الظواهر والسياسات الاقتصادية المختلفة .

عموما ، ان آراء بوليني السابقة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ركزت على مجموعة من القضايا الهامة التى تشغل اهتمام المتخصصين فى هذا

المجال في الوقت الحاضر ، ولا سيما العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع تلك القضية التي تعكس مدى اهتمام المدرسة الأمريكية السوسيولوجية بصفة خاصة بموضوعات علم الاجتماع الاقتصادي. واستخدامها هذا المفهوم عامة ، والتي ظهرت بعد ذلك بوضوح في تحليلات كل من بارسونز وملسز . علاوة على ذلك ، لقد استخدم بولينى العديد من المداخل السوسيولوجية والانثروبولوجية في تناولته القضايا التي اهتم بمعالجتها ، كما اهتم بالاساليب التحليلية المقارنة عند تفسير الظواهر والمشكلات الاقتصادية مثل ، السوق الاقتصادي والمبادئ العامة لعمليات التكامل الاقتصادي ، كما جاءت معالجته لتلك القضايا في سياق نقدي مميز للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية .

بايجاز ، كان بولينى يهدف لتطوير منهج سوسيولوجي واضح لدراسة الحياة الاقتصادية في المجتمع الحديث ، كما نجح في دراسة مجتمعات ما قبل الصناعية ، تلك الفكرة التي لاقت قبولا كبيرا لدى الكثير من المتخصصين في مجال علم الاجتماع الاقتصادي في الفترات الاخيرة .

٢ - تالكوت بارسونز ونيل ملسز :

تعتبر اسهامات بارسونز في علم الاجتماع الاقتصادي من أبرز اسهامات المدرسة السوسيولوجية الأمريكية الحديثة ، نظرا لتنوعها وتناولها العديد من القضايا والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تندرج تحت مجموعة مختلفة من مجالات علم الاجتماع الاقتصادي . كما تظهر أهمية اسهامات بارسونز بأنها تمثل مرحلة طويلة من المراحل التاريخية النشطة التي تتطور خلالها علم الاجتماع وفروعه المختلفة ومنها مجال علم الاجتماع الاقتصادي . فلقد ظهرت أولى أعمال بارسونز خلال العشرينات عندما أنجز رسالته للدكتوراه ودراسته للراسمالية عند كل من سومبارت ، وماكس فيبر ، وامتد ذلك العطاء العلمى حتى عام ١٩٧٩ عندما توفى بارسونز تاركا ثروة علمية سوسيولوجية هائلة .

كما تمتاز تحليلات «بارسونز» ، بأنها اعطت عمقا سوسيولوجيا واضحا في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، وخاصة انه اهتم بتوضيح الكثير من القضايا الاقتصادية ، ولا سيما العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والمجتمع ، والنظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية والنظرية العامة للانسان الاجتماعية وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا . علاوة على ذلك ، ان بارسونز قضى حسب تصورنا الخاص معظم حياته الأكاديمية مدفعا من

نظام الرأسمالي وتحليل مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عامة، كما كان عرضه للعديد من الانتقادات الماركسية أو الراديكالية أو ما يعرف بالماركسية الحديثة . وكان أيضا بارسونز ندا قويا لهذه الاتجاهات والانتقادات ومفتدا للتناقضات النظرية والواقعية التي أحيطت حولها في الواقع .

بالإضافة إلى ذلك ، إن وحدات التحليل السوسيولوجي التي تبناها بارسونز في دراساته المتعددة جعلته يعالج الكثير من القضايا التي يتناولها كل من علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع والسياسة والتاريخ وغيرهم من العلوم الاجتماعية المختلفة . بالطبع ، أن التراث البارسونزي يكشف إلى حد استقاد وتأثر بارسونز من المدارس الأمريكية والأوروبية التي سبقته أو عاصرها في الواقع ؟ وكيف كان يتخذ موقفا محددا له في نهاية دراساته وتحليلاته ، مما اكسب تراثه العلمي سواء في فروع علم الاجتماع المختلفة عامة ، أو في علم الاجتماع الاقتصادي قيمة أكاديمية مميزة عن الكثير ممن عاصروه من رواد علم الاجتماع ككل ؟ .

قبل أن نشير إلى إسهامات بارسونز في مجال علم الاجتماع الاقتصادي - موضع اهتمامنا الحالي - يجب أن نوضح حقيقتين هامتين مؤداهما : أولا : يصعب علينا أن نشير خلال الصفحات القليلة القادمة إلى جميع إسهامات بارسونز في مجال علم الاجتماع الاقتصادي نظرا لتنوعها وتعددتها خلال أكثر من نصف قرن قضاه بارسونز ويمثل العمر الأكاديمي الحقيقي له ، ترك فيه ثروة علمية ، لا زال المتخصصون في مجال علم الاجتماع الاقتصادي يكتشفون العديد من الدراسات الهامة التي لم تظهر من قبل كما حدث في عام ١٩٩١ لما يعرف بمحاضرات مارشال Marshall Lectures في أرشيف جامعة هارفارد Harvard University (١٠) .

ثانيا : جاءت بعض إسهامات بارسونز في مجال علم الاجتماع الاقتصادي مشتركة مع عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر نيل سملر وخاصة كتابهما المعنون « اقتصاد والمجتمع » الذي يعد من أهم التحليلات التي ظهرت في الستينات في هذا المجال ، وسوف نشير فيما بعد إلى إسهامات سملر أيضا في إطار تحليلنا للمدرسة السوسيولوجية الأمريكية الحديثة .

وفيما يلي تصنيفا لإسهامات بارسونز في مجال علم الاجتماع

إسهامات بارمونت في علم الاجتماع الاقتصادي

المرحلة الثالثة ١٩٥٠ - ١٩٧٩	المرحلة الثانية ١٩٣٠ - ١٩٥٠	المرحلة الأولى ١٩٣٠ - ١٩٢٠	الزمن
الاقتصاد كعلم شرعي من المنطق الاجتماعي	العامل التحليلي للاقتصاد	المراسلانية كنظام سوسيوي-اقتصادي	- الأفكار المسامية
المدرسة الاقتصادية النيمو كلاسيكية والكجزية (كجز - مارشال - فيبر)	المدرسة الاقتصادية النيمو كلاسيكية (شيسوميتير - مارشال - بارليجو - فيبر)	المدرسة المراسلانية الأمريكية المدرسة الألمانية التشاريغية (هابلن/فيبر/سومبارت)	- النتائج النظرية بين المدارس المختلفة وبارمونت
النظرية الاقتصادية جزء من المنظورية المسامية للانسان الاجتماعي	تركيز كل من الاقتصاد وعلم الاجتماع على عوامل تحليلية مختلفة وانفصالهما عن بعض	لا يوجد فصل بين الاقتصاد والنظرية السوسيولوجية (التداخل المشترك بينهما)	- مكانة النظرية الاقتصادية وهـ لاقتها بالنظرية السوسيولوجية
لعلم الاجتماع دورا هاميا ولكن لم يسهم كثيرا في بحث النظريات الاقتصادية وموضوعاتها	ادى علم الاجتماع دورا صغيرا ، وانتقد علم الاقتصاد لتقصيره تحليل القيم والماتير	لعلم الاجتماع دورا مميزا خاصة بعد ان ظهرت النظرية الاقتصادية غير كافية لتحليل المشكلات والانساق السوسيوي اقتصادية	- دور علم الاجتماع في تحليل الموضوعات الاقتصادية
محاضرات مارشال (١٩٥٣) والاشتراك مع سلبير في كتاب (الاقتصاد والجنس)	بناء الفصل الاجتماعي (١٩٣٧) ومجموعة أخرى من المقالات وضمت في التلافيفات عن الأنثوية الاقتصادية	نظام المراسلانية عند كل من فيبر وسومبارت (١٩٣٧) بالانقسام إلى مقالتين (١٩٢٨) ، (١٩٢٩)	- الاعمال الرئيسية

الاقتصادى موضحة حسب المراحل التاريخية وتوعية هذه الاسهامات
وارتباطها بالمدارس السوسيواقتصادية المختلفة ، والعلاقة بين النظرية
الاقتصادية والسociولوجية ، ودور علم الاجتماع فى تحليل القضايا
الاقتصادية (١١) .

ونظرا لأهمية التصنيف السابق لاسهامات بارسونز فى علم الاجتماع
الاقتصادى نحاول أن نشير بصورة موجزة ، إلى هذا التصنيف، والمراحل
الثلاث التى شملها وهى :

أولا : المرحلة الاولى (١٩٢٠ - ١٩٣٠) : حيث توصف هذه المرحلة
باعتبار بارسونز أحد رواد المدرسة المؤسساتية Institutional School
خاصة وأن تلك الفترة شهدت الاعمال الاولى لبارسونز ، وعدم وجود فصل
واضح بين كل من الاقتصاد والاجتماع ، كما قد تأثر بالعديد من رواد
المدرسة الاقتصادية الأمريكية المؤسساتية ولاسيما والتون هاملتون
W. Hamilton وغيرهم من رواد هذه المدرسة . كما تأثر أيضا بمدرسة
لندن للاقتصاد بعد أن انتقل إلى أوروبا عام ١٩٢٥/٢٤ ، وبالمدرسة
التاريخية الألمانية حيث قضى عاما فى جامعة هيدلبرج Heidelberg
١٩٣٦/٢٥ وخلال هذه الفترة بدأ إعداد رسالته للدكتوراه عن نظام
الراسمالية عند كل من فيبر وسومبارت . وتوصل بارسونز إلى عدم وجود
تمييز واضح بين كل من علم الاجتماع والاقتصاد ، خاصة وأن المدرسة
الألمانية التاريخية الاقتصادية كانت لا تهتم فقط بتأثير العوامل الاقتصادية
ولكن أيضا بتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والأخلاقية المختلفة عند
تحليل الظواهر الاقتصادية وهذا ما لاحظته بارسونز بوضوح فى أولى
الاعمال التى أعجب بها عند فيبر وهى الاخلاق البروتستانتية .

كما فى خلال تلك الفترة ، اهتم بارسونز عند دراسته للدكتوراه
بمعالجة «الراسمالية» واعتبارها مجرد شعار يمكن الاستفادة منها فى
وضع نظرية علمية Scientific Theory . وبالفعل جعل ذلك هدفا له
على أن تكون نظرية اقتصادية تتغلب على نطاق نظرية رأس المال وتهتم
بالمعامل التكنولوجية والاقتصادية فى الوقت ذاته ، علاوة على العوامل
السociولوجية والثقافية . وهذا ما عبر عنه بارسونز بوضوح فى عدد من
مقالاته الهامة عن الراسمالية فى التراث الألماني الحديث ، Capitalism in
Recent German Literature . كما شهدت هذه المرحلة اهتمام

بارسونز خاصة بآراء فيبر Weber وسيمارت Sombart التي تتخطى نطاق النظرية الاقتصادية التقليدية . ولكن بصورة عامة تكشف هذه المرحلة بأن تحليلات بارسونز كانت ترتبط بعلم الاجتماع أكثر من اهتمامها بالنظرية الاقتصادية ، وهذا ما جعله يؤكد على ضرورة أن يكون علم الاقتصاد والاجتماع علمين منفصلين ، ومبررا بأن كل العلوم الاجتماعية لديها موضوعات اهتماماتها الخاصة بها .

ثانيا : المرحلة الثانية (١٩٣٠ - ١٩٥٠) : وهي مرحلة انفتاح بارسونز على النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية ، فمع بداية هذه المرحلة ، بدأ بارسونز يتأثر برواد المدرسة الاقتصادية بجامعة هارفارد ، ويتعمق في التحليلات النظرية الاقتصادية خاصة وأنه حضر كثيرا من محاضرات كل من جوزيف شومبيتر J. Schumpeter وتايوسنج Tawssing ، وأعجب كثيرا بفكرة شومبيتر عن ضرورة أن يظل علم الاقتصاد علما مستقلا أو بالتحديد كنسق تحليلي منفصل عن علم الاجتماع ، تلك الفكرة التي تتشابه وجهة نظر باريتو Parito وقد تأثر بها بارسونز بصورة عامة .

ومع بداية الثلاثينات وضع بارسونز مجموعة من المقالات الهامة التي لم تنشر بعض منها حتى الآن عن «مارشال وسياسة عدم التدخل : دراسة سوسيولوجية» . ناقش فيها بارسونز ، بأنه بدلا من وجود علم اقتصاد شامل ، يتضمن كل شيء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يجب تحليل النظريات الاقتصادية التي يتضمنها هذا العلم لمعرفة حدودها وتصوراتها ، ومعرفة للقضايا التي لم تغطيها هذه النظريات ، والتي يجب تناولها من قبل العلوم الاجتماعية الاخرى مثل علم الاجتماع . وفي هذا الصدد ، أيد بارسونز كثيرا من الانتقادات التي وجهتها المدرسة المؤسسية الى النظرية الاقتصادية التقليدية لقصورها في عمليات التحليل النظري والقضايا الاقتصادية التي تتناولها بالفعل .

كما يعد كتاب بارسونز ببناء الفعل الاجتماعي The Structure of Social action الذي وضعه عام (١٩٣٧) بالاضافة الى مجموعة المقالات السابقة التي وضعها في بداية الثلاثينات تأكيداً لفكرة بارسونز السابقة حول النظرية الاقتصادية وتركيزه على ما أسماه بوجهة نظر العامل التحليلي The analytical Factor والذي يقصد به أن كل علم من

العلوم الاجتماعية يركز على مظاهر مختلفة أو على عامل تحليلي مختلف و متميز للفعل الاجتماعي . وهذا ما ينطبق أيضا على «علم الاقتصاد حيث ينظر فقط الى الاستخدامات البديلة للموارد النادرة من أجل إشباع الرغبات أو الاحتياجات ، وينظر علم السياسة عامة الى القوة القهرية Coercive Power ، ويتحدد مجال علم الاجتماع في دراسة القيم Values أو الغايات المشتركة الاساسية» (١٢) .

كما في خلال هذه الفترة ، انتقد بارسونز بعض تصورات المدرسة المؤسسية ولاسيما تحليلات فبلن ، خاصة محاولة الاخير دراسة للواقع الاقتصادي بواسطة كل من علمي الاقتصاد والاجتماع معا . وهذا يعكس بوغوح ، فكرة بارسونز السابقة حول أهمية وجود حدود فاصلة بين المجالات والاهتمامات المختلفة للعلوم الاجتماعية ، كما لا ينبغي أن يسيطر كلية أحد هذه العلوم على اهتمامات العلوم الأخرى . علاوة على ذلك ، لقد سعى بارسونز أن يعيد تعريف مفهوم وفكرة Institution فحسب التحليلات السوسيولوجية يجب أن ينظر اليها على أنها مجموعة من القيم والنظم المعيارية في مقابل مجموعة من الأنشطة أو العادات . ومن هذا المنطلق ، ركز بارسونز على ضرورة معالجة المؤسسات الاقتصادية من جانب علماء الاجتماع خاصة قيمها ومظاهرها المعيارية . وبالرغم من ذلك أكد أيضا على أن المؤسسات الاقتصادية تتضمن الكثير من العوامل الغير اقتصادية ، وهذا ما جعل اسهامات بارسونز في مجال علم الاجتماع الاقتصادي من الاسهامات المميزة والتي يهتم بها المتخصصين في الوقت الحاضر .

ثالثا : المرحلة الثالثة (١٩٥٠-١٩٧٩) بالاقتصاد كنسق فرعي من النسق الاجتماعي، تعد هذه المرحلة الأخيرة من اهتمامات بارسونز العلمية ، حلل فيها العلاقة بين النظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية بصورة مميزة وواضحة كما شهدت مجموعة اسهامات هامة لبارسونز بدأت بمحاضرات مارشال وانتهت بوفاته في عام ١٩٧٩ . ففي خلال تلك الفترة انتقد «فكرة العامل التحليلي» ووضع نظرية عامة عن كيفية الفصل والتمييز بين متويات التحليل السوسيولوجية والاقتصادية .

وشهدت هذه الفترة ، مرحلة النضج العلمي السوسيولوجي عند

بارسونز من خلال مدخله البنائى الوظيفى Functional Structural Approach ، وتركيزه عامة على متغيرات النمط Pattern-Variables والنسق الاجتماعى Social System . وهذا ما ظهر بوضوح فى محاضرات مارشال بجامعة كمبردج ، والذي يعنى فيها لتوضيح العلاقة بين النظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية ، خاصة بعد أن تعمق فى محتويات النظرية الاقتصادية وتحليلات روادها ولاسيما مارشال Marshall وكينز Keynes . وتأثره بفكرة والت روستو Rostow . وعموماً نظر إلى الاقتصاد على أنه نسق اجتماعى . ومن هذا المنطلق ، أكد بارسونز خلال محاضرات مارشال بأن الاقتصاد والنظرية الاقتصادية يمكن النظر إليها أولاً باعتبار النظرية الاقتصادية جزء من نظرية الانساق العامة ، وثانياً ، يمكن تصور الاقتصاد على أنه نسق فرعى من النسق الاجتماعى وثالثاً ، توجد مجموعة من الروابط أو عناصر التبادل المشتركة بين الاقتصاد والانساق الفرعية الأخرى فى المجتمع . علاوة على ذلك ، أكد بارسونز على أهمية النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وعدم امكانية احلال علم الاجتماع محل هذه النظرية كلية .

كما تظهر أهمية هذه المرحلة فى اسهامات بارسونز ، ولاسيما بعد ظهور نيل سملر N. Smelser وتخرجه من جامعة هارفارد والتحاقه بجامعة اكسفورد عام ١٩٥٤/٥٢ . وتعرف بارسونز عليه واطلاعه على نسخة من محاضرات مارشال ، التى وضع حولها سملر مجموعة كبيرة من الانتقادات التى اهتم بها بارسونز كثيراً ، ولاسيما تصور الأخير عن «كينز» ، وفكرة بارسونز حول الروابط والتبادل المشترك بين الاقتصاد والمجتمع التى تحتاج لاعادة التحليل حسب رأى سملر . وفى مارس ١٩٥٤ التقيا كل من بارسونز وسملر وأثمر لقاءهما عن اقتراح علمى مشترك حول العديد من رواد الاقتصاد والعلاقة بين «الاقتصاد والمجتمع» التى ترجمت بالفعل فى كتابهما الهام . وكانت محاضرات مارشال النواة الأولى للفصول الثلاث من هذا الكتاب مع بقية الفصول الست تناولت أفكاراً مشتركة لكل من بارسونز وسملر حول علم الاجتماع الاقتصادى الذى يعد من أفضل الاسهامات التى كتبت حتى الآن .

بعد هذا التحليل الموجز لتصنيف تحليلات بارسونز ، وبارسونز وسملر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ومعرفة المراحل التطورية

التاريخية لهذه الاسهامات ومدى تنوعها وارتباطها بالحياة العلمية والاكاديمية لبارسونز ، والعلاقة بين علم الاجتماع والاقتصاد والنظرية السociولوجية والاقتصادية وتحليل وجهة نظر بارسونز حول المدارس الاقتصادية والمؤسسية والتاريخية التي عاصرها أو عاصر أفكارها وروادها . وتحاول فيما يلي أن نتناول عدد من القضايا الهامة الأخرى التي عالجها كل من بارسونز وسلمر خلال اسهامتهما المتنوعة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ، ومن أهم هذه القضايا : (١٥)

اولا : علاقة الاقتصاد بالمجتمع .

ثانيا : التكاليف والرفاهية .

ثالثا : التماقد والنظام الاقتصادي .

رابعا : البناء المؤسسي للأسواق .

خامسا : بعض العمليات الاقتصادية :

— الدورات التجارية .

— الاستهلاك .

— الاستثمار .

سادسا : النمو والتغير الاقتصادي .

سابعا : النظرية الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية العامة للإنسان الاجتماعية .

١ — علاقة الاقتصاد بالمجتمع :

تدولها كل من بارسونز وسلمر تلك العلاقة في إطار ما يسمى بالاقتصاد كنسق اجتماعي (١٦) The Economy as a Social System . فلقد حاولا أن يوضحا ما يتضمنه مفهوم الاقتصاد وارتباطه بالمفهوم العام للنسق الاجتماعي . فإشار أولا إلى الاقتصاد بأنه يسعى لمواجهة المتطلبات الفردية للمجتمع ككل عن طريق وسائل الانتاج النفعي Production of utility ، وثانيا للعمل على تحقيق الهدف ، والتكيف ، والتكامل ، والمحافظة على النمو وغير ذلك من مفاهيم أخرى . كما حاول بارسونز وسلمر أن يشرآ إلى كيفية تحليل كل من عوال الانتاج ، ومكونات

المخل باعتبارهما مكونات ما يعرف «بمداخلات الاقتصاد» الذى يتحون بعد ذلك الى (مخرجات) هامة تواجه احتياجات المجتمع الاساسية وهى (تحقيق الهدف ، والتكيف ، والتكامل ، والمحافظة على النمط) .

علاوة على ذلك ، حاول كل من بارسونز وزميله تمييز كل من التكاليف المالية خاصة عند تقييم المداخلات الاقتصادية ذاتها ، تلك المداخلات التى تحدد وفقا لنظرة المجتمع من ناحية والاقتصاد من ناحية أخرى محاولين بذلك التركيز على المعايير الاجتماعية ، التى يمكن من خلالها النظر الى الاقتصاد كنسق فرعى فى المجتمع ، يهدف الى تحقيق الاحتياجات واشباع الرغبات لكل من الافراد والجماعات والسياسات العسكرية العامة . واكدا على أن هناك تباين فى تحليلات علماء الاقتصاد ، نظرا لتركيزهم على دراسة الاقتصاد باعتباره نسقا معزولا يعتمد على العلاقات النفعية ومحكات السوق الحر والريحية ، كأساس لقيام علاقات السوق ، واستمرارية التطور الاقتصادى . علاوة على ذلك ، سعى كل من بارسونز وسلمسر الى تحليل الاقتصاد باعتباره نسقا اجتماعيا فرعيا يختلف حسب البناءات الاجتماعية المتغيرة بين المجتمعات من الناحية الواقعية . خاصة وأن تلك البناءات الاجتماعية يوجد بينها الكثير من التمايزات والاختلافات الاجتماعية المتعددة ، والتى عن طريقها تتحدد الكثير من المظاهر والعمليات والانشطة الاقتصادية المختلفة .

من ناحية أخرى ، عالج بارسونز وسلمسر الاقتصاد واعتباره نسقا فرعيا اجتماعيا عن طريق علاقة هذا النسق بالمواقف التى يوجد فيها . وفى هذا المضمار سعيا لتحليل هذه المواقف فى ضوء علاقاتها بنظرية العامة للتفاعل الاجتماعى Theory of Social Interaction وليس فقط فى إطار المفاهيم والاطر العامة التى تقوم عليها النظرية الاقتصادية ، نظرا لان تحديد الاطر النظرية الاقتصادية ، لايمكن تغييرها الا من خلال العمليات الديناميكية التى توجد فى المجتمع .

ونلاحظ فى الواقع ، أن بارسونز سعى لتوظيف نظريته السوسيولوجية العامة عن الانساق الاجتماعية فى دراسة الاقتصاد واعتباره نسقا فرعيا اجتماعيا ، كما استخدم الكثير من المتغيرات السوسيولوجية فى دراسة الانساق الداخلية والوظائفية للاقتصاد ذاته . ولهذا السبب نجد أن بارسونز ركز على استخدام المحكات الوظيفية الاساسية وهى (تحقيق الهدف ،

والتكيف ، والتكامل ، والحفاظ على النمط) في دراسته للاهداف والغايات العامة والانشطة والعمليات الاقتصادية . كما اعطى أهمية خاصة لتحقيق هذه الوظائف من أجل انجاز الاسس العامة التي يقوم عليها الاقتصاد ، ولاسيما وظيفة وقيمة المحافظة على النمط الاقتصادي ، تلك القضية التي تتطلب نوعا من التنسيق بين النظم والمؤسسات الاقتصادية في المجتمع ، من أجل تحقيق ما يعرف «بنمط القيمة» وعناصر الضبط والتحكم في العمليات والانشطة الاقتصادية .

علاوة على ذلك ، تصور بارسونز وسلمسر بأن الاقتصاد كنسق اجتماعي ، يتكون من مجموعة من الانساق الداخلية التي تحققها مجموعة من الوظائف الاساسية ، وهذه الانساق : (١) عملية تكوين رأس المال والاستثمار كنسق فرعي (٢) المكونات الاقتصادية الفيزيكية والثقافية والموارد الواقعية (٣) الانتاج كنسق فرعي ويشمل ذلك التوزيع والبيع ، (٤) النسق الفرعي التنظيمي وما يعرف بالوظيفة التنظيمية . كما حاول بارسونز ، ان يربط بين هذه الانساق النوعية أو الاقسام المكونة لعناصر الاقتصاد وكيفية تحقيقها للوظائف الاساسية العامة في المجتمع (تحقيق الهدف ، والتكيف ، والتكامل ، والحفاظ على النمط) . وحل بارسونز وسلمسر ، اسباب هذا الربط من أجل تحقيق الهدف العام للاقتصاد وهو تلبية المتطلبات الاساسية التي يحتاجها المجتمع ، باعتبار الاقتصاد نسق فرعي يسعى لتحقيق الاهداف العامة للمحافظة على النسق الاكبر وهو المجتمع . من ناحية أخرى ، نجد أن بارسونز وزميله ، ركز على بعض المظاهر والعوامل الاساسية التي تؤدي الى تلبية هذه الاحتياجات العامة ومنها أولا العوامل التكنولوجية والايكولوجية (البيئية) والتي تشمل التمويل والموارد الطبيعية ، والامكان الجغرافية ، وتوزيع السكان وعلاقتها أيضا بالتكنولوجيا وتنظيم الانتاج وثانيا : العوامل أو المظاهر السوسيو - ثقافية ، التي تتناول المظاهر غير الاقتصادية التي توجد في النسق الاجتماعي وثقافته ككل حيث تعتبر كلا من هذه العوامل والمظاهر اساسا لدافعية في العمل والانتاج ، وتكوين الاتجاهات العامة والدافعية الاقتصادية لزيادة حجم المشروعات والعمليات الاقتصادية ككل .

بالإضافة الى ذلك ، اهتم كل من بارسونز وسلمسر ، بدراسة الاقتصاد وعلاقته بالمجتمع ، في ضوء تحليل دور الدولة أو السياسات الحكومية

فى تشكيل هذا الاقتصاد باعتباره نسقا اجتماعيا فرعيا من انساق المجتمع ، الذى يجب أن يعمل على الحفاظ على النمط وتحقيق التكامل والتكيف وغير ذلك من وظائف أساسية متعددة . ومعرفة كيف تؤثر سياسات الحكومة والدولة على العمليات الاقتصادية المختلفة مثل الامتياز ، والتوزيع ، والانتاج ، والعمل ، والاستثمار ، وأيضا كيف تصنع القرارات الاقتصادية *Economic Decisions* مثل قرارات الانتاج والتوزيع ، وقرارات السياسات الادارية . ولقد طرح كل من بارسونز وسلمر هذه العمليات والقرارات وتحليلها ومناقشتها عند كل من رواد المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ابتداء من آدم سميث ، ومالتوس ، وريكاردو ، وماركس ، ومارشال ، وكيينز ، وشومبيتر وغيرهم (١٥) . وبإيجاز ، لقد سمى كل من (بارسونز وسلمر) بمعالجة هذه العمليات والقرارات فى ضوء تفسيرهما عموما لما يعرف بالعمليات الروابطية والتبادلية بين الاقتصاد والمجتمع .

٢ - التكاليف والرفاهية :

تناول كل من بارسونز وسلمر مشكلتي التكاليف والرفاهية *Problems of Costs & Welfare* فى اطار التفسير الاقتصادى لبعض المشكلات المشتركة بين كل من الاقتصاد والمجتمع . فبالنسبة لمشكلة التكاليف أولا ، ان الاقتصاد كنسق فرعى يهدف لتحقيق الانتاج باعتباره نسق أو نظام يقوم بهذه العملية . خاصة وأن عمليتي الانتاج والتكاليف بالنسبة للمجتمع ، تعنى مجموعة تكاليف العناصر العامة التى يتشكل كل منها مدخلات الدخل أو الانتاج القومى ، ويشار لكفى هذه المدخلات *Inputs* جميع الانساق الفرعية الاخرى فى المجتمع ، بهدف تحقيق هذا المستوى من الدخل أو الانتاج (القومى) . ومن ثم ، فإن دراسة التكاليف يمكن قياس قيمتها على المستوى الاجتماعى *Social level* وليس على المستوى الاقتصادى *Economical level* فقط . ولذا يجب أن يوضع فى الاعتبار العوامل والاستخدامات البديلة للاقتصادية .

وهذا بالفعل ما يهتم به علماء الاقتصاد عند دراستهم لما يسمى بالتكاليف الحقيقية *Real Costs* ، وخاصة عند تحليل العلاقة بين تكاليف رأس المال والاستثمار من أجل الدفاع القومى ، أو تكاليف خدمات العمل من أجل تحقيق الرفاهية . من ناحية أخرى ، ان دراسة مشكلة

التكاليف لا تعنى أو تفسر فقط حسب المعايير الاجتماعية «أو بالنسبة للمجتمع» ولكنها تفسر حسب علاقتها بالاقتصاد أو الوحدات الاقتصادية ومعرفة تكاليف العلاقة بين محلات (الانتاج أو الدخل) ، و بين مخرجاته من الناحية الاقتصادية أو حسب نظام الاسعار ، وما يسميه علماء الاقتصاد بالتكاليف المالية Money Costs .

كما ناقش كل من بارسونز وسملر المنظورات الاقتصادية المختلفة التي يستخدمها علماء الاقتصاد عند التمييز بين كل من التكاليف الحقيقية (الاجتماعية) والتكاليف المالية (الاقتصادية) ، ولاسيما تحليلات عالم الاقتصاد الشهير الفرد مارشال A. Marshall . وخاصة ان عملية تمييز وتعريف هذه التكاليف الاجتماعية والاقتصادية تعتمد على طبيعة المجتمع والموقف الاقتصادي ، و حدوث الكثير من التعديلات والمرونة بينهما . كما ان دراسة هذه التكاليف تعتبر من العمليات الداخلية للاقتصاد وكنسق فرعى ، ولكن هذا لا يعنى اهمال التمييز الواقعى بين كل من التكاليف الحقيقية والاقتصادية ، نظرا لان التكاليف الاولى ترتبط بالمجتمع كنسق عام ، ولكن معظم علماء الاقتصاد يقعون فى هذا الخطأ ويتجاهلون مشكلة التكاليف الحقيقية .

فى هذا الصدد ، راي بارسونز وزميله أن ما ينطبق على دراسة الاقتصاد كنسق ، يجب أن ينطبق على العمليات أو الانساق الفرعية الاخرى التى يتكون منها هذا النسق الاقتصادى . فعلى سبيل المثال ، اذا قدر أى مشروع أو مصنع تكاليفه الاقتصادية ، اذن ما هى قيمة التكاليف الحقيقية لهذه التكاليف بالنسبة للمجتمع أو النسق الاكبر ؟ . ولذا ، يجب الاهتمام والتمييز بين قيمة كل من هذه التكاليف سواء بالنسبة للاقتصاد أو للمجتمع ، ذلك التمييز الذى لا يفسر الا فى ضوء علاقة النسق الفرعى بالنسق العام الكلى .

اما بالنسبة لمشكلة الرفاهية Problems of Welfare فلقد حلل «بارسونز وسملر» كثيرا من تصورات علماء اقتصاديات الرفاهية Welfare Economics ومدى واقعتها على المستوى الامبرىقى والنظرى والى اى حد يتصور هؤلاء العلماء العلاقة بين الرفاهية والتغيرات المجتمعية والشخصية الاخرى التى ترتبط بها مثل تحقيق السعادة Happenes أو الاشباع الفردى Individual Satisfacion أو رفاهية المجتمع المحلى

Welfare of The Community وغير ذلك من المتغيرات الاخرى ، التي ينظر اليها علماء اقتصاديات الرفاهية على انها عوامل هامشية سطحية ويركزون فقط على التغيرات الاقتصادية المجردة .

وفي الواقع ، سعى بارسونز وسملر بمناقشة قضية اقتصاديات الرفاهية عند عدد من العلماء مثل بيجو Pigou ، لنتل Little ، اللذين عرفا هذه القضية واعتبراها جزءا من الرفاهية الاجتماعية ، والتي ترتبط بصورة مباشرة وغير مباشرة بمدى العائد الاقتصادي أو المالى لها وقياس ذلك من ناحية كمية البضائع أو الخدمات أو رأس المال الذى يشارك فيها ، بالإضافة الى كمية العمل المبذول بالفعل . وبالرغم من اعتراف علماء اقتصاديات الرفاهية ، بأن الرفاهية ، موجهة الى خدمة الفرد والمجتمع المحلى ، الا أنهم يقدرون تكاليفها حسب التكاليف الاقتصادية البحتة . ومن ثم ، انتقد بارسونز وسملر وجهة النظر الاقتصادية لعلماء اقتصاديات الرفاهية ، لأن تفسير هذه المشكلة قد تواجه العديد من الصعوبات ، نظرا لتحديد قيمة الرفاهية حسب المجتمعات ، ومستويات قيمة الانسان المختلفة . علاوة على ذلك ، ان ترجمة اقتصاديات الرفاهية الى دلالات ومؤشرات اقتصادية ينتج عنها الكثير من المشكلات التى تفسر العلاقة العامة بين هذه القضية (اقتصاديات الرفاهية) ، ومضمون الرفاهية العامة فى المجتمع ، والسعادة ، والاشباع لكل من الفرد والمجتمع . وهل بالفعل أن زيادة معدلات اقتصاديات الرفاهية سوف ينتج عنها بالضرورة سعادة للفرد واشباعا للمجتمع المحلى ؟ أو هل زيادة رأس المال من أجل تحقيق سعادة الانسان أو الفرد سوف يؤدي الى زيادة واشباع المجتمع المحلى من السعادة نتيجة للرفاهية الاقتصادية ؟

عموما ، حاول كل من بارسونز وسملر ، أو يوضحا كثيرا من المشكلات التى تعالجها النظرية الاقتصادية وتصورات علماء الاقتصاد مثل مشكلة التكاليف ، والرفاهية على سبيل المثال وينطبق ذلك أيضا على تحليل المشكلات الاقتصادية الاخرى مثل المنفعة Utility ، والثروة Wealth والدخل Income ، خاصة وأن علاج هذه المشكلات تؤدي الى التكيف العام فى النسق الاجتماعى الاكبر وحل المشكلات الواقعية الاجتماعية ، التى ترتبط بالقضايا الاقتصادية ونتائجها العامة فى المجتمع .

(٣) التعاقد والنظام الرأسمالى :

تناول بارسونز وسملر عملية التعاقد فى النظام الاقتصادى محاولا

أن يثيرا لطبيعة الاهتمامات المختلفة للمدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية وكيفية تحليلها لهذه العملية وعلاقتها بالعمليات الداخلية فى النسق الاقتصادى ، ثم علاقتها بالسلوك الفردى والجماعات التى تقوم بإداء العمليات الاقتصادية المختلفة . واعتبر بارسونز وزميله بأن عملية التعاقد تعتبر جوهر العلاقات النظامية الاقتصادية بدون استثناء ، التى تظهر داخل التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية ، تلك المؤسسات التى تعد الملامح البنائية للنسق الاجتماعى Social System ، والتى تقوم على مبدأ تقسيم العمل ونتائج الاجتماعية المختلفة . علاوة على ذلك ، تعد عملية التخصص Specialization ، أحد الميكانيزمات العامة التى يقوم عليها الاقتصاد ، وتؤدى الى التكيف العام فى النسق الاجتماعى . كما أن عملية التخصص ذاتها تعد من العمليات والميكانيزمات المتعددة التى تهدف لزيادة الفاعلية والكفاءة فى العمليات الاقتصادية . ويتفق كل من علماء الاقتصاد وأصحاب النظرية العامة للنسق الاجتماعية ، على أن «التخصص» يهدف الى زيادة الانتاج الاقتصادى تلك العملية التى ترتبط بكل عوامل الانتاج المختلفة .

ونتيجة تطور كل من عمليتى «تقسيم العمل» والانتاج تظهر مجموعة كبيرة من العوامل والموارد المختلفة التى تلازمهما فى النسق الاجتماعى (المجتمع) كما تتحدد مجموعة أخرى من الشروط والواجبات والحقوق مثل حقوق الملكية وغيرها . ويستلزم ذلك وضع مجموعة من القيود للسيطرة على تلك الحقوق وتنظيمها من أجل تحقيق أهداف التوازن والتكيف سواء داخل الانسق القريب للنظام الاقتصادى أو علاقة هذه الانساق وعملياتها المختلفة بالبناءات والانساق المجتمعية الأخرى ، بما فى ذلك عمليات الانتاج والمنفعة الخاصة والعامة وغير ذلك من عمليات وأنشطة ونظم اقتصادية متعددة . ومن ثم ، تظهر عملية التعاقد Contracts بانها عملية تنظيم للعلاقات والعمليات الاقتصادية والسلوكية البشرية ، وتحديد الشروط التى تنظم القواعد العامة لكل من هذه العلاقات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (١١) .

كما تتضمن عملية التعاقد مجموعة من العناصر اللازمة لها وهى أولا عملية المفاوضات Bargaining Process من أجل الحصول على المميزات والمكاسب لاطراف التعاقد ، تلك المكاسب التى تظهر المصالح المميزة أو غير

الميزة لهذه الاطراف ، والتي يسعى للحصول عليها خلال عملية المفاوضات
ثانيا : قواعد الجزاءات الاجتماعية التي تمت خلال عمليات التفاوض
والضمانات اللازمة لمصالح المتعاقدين ، ونوعية القهر والالزام حسب شروط
عملية التعاقد . ولقد ركز بارسونز وسلمر على أهمية القواعد الجزائية
الاجتماعية في عملية التعاقد سواء اكانت ذات طابع رسمي أم غير رسمي ،
والتي تنظم نسق العلاقات بين الافراد والمتعاقدين ككل ، وعموما ، يخلص
بارسونز ، بان التعاقد كعملية تعد اطارا نظاميا للانس العامة لعملية
التبادل الاقتصادي ، كما يعد التعاقد اساس نظامي لبناء السوق .

من هذا المنطلق اهتم بارسونز وسلمر بمعالجة نظم التعاقد وعلاقاتها
بالعديد من النظم والمؤسسات الاقتصادية ، ثم تحليل الانماط المختلفة
للسواق التي تشمل العمليات والمؤسسات الاقتصادية وكيفية ارتباطها
وتفسيرها حسب المواقف والعوامل الاجتماعية غير الاقتصادية . من ناحية
اخرى يركز بارسونز على تحليل العلاقة بين مفهوم التعاقد ومفهوم
التنظيم Organization وطبيعة عملية التبادل والعلاقات النفعية ، التي
تحدد كل من التعاقد حسب طبيعة التنظيم ، كما ناقشنا هذه المفاهيم في
ضوء استخداماتها في المدارس الاقتصادية المختلفة ، ووجهة نظر رواد
النظرية الاقتصادية ابتداء من آدم سميث وحتى مارشال وكينز ، وتوصلا
الى ان عملية التعاقد تعد من العمليات الهامة التي تنظم عملية التبادل
عامة ، وهي (التعاقد) تعتبر اطارا نظاميا للنظام الاقتصادي وعملياته
المختلفة .

كما يربط بين عمليتي التعاقد والتبادل وعلاقتهما بعملية التحول نحو
النظامية Institutionalization في المجتمع ، تلك العلاقة التي
تحدد اساسا لتنظيم كل من البضائع Good والخدمات Services حيث
ان كل منهما يعتبران من الموارد الطبيعية والانتاجية ، التي تحدد قيمتهما
الاقتصادية حسب نوعية التعاقد بين الباعين في عملية الانتاج والمستهلكين
لها ككل . علاوة على ذلك ، تحدد هذه العلاقة في ضوء الاهداف الثقافية
Cultural Objects ، التي لا تختلف كثيرا عن الاهداف الفيزيائية وتحتاج
لعناصر الضبط والسيطرة . ويضرب بارسونز بعض الامثلة على ذلك مثل
المعلومات التكنولوجية وامكانية احتكارها بواسطة احد الشركات او المانع
كما يتم اقتناء التكنولوجيا عن طريق عقود براءة الاختراعات ، ولكن تلك

المعلومات لابد وان تكون لها أهدافا ثقافية مجتمعية ، تشير الى أن المعلومات التكنولوجية تعتبر عملية اقتصادية احتكارية ولكنها لها وظائف غير اقتصادية أخرى ، التي يحددها النسق الاجتماعي العام . فكل من الحقوق الاقتصادية والثقافية المجتمعية تحددها عمليات التعاقد سواء بين المصانع أو الشركة وبين المخترعين ، كما توجد كثير من الالتزامات الثقافية والمجتمعية لاستخدامات التكنولوجيا في المجتمع ككل .

كما اشار بارسونز وسملسر لأنواع متعددة من التعاقد التي تحدد العمليات والأنشطة الاقتصادية وهي أولا : التعاقد الذي يوضح العملية النظامية للتبادل ذاتها . ثانيا : تعاقد الملكية Property Contract - والذي يتضمن حقوق الملكية والأهداف غير الاجتماعية وثالثا : تعاقد المهنة Occupation Contract ، الذي يتضمن وينظم الخدمات البشرية . وهذه المظاهر الثلاث لعملية التعاقد أو انواعها يمكن النظر اليها كعملية تصنيفية لأنماط التعاقد والعوامل المكونة لها شأنها شأن تصنيف عملية الانتاج وعوامله وعلاقاته بطبيعة التنظيم الذي يقوم بهذه العملية (الانتاج) حيث يحدث نوع من التعاقد بين التنظيم وعوامل الملكية مع رأس المال ، والمهنة مع العمل . وفي الواقع ، اهتم بارسونز وسملسر بمعالجة العلاقات الاجتماعية للتعاقد عن طريق استخدام تصوراته الوسيولوجية العامة حول العلاقة بين الانساق الفرعية والانساق العامة الكبرى ، والدور المتبادل بينهما وما يعرف عموما بنظرية نسق الفعل الاجتماعي Theory of System of Social Action (١٧) .

٤ - البناء النظامي للأسواق :

اهتم بارسونز وسملسر في اطار اسهاماتهما في علم الاجتماع الاقتصادي بدراسة السوق أو البناء النظامي للأسواق The Institutional Structure of Markets ، خاصة وأن تحليل الاسواق يعد أهم القضايا التي طرحتها النظرية الاقتصادية . ولذا تناولوا دراسة السوق في ضوء متغيرات مثل الايواق النامية وغير النامية Perfect Imperfection of Markets . ثم حاولا بارسونز وسملسر أن يجللا العلاقة بين بناء التنظيمات أو القواعد التعاقدية وعدم استقرار الايواق . وكما اشار سابقا لعملية التعاقد وارتباطها بتنظيم العمليات والأنشطة الاقتصادية بين الانساق الفرعية المختلفة للنسق الاقتصادي أو بين هذه الانساق الفرعية والنسق

الاجتماعى العام - ويركز ايضا على معرفة العلاقة التعاقدية *The Contractual Relationship* وارتباطها بالبناء النظامى للاسواق وكيفية تفسير علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية للاسواق وقيامها على عناصر ومكونات المنافسة الخالصة واستمراريتها لتحقيق ما يعرف بالاحتكار التام . ذلك الاحتكار الذى يؤدى الى تحقيق المكاسب المادية الاقتصادية ، وتحليل النظرية الاقتصادية لعملية المنافسة الحرة عن طريق عوامل العرض والطلب والعلاقة بين المنتجين والمستهلكين . وتصور علماء الاقتصاد لدراسة العلاقة بين العرض والطلب *Supply & Demand* وتحقيق الحد الاعلى للانتاجية والفاعلية ، والتكاليف وغير ذلك من المتغيرات التى تحدد طبيعة المنافسة التامة فى الاسواق .

ولكن يعترض بارسونز وسلمر على وجهة نظر علماء الاقتصاد والتصورات العامة للنظرية الاقتصادية خاصة اعتمادها على دراسة الاسواق او البناء النظامى للاسواق ، فى ضوء العوامل والمتغيرات الاقتصادية المجردة ، التى تحدد وفقا لظروف العرض والطلب ، والمنافسة التامة ، والاحتكار وغير ذلك من المتغيرات التى تنطلق اساسا من فكرة التوازن الاقتصادى *Economic equilibrium* ولكن يتساءل بارسونز وزميله عن الاسباب العامة التى تؤدى الى اللاتوازن فى الاسواق وعدم الاستقرار ، او وجود المنافسة التامة او عدمها ، وغير ذلك من المميزات الايجابية والسلبية للحالة الاقتصادية بالاسواق ؟ . وتصور بارسونز ان غالبا ما يلجا علماء الاقتصاد الى التصورات والبدايل الاقتصادية التى تؤدى الى التكيف السريع للاسواق وتحقيق التوازن السوقى ،

وفى اطار هذا التصور السابق لعلماء الاقتصاد ، يرى بارسونز وسلمر ان تحليل البناء النظامى للاسواق يستوجب الاخذ فى الاعتبار عملية التكيف اولا : على المستوى التنظيمى للعمليات والبناءات الداخلية للاسواق والنتيجة ركز على تحليل العوامل الاقتصادية العامة التى تؤدى الى حدوث التكيف والاستقرار العام فى الاسواق . وثانيا : على المستوى الاجتماعى العام ، الذى يتضمن تحديد متطلبات التكيف الخاصة بعمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك والعرض والطلب ، ذلك المستوى الذى غالبا ما يتجاهله علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية عند معالجته للاسواق او ما يعرف بالبناء النظامى للاسواق الاقتصادية -

علاوة على ذلك ، معنى بارسونز لتحليل عدة أنواع للأسواق وبنمااتها النظامية المختلفة وهي (١) سوق العمل Capital Markets (٢) أسواق المستهلكين Consumers Markets ، (٣) أسواق المال Capital Markets (٤) والأسواق الانتاجية Productivity Markets (١٨) - كما حاول أن يحللا وجهة نظر علماء الاقتصاد حول طبيعة هذه الأسواق وعلاقتها بالمنافسة ، والاحتكار ، والاستقرار وعدم الاستقرار ، والعرض والطلب ، والتعاقب ، وأثر النقابات والاتحادات المهنية والعائلية . ثم مقارنة تصورات النظرية الاقتصادية مع وجهة النظر السوسيولوجية ومشيرا الى أهمية الابعاد السوسيولوجية والثقافية والاجتماعية والاخلاقية التي يمكن أن تلعب دورا حاما في تشكيل البناءات النظامية لهذه الأسواق وعلاقتها بالاختيار الفردي والمجتمعي بصورة عامة .

كما تبدو أهمية تحليلات كل من بارسونز وسلمر حول البناء النظامي للأسواق في ضوء معالجهما لقضية نسق القيمة للاقتصاد Economy Value System وكيف تتحدد هذه القيمة في ضوء العلاقة بين الاقتصاد كنسق فرعي والنسق الاجتماعي العام . كما حاول أن يناقش فكرة العقلانية الاقتصادية Economic Rationality ، حسب تصورات النظرية الاقتصادية وآراء علماء الاقتصاد واختبار تلك التصورات طبقا لنواقع الاقتصاد والاجتماعي الفعلي . خاصة وأن تلك الفكرة لا يمكن أن تكون مجرّد افتراض مطلق بقدر ما تخضع للتحليل الأمبريقي ، لأن الاقتصاد بوجه عام يعد نسا اجتماعيا وذلك حسب تصورات بارسونز وسلمر . كما أن قيمة النسق تحدد أولا حسب القيم المجتمعية الواقعية ، تلك القيم التي لا يمكن تفسيرها حسب العقلانية الاقتصادية المطلقة . علاوة على ذلك ، أن العقلانية الاقتصادية في حد ذاتها يجب تحليلها حسب مستوى النسق الاجتماعي العام .

في الواقع ، لقد طور بارسونز وسلمر فكرة العقلانية الاقتصادية في ضوء دراستهما للسلوك الاقتصادي Economic Behaviour ومشكلة الدافعية Motivation Problem (١٧) العامة لنسق الاقتصاد والعمليات والانشطة الواقعية التي تتم في الأسواق عامة . تلك المشكلة التي يجب على علماء الاقتصاد أن يراجعوا أطروهم التحليلية وربطها بكل من علم الاجتماع وعلم النفس خاصة عن تغير الدافعية والسلوك الاقتصادي بصورة أكثر

واقعية من التفسيرات الاقتصادية الخالصة - وبإيجاز ، يعد اعتماد بارسونز وسلمر لمشكلة الملوك الاقتصادى والدافعية احدى الانهزامات الهامة التى فتحت المجال أمام علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الاخيرة لتناول هذه المشكلات بصورة اكثر واقعية .

• تحليل العمليات الاقتصادية (الدورات التجارية - الاستثمار - الاستهلاك) :

حقيقة لقد تناول كل من بارسونز وسلمر مجموعة كبيرة من العمليات الاقتصادية الداخلية فى الانساق الاقتصادية المختلفة ، ولكننا سوف نعرض لبعض تلك العمليات محاولين الاشارة بإيجاز الى تصوراتهما حول تلك العمليات خاصة واننا سوف نشر لاحقا لعدد من العمليات الاخرى التى تناولها سلمر بمفرده . ومن اهم هذه العمليات التى نعرض لها حاليا «الدورة التجارية» او حركة رأس المال والاستثمار وعلاقتها بالدخل القومى واثرها على تطوير وتحديث العمليات والمشروعات الاقتصادية . تلك الفكرة التى لاقت قبولا واسعا فى تحليلات علماء الاقتصاد ولقد اشرنا قبل ذلك لبعض التصورات حولها ولاسيما آراء قبلن عن الدورات الاقتصادية .

فلقد ركز بارسونز وسلمر لمناقشة بعض نماذج الدوائر او «الدورات التجارية» (الاقتصادية) عند ثلاثة من علماء الاقتصاد البارزين وهم ساميئسون Samuelson ، وكاليكى Kalecki ، وهيكنس Hicks وحاولوا دراسة المتغيرات والمكونات الاساسية التى تتكون منها هذه النماذج التى ركز البعض منها على مناقشة الدخل القومى والتغيرات التى تحدث على مكوناتها الاساسية مثل (١) عجز الانفاق الحكومى Government deficit Spending (٢) ونفقات الاستهلاك الخاص Private Consumption Expenditure ، وانخفاض الاستثمار الخاص Induced Private Investment . وفى الحقيقة ، لقد تناول سلمر وبارسونز هذه النماذج بصورة نقدية مستندين فى ذلك لبعض الآراء والتصورات الاخرى لعلماء الاقتصاد انفسهم . ثم حاولا بعد ذلك تطوير بعض النماذج الوسيولوجية لدراسة الدورات الاقتصادية ، وخاصة تلك النماذج التى تعتمد على فكرة العلاقات الترابطية الداخلية والخارجية بين الانساق الفرعية (الاقتصادية) والانساق المجتمعية الكبرى ونظرية الدورة التجارية Theory of Trade Cycle (٢٠) .

أما بالنسبة لعملية الاستثمار ، فلقّد عالِج بارسونز سِلمر هذه العملية باعتبارها إحدى العمليات الداخلية الاقتصادية - موضحاً مدى تأثير العوامل والعلاقات الترابطية بين الانساق الداخلية للاقتصاد وبين الانساق المجتمعية الأخرى - حيث ركّز على سبيل المثال ، على أن عمليات الاستثمار والاقتراض تحددها الدولة باعتبارها الهيئة المنظمة العامة ، ووضعها السبل اللازمة أو الوسائل التي يمكن عن طريقها يقوم المستثمرون بتحديد أنشطتهم داخل الأسواق - ومن ثم ، توجد بعض القيود التي قد تفرض على السياسات الاستثمارية أو ما يسمى بالعوامل أو المتطلبات غير الاقتصادية ، تلك المتطلبات التي تؤثر بالضرورة على حركة السيولة النقدية ، وعلى عمليات الاستثمار في المدى القريب أو البعيد - بحلاوة على ذلك ، أعطى بارسونز وسِلمر أهمية خاصة لدراسة أثر تلك العوامل وما يعرف بمحددات السلوك الاستثماري *Investment Behaviour* كما ناقشنا النظام التعاقدى للاستثمار *The Contractual Regulation of Investment* من خلال الاستشهاد ببعض الملاحظات الواقعية لموقف الأسواق الاستثمارية في الولايات المتحدة ، وتوصلاً إلى أن الوظيفة الاستثمارية تتحدد حسب مجموعة من العوامل الواقعية مثل : المنظمات المالية ، والسلطات الحكومية ، والشركات التجارية والاقتصادية - بالإضافة إلى ذلك ، أن الدور الاستثماري *Investment Role* يجب أن يكون ذو طابع جمعي وتؤثر فيه بعض عوامل أو عناصر القسرية ، والعرض ، والدين والجماعات السياسية -

في نفس الوقت ، أعطى بارسونز وسِلمر أهمية لتحليلات علماء الاجتماع والنفس عند دراسة الحركة الاستثمارية وطبيعة التغيرات البنائية النظامية لآفاق الاستثمار أو العملية الاستثمارية ، بالإضافة إلى التحليلات الاقتصادية الأخرى التي تنظر إلى الاستثمار على أنه عملية اقتصادية تؤثر على عدم استقرار الأسواق وإنتاجية رأس المال وغير ذلك من المضاطر الاقتصادية المجتمعية المتعددة - ويمكن عن طريق استخدام المداخل السوسيولوجية والبيكولوجية معرفة المواقف العامة لوظيفة ودور الاستثمار والمقاييس البنائية وغير البنائية التي تتداخل مع هذه العملية - كما أن سوق الاستثمار ، كغيره من الأسواق الأخرى الاقتصادية ، كسوق العمل يحتاج لدراسة المواقف البنائية وغير البنائية التي يقوم عليها هذا السوق ومعرفة التغيرات السريعة ، التي تؤدي لعدم استقراره ، وحدث الكثير

من المخاطر الاقتصادية وما يعرف أيضا بالسلوك العقلاني وغير العقلاني في العمليات الاستثمارية .

كما تتماثل أفكار بارسونز وسلمر حول «عملية الاستهلاك» Consumption Process وتصوراتها السابقة عن عملية الاستثمار . حيث ناقشا عملية الاستهلاك في إطار تفسيرهما للأسواق بصورة عامة . ولقد وضعنا ثلاثة عناصر هامة عند دراسة الأسواق وهي (١) العرض The Supply (٢) بناء السوق The Structure of Market (٣) الطلب The Demand كما أن تلك العناصر الثلاث السابقة تتداخل بدورها أولا ، مع طبيعة الأسواق أو ما يعرف بأسواق استهلاك البضائع ، وثانيا : النوعية البنائية لهذه الأسواق والعلاقة بين الاقتصاد والانساق الأخرى غير الاقتصادية ، التي تفسر بصفة عامة عمليات أشباع متطلبات واحتياجات الأفراد والجماعات .

كما حاول بارسونز وسلمر مناقشة عملية الاستهلاك عند بعض علماء الاقتصاد ولا سيما كينز Keynes وكيف تعرضت تلك التحليلات لكثير من الانتقادات سواء من جانب علماء الاقتصاد أو الاجتماع أو علم النفس . خاصة أن تحليلات كينز كغيره من الكثير من علماء الاقتصاد يركزون على تحليل وعيافة الاستهلاك في إطار مجموعة من الافتراضات ، التي ترتبط بطبيعة الأسواق الاقتصادية تلك الافتراضات ، التي تصطبغ بالسمة النظرية فقط ولم تعط فرصة للاحتتمالات أو المتغيرات الوسيو - سيكولوجية ، التي تؤثر على عملية الاستهلاك ذاتها . خاصة وأن عملية الاستهلاك تعتبر من العمليات الاقتصادية المعقدة ، ولا يمكن تفسيرها إلى عامل واحد فقط مثل عملية الانتساج .

من هذا المنطلق ، سعى بارسونز وسلمر لتحليل بعض نظريات الاستهلاك الاقتصادية عند علماء الاقتصاد ووجد بعض تقارب لوجهات النظرية بين تصورات ونظرية «ديوسبري» عن الاستهلاك Duesenberry Theory of Consumption ، خاصة وأن هذه النظرية الأخيرة تتعارض مع وجهات نظر كينز حول الاستهلاك . ويرجع بارسونز وسلمر إلى أن العملية الاستهلاكية تتأثر بنسق العادات والتقاليد ، وطبيعة الدخل ، والدور المتوقع في الحياة ، وأساليب المعيشة ، بالإضافة إلى ما يعرف بحب التظاهر Demonstration Effects وتأثير الجماعات الاجتماعية . وبايجاز اهتم بارسونز وزميله بتحليل عملية الاستهلاك في ضوء العوامل السابقة ،

وفى اطار نظرية الجماعة المرجعية Reference Group Theory ، التى تفسر كثيرا من الجوانب الواقعية لعملية الاستهلاك . بالإضافة الى اهتمامها بالمدخل والنظريات السوسيولوجية ودراسة عمليات الاستهلاك والاستثمار كما سمعا أيضا للرجوع الى كثير من النظريات السيكولوجية التى يمكن الاستفادة منها فى دراسة العمليات الاقتصادية المعقدة وبنائها الداخلية مثل نوعية المواقف ، أو التوقعات ، والدور ، والاشباع ، والمتطلبات وغيرها من العناصر الداخلية الأخرى للعمليات الاقتصادية المتعددة .

٦ - النمو والتغير الاقتصادى :

تظهر قيمة تحليلات بارسونز وسلمر فى علم الاجتماع الاقتصادى من خلال تحليلهما لمشكلة أو مشكلات النمو والتغير النظامى فى الاقتصاد تلك القضية التى جذبت اهتمام العديد من علماء الاقتصاد والاجتماع منذ بداية الأربعينات وحتى الوقت الحاضر . ولقد اشرنا الى بعض ملامح هذه الاهتمامات فى تحليلاتنا السابقة ولاسيما عند دراسة المدرسة الاقتصادية المؤسسية والمتمثلة فى أعمال «تورستين قبلز» ، وإسهامات جوزيف شومبيتر ، ومدرسة استكولم وأعمال جونار ميردال (٣٨) . حقيقة ان بارسونز ، قد عامر الكثير من أفكار هذه المدارس وتصورات روادها حول قضية النمو والتغير والتنمية الاقتصادية ، الا اننا نلاحظ أيضا أن بارسونز كأحد شراح علماء الاجتماع من رواد المدرسة الاقتصادية والسوسيولوجية الكلاسيكية قد تناول تصورات العديد من تحليلاتهم حول النمو والتغير الاقتصادى ولاسيما تحليلات كل من ماركس ، وفيربر ، وسبنسر وغيرهم .

فلقد ناقش كل من بارسونز وسلمر مشكلات النمو والتغير الاقتصادى فى اطار تحليلهما للعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع من ناحية ، والنظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية من ناحية أخرى . كما انتقدا وجهات نظر علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين فى تحليلاتهم لمشكلة النمو والتغير الاقتصادى وتركيزهم على الاهتمام بالتصورات أو المدخلات النظرية المجردة ، والتى تعرضت للكثير من الانتقادات نظرا لقبليتها مع الواقع الاقتصادى ومشكلات النمو والتغير المستمر . الا انهما يؤكدان على وجود اعتراف عام من جانب علماء الاقتصاد والمؤرخين الاقتصاديين بحتمية التغير فى النظم والبنائات الاقتصادية بمرور الوقت .

وفى إطار ذلك ، نجد أن بارسونز وسملسر ، حاولا توظيف أفكارهما عن النظرية العامة للنساق الاجتماعية واعتبار علم الاقتصاد نسقا اجتماعيا والنظرية الاقتصادية ما هى الأجزاء عاما فى هذه النظرية العامة . تلك النظرية العامة للنساق الاجتماعية التى تهتم بمعالجة مشكلات التغير البنائى والوظائف البنائية التى تحدث فى النسق التكاملى ، كما تتحدد عن طريق المتغيرات العامة للتفاعل الاجتماعى . ومن ثم ، أشار بارسونز وسملسر ، بأن مشكلة التغير البنائى فى الاقتصاد وأى نسق فرعى آخر فى المجتمع يجب ، علاوة على ذلك ، أن يعالج أساسا كمشكلة سوسيولوجية . كما أن التخليلات النظرية الصحيحة حول هذه المشكلة لا يمكن أن تكون مقنعة عن طريق استخدام النظرية الاقتصادية فقط ، ولكن يجب أن تكون موضع اهتمام مشترك لكل من النظرية السوسيولوجية والاقتصادية (٢٢) .

كما سعى كل من بارسونز وسملسر بتحليل الكثير من المفاهيم والتصورات التى ترتبط مع مشكلة النمو والتغير الاقتصادى والتى تستخدم بصورة كبيرة فى كل من النظرية الاقتصادية والسوسيولوجية مثل : العملية والتوازن ، والديناميكية ، والتفاعل ، والبناء ، والتنظيم ، كما أعطى اهتماما واضحا لمفهوم أنساق التفاعل الاجتماعى Systems of Social Interaction ، والتكامل الاجتماعى عند دراسة التغير البنائى داخل التنظيمات والنظم الاقتصادية وخاصة على المدى البعيد . علاوة على ذلك ، قاما بتحليل بعض نماذج النمو الاقتصادى التى استخدمها عدد من علماء الاقتصاد لمعرفة كيفية معالجتهم مشكلات النمو الاقتصادى والإطار المرجعى لهذه العملية الديناميكية ولاسيما نموذج ايفى دومار E. Domar عن رأس المال ومعدلات النمو والعمالة . ومحاولين تحليل الافتراضات العامة التى يقوم عليها هذا النموذج ، وليس بهدف توجيه انتقادات اقتصادية حوله ولكن لمعرفة العلاقة بين النماذج الاقتصادية للنمو واهتمامها بالتحليل النظامى للنسق الاجتماعى .

فى نفس الوقت ، حاول «بارسونز وسملسر» طرح نموذج عن النمو والتغير النظامى الاقتصادى يمثل النماذج السوسيولوجية لدراسة مثل هذه القضية ، ومركزين بصفة خاصة على الشواهد الإمبريقية فى الاقتصاد الأمريكى خلال العقود الماضية عند وضعهم لنموذجهما المقترح فى هذا المجال كما جعلوا محور اهتمامهما لدراسة مشكلة النمو والتغير الاقتصادى

عن طريق معالجة قضية الفصل بين الملكية والادارة . The Separation of Ownership and Control ، والعديد من العوامل الدخلية والخارجية التي تؤثر على عمليات النمو والتغير الاقتصادي (١٣) .

علاوة على ذلك ، قاما بتحليل بعض النماذج العامة على النمو والتغير الاقتصادي لدى مجموعة من علماء الاجتماع الاقتصادي ولاسيما دوركايم ، وفيير ، وشومبيتر ، ومارشال ، لبرقة تراث هذه المشكلة وكيفية معالجتها بواسطة النظرية السوسيولوجية والاقتصادية . واكدا في النهاية على أهمية تقارب وجهات نظر اصحاب هذه النظريات عند معالجة مشكلة النمو والتغير الاقتصادي تلك المشكلة التي تشمل جميع العلوم الملوكية الاخرى ، خاصة التي تدرس العمليات الديناميكية والتغير في النسق الاجتماعي ككل .

٧ - النظرية الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية العامة للانساق الاجتماعية :

تكشف مجموعة القضايا والمشكلات السابقة التي تناولها كل من بارسونز وملبر مدى مساهمتها في علم الاجتماع الاقتصادي ، ذلك الاسهام الذي ركز اساسا لمعالجة العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، ووضع النظرية الاقتصادية بالنسبة للنظرية العامة للانساق الاجتماعية ، التي كانت بمثابة محور اهتمام بارسونز والاتجاه البنائي الوظيفي الامريكى منذ بداية الخمسينات . حقيقة لقد جعل «بارسونز وملبر» بؤرة تركيزهما في كتابهما عن «الاقتصاد والمجتمع» العلاقة المتبادلة بين كل من النظرية السوسيولوجية والنظرية الاقتصادية من ناحية ، وطبيعة دراسة الاقتصاد باعتباره نسقا فرعيا من الانساق الاجتماعية العامة من ناحية اخرى ، وهذا ما ظهر بوضوح في القضايا التي تناولت بصورة موجزة خلال الصفحات القليلة السابقة .

وهذا بالفعل ما حدده كل من بارسونز وملبر حول تحليل الفروض والتصورات العامة للنظرية الاقتصادية ، وما موقعها الحقيقي بالنسبة للنظرية العامة للانساق الاجتماعية ؟ واعتبارها احد الفروع النظرية الهامة التي تدخل تحت نطاق النظرية العامة للفعل الاجتماعي . كما قاما بتحليل عدد من الفروض التي تناولتها النظرية الاقتصادية ، وخاصة الاطر المرجعية العامة لهذه النظرية ، والمفهوم الاقتصادي ، باعتباره نسقا فرعيا لديه العديد من عناصر التمايز والتباين والمائلة مع الانساق الفرعية الاجتماعية الاخرى ثم تحليل ، طبيعة الانساق الفرعية للاقتصاد وتنوع البناءات

النظامية والعمليات الداخلية والعلاقات التريلبية بين هذه الانساق الفرعية ؟ وما مدى معالجتها بصورة عامة فى ضوء تحليل ودراسة مشكلات النمو والتغير النظامى فى الاقتصاد ؟

فقد أكد بارسونز وسلمر بأن النظرية الاقتصادية لا يمكن أن تغطي حقيقة التغير الواقع لهذه المشكلات (النمو والتغير الاقتصادى) خاصة وأنه من الصعب على علماء الاقتصاد أن يطرحوا تعميمات عامة أو يقترحوا نماذج للنمو والتغير الاقتصادى ، بعيدا عن الحقائق الواقعية ، والتى تحتاج لكثير من البحث الميدانى (الامبريقى) من ناحية ، واستخدام المداخل النظرية والتحليلية «المثبوتولوجية» من ناحية أخرى . والبعد عن مبدأ الحتمية الاقتصادية فى دراسة الظواهر والمشكلات البنائية المتغيرة فى النسق الاقتصادى . علاوة على ذلك ، لقد جعل بارسونز وسلمر بؤرة تحليلهما الرئيسى على ضرورة تحليل العوامل غير الاقتصادية الاخرى التى توجد فى المجتمع وعدم التركيز فقط على العوامل الاقتصادية المعروفة لدى كل من علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية معا .

من هذا المنطلق ، أكد كل من بارسونز ، وسلمر على قصور النظرية الاقتصادية فى معالجة الظواهر والمشكلات الاقتصادية مثل دراسة مشكلة التغير الاقتصادى على المدى البعيد ، خاصة وأن تلك النظرية ركزت على كيفية وسبل تكوين رأس المال ،والذى يعد واحدا فقط من العوامل الاساسية التى تحدث التغير والنمو النظامى فى الاقتصاد . علاوة على ذلك ، ان التاريخ الاقتصادى ركز على التحليل النظرى البحث والرجوع الى حالات قليلة من حالات الواقع الاقتصادى المتغير ، تلك المشككة التى مازالت تواجه النظرية الاقتصادية ، نظرا لنظرتها التخصصية الضيقة والتى جعلتها غير ملائمة لمعالجة المشكلات الاقتصادية ولاسيما مشكلة التغير والنمو الاقتصادى على سبيل المثال . وبالرغم من بعض القصور ايضا الذى مازال يواجه النظرية السوسيلولوجية عامة الا أنها تعتبر من افضل النظريات التى يمكن ان تعالج القضايا والمشكلات والظواهر الاقتصادية .

بالاضافة الى ذلك ، طرح بارسونز وسلمر مجموعة من التصورات والافكار العامة عن النظرية الاقتصادية وعلاقتها بالنظرية العامة للانساق الاجتماعية وهى بايجاز (٣٤) :

١ - تعد النظرية الاقتصادية إحدى النظريات الهامة التي تدخل تحت نطاق النظرية العامة للانسان الاجتماعية والنظرية العامة للفعل الاجتماعي .

٢ - ان الاقتصاد كمفهوم وضع ويستخدم عادة بواسطة علماء الاقتصاد ويعد أحد أنواع النسق الاجتماعي .

٣ - ان الاقتصاد مثل الانساق الاجتماعية الاخرى التي تتغير محتلاتها ومخرجاتها بمرور الوقت حسب علاقاتها الترابطية ومواقفها الخاصة .

٤ - ان التفاعل بين الاقتصاد ومواقفه الخاصة لا يحدث بصورة عشوائية ولكن عملية تحديد المدخلات والمخرجات تقوم على أسس منظمة داخل النسق الاقتصادي وعلاقته مع بقية الانساق المجتمعية الفرعية الاخرى .

٥ - ان العمليات الاقتصادية لا ترتبط فقط بالعوامل الاقتصادية ولكن أيضا تلعب العوامل الغير اقتصادية أدوارا هامة في تشكيل طبيعة هذه العمليات .

٦ - ان الاعتماد على المداخل النظرية الاخرى وليس الافكار والتصورات الخاصة بالنظرية الاقتصادية وحدها، تعد من المداخل الضرورية لدراسة العوامل غير الاقتصادية في نفس الوقت .

٧ - ان دراسة مشكلة النمو والتغير النظامي في الاقتصاد ، تعد أحد المشكلات التي تكثف عن قصور استخدام النظرية الاقتصادية وحدها في تفسير العوامل غير الاقتصادية وعلاقة الاقتصاد بالانساق المجتمعية الاخرى .

٨ - يجب على النظرية الاقتصادية ان لا تظل منعزلة بصورة كلية عن غيرها من النظريات السلوكية المختلفة ، ويجب ان ترتبط بغيرها من 'النظريات العامة للانسان الاجتماعي' .

اخيرا ، ومن ناحية موضوعية هامة ، اشار بارسونز وميلر الى ان معالجتهم للاقتصاد ليست بالطبع كمعالجة علماء اقتصاد بل كعلماء اجتماع ، فقد تثار العديد من المشكلات حول تصوراتهما أو المصعوبات (٢٥) التي تكثف نماذجهما المتفرجة حول القضايا التي اشاروا اليها بالفعل .

ومن ثم فإن استخدام النظرية الاقتصادية قد يسهم فى حسن بعض هذه الصعوبات والمشكلات التى قد تثار حول تحليلاتهما - فى نفس الوقت أكداً ، على ضرورة أن تظل الاهتمامات الخاصة بكل من علم الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى والعلاقة بينهما كما هى ، من أجل صالح هذه العلوم مجتمعة - فالنظرية الاقتصادية لازالت نحصى النظريات الهامة فى العلوم السلوكية ، وظلت لسنوات طويلة النظرية الوحيدة فى مجال هذه العلوم ، نظراً للنشأة التاريخية الطويلة لعلم الاقتصاد ذاته - ولكن يجب أن تكون النظرية الاقتصادية - ذات نفع للعلوم الاجتماعية الأخرى ، وهذا لن يحدث إلا عن طريقين أولاً : ضرورة تغيير وتعديل الكثير من أطرها التصورية العامة ثانياً : يجب اهتمام علماء الاقتصاد والنظرية الاقتصادية بالعوامل غير الاقتصادية لحل الكثير من المشكلات المبريكية التى تواجه النظرية الاقتصادية بصورة عامة .

من ثم نلاحظ عموماً ، كيف كشفت إسهامات بارسونز وسلمر السابقة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى عن مدى تنوع الاهتمامات والقضايا التى قاما بمعالجتها ، مستخدمين فى ذلك المداخل السوسيولوجية المتعددة ؟ والتى جعلنا من العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والنظرية الاقتصادية والنظرية العامة للانساق الاجتماعية محور تركيزهما الأساسى فى تفسير الواقع الاقتصادى والاجتماعى المتغير ؟ بالطبع ، لقد جعلنا من ظروف المجتمع الرأسمالى عامة ، والأمريكى خاصة أحد الشواهد الواقعية لدراسة قضية النمو والتغير الديناميكى المستمر فى ضوء هذه المجتمعات ، وتحليلهما للانساق الاقتصادية واعتبارها من أهم الانساق المجتمعية المعقدة التى يجب أن تكون موضع اهتمام لعلم الاجتماع وبالأحرى علم الاجتماع الاقتصادى وهذا ما ظهر بالفعل منذ الستينات حتى الوقت الحاضر .

قبل أن نختم تحليلنا لإسهامات بارسونز وسلمر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، نود أن نشير لأحدث تقييم وتعقيب علمى ظهر فى عام ١٩٩٠ على هذه الإسهامات بواسطة سلمر ذاته (٢٦) أى بعد أكثر من ثلاثين عاماً على مشاركته فى إعداد كتابه الشهير عن الاقتصاد والمجتمع وذلك فى عام ١٩٥٧ . ومن أهم هذه التعقيبات :

أولاً : يعد إسهام كل من بارسونز ، وسلمر من الاقتصاد والمجتمع

أحد الاسهامات الطموحة التي وضعها بارسونز من أجل وضع نظرية عامة للفعل الاجتماعى يتضمن ذلك نظريته عن المجتمع . وان كانت تحليلات بارسونز ومسلم لم تطمع فى وضع نظرية تطويرية عامة أو نظرية فى فلسفة التاريخ ، كما فعل ذلك (ماركس) ، كما لم تجر دراسة مقارنة واسعة للثقافات والتنظيمات كما قام بذلك (فيبر) ، ولم تحاول أن تضع نظرية عامة عن الديناميكية الرأسمالية وتناقضاتها كما أجرى ذلك كل من (ثومببتر وبولينى) . انما اقتصرت تصورات بارسونز ومسلم على طرح مجموعة من الافكار والمفاهيم العامة عن المتطلبات أو الضروريات الاساسية التى تواجه المجتمعات وتحليل الانماط المختلفة للانماط الفرعية التى تقوم بهذه المتطلبات ، ومحاولة توضيح العلاقات الهامة بين الانماط الفرعية . وكانت بالطبع العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ضمن هذا التصور . علاوة على ذلك ، لقد هدف بارسونز ومسلم لمعرفة عناصر الاختلاف والمماثلة بين كل من النظرية الاقتصادية والانماط الاخرى من النظريات للعلوم الاجتماعية .

ثانيا : طرح بارسونز ومسلم تحليلاتهما فى ضوء لاطار العام للمدخل البنائى الوظيفى ، كاطار نظرى كان سائدا خلال النصف الاول من القرن الحالى . فلقد تضمن هذا الاطار فى مجمله مجموعة الافكار البيولوجية لتحليل العلاقة بين الانشطة الاجتماعية ووظائفها المجتمعية ، وفكرة 'التدخل' بين الادوار المختلفة ، والنظم ، والتوازن وعمليات التوازن المختلفة . وبايجاز ، لقد عالج بارسونز ومسلم تحليلاتهما فى اطار تفسير العلاقات السببية والوظائف المتداخلة كما كان ذلك سائدا بين علماء العلوم الاجتماعية الذين ركزوا على نفس هذه التحليلات . ولهذا السبب لم يعط بارسونز ومسلم مزيدا من الاهتمام الى التناقضات الموجودة داخل الانماط اكثر مما فعل غيرهم من المنظرين فى هذا المجال .

ثالثا : حقيقة ، لقد وافق بارسونز ومسلم على كثير من الافكار والتصورات المتعلقة بالنظرية الاقتصادية الشكلية على النقيض مما فعل الكثير من العلماء السابقين ، وخاصة حول عوامل الانتاج ، والعرض والطلب ، والنظريات المالية والديون ، وحلول التوازن ، باعتبارها من الافكار التى كانت لها طابع الشرعية النظرية المقبولة فى المجتمع آنذاك . ومن هذا المنطلق ، فلقد سعى (بارسونز ومسلم) لدراسة النظرية

الاقتصادية كجزء وحالة من النظرية العامة للاناسق الاجتماعية . وهذا ما جعلهما يهتمان بتحليل البناءات والعمليات الاقتصادية الموجودة فى الاناسق الاقتصادية الفرعية كما كانت موجودة فى الواقع . ولم تحلل هذه البناءات فى صورة نقدية مقارنة من منظور أوسع كما فعل كل من ماركس ، وفبير ، وبوليني ، وهذا ما ينطبق أيضا عند تحليلهما لنموذج اقتصاد السوق . وعموما كانت الفكرة الرئيسية عند بارسونز وسلمر تتبلور فى اعتبار الاقتصاد أحد الاناسق المجتمعية المختلفة ، التى لديها علاقات نقدية ومتبادلة مع هذه الاناسق وهذا ما تم معالجته بالفعل فى ضوء الأفكار التصورية النظرية للاناسق الاجتماعية مثل المحافظة على النمط ، وتحقيق الهدف ، والتكيف ، والتكامل وغيرهم من الوظائف العامة التى توجد داخل الاناسق الفرعية .

علاوة على ذلك ، يضيف «سلمر» أن تحليلاته مع بارسونز تناولت تلك القضايا السابقة فى العديد من المجالات التى توضح مدى أسهامها فى علم الاجتماع الاقتصادى ولا سيما محاولتهما لتوضيح العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع (علم الاقتصاد والاجتماع) وكيفية تفسيرهما للنظرية الاقتصادية والنظرية السوسيولوجية فى نفس الوقت كما يظهر ذلك فى النقاط التالية :

أولا : تعد دراسة عملية التبادل Exchange Process ، إحدى العمليات الهامة التى توضح العلاقات المتداخلة بين الاناسق الفرعية فى المجتمع . حيث توجد بعض الاناسق الفرعية المسئولة عن توفير الموارد الأساسية (عوامل الانتاج) فى الاقتصاد ، والتى تحول هذه المدخلات (الموارد) الى مخرجات (الانتاج) . وعموما ، لقد حاولا بارسونز وسلمر تحليل عمليات التبادل التى تحدث بين الاناسق الفرعية فى المجتمع ، والتى تتمثل فى توفير الأرض، والمال، والتنظيم . فكل من هذه العوامل ترتبط بنسق فرعى . ومن ثم ، فلقد حاولا (بارسونز) و (سلمر) وضع نظرية عن الوسيط الاجتماعى، والثروة، والقوة ، والنقد، وقيم السلع مع تحليل الميكانيزمات العامة التى توضح عمليات التبادل فى المجتمع .

ثانيا : كما تعتبر عملية الاذواق Tastes الاجتماعية إحدى العناصر الاسمية التى تحدد عملية الاستهلاك Consumption Process التى قسام بارسونز وسلمر بمعالجتها وانتقاد الآراء الاقتصادية الكلاسيكية ، وكيفية تحديد عملية الاستهلاك وتفسيرها ليس فقط بالابعاد

الاقتصادية ولكن أيضا في ضوء الأبعاد والعوامل الاجتماعية التي تتجسد في الاختلافات البنائية والعلاقات المتبادلة بين المتطلبات أو الحاجات والأنشطة الاقتصادية التي تنتجها الأنساق الفرعية الأخرى في المجتمع . وهذا بالفعل ما يظهر بوضوح ، في الدور الذي تؤديه المتطلبات الأساسية والقيم الثقافية مع غيرها من الأدوار الوظيفية الأخرى في تحديد حجم وشكل وأنماط عمليات الإنتاج والأنشطة الاقتصادية ككل .

ثالثا : ناقش بارسونز وسلمر العديد من العناصر غير الاقتصادية التي تشكل عمليات التبادل والاستهلاك وتكون الأنساق المعيارية النظامية في المجتمع مثل عمليات التعاقد ، والملكية ، والقانون . تلك العمليات التي عن طريقها يمكن تفسير عمليات التبادل والعناصر المختلفة التي تؤديها العوامل غير الاقتصادية ، في تشكيل بناء السوق الاقتصادي . وهذا ما جعل بارسونز وسلمر يطورا الأفكار التقليدية للنظرية الاقتصادية عن « الأسواق » وطرح العديد من أنماط السوق الموجودة في الواقع مثل أسواق المستهلكين ، والمال ، والعمل ، والخدمات والبيضائع ، وكيفية تباين الأدوار البنائية والوظيفية التي تؤديها هذه الأسواق ، وما علاقاتها بالأفكار الاقتصادية التقليدية عن التوازن والأسواق الاقتصادية المستقرة وغير المستقرة وغيرها .

رابعا : وضع بارسونز وسلمر نظرية عن النمو الاقتصادي Theory of Economic Growth في إطار البناءات النظامية ، وبعيدا عن المقاييس الاقتصادية التقليدية ، التي تعتمد على فكرة نمو الإنتاج القومي Gross National Product . فنقد طورا نموفا من النقد الاقتصادي الذي يخضع لتأثير القيم الثقافية والعوامل البيئية بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى . وهذا ما ظهر بوضوح في طرحهما لفكرة أو نموذج الفصل بين الملكية والإدارة ، في الشركات العالمية الكبرى الأمريكية . هذا النموذج الذي يجمع بين فكرة آدم سميث عن تقسيم العمل Division of Labour كمصدر للفاعلية الاقتصادية . ونظرية دوركايم عن التباين الوظيفي Functional Differentiation وتصورات فيبر عن القيم الثقافية Cultural Values كمصدر وكمحرك لشرعية التغير الاقتصادي . وفي النهاية ، لقد نجح بارسونز وسلمر في وضع نموذج عن التغير الاقتصادي الذي يعكس المراحل التطورية للرأسمالية الفردية واختلافها عن الأنماط الاقتصادية السابقة واهتم بمعالجة العواكس المنقوية والتنظيمات السياسية وغيرها من القضايا التي تميز إسهاماتهما عن العلماء الآخرين .

فى النهاية ، اشار سملسر ايضا ان تحليلاتهما النظرية قد اختلفت عن التصورات النظرية للعلماء الاخرين ، الامر الذى جعل هناك الكثير من تباين وجهات النظر حول هذه التحليلات ، وهذا ما ظهر بوضوح فى بعض الانتقادات التى وجهت اليهما من بعض علماء الاجتماع والاقتصاديين أمثال بولينى ، وارنبرج ، وبيرسون . كما ظهرت بعض الانتقادات التى ركزت على التحليلات النظرية المجردة التى اتسمت بها افكار بارسوتز وسملسر ، والى بعد عن استخدام الدراسات التحليلية المقارنة للمجتمعات التاريخية الاخرى وغيرها من الانتقادات التى وجهت بصورة عامة الى النظرية البنائية الوظيفية واهمالها لمعالجة أفكار السيطرة ، والصراع ، والقوة ، كما تشارك هذه النظرية انتقادات مماثلة مع النظريات الاخرى التى تعتقد هذه التصورات نظرا لانها (البنائية الوظيفية) تشاركهم ايضا فى نفس الاراء والانتقادات التى توجه الى النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بصورة عامة .

تلك اهم الاراء التى تناولها سملسر حديثا ، معقبا على اسهاماته مع بارسوتز فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، والتى حرصنا على طرحها لمعرفة ما تنتم به افكار العالم حزن تحليلاته والقضايا التى تبناها فى بداية حياته العملية والاكاديمية ، ونوع التحليلات العلمية والموضوعية التقييمية عليها كما عرضها سملسر ذاته مؤخرا . وكيف كانت هذه الاسهامات موضع نقد وتحليل من قبل النظريات الاقتصادية والسيولوجية الاخرى التى اسهمت بالفعل فى تطوير مجلدات علم الاجتماع الاقتصادى ، ومنها ما يعرف بالنظريات الماركسية المحدثه ، التى من الواجب علينا عرض اهم افكارها فى اطار تحليلنا للاسهامات المختلفة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى والتى ظهرت فى النصف الاخير من القرن الحالى ومثلت آراء الكثير من علماء الاجتماع والاقتصاد الأمريكى او العالم الغربى والنامى وهذا ما سوف نهتم به لاحقا فى الفصل القادم بعض تناول الاسهامات الحديثة الاخرى لسملسر فى مجر علم الاجتماع الاقتصادى منذ الستينات وحتى وقتنا الحاضر .

خاتمة :

يتضح من التحليل السابق لاسهامات عدد من علماء المدرسة السوسيولوجية الأمريكية الحديثة مدى التحول فى العلاقة بين علم الاجتماع

والاقتصاد وائذى ظهر فى الولايات المتحدة الامريكية منذ بداية العشرينات وحتى نهاية الخمسينات من القرن الحالى . فجاءت افكار وليم اوجبرن وايقرت هيجز ، بعد موجة من الانتقادات الشديدة التى وجهت الى علم الاجتماع من قبل علماء الاقتصاد واعتبار الاول يسمى للسيطرة على مجالات علم الاقتصاد . ولذا تفرغت معظم اهتمامات العلماء الامريكيين فى العقود الاولى فى دراسة قضايا المجتمع ، والسبب كما وضحنا ايضا سعى هؤلاء العلماء للحصول على الشرعية الاكاديمية لعلم الاجتماع فى الجامعات والمعاهد الاكاديمية . بالاضافة الى تطوير وتحديث النظرية السوسيولوجية ومحاولة وضع نظرية عامة لدراسة القضايا المجتمعية وقد وجد هذا السبب ايضا تأليدا كبيرا من علماء الاجتماع انفسهم .

الا ان ذلك لم يمنع اوجبرن وهيجز وبولينى من دراسة العديد من القضايا الاقتصادية عن طريق استخدام المداخل السوسيولوجية مثل تناولهم قضايا الاسعار ودراسة ميزانية الاسرة ، وسوسيولوجية الاختراع والتكنولوجيا ، والشركات القابضة ، والعلاقة بين انماط الشخصية وطبيعة العمل او ما يعرف بسوسيولوجية المهن ، ونمو المؤسسات الصناعية والاسواق . كما اهتم بولينى بالعديد من القضايا التى تمثل أولا انعلاقة بين الاقتصاد والمجتمع ، وقضية السوق باعتباره ميكانيزم هام فى المجتمع الرأسمالى ، وانتقاده للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية ، وقضية التكامل الاقتصادى تلك القضايا التى جاءت فى مجموعة من المؤلفات ذات الاهتمامات لوسبو - اقتصادية واستقطبت حولها حديثا عدد كبير من علماء الاجتماع الاقتصادى .

وتعد اسهامات تالكوت بارسونز التى تزامن ظهورها مع هذه الافكار السابقة تطورا جوهريا فى مجال علم الاجتماع عامة وعلم الاجتماع الاقتصادى خاصة . فاستخدمت المداخل المختلفة للاتجاه البنائى الوظيفى لتحليل الاقتصاد ، باعتباره نسقا اجتماعيا فرعيا . ومن ثم ، فان النظرية الاقتصادية نمد احد النظريات الفرعية للنظرية العامة للانسان الاجتماعية او نظرية العمل الاجتماعى . كما حاول بارسونز بالتشارك مع سمسر ، ان يطرحا مجموعة من الافكار والنماذج البديلة لكثير من النماذج الاقتصادية الاوحدية التفسير ، مركزا على اهمية العوامل غير الاقتصادية بجانب الاقتصادية فى دراسة المشكلات والقضايا الاقتصادية باعتبارها مشاكل وقضايا نسقية فرعية بصورة عامة . حقيقة ، لا يمكن ان ننسى

خطا فكريا فاصلا بين المدرسة السوسيولوجية الامريكية الحديثة وغيرها من المدارس السوسيولوجية الاقتصادية الاوروبية ولاسيما انها كانت اطارا مرجعيا عاما للاولى ولقد استمرت تلك العلاقة فى تحليلات نيل سمسر فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، والاتجاهات الجديدة للماركسية الحديثة ، التى وجدت من البنائية الوظيفية افكارا خصبة لتحليلها منذ عقد الستينات ، وكما شهدت الثمانينات واولئل التسعينات تقاريا ملحوظا بين علماء الاجتماع والاقتصاد اسهم كثيرا فى تطوير علم الاجتماع للاقتصادى ومجالاته المختلفة وهذا ما سوف نعالجه فى الفصل القادم .

الهوامش والمراجع :

(1) Swedberg, R., *Economic Sociology*, Op. Cit., pp. 54-56.

٢ - لمزيد من التفاصيل انظر : «الفصل التاسع»

٣ - يمكن الرجوع الى اسهامات أوجبرن الموسيولوجية العامة ، او التعقيب حولها ولاسيما التي ترتبط بمجال علم الاجتماع الاقتصادي في المراجع التالية على سبيل المثال :

— Ogburn, W. F., *On Culture and Social Change*, Chicago. Chicago Univ. press, 1964.

— Ogburn, W. F. & M. F. Nimkoff, *A Handbook of Sociology* London : Routledge & Kegan Paul, 1956.

— Duncan, O. D, *Introduction to W. Ogburn, on Culture*. Op. Cit., pp. VIV-XXII.

٤ - انظر الفصل «الحادى عشر» من هذا الكتاب .

٥ - ظهرت مجموعة هذه الدراسات التى اهتم بها «هيجز» فى مؤلفه التالى :

— Huges, E. C., (ed.) *The Sociology eye*, Chicago : Aldine The Atherton, 1971.

(6) Swedberg, R., Op. Cit., pp. 58-9.

(7) Ibid., pp. 59-60.

— Martinelli, A. & N. Smelser, Op. Cit., pp. 20-22.

٨ - للمزيد من التفاصيل عن أهم الكتب الاقتصادية التى قام باعدادها وكتابتها كارل بوليني واسهم فيها بوضوح بالكثير من التحليلات فى علم الاجتماع الاقتصادى ، انظر المراجع التالية :

— Polanyi, K. C. Arensberg & H. Pearsons (ed.) *Trade and Market in The Early Empires* Chicago : Henry Regney 1957.

— Polanyi, K, *The Great Transformation*, Boston : Beacon press, 1957.

— Polanyi, K, *Primitive, archaic and Modern economics*. Boston, Beacon press, 1971.

— Polanyi, K, *The Livelihood of Man*, N. Y, Academic press, 1977.

(9) Martine, A, & N. Smelser, *Op. Cit.*, pp. 20-24.

(10) Parsons, T, "The Marshall Lectures - The integration of Economic and Sociological Theory" *Sociological Inquiry*, Vol. 61, No. 1, Winter 1991, pp. 10-39.

— يشمل هذا العدد أيضا مجموعة من المقالات الهامة التي ترتبط بمحاضرات مارشال التي وضعها بارسونز وألقاها عام ١٩٥٢ في جامعة كمبردج للمتخصصين في علم الاقتصاد . أما من أهم المقالات التي طرحت حول هذه المحاضرات ، انظر خاصة مقالات كل من سويد برج Swedberg وسملسر Smelser ، واتزيوني Etzioni ، وبكستون Buxton وجولد Gold على سبيل المثال . كما يجب أن نشير أيضا ان هذه المحاضرات لبارسونز (محاضرات مارشال) تعتبر الافكار الاساسية الاولى لثلاث فصول كاملة طورها بارسونز وسملسر عام ١٩٥٧ في كتابهما عن الاقتصاد والمجتمع *Economic & Society* انظر :

— Parsons, T. N. Smelser, *Economic and Society : A study in The Integration of Economic and Social Theory*, London : Routledge & Kegan Paul plc, 1984, Chap. I-III pp. (1) - 184 (First Published 1957).

(11) Swedberg, R. 'Introduction to T. Parsons' Marshall Lectures in *Sociological Inquiry ... Op. Cit.*, pp. 2-9.

(12) *Ibid.*, p. 3.

(13) Parsons, T. *The Marshall ... Op. Cit.*, pp. 10-39.

— Parsons, T. & N. Smelser, ... *Op. Cit.*

(14) *Ibid.*, Chap. II, (pp. 39-100).

— حقيقة وضح كل من بارسونز وسملسر أن استخدامهما لمفهوم الاقتصاد كنسق اجتماعي لم يكن الاستخدام الاول فلقد تناوله أيضا كل من ماركس ، وسمبارت ، وفيير وغيرهم من رواد علم الاجتماع والاقتصاد الذين عالجوا قضية الرأسمالية، وبعض الافكار العامة حول هذا الاستخدام . وإن كانت استخدامات فيير ميزت بين «الفعل الاقتصادي» و«الفعل ذو الطابع الاقتصادي» . ويشير الاول الى اعتبار الاقتصاد كنسق اجتماعي لمزيد من التحليل انظر :

(*Ibid.*, p. 39, Note (1).

(15) - Ibid , pp. 85-100.

١٦ - أشار كل من بارسونز وسملسر بأن استخدامهما لمفهوم التعاقد ظهر في العديد من التحليلات الانثروبولوجية والسوسيولوجية ولاسيما عند هنري مين ، وفيبر ، ودوركايم ، وسبنسر وغيرهم من علماء الاجتماع التقليديين (انظر Ibid, p. 104).

(17) Ibid, 114-138.

١٨ - لمزيد من التفاصيل حول طبيعة أنواع الاسواق المختلفة التي حلها كل من بارسونز و. سملسر في ضوء فكرة البناء النظامي للاسواق والتي اتسمت بالبعد الواقعي لنوعية الاسواق الموجودة في الولايات المتحدة والعالم الغربي انظر :

(Ibid, pp. 148-175).

١٩ - تناول بارسونز الخصائص العامة للدافعية في الادوار الاجتماعية في عدد من مؤلفاته الاخرى ارجع الى :

— Parsons, T. The Social System, London : The Free press, 1951, Chap. II & IV.

— Parsons, T. 'The Motivation of Economic Activity' in Essay Sociological Theory, London : The Free press 1954, Chap. III.

(20) Parsons, T. & N. Smelser, Op. Cit., Chap. IV (pp 185-245)
(Ibid, pp. 253-4.

٢١ - انظر الفصل الحادي عشر والثاني عشر من هذا الكتاب .

(22) Ibid, p. 247.

٢٢ - في الواقع ، لقد اذ - رسونز وسملسر في استخدام نموذج النمو والتغير النظامي الاقتصادي عن طريق التركيز على فكرة الفصل بين الملكية والادارة ، تلك الفكرة التي جاءت مع بداية الثلاثينات في الولايات المتحدة بعد حدوث الكثير من التعديلات على العمليات والظواهر الاقتصادية التقليدية أو الكلاسيكية الرأسمالية وظهور الشركات المالية الضخمة ، وبداية سيطرتها على الكثير من عناصر الانتاج والاقتصاد ، وتبليين ادارة هذه الشركات عن المصانع الرأسمالية التقليدية ، وتقيد استراتيجية الادارة في المشروعات الاقتصادية بصورة عامة .
انظر للمزيد من التفاصيل

(Ibid, p. 253-4)

(24) Ibid, pp. 306-307

٢٥ - كما توقع بارسونز وميلرس أن ارتباطهما عن العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع والنظرية الاقتصادية والنظرية العامة للنساق الاجتماعية قد تثار حولها العديد من الصعوبات والمشكلات التحليلية في بعض الأحيان . فلقد ظهرت بعض الانتقادات الفعلية سواء من جانب علماء الاقتصاد أم علماء الاجتماع وخاصة في السنوات الأخيرة ، ومحاولة تقييمها للمدخل البنائي الوظيفي عند بارسونز ومناقشة النظرية الاقتصادية . وللمزيد من هذه التحليلات أنظر على سبيل المثال :

- Savage, S. P. Talcott Parsons and The Structural - Functionalist Theory of The Economy" in B. Hindess, Sociological Theories of The Economy, N Y : Hobmes & Meler Publishers Inc. 1977 pp. 1-27.

— فضلا عن ذلك ، ظهرت بعض الانتقادات من جانب علماء الاقتصاد والاجتماع الأمريكيين حول تحليلات بارسونز وميلرس في الخمسينات ، ومن أهمها تحليلات بولينى ، وارنسبرج ، وبيرسون التى أشارت الى أن آراء بارسونز وميلرس لم تنتظر الى الحياة الاقتصادية بصورة خاصة عنى أنها جزء من الحياة النظامية المجتمعية ، وهو نفس الاتهام الذى يوجه عامة الى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين . ارجع الى :

- Polanyi, et. al., Op Cit.

٢٦ - حقيقة ، لقد جاءت آراء ميلرس السابقة بالاشتراك مع البرتو مارتنيللى فى دراستهما الحديثة عن التطورات التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى والقضايا التى يعالجها هذا العلم حديثا أنظر

- Martinelli, A. & N. Smelser, Economic Sociology : Historical Trends ... Op. Cit., pp. 24-28.

البَاب الثاني

أهم المجالات الحديثة في علم الاجتماع الاقتصادي

الفصل الخامس : الشركات متعددة الجنسيات

الفصل السادس : اقتصاديات العالم الثالث

الفصل السابع : سوسيولوجيا الاقتصاد العالمي الجديد

الفصل الخامس

الشركات متعددة الجنسيات

تمهيد :

- (١) تعريف الشركات متعددة الجنسيات •
- (٢) النشأة التطورية والمظاهر الحديثة للشركات العالمية •
- (٣) نظريات الشركات متعددة الجنسيات •
- (٤) الشركات متعددة الجنسيات وتنمية العالم الثالث •
- (٥) أهم الانتقادات للشركات متعددة الجنسيات •
- (٦) ادارة الشركات متعددة الجنسيات •
- (٧) الصعوبات التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات •
- خاتمة •

تمهيد :

منذ بداية الستينات أصبحت مشكلة الشركات متعددة الجنسيات من المشكلات أو الظواهر الاقتصادية الهامة ، التي يهتم بدراستها العديد من العلوم الاجتماعية ولاسيما التاريخ ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والقانون ، والسياسة وغيرها . وجاءت عملية انتشار الشركات متعددة الجنسيات فى العالم خاصة فى النصف الاخير من القرن الحالى كنتيجة طبيعية لنوعية النظم الاقتصادية التي ظهرت سواء فى العصور القديمة أو الوسطى أو بداية العصر الحديث . وهذا يظهر بوضوح ، مدى الانتشار السريع لهذه الظاهرة ، ويعكس طبيعة تغير البناءات والنظم والمؤسسات الاقتصادية التي توجد فى عالم اليوم .

وفى اطار تحليلنا لبعض المجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادى ، نجد أن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات تعد من المجالات التي جذبت اهتمام عديد من علماء هذا الفرع بالإضافة الى غيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الاخرى . علاوة على ذلك ، ان دراسة الشركات متعددة الجنسيات تعكس لنا مدى عمق النظريات الاقتصادية والاجتماعية الكلاسيكية التي لم تعد تلائم نوعية الظواهر والمجالات الحديثة التي ظهرت فى المجتمع المعاصر . ويوضح لنا تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات اختلاف هذا النوع من الشركات والمصانع عن مثيلاتها من الشركات التقليدية سواء من حيث الهدف أم البناء أم الادارة أم العمليات والانشطة التي تقوم بها والتي فسرها علماء الاقتصاد الكلاسيكيين بدء من افكار آدم سميث و «ثروة الامم» .

من هذا المنطلق ، يجيء اهتمامنا بتحليل ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أحد المظاهر والمجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادى وسوف نركز على أهم تعريفاتها ، وكيفية نشأتها وتطورها وأهم المظاهر الحديثة لانواعها فى الوقت الحاضر ، ولاسيما دراسة الشركات العالمية الغربية أو الشركات «النحمرات» أو شركات دول العالم الثالث ، وما هى أهم النظريات التي تفسر عمليات الشركات متعددة الجنسيات ؟

وما العلاقة بين هذه الشركات وقضية التنمية فى دول العالم الثالث ؟
وما اهم الانتقادات التى توجه الى هذه الشركات ؟ وكيفيه ادارة الشركات
متعددة الجنسيات والى أى حد تتباين عن نوعية ادارة الشركات او المصانع
التقليدية ؟ .

بايجاز ، وقبل أن نتناول الاجابة على تلك التساؤلات السابقة يجب
علينا أن نوضح حقيقة هامة مؤداها : أن اهتمامنا بدراسة الشركات متعددة
الجنسيات يرجع الى بداية عقد الثمانينات وبالتحديد أواخر عام ١٩٨١
عند دراستى لرسالة الدكتوراه فى جامعة اكستر «بانجلترا» (١) ، وبعد
مضى عقد ونصف من الزمان تقريبا (١٩٩٤) وجدت أهمية كبرى فى طرح
هذا الموضوع (الشركات متعددة الجنسيات) واعتبارها فى الوقت الحاضر
من أهم مجالات علم الاجتماع الاقتصادى . علاوة على ذلك ، حدث خلال
السنوات الاخيرة تغيرات كبيرة على تراث الشركات متعددة الجنسيات .
لذا لزم الامر ، تحديث هذا التراث ولاسيما الاحصاءات وغيرها من الحقائق
التي ترتبط بدراسة الشركات متعددة الجنسيات بصورة عامة .

(١) تعريف الشركات متعددة الجنسيات :

توضح تعريفات الشركات متعددة الجنسيات **Multinational Corporations**
مدى تعقد أهداف الدراسة لارتباطها بالعديد من العلوم الاجتماعية من
ناحية ، ولاهتمامات المشتغلين بها واستخداماتهم للمفاهيم والتصورات
التي ترتبط بها من ناحية أخرى سواء إكان ذلك على المستوى النظرى أم
نتائج الدراسات الميدانية التى تجرى على هذه الشركات . وبالرغم من
الصعوبات التى قد تظهر عند استعمال المفاهيم والتصورات المرتبطة بهذه
الظاهرة ، إلا أن أهمية التعريفات توضح الكثير من الخلط حول استخدام
هذه المفاهيم وتساعد على فهم العمليات والأنشطة المختلفة ، التى تقوم
بها الشركات متعددة الجنسيات .

حقيقة ، يعكس تراث هذه الشركات مدى تعدد المفاهيم حولها ولكنها
هنا سوف نطرح فقط بعض الامثلة لهذه التعريفات (٢) . ويعد تعريف ديننج
Dunning أكثر علماء الاقتصاد اهتماما بدراسة هذه الشركات ، حيث
يعرفها «بأنها الشركات التى تمتلك وتسيطر وتقوم بالانتاج فى كثير من
المجالات مثل الصناعة ، والتجارة ، وتكرير البترول ، والتوزيع ،
والخدمات ، والمكاتب وغيرها » فى أكثر من دولة واحدة . - علاوة على

ذلك ، يضيف «دينينج» أن هذه الشركات تتميز أيضا بالنتاج هذه الاشياء في البلد أو الدولة الأم والدول الخارجية ، كما أنها تمتلك وتدار بواسطة أكثر من فرد أو دولة عن طريق شركات المساهمين .

كما يرى كل من هو Hood وYoung في تعريفهما للشركات متعددة الجنسيات بأنها «الشركة التي تملك جزء أو كل إنتاجها وتتحكم وتدير أسهمها في أكثر من دولة أو بلد واحد» ويرى أيضا فرنون Vernon بأن هذه الشركة «تعتبر الشركة الأم Parent Company التي تسيطر على مجموعة كبيرة من الشركات في عدد من القوميات المختلفة» وفي الواقع ، اننا نلاحظ وجود كثير من التشابه بين التعريفات الثلاث السابقة ، والتي تؤكد في مجملها على كل من ملكية وسيطرة أو تحكم الشركات متعددة الجنسيات ، وان كان يؤكد «فرنون» ويضيف على تعريفه أهمية بعد حجم مبيعات هذه الشركات والتي تزيد على ١٠٠ مليون دولار سنويا .

وتوجد أيضا بعض التعريفات الأخرى التي تركز على الأنشطة ، التي تقوم بها هذه الشركات فتجد على سبيل المثال تعريف بهرمان Behrman الذي يرى «أن الشركات العالمية International Company تكون إحدى الشركات الوطنية الكبرى التي لديها استثمارات كبيرة فيما وراء البحار، وتمتلك عددا من المشروعات والمصانع التابعة لها ، كما تمتلك أيضا حق منح التراخيص Licences » . كما لم يعط شرط أو خاصية حجم التصدير وجملة المبيعات ، كأحد الخصائص العامة التي يتميز بها هذا النوع من الشركات ، وان كان يركز على مدى انتشار عمليات وأنشطة وسياسة هذه الشركات في أنحاء العالم . كما تظهر بعض تعريفات الشركات متعددة الجنسيات حسب نوعية أنشطتها مثال ذلك تعريف إيردليك Erdilek الذي يرى «بأن الشركة العالمية ذلك المصنع الذي يقوم بالانتاج خارج الوطن الأم عن طريق القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر ، ويشمل نقل التكنولوجيا ، والمعرفة التنظيمية (الإدارية) ورأس المال والعمل الماهر» .

في الواقع ، ان تحليل ثراث الشركات متعددة الجنسيات ، وتحديد مفاهيمها وتعريفاتها كما يلاحظ من التعريفات السابقة ، قد يختلف حسب تحديد نوعيتها وطبيعتها من ناحية الملكية ، أو السيطرة ، أو النشاط والعمليات التي تقوم بها سواء في البلد الأم أو المضيف لها أو ما يعرف Home & Host Country . علاوة على ذلك ، قد تتباين وجهات نظر

العلماء والباحثين المهتمين بظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ، انفسهم ونوعية اهتمامهم وتحليلهم سواء للبناءات والعمليات الداخلية والخارجية لهذه الشركات ، أو طبيعة الاهداف الاقتصادية والاستثمارية التى تقوم بها ، أو تخصيصها جغرافيا وسياسيا حسب طبيعة الموارد والتسهيلات الممنوحة لها ، علاوة على طبيعة أنساق الادارة والتنظيم التى توجه سياساتها واستراتيجيتها العامة .

فى هذا الصدد ، نجد على سبيل المثال أن تحليلات كل من لال Streetn وسترن Streetn تركز على ضرورة تمييز المفاهيم المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات وتصنيفاتها من الناحية الاقتصادية Economical والتنظيمية Organizational ، والدافعية Motivational .

– فبالنسبة للنواحي الاقتصادية ؛ نجد التركيز على بعد الحجم والانتشار الجغرافى الذى يمتد فيه الاستثمار الاجنبى لهذه الشركات .

– أما البعد التنظيمى ، فيركز على توضيح الاسباب التى تؤدى الى انتشار شركات عالمية معينة دون الاخرى ، وذلك حسب طبيعة بناءاتها التنظيمية وعمليات صنع القرارات والاستراتيجية العالمية Global Strategy ، ، ويركز على ذلك البعد كثير من علماء الاقتصاد والاعمال والتنظيم والادارة .

– أما بعد الدافعية ، فعادة ما يستخدم بواسطة المديرين القائمين على ادارة هذه الشركات وعلماء الادارة أيضا ، عندما يركزون على نوعية الدافعية وراء العمليات والانتشطة التى تقوم بها هذه الشركات .

بإيجاز ، ان اهتمامنا الحالى يركز على تحليل ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات واعتبارها احد المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى نفس الوقت ، ، والتى لها أهداف متعددة فى الدول التى تعمل فيها ودراسة الوظائف الاساسية التى تقوم بها ، ومدى تأثيرها على عمليات التنمية بصورة عامة ولاسيما فى مجتمعات العالم الثالث ، وخاصة فى ضوء التغيرات الحديثة التى ظهرت فى اطار ما يعرف بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد .

يؤكد ذلك حديثا بعض علماء الاجتماع الاقتصادى (٣) من أمثال بورنشير

Bornschier وستام Stamen ، بأن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ، تتحدد وفقا لمتطلبات النظام العالمى الجديد . ذلك النظام الذى يشمل كلا من العمليات الاقتصادية والاجتماعية خارج نظام المجتمعات الوطنية . وهذا ما ظهر أيضا فى تحليلات أحد علماء الاجتماع الاقتصادى البارزين ولاسيما جوزيف شومبيتر Schumpeter ، الذى أشار الى أن الرأسمالية فى حد ذاتها تشمل كلا من هذه العمليات (الاقتصادية والاجتماعية) فى نفس الوقت ، أو ما يتحدد عموما فى ضوء العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع . فالنظام العالمى الحديث ، لم يتضمن فقط مجموعة من الاقطار والمجتمعات بقدر ما يفسر طبيعة العلاقة بين هذه المجتمعات والمستوى الاقتصادى العالمى الذى تعيش فيه ، والذى يشكل كلا من هذه المجتمعات أو دولها فى نفس الوقت .

من هذا المنطلق ، فإن طبيعة ظهور الشركات متعددة الجنسيات وحركة رأس المال ، لا تعتبر ظاهرة حديثة نسبيا ، لكن يعكس هذا النوع من الشركات فى الوقت الحاضر مظاهر متقاربة ومتباينة عن التى كانت موجودة سابقا ، والسبب يرجع الى عدة عوامل منها :

أولا : ظهور مجموعة من القواعد المنظمة والمؤسسات العالمية التى تحدد طبيعة أعمال هذه الشركات ، والتى تختلف عن أنماط التبادل الاقتصادى التقليدى ، ولاسيما ما ظهر فى السنوات الاخيرة سواء لما يعرف بالمنظمات العالمية والاقتصادية الإقليمية التى تهتم بقضايا الشركات متعددة الجنسيات .

ثانيا : حقيقة ان الشركات القومية التى عبرت خارج حدودها ظهرت مع بداية المراحل الاولى للعصر الحديث ، ولقد سعت تلك الشركات لحماية ذاتها ، لكى تحافظ على استثماراتها وأنشطتها الاقتصادية ، فى ضوء طبيعة المجتمع الاقتصادى العالمى الذى تباين مع طبيعة المراحل الاولى للعصر الحديث .

ثالثا : لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات إحدى الظواهر الاقتصادية الهامة خلال القرن التاسع عشر والقرن الحالى (العشرين) ولكن هناك الكثير من الملامح التنظيمية والإدارية ونوعية الأنشطة والملكية والضغط والسيطرة وغيرها من الخصائص الأخرى ، التى تميزها فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد وهذا ما سوف نعالجه بإيجاز حاليا .

٢ - النشأة التطورية والمظاهر الحديثة للشركات متعددة الجنسيات :

(١) النشأة التطورية :

ترجع جذور النشأة التاريخية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وكما يحلل أحد المؤرخين الاقتصاديين (٤) هذه الظاهرة ، بأن زيادة نشاط حركة رأس المال الدولي ظهر بوضوح خلال نصف القرن السابق تقريبا على الحرب العالمية الاولى ، نتيجة لعدة أسباب منها : زيادة الطلب على رأس المال من الدول الصناعية خاصة ، والتخفيف من حدة القيود التجارية والجمركية العالمية على حركة رأس المال والاستثمار الاجنبى المباشر ، وزيادة معدلات الهجرة المكانية والعنصرية ، وظهور الكثير من التسهيلات المالية لتبادل النقد ورأس المال بين المصدرين والمستوردين له ، وزيادة مظاهر الاستقرار السياسى *Political Stability* وتطور حركة النقل والمواصلات .

لكن بعد الحرب العالمية الاولى ونتيجة لعدم الاستقرار السياسى، حدث هبوط كبير فى معدلات حركة رأس المال العالمى خاصة من قبل الدول المصدرة له مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . وان كانت قد تزايدت قوة بعض الدول الاوروبية الاخرى ولاسيما بعد الثلاثينات مثل فرنسا، وهولندا ، وسويسرا ، وبلجيكا ، والسويد . كما ظهر بعد ذلك تطور سريع فى استقطاب الدول النامية للاستثمار الاجنبى نتيجة لزيادة خسارة الاستيراد والتصدير ، وخاصة زيادة صادراتها من المواد الخام الى الدول المتقدمة . علاوة على ذلك ، كان لتطور النظام العالمى خلال هذه الفترة عن طريق زيادة حجم الاسواق ، وتغير كثير من الانماط الاقتصادية التقليدية فى عدد كبير من الدول النامية . الامر ، الذى ادى الى زيادة حجم الشركات العالمية من الدول المتقدمة ، ومعدلات الارباح ورؤوس الاموال ، وشرائها المواد الأولية والغذائية من الدول النامية بأسعار منخفضة .

اما بعد الحرب العالمية الثانية ، وخلال الاربعينات حدث انهيار كبير فى حجم رأس المال والتجارة العالمية والاستثمار الاجنبى المباشر ، لكن ظهرت ايضا بعض التغيرات التى أدت الى زيادة طفيفة فى حجم قوة الاستثمار الاجنبى والشركات الامريكية العالمية حتى خلال فترة الحرب ذاتها بالرغم من حدوث هبوط ملحوظ على المستوى العالمى لحركة الاستثمار الاجنبى عامة . وخلال الخمسينات والستينات نشطت كل من

حركة رأس المال والتجارة والاستثمار الاجنبي المباشر . وطبقا لبعض المؤشرات الاحصائية خلال هذه الفترة فإن حجم رأس المال المصدر عالميا يمكن تصنيفه الى ثلاثة أنواع الاول : رأس المال الخاص ويمثل 238 والثاني الاتفاقيات الحكومية 201 ، والثالث المؤسسات المالية العالمية 11 من اجمالي رأس المال العالمى . اما الدول الكبرى المصدرة لهذا المال فكانت على الترتيب التالى : الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، والمانيا ، وسويسرا ، واليابان .

ومع بداية السبعينات حدث تطور كبير فى حجم الشركات متعددة الجنسيات سواء فى الدول المتقدمة او النامية ولاسيما حجم الشركات العالمية الامريكية والتي قدر حجم رأس المال لها بحوالى 80 بليون دولار ، فى مقابل 80 بليون دولار اخرى للشركات العالمية غير الامريكية . كما تركزت معظم الشركات الامريكية فى الدول الغربية المتقدمة ، على عكس الشركات البريطانية التي ركزت كثير من شركاتها فى الدول النامية بالمقارنة الى الولايات المتحدة . وعموما ، مثلت الشركات البريطانية 35% من حجم الشركات العالمية (غير الامريكية) ، والشركات الالمانية 19% ، والشركات الفرنسية 10% ، والهولندية 5.5% ، والسويسرية 4.3% . كما حقق حجم الاستثمار الاجنبي الياباني زيادة ملحوظة فى الفترة من 1969 الى 1974 ، حيث ارتفع من 660 مليون دولار الى 9067 مليون دولار (٥) .

اما خلال الثمانينات فلقد ظهرت بعض التغيرات الهامة على حجم الاستثمار الاجنبي والشركات متعددة الجنسيات ولاسيما ظهور الشركات العالمية لدول العالم الثالث . الامر الذى جعل هناك تزايدا ملحوظا فى حجم الاستثمار الاجنبي الموجود فى هذه الدول الاخيرة . فحسب بعض التقديرات الاحصائية ، ان معدل الزيادة السنوية للاستثمار الاجنبي فى دول العالم الثالث ارتفع من 2.4 الى 13 بليون دولار فى الفترة من 1962 الى 1980 . وجاءت الشركات الامريكية لتسيطر على نصف حجم الاستثمارات الاجنبية فى الدول النامية ، ثم المملكة المتحدة ، واليابان ، والمانيا . كما تركزت معظم هذه الاستثمارات فى عدد قليل من الدول النامية ذات الدخل المرتفع مثل البرازيل ، والمكسيك ، والارجنتين ، واندونيسيا ، وهونج كونج (٦) . كما توضح بعض المؤشرات الاحصائية خلال النصف الثانى من الثمانينات زيادة حجم الشركات العالمية الاجنبية العاملة فى الدول النامية ، وايضا الدول الاوروبية الاشتراكية سابقا . وهذا

ما ظهر فى احدى الدراسات (٧) لأكبر ٤٥٠ شركة عالمية من حيث حجم رأس المال والتي يزيد حجم مبيعاتها عن ٧٥ مليون دولار سنويا . والسبب فى ذلك يرجع الى زيادة قدرة حجم المعاملات التجارية والاستثمار للأسواق العالمية والأقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة ، وأسواق دول جنوب وجنوب غرب آسيا . بالإضافة الى توجيه الاهتمام لزيادة الاستثمار الاجنبى فى الدول الاشتراكية الأوروبية سابقاً ، وزيادة معدلات الانفاق على الاختراعات التكنولوجية وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا .

وفى اطار تحليلنا لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والظروف التى أدت الى زيادة حجم هذه الشركات نتيجة لطبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والذي يعكس بوضوح مدى اثاره المتعددة خلال عقد الثمانينات خاصة حول طبيعة القوة الاقتصادية ، وحجم الاستثمارات الاجنبية التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات فى السنوات الاخيرة . حيث توضح بعض التحليلات الحديثة ، أن تفاقم حجم الشركات وزيادة قوتها الاقتصادية قد يفوق العديد من الدول وميزانيتها المالية عامة - فنجد على سبيل المثال ، أن حجم مبيعات أكبر شركتين فقط وهما (جنرال موتور واكسون) يفوق اجمالى حجم الانتاج القومى لخمس دول نامية فى عام ١٩٨٥ وهى (الصين ، والبرازيل ، والهند ، والمكسيك ، وايران) . كما أن اجمالى مبيعات أكبر ست شركات عالمية يزيد عن اجمالى حجم الناتج القومى

(GNP) لعدد من الدول المتقدمة أيضا وهى (استراليا ، وكندا ، وبلجيكا ، والسويد ، وايطاليا ، وسويسرا) . وعموما ، بلغ اجمالى مبيعات أكبر ٥٠٠ شركة عالمية وأمريكية صناعية مقدار ١٨ ترليون دولار ، والذي يفوق اجمالى الناتج القومى للاتحاد السوفيتى أو اليابان ، أو ما يوازى ٤٥٪ من اجمالى الناتج القومى الأمريكى نفسه . أما الدول التى سيطرت شركاتها العالمية خلال عقد الثمانينات على اجمالى الاستثمار الاجنبى فهى الولايات المتحدة ، واليابان ، والمملكة المتحدة ، والمانيا ، وفرنسا ، وكوريا الجنوبية ، وايطاليا ، وكندا ، وهولندا (٨) .

كما تعكس بعض المؤشرات الاحصائية الاخرى ، حجم الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة الى اقتصاديات دول العالم الثالث بصورة خاصة خلال فترة الثمانينات ، فنجد على سبيل المثال (٩) أن اجمالى قيمة مبيعات ١٥٩ شركة عالمية صناعية يزيد على ٥ بليون دولار عام ١٩٨٥ . وحسب تقديرات

البنك الدولي أن ٤١ من ١٠٧ دولة ، بلغ اجمالي الناتج القومي بها اقل من هذا العدد (٥ بليون دولار) ومن بين هذه الدول على سبيل المثال ، ٩ دول من امريكا اللاتينية ، ٢٧ دولة افريقية . كما تسيطر شركات خمس دول فقط ، وهى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، والمانيا ، وفرنسا ، واليابان ، على ٧٥٪ من الشركات العالمية خلال الثمانينات ، وأن كانت توجد بعض الشواهد الاخرى لظهور الشركات العالمية من دول العالم الثالث والتي سوف نشير اليها لاحقا .

كما نلاحظ أيضا ، وجود بعض البيانات الاحصائية التى تدل على قلة نصيب دول العالم الثالث من اجمالي الاستثمار الاجنبى وأنشطة الشركات العالمية ، بالمقارنة مع الدول المتقدمة خلال عقد الثمانينات . وحسب تقديرات عام ١٩٨٥ لقطاع الشركات الصناعية العالمية فإن دول العالم الثالث تحصل فقط على ٢٨٪ من اجمالي هذا القطاع فى العالم ، وتتركز معظم هذه الأنشطة فى قطاعى البترول ٤٠٪ والمناجم ٩٪ (١٠) . كما تظهر إحدى الاحصاءات الحديثة لعام ١٩٩٠ أن اجمالي حجم الاستثمار الاجنبى المباشر بلغ ٢٠٠ بليون دولارا تستأثر الدول المتقدمة منها على ١٦٣ بليون دولار ، فى حين بلغ نصيب الدول النامية ٣٠ بليون دولارا فقط . علاوة على ذلك ، توجد الكثير من المغارقات فى توزيع هذا الرقم الاخير بالدول النامية ، حيث تحصل عشر دول نامية فقط على ٧٥٪ من اجمالي نصيب الدول النامية عامة (١١) . وهذا ما سوف نشير اليه فى الفصول القادمة عن مظاهر التباين فى اقتصاديات دول العالم الثالث ، ومدى اهتمام علم الاجتماع الاقتصادى بدراسة هذه الموضوعات فى السنوات الاخيرة واعتباره أحد المجالات الهامة فى الوقت الحاضر .

(ب) المظاهر الحديثة للشركات متعددة الجنسيات :

توضح التحليلات الموجزة السابقة عن النشأة التطورية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ، مدى انتشار هذه الظاهرة ولاسيما فى العقود الاخيرة نتيجة للتغيرات المتعددة التى صاحبت عملية التحول نحو النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وإن كنا نلاحظ أيضا ، أن تلك التغيرات قد ساعدت على ظهور بعض مظاهر أو أنواع جديدة لشركات العالمية لم تكن موجودة من قبل . الامر ، الذى أدى الى انتشار هذه الظاهرة وزيادة حجم ما يعرف بالاستثمار الاجنبى المباشر Direct Foreign Investment . ومن أهم هذه المظاهر ظهور ما يعرف بالشركات العالمية لدول العالم

الثالث The Red الحمرء ، والشركات Multinationals والتي سوف نشير اليهما بايجاز كما يلي (١٧)

١ - الشركات العالمية لدول العالم الثالث •

ظهر هذا النوع من الشركات العالمية بصورة ملحوظة خلال عقد السبعينات، ولاسيما أن كثيرا من الدول النامية وضعت العديد من السياسات لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، أو عن طريق ما يعرف بنظام الاستثمار المشترك A Joint Venture System . ذلك النظام الذي شجع الكثير من دول العالم الثالث ذات الدخل المرتفع لتحقيق أعلى عائد من الاستثمارات المالية والاقتصادية وأن تخطو خطوات مراحل التحول نحو العالمية Internationalization . هذا التحول الذي يكشف بوضوح عن التأثيرات المتعددة للنظام الاقتصادي العالمي الحديث •

حقيقة ، تكشف بعض التحليلات الاقتصادية بأن ظاهرة شركات دول العالم الثالث العالمية ، لم تكن حديثة النشأة خلال العقود الماضية ، بقدر ما ترجع جذور هذه الظاهرة الى العقد الاخير من القرن التاسع عشر . فعلى سبيل المثال ، قامت إحدى الشركات الارجنطينية بفتح عدد من مصانعها للنسيج في أروجواي عام ١٨٩٠ ، وفي البرازيل عام ١٩٠٧ . وأن كانت تلك الشركات لم توصف بنفس خصائص الشركات العالمية الحديثة في الوقت الحاضر إلا أنها تدل على حقائق تاريخية لهذا النوع من الشركات . ولكن يرجع ظهور الشركات العالمية للدول النامية ذات الخصائص الحديثة، الى الستينات والسبعينات من القرن الحالي . وتشير بعض الاحصاءات الى أن جملة دول العالم الثالث التي تمتلك استثمارات أجنبية مباشرة في الخارج تتراوح بين ٣٠ - ٥٠ دولة ، ويتعذر الحصول على عدد الشركات لدول العالم الثالث ، نظرا لغياب الاحصاءات الدقيقة حول هذا النوع من الشركات على المستوى العالمي •

بالرغم من ذلك ، توجد بعض المؤشرات (١٨) الاحصائية الحديثة نسبيا التي توضح أن إجمالي عدد الدول النامية التي تستثمر شركاتها في الخارج قدر بحوالى إحدى عشرة دولة في أوائل الستينات وتركزت معظم هذه الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية . وفي منتصف السبعينات استثمرت الشركات الصينية الاهلية (هونج كونج) حوالى ٦٠٠ - ٨٠٠ مليون دولار في دول آسيوية أخرى . وفي أمريكا اللاتينية ، استطاعت شركتان من الارجننتين الاستثمار في بعض الدول المجاورة لها ، وبلغ إجمالي عدد هذه

الشركات خلال الثمانينات في البرازيل فقط عشر شركات ، بالإضافة الى مجموعة أخرى مماثلة تعمل في أرجواي وتشيلي وغيرها - ويصورة موجزة ، فلقد انضمت شركات عالمية من دول نامية أخرى ، خلال السنوات الأخيرة الى مجال الاستثمار الاجنبي ولاسيما تايوان ، وكوريا الجنوبية ، والفلبين ، وماليزيا وسنغافورة ، والهند في آسيا - والبرازيل ، وكولومبيا ، والمكسيك من أمريكا اللاتينية . كما امتدت أنشطة شركات هذه الدول خارج القارة الأصلية لها فنجد على سبيل المثال بعض الشركات الهندية تعمل في سريلانكا وماليزيا (في آسيا) ، وكينيا (في افريقيا) .

عموما ، يمكن تصنيف أنواع الشركات الأجنبية لدول العالم الثالث الى نوعين أساسيين حسب قوة الاستثمار ونوعية هذه البلاد من الناحية الاقتصادية العامة وهي :

أولا - الدول النامية الاستثمارية الكبرى :

وترأس هذه المجموعة هونج كونج حيث بلغ إجمالي استثماراتها بأكثر من ٢ بليون دولارا في الدول الأخرى ، وتتميز هذه الشركات بالنماسة الشديدة سواء مع الدول النامية أو المتقدمة . وترجع قوة هذه الشركات نظرا لارتباطها بعدد من الشركات البريطانية العالمية ، التي لديها خبرة واسعة في هذا المجال من الاستثمارات الأجنبية . وتلي ذلك البرازيل ، حيث تبلغ جملة استثماراتها في الخارج (بليون دولار) وإن كانت تتميز معظم الشركات البرازيلية بأنها من شركات القطاع العام **Public Sector** على النقيض من شركات هونج كونج (قطاع خاص) . وتجيء شركات سنغافورة في المركز الثالث ، وتتركز معظم أنشطتها في ماليزيا نظرا للارتباطات التاريخية والجغرافية بينها ، وبالرغم من اعتماد كثير من هذه الشركات على التكنولوجيا المتقدمة **High Technology** ، فإن معظمها يعتمد على تكنولوجيا أقل **Low Technology** ، أو ما يعرف بمدخل العمل المكثف **Labour Intensive Approach** وهذا ما سوف نوضحه لاحقا في الفصل القادم عن (نقل التكنولوجيا) .

ثانيا - الدول النامية ذات الدخل المتوسط :

وتصنف هذه المجموعة من الدول ، حسب حجم استثماراتها في الخارج والذي يتراوح ما بين ٥٠ - ١٠٠ مليون دولار ، ومن أهم هذه الدول كوريا الجنوبية ، وتايوان ، والارجنتين ، والمكسيك ، وفنزويلا بالإضافة الى

الهند التي يزيد حجم استثماراتها عن ١٠٠ مليون دولار ، بالرغم من تصنيفها عالميا من بين الدول الأقل دخلا .

فى الواقع ، لقد ظهر العديد من التحليلات لثراث شركات دول العالم الثالث حول طبيعة الحجم ، وقوة الاستثمار ، ونوعية التكنولوجيا ، والسيطرة على الاسواق ، وقوة المنافسة ، وطبيعة العمالة ، ونوعية القطاعات الانتاجية وغير الانتاجية التى تعمل بها ، وغير ذلك من القضايا التى ترتبط بعمليات الشركات متعددة الجنسيات . كما كشفت كثيرا من نتائج الدراسات الامبريقية التى اجريت خلال عقد السبعينات والثمانينات عن قدرة هذه الشركات على المنافسة ، ولاسيما شركات دول جنوب وجنوب غرب آسيا لانها تتبنى «مدخل العمل المكثف» واستخدامها لما يعرف بالتكنولوجيا الملائمة Appropriate Technology لطبيعة الدول المضيفة لها وكسبها المزيد من الاسواق الاسيوية والاوربية فى نفس الوقت . كما اشارت بعض النتائج ايضا ، ان معظم هذه الشركات تعمل فى مناطق جغرافية اقليمية لها ، مما يحد من قدرتها على المنافسة العالمية ، بالاضافة الى استخدامها تكنولوجيا اقل او متوسطة .

عموما ، يعكس ذلك مدى تعقد دراسة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات وطبيعة الاستثمار الاجنبى المباشر ، ونوعية التكنولوجيا المتقدمة او الاقل او المتوسطة ، والعوامل المتداخلة معها حسب طبيعة القطاعات الاستثمارية المختلفة ، وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا فى ضوء نتائج دراستنا الميدانية على الشركات متعددة الجنسيات فى مصر خلال النصف الاول من الثمانينات ولاسيما قطاع النسيج والملابس الجاهزة . بالاضافة الى ذلك ، ان عمليات الاستثمار الاجنبى ترتبط بعوامل الجذب والطرده له فى كل من الدول الام (الاصل) او الدول المضيفة لعمليات الاستثمار ، والتى تغيرت خلال عقد الثمانينات . كما يحدد ذلك مدى توافر رأس المال الاجنبى ، والدخول فى استثمارات مشتركة ، وطبيعة الاسواق والتوزيع وغيرها من عوامل معقدة سوف نشير اليها قريبا .

ب - الشركات العالمية «الحمراء» :

يطلق على هذا النوع من الشركات نسبة الى الشركات الاشتراكية سواء التى ظهرت فى الاتحاد السوفيتى سابقا او غيرها من الدول الاشتراكية التى تحولت الى الاقتصاد الحر خلال عقد الثمانينات . حقيقة ، تندرج الدراسات

حول هذا النوع من الشركات عامة ، وإن كانت قد أشارت بعض الدراسات خلال الثمانينات وخاصة التي أجراها كل من جيلبرت Gilbert ومكميلان McMillan عن مدى انتشار الشركات الاشتراكية سواء في كل من الشرق والغرب أو الدول النامية . فقلقد ظهرت بوادر هذه الشركات بين مجموعة الكيموكون (الكتلة الاشتراكية) حيث أقيمت أول شركة عالمية في منغوليا عام ١٩٤٩ ، وإنشاء الاتحاد السوفيتي (سابقا) عددا من شركات الاستثمار المشترك منذ عام ١٩٢٧ في عدد من الدول الاشتراكية . وفي عام ١٩٣٤ أنشئت بعض شركات النسيج والاصواف في عدد آخر من الدول الاشتراكية والشرقية ولاسيما رومانيا والمجر والصين وشملت العديد من القطاعات الانتاجية والخدمات مثل البترول ، والالنيوم ، والملاحة وغيرها .

بايجاز ، لقد حرص الاتحاد السوفيتي (سابقا) على الاستفادة من فوائد الاستثمار الاجنبي والمشارك ، واندمج في اطار عمليات التحول نحو العالمية والاقتصاد الحر قبل عشرات السنين من انهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي المعلن لهذه الدول العظمى في الماضي . فمع نهاية عقد السبعينات ، قدرت مجموعة الشركات الحمراء العاملة في الدول النامية أو الاشتراكية ، بحوالى ٥٤٤ شركة تعمل في الخارج بعيدا عن موطنها الاصلي . وتركز ثلثا هذا العدد في الدول الاشتراكية والغربية وحدها ٣٥٩ شركة منها : ٣٠٧ شركة في أوروبا ، و ٥ شركات في اليابان ، و ٣٩ شركة في أمريكا الشمالية ، و ٨ شركات في استراليا . أما بقية عدد الشركات والبالغة (١٨٦) شركة فوزعت على الدول النامية ، ٧٥ شركة في افريقيا ، ٣٤ في آسيا ، و ٣٦ شركة في أمريكا اللاتينية ، و ٤٠ شركة في الشرق الاوسط . وجاء نصيب الاتحاد السوفيتي في المرتبة الاولى ١٧٧ شركة ، ثم بولندا ١٢٢ شركة ، رومانيا ٩٢ شركة ، والمجر ٨٩ شركة من اجمالي عدد الشركات الحمراء أو الاشتراكية .

عموما ، نشر فيما يلي لبعض الملاحظات العامة للتغيرات التي ظهرت على الانواع الحديثة للشركات متعددة الجنسيات وهي :

أولا : توضح انماط الشركات الحمراء أو الاشتراكية مدى تبني دول المجموعة الاشتراكية منذ اكثر من خمسين عاما مضت ، سياسات الاقتصاد الحر في اطار اهتماماتها بالاستثمار الاجنبي أو المشترك الذي اعتنقته الدول الغربية الرأسمالية .

ثانياً : إن كثيراً من السياسات الاشتراكية الماركسية أو الماركسية المحدثه
فقدت مصداقياتها منذ عقود مضت ، كما إن هذه النظريات والافكار التي
قامت عليها ، انتقدت «الرأسمالية» واقتصاديات السوق ، والاستغلال ،
واحتكار رأس المال ، وغير ذلك من آراء لم يتبنها الاتحاد السوفيتى
والكثير من الدول الاشتراكية سابقا ، ولكنها فى الواقع اهتمت بالاستثمار
الاجنبى .

ثالثاً : بالرغم من قيام الكثير من الشركات الاقتصادية فى الدول
الاشتراكية السابقة والاتحاد السوفيتى على تحقيق العدالة الاجتماعية ،
والحصول على مكاسب أو أرباح هامشية فى داخل هذه الدول . الا ان
نوعية شركاتها الاجنبية والعاملة فى الخارج قامت من أجل دافع الربح
والكسب فيما وراء البحار من الدرجة الاولى وهذا مايمكس عموماً التناقض
الواضح داخل ما يعرف بالاقتصاد المقيد أو غير الحر *Restrained Economy*

رابعاً : ان عوامل التغير فى نمط الاقتصاد الاشتراكى لم تات من
الخارج كما يعتقد خطأ الكثيرون من المصلين لتغيرات عقد الثمانينات فى
الكتلة الاشتراكية . بقدر ما نلاحظ ، ان عوامل التغير فى هذا الاقتصاد
جاء من «الداخل» نتيجة للمتغيرات المتعددة التى ساعدت على أحداث
التغير فى البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتى لم يقتنع
بأيديولوجياتها المتناقضة خلال العقود الاخيرة بصورة خاصة ، وتبنيتها
لسياسات التحول نحو العالمية بصورة سريعة .

خامساً : توضح الشركات العالمية من الدول النامية عن مفارقات كبيرة
بين دول العالم الثالث ذاتها . مثال ذلك قوة هونج كونج وكوريا الجنوبية
بين الدول التى لديها استثمارات اجنبية ، وتبنيهما لاقتصاديات السوق
الحر وتحقيق التقدم الاقتصادى الهائل فى هذا المجال بالمقارنة مع الصين
وكوريا الشمالية على سبيل المثال .

سادساً : تشير كل من الشركات العالمية الحمراء أو شركات دول العالم
الثالث ، مدى رغبة كثير من دول العالم الثالث أو الاشتراكية سابقا منذ
بداية الستينات على ضرورة تبني السياسات الاقتصادية الرأسمالية والدخول
فى ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات كأحد المظاهر العامة للنظام
الاقتصادى العالمى الجديد ، بالإضافة الى اهتمامها بالتعاون والتكامل

الاقتصادى الاقليمى والعالمى . الامر الذى جعل هناك الكثير من المستويات الاقتصادية داخل ما يعرف بالعالم الثالث وهذا ما سوف نشير اليه لاحقا في فصل «اقتصاديات دول العالم الثالث» .

٣ - نظريات الشركات متعددة الجنسيات :

يوضح تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات مدى تعقد هذه الظاهرة ، واهتمام العديد من العلوم الاجتماعية بها ولاسيما علماء الاقتصاد ، والسياسة ، والامارة ، والقانون ، والاجتماع ، والتنمية ، والتاريخ وغيرهم . الامر ، الذى لاحظ بهذا التراث الكثير من التجليات النظرية أو نتائج الدراسات الميدانية التى أجريت على هذه الشركات منذ عدة عقود مضت . حقيقة ، يصعب علينا حاليا أن نشير إلى نظريات الشركات متعدد الجنسيات بصورة مستفيضة فى اطار تحليلنا لهذه الظاهرة باعتبارها احدى مجالات علم الاجتماع الاقتصادى ، الا أننا سنحاول فيما يلى أن نوجز اهم النظريات ومدخلها المختلفة بقدر الامكان وهى : (١٤)

اولا : نظرية المصنع .

ثانيا : نظرية التحول نحو العالمية .

ثالثا : نظرية التنمية .

رابعا : نظرية التبعية .

(١) نظرية المصنع : Theory of The Firm

تعد هذه النظرية من النظريات التى تناولت دراسة الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها نوعا من التنظيمات المعقدة الكبرى ، وتركز هذه النظرية على تحليل أهم الأنشطة الاقتصادية والعمليات التنظيمية والادارية التى ترتبط بها مثل ، تخصيص الموارد الاقتصادية أو المواد الخام ومدى توافرها ، وعوامل الاستثمار ودوافعه ونوعية البناء الصناعى للتنظيمات الشركات العالمية ، ومناخات السوق والتوزيع وغيرها من المتغيرات الاخرى . علاوة على ذلك ، تعالج هذه النظرية ما يعرف بالنمو الصناعى Industrial Growth أو الاستثمارى عامة . كما يتدرج تحت هذه النظرية مجموعة من المداخل والنظريات الفرعية الاخرى وهى بايجلز :

(١) نظريات تحقيق الحد الامثل الاستاتيكية Static Optimising Theories

تعكس هذه النظريات اهتمامات علماء الاقتصاد والادارة بصورة مميزة

ومن أهم رواد هذه النظريات على سبيل المثال بايمول Baumol وليمسون Williamson . وتركز عموما هذه النظريات على ضرورة تحقيق النمو الصناعى والاستثمارى ، ذلك النمو الذى يجب أن يقوم على سلوك عقلانى فى أساليب الادارة والسياسات العامة التى تعتمد عليها الشركات أو المصانع ، وضرورة تحقيق معدلات معقولة من الارباح . ولكن يجب أيضا ، تركيز سياسات واستراتيجيات الشركات على تحقيق معدلات أعلى من الارباح Profit maximisation ، الذى لا يمكن انجازه الا بتحقيق معدلات أعلى من المبيعات Sales Maximisation .

علاوة على ذلك ، يجب أن تركز الشركات على اختيار ملائم لمناطق الاستثمار حسب قدرتها المالية وإشباع الاهداف العامة للمساهمين بهذه الشركات ، كما يجب أن تهتم بالدعاية والاعلان Adrevertising كأحد العوامل الهامة التى تحقق مبيعات أعلى من الانتاج والمنافسة فى الاسواق . وتحتم ضرورة فصل الادارة عن الملكية ، ولاسيما أن أصحاب المال قد يؤثرون بصورة سلبية على السياسات الادارية للشركات متعددة الجنسيات ، وهذا ما يظهر بوضوح فى الشركات العالمية للقطاع العلم . ولقد طرح أصحاب هذه النظرية مجموعة من النماذج الادارية الامثل لتحقيق معدلات أعلى من الارباح والمبيعات والاستثمار ، وكيفية زيادة حجم الشركات وتوسعاتها فى المراحل المستقبلية . كما تعرضت هذه النظريات لعدة انتقادات من أهمها ، أنها ركزت على العوامل الداخلية أكثر من الخارجية فى تفسيرها لعمليات الاستثمار الاجنبى للشركات متعددة الجنسيات .

(ب) نظريات تحقيق الحد الامثل الديناميكية

Dynamic Optimising Theories

تؤكد هذه النظريات على العوامل الخارجية External Factors بالإضافة الى العوامل الداخلية التى تؤثر على العمليات الاقتصادية والاستثمارية للشركات العالمية ، وتمثل كتابات كل من بنروس Penrose وماريس Marris هذه النظريات ، حيث تركز على أهمية النمو التنظيمى والصناعى والمالى والاستثمارى عن طريق كيفية تبني أساليب جديدة للانتاج ، وتنويع الانتاج ، والسياسات التخضيرية والاستراتيجيات العامة للسوق والتوزيع ، بالإضافة الى تحسين مستويات القدرات الادارية الموجودة بالشركات . علاوة على ذلك ، يؤكد أصحاب هذه النظريات على ضرورة تطوير أساليب البحث والتنمية أو ما يعرف Research & Development

وتحديث المستويات التكنولوجية وتطوير الانتاج وتوسيع الاسواق والقدرة على المنافسة وغير ذلك من العوامل والظروف الخارجية والداخلية الاخرى ولاسيما الاستقرار السياسى والاقتصادى العالمى .

حقيقة ، لقد طرح اصحاب هذه النظريات بعض النماذج لتحديث قدرة الشركات متعددة الجنسيات وتبنوا عددا من نظريات التنظيم المعروفة مثل نظرية التنظيم عند سيمون *Simon* ، او النموذج المثالى عند ماكس فيبر *M. Weber* . ولاسيما فى تحليلهم للعمليات الداخلية التى تعزز من قدرات الشركات فى العمل والانتاجية مثل زيادة الدافعية والخلق والابتكار ، واعطاء اهمية للعوامل السوسولوجية والسيكولوجية التى تعمل على تحديث ظروف الانتاج بصورة علمة .

(ج) النظريات التنظيمية والسلوكية

: Behavioural & Organisational Theories .

وتظهر اهمية هذه النظريات فى اعتمادها غالبا على نتائج الدراسات الامبيريقية التى اجريت على الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى ، واستخدمت العديد من المداخل التنظيمية والسلوكية المعروفة فى دراستها النظرية او تحليل النتائج الميدانية على هذه الظاهرة . وتعد دراسات هارونى *Aharoni* وهيلر *Helicire* ممثلة لهذه النظريات ، وتاكيدها على أن العمليات الاستثمارية الاجنبية يجب تفسيرها فى ضوء المتغيرات التنظيمية والسلوكية ، التى تحدد مدى عقلانية السوق الاقتصادى والادارى التنظيمى لهذه الشركات ، وكيفية اختيارها لعمليات الاستثمار فى مختلف انحاء العالم .

عموما ، يتصور انصار هذه النظريات ، ان دراسة الشركات متعددة اجنسيات يجب ان تركز على العوامل التنظيمية الداخلية ، وكيفية صنع القرارات التى تتعلق بالاستثمار الخارجى .بالاضافة الى العوامل الخارجية مثل البيئة الاستثمارية والسياسية ، والخلفيات السوسولوجية والثقافية فى الدول المضيفة ، وحجم ومستويات الاسواق الداخلية والخارجية ، وتبنى اساليب العمل والانتاج والتكنولوجيا ، منوك العمل والنقابات ، ومستويات الاجور والانتاجية ، تلك العمليات التى تميز الشركات العالمية عن الشركات الصناعية التقليدية بصورة عامة .

(د) نظريات التنظيم الصناعي : Industrial Organization Theories

وتعرف هذه النظرية أيضا بنظرية القدرة على الملائمة Appropriability Theory ، وتمثل هذه النظريات دراسات كل من هايمر Hymer وبيكلى Buckley ، وجونسون Johnson وماجى Magge وكاسون Casson وغيرهم . وتؤكد هذه النظرية على ضرورة ملائمة الظروف الدولية العالمية ، وظروف الدول المستثمرة المضيئة للشركات العالمية ، خاصة وأن تلك الشركات تسعى لتحقيق نوع من التنمية المباشرة وغير المباشرة في الدول المضيفة لها ، كما تركز أيضا ، على ضرورة حجم المعلومات والبيانات اللازمة عن طريق المواد الخام ، وتأمين أساليب العمل والانتاج المناسبة لطبيعة الأسواق والعمل والمهارات . ومن ثم ، «فالقدرة على الملائمة» تعنى، كيفية توجيه الاستثمار لعملية التنمية الفعلية سواء لكل من الشركات العالمية والمجالات والدول التي تعمل فيها ، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة وأساليب العمل والانتاج ، وكيفية التغلب على الصعوبات التي تواجه عمليات الاستثمار ، وتطوير أساليب الادارة وتحديث المهارات بما يتلاءم مع أساليب الانتاج المستحدثة .

في الواقع ، لقد سعى بعض أنصار هذه النظرية لتطوير نماذج دائرة الانتاج Product Cycle Models ، والتي ترتبط بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الاستثمار وكيفية تنويع الانتاج واستحداث أنماط جديدة له ، وتطوير التسويق وعمليات التوزيع ، وزيادة القدرة على التكيف والملاءمة بصورة عامة . وتعد تحليلات أو نظرية هايمر - كندلبرجر Hymer Kindelberger Theory ، وفرنون Vernon وماجى Magge من أهم التحليلات التي استحوذت على اهتمامات المهتمين بعمليات الاستثمار الاجنبى أو الشركات متعددة الجنسيات .

٢ - نظرية الاستدماج : Internalization Theory

تطورت هذه النظرية في السنوات الاخيرة لدراسة الشركات متعددة الجنسيات خاصة وأن النظريات الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية الاقتصادية لم تعد تلائم دراسة هذه الظاهرة وتمثل تحليلات كل من بيكلى Buckley وريجمان Rugman ، وديننج Dunning ، وبلاك Black وغيرهم أهم التحليلات التي تركز بصورة أساسية على المتغيرات الاقتصادية مثل ، المنافسة التامة وغير التامة للأسواق ، وتنويع الانتاج ، والتدريب والمهارة ، وتحسين القدرات التكنولوجية ، والبحث العلمى وغيرها من المتغيرات

التي تختلف كثيرا عن النظريات التقليدية التي كانت في النصف الاول من هذا القرن - ويقصد بمفهوم *Internalization* هو كيفية جعل السوق داخل مراكز الانتاج ذاتها ، او كيفية استغلال الاسواق المحلية التي توجد بها عمليات وانشطة الاستثمار المختلفة - فهي تهحف اساسا الى كسب الاسواق الخارجية لتسويق المنتجات . ولكن ذلك يعتمد على كثير من العوامل والامسى التي تعالجها هذه النظرية .

بالاضافة الى ذلك ، تركّز هذه النظرية على أهمية الاستراتيجيات العامة لشركات متعددة الجنسيات ذات طابع عالمي *Global* ، من أجل السيطرة على الاسواق العالمية وفتح أسواق جديدة بصورة مستمرة أمام المنتجات التي يتم استحداثها . كما تستخدم هذه النظرية فكرة الاسواق المتوسطة *Intermediate Markets* ، من أجل تطوير القدرة التنافسية لمنتجاتها ، أو انتاج ما يطلق عليه «بانتاج السلع المتوسط» *Intermediate Products* ويقصد بها السلع شبه المنتجة *Semi Products* ، التي يتم تحويلها الى الوحدات أو الفروع التابعة للشركات سواء داخل المنطقة أو في دول أخرى . هذا النمط من الانتاج للشركات العالمية يجعلها تتميز عن الشركات أو المصانع التقليدية ويعد أحد الخصائص المميزة الحديثة لهذه الشركات في الوقت الحاضر .

علوة على ذلك ، تؤكد هذه النظرية على أن عملية المعى وراء الاسواق هي التي تخلق أو تنشأ الشركات العالمية وتزيد من حجمها واستثماراتها وارباحها . ولذا نجدها تستخدم مفهومات الاسواق المتوسطة ، وانتاج السلع المتوسطة في حالة عدم وجود أو تحقيق كل من الاسواق القائمة والانتاج النهائي . كما أن عملية الاستثمار وصنع القرارات في هذه الشركات تتحدد في ضوء مجموعة من العوامل ، التي تتعلق بكل من الصناعة أو النشاط الاستثماري ذاته ، والعوامل الإقليمية التي يوجد بها الاستثمار والانتاج والاسواق ، والعوامل القومية ، التي تعكس العلاقات السياسية والدونية ، وتعود بصورة مباشرة على نشاط وعمليات الشركات متعددة الجنسيات . وايضا ، العوامل التي تتعلق بالشركة أو المصنع مثل طبيعة الادارة واتساق الضبط والميطرة ، ورسم السياسات والاستراتيجيات العامة .

من هذا المنطلق ، تركّز هذه النظرية على العلاقة بين عملية الامتدماج

Internationalization والتحول نحو العالمية **Internalization** خاصة وإن الشركات العالمية تسعى لخلق أسواقها في مراكز إنتاجها بقدر الامكان ، الاستفادة من الاسواق الاخرى العالمية من ناحية أخرى حتى تستطيع أن تواجه المنافسة من الشركات الاخرى، وتحسن من مستويات الانتاج وتحديثه بصورة مستمرة ، وقدراتها التكنولوجية والادارية والتسويقية ، وغير ذلك من مجموعة العوامل التي اشرنا اليها سابقا والتي تعزز في النهاية عمليات التوسع والنمو وتحقيق الارباح . بالاضافة الى ذلك ، نجد أن هذه النظرية تركز على اهمية سعى الشركات متعددة الجنسيات لاكتساب الخبرات المختلفة من عمليات الاستثمار واختيار الموارد ، ومواقع تخصيصها على المستوى العالمى ، تلك الفكرة التي تطورت في تحليلات عدد من اصحاب هذه النظرية من امثال هايمر Hymer وماكانس Mcmanus وديننج Dunning ووضعهم لنظرية الاختيار أو الانتقاء **Electric Theory** التي تفسر عمليات الاستثمار والشركات على المستوى العالمى (١٥) .

٣ - نظرية سياسة التنمية **Development Policy Theory** :

يوضح تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى، مدى تنوع النظريات التي تعالج هذا التراث على المستوى النظرى وتحليل النتائج الامبريقية . وهذا ما يتبين من خلال مضمون هذه النظرية ، التي تركز بصورة أساسية على تحليل العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات، وكل من الدول الاصلية **Home Countries** والدول المضيضة **Host Countries** وماهى طبيعة السياسات المتبادلة بين هذه الاطراف الثلاثة السابقة .

كما يتركز جانباً كبيراً من اهتمامات هذه النظرية على دراسة ما يعرف بمعدل التكاليف والمنافع **Costs-Benefits Approach** للاستثمار الاجنبى والشركات متعددة الجنسيات سواء للدول المضيضة أو الام (الاصلية) أو هذه الشركات ذاتها . وتعد تحليلات كل من ديننج Dunning ، وبهرمان Behram ، وهيلنر Helmlner ، ووسترتن Streeten ، وفايتسوس Vaitson من أهم التحليلات التي تركز عليها هذه النظرية ، واعترفهم بواقعية المكاسب والخسائر التي يمكن أن تنتج عن عمليات استثمار أو شركات متعددة الجنسيات ، لكن من الاطراف الذين يتقاسمون بينهم نتائج هذه العمليات بصورة عامة .

كما نجد أن هذه النظرية استقطبت عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع

والتنمية والسياسة ولاسيما في دول العالم الثالث ، لدراسة حقيقة ابعاد السياسات الاستثمارية والشركات متعددة الجنسيات خاصة وأن هناك مجموعة من الانتقادات التي توجه الى هذه الشركات منذ بداية ظهورها أو انتشارها السريع في السنوات الاخيرة . ولقد طور بعض العلماء نوعية السياسات التي يجب الاهتمام بها بواسطة صانعي القرارات والسياسات الاستثمارية . ومن هذه السياسات المقدمة كما تصورها دننج Dunnig (١٧) بايجاز :

- (١) ضرورة التعرف على المشكلات التي تواجه الاستثمار عامة .
- (٢) تحديد أسباب هذه المشكلات وتقييمها من ناحية التكاليف والمنافع .
- (٣) فهم العوامل المؤثرة في ملوكيات وقرارات الاستثمار المختلفة .
- (٤) تقييم مظاهر التكاليف والمنافع بصورة مستمرة لاتخاذ السياسات البديلة .
- (٥) أهمية اختيار وتحديد أهداف السياسات في الدول المضيفة للاستثمار .

٤ - نظرية التبعية Dependent Theory (١٨) :

كما اثرننا سابقا ، ان تراث الشركات متعددة الجنسيات يرتبط بالعديد من النظريات المفسرة لها ، ولاسيما ان هذه الظاهرة تتعلق بالكثير من الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، التي ظهرت بصورة كبيرة منذ بداية الخمسينات من هذا القرن . وكما أوضحنا في الفصل السابق ، ظهور الماركسية أو الماركسية المحدثه كأحد المدارس التي عالجت العديد من مجالات وقضايا علم الاجتماع الاقتصادي . وبالأخص ان الشركات متعددة الجنسيات تعد من أهم هذه المجالات التي يحتاجها هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ، واهتم بدراستها مجموعة من رواد النظرية الماركسية المحدثه أو ما يعرف بالمنخل الرديكالي في التنمية والذي ظهر بوضوح في الستينات وركز على قضية التبعية والتنمية والتخلف بصورة أساسية .

حقيقة ، يوضح تحليل التراث النظري للشركات متعددة الجنسيات كيفية تناول أصحاب المنخل الرديكالي أو التبعية سوء في الدول المتقدمة

أو في الدول النامية على وجه الخصوص ، مركزين على العلاقة بين هذا النوع من الشركات ونواحي الاستغلال الذي يقوم عليها النظام الرأسمالي الحديث . ولقد نما هذا المدخل في أمريكا اللاتينية في تحليلات كاردوسو Cardoso ، وفيرتادو Furtado ، وفي إفريقيا في كتابات سمير أمين S. Amin ، وفي أوروبا أو فرنسا بالتحديد إيمانويل Emmanuel وفي الولايات المتحدة من أمثال باران Baran ووارن Warren وغيرهم (١٨) . ويركز عامة أصحاب هذا المدخل أو النظرية الماركسية المحدثه على أن طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد طرح بعض المتغيرات والمظاهر الجديدة ، التي تعزز من فرص الاستغلال والامبريالية الحديثة ، ولاسيما في دول العالم الثالث ، تلك الدول التي تنعم بالكثير من الموارد الطبيعية والثروات . وتسعى الدول الرأسمالية الاستعمارية بعد رحيلها نتيجة للاستقلال السياسي الى العودة مرة أخرى للاستغلال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، وجعل الدول النامية في تبعية مستمرة لها عن طريق أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ، التي تعتبر وكالات لهذا الاستعمار الاقتصادي الجديد ، والذي وجد شرعيته في اطار ما يعرف بالنظام العالمي لتقسيم العمل .

كما تركز هذه النظرية على مجموعة من الانتقادات الهامة الى الشركات متعددة الجنسيات ، خاصة وأنها تمتلك القوة الاقتصادية والتفاوضية ، لاستغلال أكبر قدر ممكن من عوائد الاستثمار الاجنبي ولا تترك الا النخر القليل للبلاد المضيفة لها وخاصة النامية . كما تؤدي هذه الشركات الى تدمير الاقتصاد المحلي والقومي ، ووضع تكنولوجيا وأساليب للنتاج غير ملائمة ، تؤدي الى زيادة التمايز الطبقي والانماط الاستهلاكية واللامساواة في الدخل ، كما أنها تزيد من مظاهر الفساد للقوى السياسية وتبعيتها للدول الغربية .

بإيجاز ، تلك أهم النظريات التي تعالج الشركات متعددة الجنسيات والتي تكشف عن مدى تعقد هذه الظاهرة ، نظرا للعوامل المتعددة التي تتدخل معها أو حسب المهتمين بدراستها وتحليلها . ولقد أشرنا الى هذه النظريات بصورة مختصرة في اطار معالجتنا لهذه الشركات كأحد المجالات الهامة التي يهتم بها علم الاجتماع الاقتصادي في السنوات الأخيرة .

٤ - الشركات متعددة الجنسيات وتنمية العالم الثالث :
يكشف تحليل ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبي

فى دول العالم الثالث العديد من الآراء النظرية والنتائج الميدانية التى أجريت بواسطة المهتمين بهذه الشركات سواء أكانوا أفرادا عاديين أو حكومات ومؤسسات دول العالم الثالث ، أو المنظمات والمعاهد المتخصصة دراسة الشركات متعددة الجنسيات التابعة للأمم المتحدة ، وبعض المراكز العلمية التى تهتم بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تنتشر فى كثير من دول العالم . وأن كنا نلاحظ ، على هذا التراث أنه يتضمن مجموعة من الحقائق الايجابية والسلبية أو مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبى وجهود الشركات متعددة الجنسيات ، وعلاقتها بعمليات التنمية بصورة عامة فى دول العالم الثالث. فى هذا الصدد، وكما أكدنا سابقا ، أن افضل مدخل لدراسة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات هو مدخل التكاليف والمنافع Costs & Benefits approach ، لانه يظهر بوضوح كل من النتائج الايجابية والسلبية المصاحبة لوجود هذه الشركات والحقيقة الواقعية للاستثمار الاجنبى فى دول العالم الثالث .

على أية حال ، نحاول فيما يلى أن نشير الى أهم الاسهامات الايجابية التى يمكن أن تقوم بها أو تؤديها بالفعل الشركات متعددة الجنسيات فى دول العالم الثالث ، ثم بعد ذلك نشير لأهم الانتقادات الهامة التى توجه لهذه الشركات ، ولاسيما فى دول العالم الثالث . ويمكن أولا تصنيف أهم الاسهامات للشركات متعددة الجنسيات فى تنمية دول العالم الثالث كما يلى (١٩) :

أولا : التنمية الاقتصادية - وتشمل زيادة حجم الصادرات ، وتنويع الانتاج ، وزيادة الدخل القومى ، والادخار ، وتوفير رأس المال الاجنبى ، وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها . حيث تكشف اهتمامات الباحثين والمهتمين بدراسة الشركات متعددة الجنسيات ، بأن هذه الشركات تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادى ، وتغيير نمط الظروف والأنشطة الاقتصادية التى توجد فى الدول النامية ؛ وإعادة تخصيص عمليات الانتاج فى الكثير من القطاعات الاقتصادية ، والحراك بين هذه القطاعات للاستفادة من العائد الاقتصادى لها . وهذا يؤدى بصفة عامة ، لتغير الأنماط التقليدية للبيئة الاقتصادية الموجودة فى الدول النامية .

ويؤكد بعض علماء الاقتصاد والمتخصصين فى نشاط الشركات متعددة

الجنسيات والامستثمار الاجنبى ، أن تلك الشركات لديها القدرة على تنويع القطاعات الانتاجية أو الصناعية بما يتلاءم مع طبيعة المواد الخام الأولية الموجودة ، واحتياجات السوق الداخلى والعالى . ويمكن أن تسهم هذه الشركات عن طريق أربعة مظاهر أساسية وهى :

- ١ - إعادة تخصيص المواد الأولية المستخدمة فى الصناعة والانتاج .
- ٢ - احلال الواردات للانشطة الصناعية .
- ٣ - تعزيز الصادرات للعمليات الاقتصادية .
- ٤ - الاهتمام بقطاع الخدمات .

بالطبع، تشمل هذه المظاهر السابقة على العديد من العمليات المختلفة للإنتاج والتوزيع ، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة ، وإن كان ذلك يتحدد أيضاً حسب نوعية السياسات الحكومية الاستثمارية والوضع الاقتصادى العالمى .

كما تسهم الشركات متعددة الجنسيات فى زيادة معدلات الادخار وتوفير رأس المال الاجنبى اللازم لعمليات الانتاج المختلفة ، ولاسيما فى حالة عدم وجود هذا المال محلياً فى معظم الدول النامية . ومن ثم ، يؤدى توافر رأس المال الاجنبى الى تحسين مستويات ميزان المدفوعات للدول المضيفة بعد حصولها على عوائد الاستثمار والتي تتمثل فى حصص الانتاج والارباح ، والضرائب من الشركات . علاوة على ذلك ، أن هذه الاسهامات تؤدى الى «احلال الواردات» وزيادة الصادرات عن طريق تنويع الانتاج الوطنى ، وتغطية احتياجات السوق المحلى .

وتكشف دراساتنا الميدانية على شركة فستيا العالمية فى مصر - التي تعمل مع شركة «ستيا» فى اطاز ما يعرف بالاستثمار الاجنبى المشترك Joint Venture System ، والذي يعد من افضل أنواع الاستثمارات لدول العالم الثالث - أن وجود الشركة الفرنسية بخبرتها العالية فى صناعة الملابس الجاهزة أدى الى استغلال المواد الخام من النسيج والاصواف لشركة «ستيا» وزيادة أرباحها اومبيعاتها من النسيج . بالإضافة الى انتاج شركة (فستيا) من الملابس الجاهزة والذي أدخل لأول مرة فى مصر ، وأدى عموماً لتنويع الانتاج الصناعى للشركة . ولقد بلغت جملة مبيعات الشركة

فى اول عامها الانتاجى ما يوازى ثمانية اضعاف رأس المال العام لها .
علاوة على ذلك ، ادى انشاء شركة «فستيا» لتوسيع حجم شركة ستيا
وانشاء أربعة مصانع لاحقة لتغطية انتاج المصنع الجديد بالإضافة الى
العديد من المكاسب الاخرى التكنولوجية والادارية التى سوف تنشر اليها
تباعاً .

ثانياً : التنمية التكنولوجية ، تعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم
الوسائل التى تسهم فى عمليات نقل التكنولوجيا الى دول العالم الثالث ،
وتعمل على تحديث القدرات التكنولوجية والمهارات الادارية الموجودة ،
وما يعرف بـ Know-How فى القطاعات الانتاجية المختلفة . بالرغم من
ذلك توجد الكثير من الانتقادات أيضاً التى توجه الى هذه الشركات فى هذا
القطاع ولاسيما ما يتعلق باستخدام اساليب الانتاج ، والبحث العلمى ،
والتكنولوجيا الملائمة . (وهذا ما سوف يكون موضوع اهتمامنا فى الفصل
القادى) .

ثالثاً : العمالة والاجور ، تشير تقارير منظمة العمل الدولية
الى ان اسهامات الشركات متعددة (ILO) International Labour Organization
الجنسيات فى مجالات العمل والعمالة والاجور تعبر عن أهم الاسهامات
التي تعزز عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فاقد بلغت جملة
توظيف هذه الشركات فى دول العالم ما بين ١٣ - ١٤ مليون عامل خلال
السبعينات ، وبلغ نصيب الدول النامية ٢٦٪ والدول المتقدمة ٧٤٪ وحسب
هذا التقدير ان نصيب الدول النامية يصل الى ٣٥ مليون وظيفة وهذا يعد
أحد الانجازات النسبية التى حدثت خلال السبعينات بالمقارنة بما اشارت
اليه دراسة ريبير Reuber بان نصيب للعمالة فى الدول النامية بلغ ١٦
مليون عام ١٩٦٧ . وخلال الثمانينات ، اشار أحد تقارير (ILO) الى ان
حجم العمالة فى الدول النامية التى اسهمت بها الشركات العالمية يقصر
بحوالى ٤ مليون وظيفة . وبالرغم من ضالة هذه النمبة بالمقارنة بنصيب
الدول المتقدمة نجدها شيئاً ايجابياً لا يتصور تحقيقه فى حالة عدم وجود
هذا النوع من الاستثمار فى الدول النامية . كما كشفت تحليلاتنا السابقة
عدم وجود توازن بين توزيع الاستثمارات الاجنبية فى العالم فحسب
تقديرات ١٩٩٠ ، ان ٣٠ مليار دولار فقط تمجد جملة نصيب دول العالم
الثالث من ٢٠٠ مليار دولار اجمالى حجم هذه الاستثمارات على المستوى

العالمى ، الامر ، الذى يؤدى الى خلل فى حجم الفوائد والايجابيات التى تتركها الشركات متعددة الجنسيات ويؤثر بوضوح على قوة "السلطة والتدخل" بها: (٢٠) .

حقيقة، ان غياب الاحصاءات الدقيقة لحجم العمل والتوظيف للشركات متعددة الجنسيات يعد أحد المشكلات التى تواجه دراسة هذه الشركات وتقييم اسهاماتها بصورة واقعية . وان كانت تشير الاحصاءات السابقة الى ما يعرف بحجم العمالة المباشرة *Direct Employment Effects* أى العمالة التى تستخدمها الشركات العالمية مباشرة فى مصانعها ووحدات انتاجها . ولكن هناك أيضا ما يعرف بحجم العمالة غير المباشرة *Indirect Employment effects* وهو مقدار ما تسهم به هذه الشركات وعملياتها المختلفة عن طريق معاملاتها ونشاطها مع الشركات الوطنية والاجنبية الاخرى فى نفس الدول المضيفة لها ، فزيادة هذه الأنشطة تؤثر بالطبع على حجم العمالة بصورة ملحوظة . وكما تشير بعض الدراسات التى اجريت على هذا الجانب من العمالة فى عدد من الدول الاسيوية مثل كوريا الجنوبية ، وتايلاند ، والفلبين ، وماليزيا ، وسنغافورة ، والهند ، ان حجم العمالة المباشرة وغير المباشرة يتراوح من ٤ - ٢٠٪ من اجمالى حجم العمالة على هذه الدول .

بالاضافة الى ذلك ، ان تأثير العمالة المباشرة وغير المباشرة ، يمكن أن يسهم كثيرا فى تحسين مستويات الدخل والضرائب العامة القومية عن طريق الاجور التى تدفع سنويا للعاملين بالشركات متعددة الجنسيات . كما تعمل هذه الاجور على زيادة مستويات المعيشة ، والاستفادة من ايجابيات الشركات متعددة الجنسيات . كما تساعد هذه الشركات على تحسين ظروف وعلاقات العمل *Labour Relations* ، واحترام حقوق العاملين بها طبقا لقوانين العمل الدولية ، مثل ساعات العمل ، والاجازات ، والاجازات المرضية المدفوعة ، والعلاوات ، وغيرها من الاجراءات التى تعمل على تعزيز مستويات العمل والاجور فى الدول النامية .

وفى هذا الصدد ، كثفت دراستنا الميدانية على شركة فستيا العالمية عن تحسين مستويات الاجور سواء فى شركة ستيا (قطاع عام) او فى الشركة العاملة المشتركة . ولكن بالطبع ، تباينت مستويات الاجور بين الشريكتين فلقد بلغ تقريبا مستويات اجور شركة «فستيا» عن شركة ستيا

بنسبة ٤ : ١ على مختلف مستويات الفئات العاملة بالشركة . وتعتبر
النسبة مرتفعة جدا ، الامر الذي أدى الى تحسين مستويات شركة ()
كقطاع عام ليس على مستوى الحد الأدنى والاقصى للاجور التي تحددها
قواعد الاجور العامة في القطاع العلم المصري ، بقدر ما نهجت للشركة
لتحسين مستويات العلاوات ، والمنح ، وساعات العمل الزائدة وغيرها
كبدل لحل مشكلة ضالة اجورها بالمقارنة الى شركة فستيا للاستثمار
المشترك .

رابعا : اسهامات أخرى ، يكشف تحليل تراث الشركات متعددة
الجنسيات عن مجموعة من الاسهامات التي تعزز بها هذه الشركات مدى
قدرتها في عمليات التنمية مثل تحسين مستويات الطرق والمواصلات ،
والاتصالات ، والموانئ ، والخدمات الملاحية والبحرية ، والخدمات
البنكية ، والكهرباء والمياه والفاز ، وغيرها من الخدمات التي يجب
توافرها لعمليات الانتاج والتوزيع . علاوة على ذلك ، خلق روح المنافسة
بين الشركات الوطنية لتحسين جودة الانتاج ، وتنويع خطوطه الاساسية ،
وعمليات التوزيع وغيرها .

٥ - اهم الانتقادات للشركات متعددة الجنسيات :

عرضنا فيما سبق وبصورة موجزة لاهم الايجابيات والفوائد التي يمكن
ان تسهم بها الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ، ونحاول
فيما يلي ان نطرح بعض الانتقادات الهامة التي توجه لهذه الشركات في
هذه الدول وهي بايجاز (٣١)

اولا : ان اسهامات الشركات متعددة الجنسيات ضئيلة جدا في عمليات
التنمية ، خاصة وان هذه الشركات تعمل على استمرارية وجود الاقتصاد
المزدوج Dualist Economy ، وخلق نوع من اللامساواة في توزيع الدخل
في المناطق الجغرافية في الدول النامية . كما ان هذه الشركات تعمل على
زيادة دخول قطاع صغير من العاملين وتعمل على توسيع الهوة بين مستويات
الدخل والاجور داخل البلد الواحد . كما تركز هذه الشركات معظم انتاجها
في تلبية احتياجات الصقوة الاقتصادية في المجتمع دون مراعاة الحاجات
الاساسية والضرورية للطبقة الفقيرة . كما تركز معظم انشطتها في المناطق
الحضرية مما يؤثر على زيادة فقر المناطق الريفية وزيادة نتائج مشكلات
الهجرة السكانية في الدول النامية .

ثانيا : تهدف الشركات متعددة الجنسيات الى زيادة ارباحها عن طريق
طريق انتاج السلع غير الضرورية للطبقات الفقيرة . وتركز على انتاج
السلع الكمالية لتلبية حاجات الطبقات الغنية ، وتستخدم فى ذلك أساليب
الدعاية والاعلان الحديثة التى تؤثر عموما على أنماط الاستهلاك
Consumption Patterns وزيادة قوة احتكارها للأسواق المحلية . علاوة على
استخدامها تكنولوجيا غير ملائمة **Inappropriate Technology** لطبيعة المجتمع
من ناحية المواد الخام ، العمالة ، الطاقة وغيرها .

ثالثا : تعمل الشركات متعددة الجنسيات بواسطة قوتها الاقتصادية
على تغيير السياسات الحكومية وتوجيهها بعيدا عن مسار التنمية الحقيقية
أو تحقيق الاهداف القومية . حيث تستطيع هذه الشركات ممارسة الكثير
من الضغوط الاقتصادية والسياسية لتعديل السياسات التنموية بما يخدم
اغراضها الاستثمارية من الدرجة الاولى . كما تستطيع أن تقلل من حجم
الضرائب والارباح الاستثمارية، فى حين تحصل على خدمات العمل والطاقة
بأقل الاسعار . وهذا يؤثر أيضا على العائد الاجتماعى **Social Benefits**
من وجود هذه الشركات والاستثمار الاجنبى عن طريق زيادة معدلات
التضخم **Inflation** ، وارتفاع الاسعار ، وزيادة انماط الاستهلاك .

رابعا : تؤدي الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المنافسة غير
المتوازنة مع الشركات الوطنية على اجبار الاخيرة بعيدا عن القطاعات
والانشطة الاقتصادية ، وتركها تعمل فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة
دون دخولها فى القطاعات الانتاجية الكبرى . كما تعمل أحيانا على
تصفية الشركات الوطنية ولاسيما التى تعمل فى نفس القطاعات الاستثمارية
خشية من زيادة قوتها فى المراحل المستقبلية .

خامسا : تعد الجوانب السياسية من المشكلات التى تحدثها الشركات
متعددة الجسيما فى الدول النامية ، فهناك الكثير من التجارب العالمية
التي تشير لكيفية استغلال هذه الشركات واحتكارها الموارد المالية
والاقتصادية . الامر الذى يجعلها تسيطر على البنىات والهيئات السياسية
الآخري، كما تؤدي عموما الى حدوث الفساد السياسى **Political Corruption**
بالإضافة الى الفساد الاجتماعى مثل الرشوة ، والجريمة ، والسوق السوداء
وهناك الكثير من التجارب والامثلة العالمية التى حدثت خاصة فى امريكا

اللاتينية ودور بعض الشركات العالمية الأمريكية في تغيير نظم الحكم في هذه البلاد ولاسيما في الستينات والسبعينات .

سادسا : تعمل الشركات متعددة الجنسيات عن طريق قوتها التفاوضية Bargaining Power على ارغام كثير من دول العالم الثالث على قبول شروطها واتفاقياتها الاقتصادية ، والتي غالبا ما تكون في غير صالح هذه الدول ، نظرا لتواضع قوتها التفاوضية وقلة خبراتها في المجالات الاستثمارية الاجنبية . ويؤكد ذلك بعض الشواهد التي ظهرت خلال السبعينات والثمانينات وتدل على تسارع الدول النامية لجذب الاستثمار الاجنبي ووضعها سياسات استثمارية ذات مميزات مغرية، ولصالح الشركات متعددة الجنسيات من الدرجة الاولى (٣٣) .

سابعا : تؤثر الشركات متعددة الجنسيات بالعديد من المظاهر السلبية في عمليات التنمية الاجتماعية بالإضافة الى الاقتصادية ، سواء عن طريق زيادة الفوارق الطبيعية ، وتوزيع الاجور غير الملائمة ، والتركيز على قطاعات حضرية أكثر غنى ، وجعل المناطق الفقيرة أكثر فقرا، واستخدام أساليب الفساد الاداري والسياسي للعاملين في القطاعات الحكومية والتنظيمات السياسية الوطنية .

٦ - ادارة الشركات متعددة الجنسيات :

نهتم حاليا بمعالجة ادارة الشركات متعددة الجنسيات ليس على مستوى العمليات الادارية والتنظيمية الداخلية لها ، بقدر ما نسعى لتوضيح العلاقة بين هذه الشركات وادارتها في ضوء متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد . فطبقة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي ظهرت منذ بداية الستينات فرضت العديد من المتغيرات المتنوعة على هذه الظاهرة وكيفية ادارتها وتحديد سلوكها عالميا، خاصة وان عملية تطورها وانتشارها بسرعة ، لم تلازمها تغيرات تشريعية وقانونية تحدد السلوك الاستثماري، الذي يجب أن يتبعه هذه الشركات ولاسيما في الدول المضيفة لها . فلقد ظهرت خلال العقود الماضية مجموعة من الآراء المتباينة حول أنشطة هذه الشركات في الدول النامية ، واعتبارها وسيلة من وسائل الضغط السياسي التي تعمل لصالح حكوماتها ، أو انها تهدد مقومات وعناصر التنمية في الدول النامية .

من هذا المنطلق، ظهرت في المبعينات بعض المعاهد العالمية والقومية، لتقييم السلوك الاستثماري العام لهذه الشركات ، بالإضافة الى زيادة أنشطة الامم المتحدة وتنظيماتها المختلفة ، وانشاء مركز للشركات العالمية تسعى لتقييم اعمالها بصورة مستمرة . علاوة على ذلك ، طرحت الكثير من القضايا التي لثارتها عدة من الدول النامية، من أجل توجيه السياسات الحكومية والعالية لوضع أسس ومبادئ عامة للسلوك Conduct وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة في كافة الجوانب مثل نقل التكنولوجيا ، والمواد الخام ، والصادرات والواردات ، والتلوث والمحافظة على البيئة ، وتشغيل العمالة وعلاقات العمل وظروفه ، وتحويلات رأس المال وغير ذلك من القضايا والأنشطة المختلفة الأخرى .

على أية حال ، سنسعى لتوضيح بعض الأساليب التي طرحت لتحديد السلوك وإدارة وضبط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ، والاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية ، والتي يمكن ايجازها على النحو التالي: (٣٣)

أولا - الإدارة الوطنية :

توضح معظم أنماط الرقابة على الشركات متعددة الجنسيات بأن مصدرها يأتي من الدول المضيفة لها ، بالرغم من قوة هذه الشركات من الناحية الاقتصادية وسيطرتها على الأسواق. إلا أننا نلاحظ ظهور اتجاهات قوية منذ بداية الستينات من داخل الدول النامية أو المضيفة عموما ، التي تسعى للرقابة وإدارة عمليات الاستثمار التي تجري في بلادها . ومن أهم مظاهر هذه الرقابة تنظيم حركة الاستيراد والتصدير لرأس المال الاستثماري والتحكم في السوق الداخلي ، وحجم الضرائب المفروضة على المنتجات، والمنافسة مع الشركات المحلية الوطنية واستغلال المواد الخام والبيئة الداخلية وحمايتها ، واستخدام القوى العاملة وتحديد أجورها وظروف العمل ، وغير ذلك من الأنشطة المختلفة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات ، وتسعى الدول المضيفة لوضع التشريعات والقوانين التي تحدد علاقاتها مع هذه الشركات عامة .

وتعد اليابان أولى «الدول النامية» سابقا والتي اتخذت سياسات إدارية ورقابية شديدة على عمليات الاستثمار بها منذ أواخر القرن التاسع

عشر ، وطرححتلال الاربعينات والخمسينات قوانين استثمارية اعطت فيها الحكومة الوطنية صلاحيات شديدة لعد ماستغلال الشركات الاجنبية العاملة بها بقدر الامكان ولاسيما حجم الملكية ، والارياح ، وتصدير رؤس المال - كما طرحت الكثير من الاتفاقيات التي بموجبها تمكن اليابان من الحصول على التكنولوجيا . كما تطورت هذه القوانين خلال السبعينات والثمانينات لتلائم طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد والقوة الاقتصادية اليابانية في الوقت الحاضر .

ينطبق ذلك أيضا على تجربة كندا للاستثمار الاجنبي ، وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وجنوب شرق آسيا ، كما بدأت الكثير من دول العالم الثالث تسعى للاستفادة من تجارب الدول المضيفة للشركات العالمية ذات الخبرة الطويلة معها ، لتقوية نفوذها في المفاوضات مع الشركات بقدر الامكان ، ومن أجل فرض نوع من القيود المباشرة وغير المباشرة على أنشطة هذه الشركات ، خاصة وأنها تتداخل مع البناءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وفي اطار ذلك ، انشئ العديد من الاجهزة والتنظيمات الوطنية في الدول المضيفة للشركات العالمية سواء في الدول النامية أو المتقدمة لاحكام انماط الرقابة على الاستثمارات الاجنبية حتى تقلل من حكم تكاليف هذه الاستثمارات بقدر الامكان .

ثانياً - الادارة الاقليمية :

فرضت طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الجديد خلال العقود الماضية ، العديد من التكتلات الاقليمية الاقتصادية التي لم تعرفها الساحة العالمية في المراحل التاريخية السابقة . ونتج عن ظهور هذه التكتلات تنظيمات سياسية واقتصادية اقليمية تمثلت في الروابط الاقتصادية والاتفاقيات والاسواق المشتركة مثل السوق الأوروبية المشتركة ، ورابطة الاسيان ، وأمريكا اللاتينية ، والوسطى وغيرها من الكثير من دول العالم . وبدأت التكتلات والظواهر السياسية والاقتصادية الجديدة ، تسعى للتنسيق فيما بينها لتطوير القوانين المنطقة بالشركات متعددة الجنسيات والتشجيع لها ، ولاسيما الشركات النامية على المستوى الاقليمي ، وهذا ما ظهر بالفعل على سبيل المثال خلال عقد الثمانينات .

كما يلاحظ ان معظم انماط الرقابة الاقليمية خلال السنوات الأخيرة على الشركات متعددة الجنسيات ، تاخذ الجانب التفاوضي المباشر وغير

المباشرة من ناحية، أو فرض بعض القيود على هذه الشركات وهذا ما حدث في مجال استغلال الطاقة وحماية البيئة من التلوث ولاسيما بعد أن ظهرت الكثير من المخاوف والاثار السلبية التي تهدد البيئة الاقليمية والعالمية . وتعد السوق الاوروبية المشتركة نموذجا اقتصاديا متقدما في مجال تنظيم العلاقات وأنماط الرقابة على الشركات الاجنبية بصورة عامة .

ثالثا - الادارة العالمية :

لم يظهر تأثير الادارة العالمية على الشركات متعددة الجنسيات الا خلال عقد السبعينات ، فلم يحدد القانون الدولي نوعية التشريعات والقوانين التي يجب ابرامها واتخاذها مع هذه الشركات أو تحديد سلوكها داخل الدول المضيفة ، وان كان ذلك لم ينف وجود بعض القوانين التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية ، لحماية الاستثمارات الاجنبية والتأمينات وحماية حقوق الاختراع وغيرها . ولكن مع بداية السبعينات ظهرت ضغوط قوية ولاسيما من الدول النامية لحماية اقتصادياتها من استغلال هذه الشركات وهذا ما تم بالفعل بعد ذلك في اطار تطوير قانون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التابعة للأمم المتحدة ، وانشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، وانشاء مركز للشركات العالمية خلال عام ١٩٧٥ لتجميع المعلومات ومعرفة الانشطة ، التي تقوم بها هذه الشركات في الدول المضيفة كما تم انشاء هيئة خاصة للشركات متعددة الجنسيات تابعة للأمم المتحدة .

بصورة موجزة ، هدفت هذه المراكز والمنظمات واللجان الدولية خلال السبعينات والثمانينات الى تطوير النظام العالمي للسلوك الخاص للشركات متعددة الجنسيات مع التنسيق بين هذه المؤسسات والشركات في نفس الوقت (٢٤) ، وعقد العديد من المؤتمرات العالمية ، التي تهتم بمعالجة عمليات واثار للشركات على المستوى العالمي ولاسيما في مجال نقل التكنولوجيا ، والبيئة ، وتقديم المعلومات ، ومحاربة الفساد السياسي والاداري ، وغيرها من المجالات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة .

٧ - الصعوبات التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات :

لاحظنا فيما سبق ، نمو السياسات القومية ، والتعليمية ، والعالمية تجاه الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبية ولاسيما منذ بداية

السبعينات . وبالطبع ، ان هذه الاتجاهات الحديثة التى طرحت نفسها فى ضوء المتغيرات الحديثة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، تكشف بوضوح عن مدى أهمية هذه الظاهرة وتأثيرها على كثير من العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى توجد فى الدول المضيفة للاستثمارات العالمية . كما سعت معظم دول العالم الثالث على سبيل المثال فى وضع كثير من السياسات الاستثمارية بجذب الشركات متعددة الجنسيات . الامر ، الذى جعل هناك نوعا من التنافس الملحوظ بين هذه بين هذه الدول لجذب أكبر عدد من الشركات العالمية حتى تستفيد من الايجابيات أو الاسهامات الناتجة من الاستثمار الاجنبى أو المشترك .

بالرغم من ذلك ، يظهر تحليل تراث الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبى مجموعة من الصعوبات ، التى تواجه أنشطة هذه الشركات وتعرقل من عملياتها الاستثمارية ولاسيما بعد تزايد الاتجاهات القومية والاقليمية والعالمية ، ومحاولتها وضع نوع من القيود المباشرة وغير المباشرة واحكام الرقابة بقدر الامكان على عمليات الاستثمار بصورة عامة . ويمكن حاليا أن نوجز أهم الصعوبات أو القيود التى تواجه الشركات العاية وهى : (٢٥) .

أولا - قيود الدول المضيفة :

كشفت التحليلات السابقة عن أنماط الرقابة التى تسعى الدول المضيفة ، أن تضعها على عمليات وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات ، بهدف التقليل من الآثار السلبية أو ما يعرف بتكاليف Costs الاستثمار الاجنبى أو المشترك . ولقد تزايدت قوة أساليب وسياسات الدول المضيفة ، خاصة بعد أن قطعت العديد من دول العالم الثالث شوطا من المعاملات والاتفاقيات فى هذا المجال ، وتزايدت حدة الانتقادات التى توجه للشركات متعددة الجنسيات ، لعدم مشاركتها بصورة ايجابية أو تحقيقها للاهداف المنشودة لعمليات التنمية فى الدول النامية .

- ومن أهم القيود التى تطرحها الدول المضيفة على الشركات متعددة الجنسيات ما يعرف بقيود الملكية الأجنبية Restriction of Foreign Ownership ، حتى لا يحدث نوع من الاحتكارات على البنايات والموارد الاقتصادية والمالية ، واستغلالها بصورة سلبية فى الدول المضيفة لها .
- ولانسيا أن غالبية دول العالم الثالث عانت بالفعل من أنماط الاستغلال

الاقتصادى فى الماضى . ولذا ، حددت هذه الدول حجم مشاركة الشركات متعددة الجنسيات بنسبة 249 فى المشروعات الاستثمارية . وبهذا ما حدث فى مصر على سبيل المثال منذ بداية الثمانينات (١٩٨٠) . وتصنيف العمليات الاستثمارية لى مناطق استثمارية حرة ، ومشاركة ولكل من النظامين شروطهما الخاصة فى العمليات الاستثمارية .

بالإضافة الى ذلك ، سعى الكثير من دول العالم الثالث لوضع شروط معينة لاستغلال الموارد الانتاجية المحلية ، وتبنى أساليب من الانتاج والتكنولوجيا ، التى تسمح بتشغيل العمالة وتوظيفها ، ووضع القيود التى تمارسها الشركات على ميزان المدفوعات ، وحركة استيراد وتصدير رأس المال الاجنبى ، والاعفاءات الجمركية ، وحجم الارباح . علاوة على لجوء بعض الدول لنزع الملكية أو التأميم ، ودفع تعويضات للشركات متعددة الجنسيات ، وهذا ما ظهر خلال السبعينات على سبيل المثال . من ناحية أخرى ، تعد عمليات عدم الاستقرار السياسى من العوامل الطارئة للشركات متعددة الجنسيات وضع أسهمها ورأس مالها للخسارة الكبيرة .

ثانيا - قيود الدولة الام (الاصلية) :

منذ بداية الستينات لجأت كثير من الدول صاحبة الشركات متعددة الجنسيات بفرض بعض القيود ، التى تتحكم فى عمليات الاستثمار الاجنبى لشركاتها العاملة فى الخارج . وهذا ما حدث على سبيل المثال للشركات الامريكية خلال العقدين الماضيين ، ووضع هذه الشركات بواسطة الحكومة الامريكية للاستثمار فى بعض الدول النامية أو الاشتراكية ، بهدف ممارسة ضغوط سياسية على هذه الدول . وان كانت هناك بعض المظاهر الايجابية لهذا الضغط فى بعض الاحيان مثل ممارسة الدول الغربية ضغوطا استثمارية على جنوب افريقيا لتغيير سياستها العنصرية .

علاوة على ذلك ، تفرض الدول الام نوعا من القيود المالية والجمركية والضرائب على حجم الارباح وعوائد الاستثمارات ، مما يؤثر على حجم رأس المال الاستثمارى لهذه الشركات . والتقليل من حجم الآثار السلبية على ميزان مدفوعات ، أو إجبارها لاستثمار جزء من رأس المال ، بهدف التقليل من حجم ومعدلات البطالة ، ولاكتساب التأييد السياسى من الفئات العاملة والنقابات . وعموما ، تعتبر عملية فرض الضرائب المزدوجة

من النول الأم والمضيفة احدى القيود التي تعاني منها الشركات متعددة الجنسيات .

خاتمة :

يوضح التحليل السابق للشركات متعددة الجنسيات أهميتها كأحد مجالات علم الاجتماع الاقتصادي الحديثة ، والتي استقطبت مجموعة كبيرة من المهتمين بهذا الفرع من فروع علم الاجتماع - كما نلاحظ ، أن دراسة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبي تعد من الظواهر المعقدة ، التي طرحتها ظروف ومتغيرات النظم الاقتصادي العالمي الجديد ولاسيما في النصف الاخير من هذا القرن . وهذا ما يتضح في تحديد مفاهيم وتصورات الشركات متعددة الجنسيات وتباينها عن المفاهيم التقليدية الاقتصادية ، التي طورت المصانع والشركات التي انشئت في اعقاب تأثير ثروة الأمم ونتائج الثورة الصناعية في العالم الغربي في المراحل الاولى للعصر الحديث .

كما يعكس دراسة تراث الشركات متعددة الجنسيات كيفية التطورات التاريخية الناشئة هذه الظاهرة ، وظهور العديد من الانواع الجديدة لها ولاسيما الشركات الاشتراكية (الحمراء) وشركات دول العالم الثالث . حيث توضح تلك الانواع الحديثة مدى التغيرات التي ظهرت كنتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال العقود الماضية ، وتركت بصماتها الواضحة على الاقتصاد العالمي وبناءاته الاجتماعية ، والمؤسسية المختلفة . علاوة على ذلك ، فلقد ظهرت نظريات الشركات متعددة الجنسيات ، لتبهم في تحليل مفاهيم وافكار وسياسات هذه الشركات ، والى اى حد تتباين مع النظريات الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في تفسيرها للظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت في العقود الأخيرة ؟ . الامر ، الذي يؤكد على حقيقة هامة مؤداها : أن تحليل العلاقة الجديدة بين الاقتصاد والمجتمع لا يمكن قصورها على تصورات علماء الاقتصاد أو الاجتماع وحدها ، بل قد ما تعكس نوعاً من الاهتمامات المشتركة بين هذين العلمين والعلمون الاجتماعية الاخرى والاستفادة من الخبرات المتبادلة لفهم الظواهر المجتمعية المعقدة مثل الشركات متعددة الجنسيات .

حقيقة ، نلاحظ بوضوح مدى الجدل والتباين الواضح ، عند تحليل

ترأت الشركات متعددة الجنسيات واسهاماتها فى الدول النامية ، ومعرفة
الاجبايات والسلبيات الناجمة عن وجود أو عدم وجود هذه الشركات فى
دول العالم الثالث . وتطيل الاسباب التى أدت لزيادة حجم الاستثمارات
فى الدول النامية ، أو محاولة الاخيرة لانشاء شركاتها الخاصة بها . فى
الواقع ، ان تحليل هذا التراث مازال يحتاج للمزيد من الدراسات النظرية
والامبريقية للتعرف على واقع هذه الاسهامات والاجبايات أو الانتقادات
التي توجه للشركات متعددة الجنسيات ، ولكننى اعتقد ، انه يجب عند
تقييم هذه الشركات ضرورة تبني معضل التكاليف - الفوائد ، حيث يعكس
الكثير من التصورات والرؤى الواقعية لماهية هذ الشركات وطبيعة الاستثمار
الاجنبى بصورة أكثر تحليلا، وهذا ما لاحظناه بوضوح فى دراستنا الميدانية
على هذا النوع من الشركات متعددة الجنسيات .

وبالرغم من الانتشار السريع لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات الا
ان هذه الظاهرة تحتاج للمزيد من الدراسة للتعرف على أنماط الضبط
والقيود والرقابة التى بدأت تظهر على المستويات المحلية ، والاقليمية ،
والعالمية للتخفيف من حجم التكاليف والاثار السلبية الناجمة عن الشركات
متعددة الجنسيات فى الدول المضيفة ، ولاسيما فى الدول النامية . كما
تمكس تلك القيود وأنماط الرقابة نوعية السياسات والاستراتيجيات المتبادلة
بين كل من الدول المضيفة ، والاصلية والشركات متعددة الجنسيات من
ناحية ، وطبيعة النظام العالمى الاقتصادى الجديد من ناحية أخرى . ذلك
النظام الذى خلق نوعا من المناخ الاستثمارى التنافسى بين الشركات متعددة
الجنسيات ، والصراع المستمر لتحقيق المكاسب والارباح ، والسيطرة على
الاسواق ، واحتكار التكنولوجيا والمعرفة ، والاستغلال الامثل للموارد
ورأس المال ، والتحول نحو العالمية للشركات المحلية التقليدية وغير ذلك
من مظاهر جديدة لم يعرف خصائصها الا المجتمع الحديث .

بايجاز ، أصبحت مشكلة الشركات متعددة الجنسيات من المشكلات ،
التي تشكل اهتمام الكثير من المهتمين فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى
وغيره من العلوم الاجتماعية الاخرى . بالاضافة الى القائمين على وضع
السياسات والاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية
أو المضيفة أو المهتمين بدراسة النظام الاقتصادى العالمى الجديد بصورة
عامة . على أية حال ، ان اهتمامنا بدراسة الشركات متعددة الجنسيات

يعكس بوضوح أهمية هذه الظاهرة كأحد المجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادي ؛ كما سيمتد لقاءنا مع هذه الشركات خلال الفصل القادم عند دراسة مشكلة عملية نقل التكنولوجيا الى دول العالم الثالث ، والتي تعد من المجالات الحيوية التي ظهرت خلال العقد الماضي ، وأحد الموضوعات التي يعالجها علم الاجتماع الاقتصادي في السنوات الأخيرة .

الهوامش والمراجع :

١ - يرجع اهتمام الباحث بالشركات متعددة الجنسيات فى اطار رسالته للدكتوراه التى حصل عليها عام ١٩٨٥ ، ونحاول فى هذا الفصل ايجاز أهم الافكار والقضايا التى ترتبط بهذه الظاهرة بعد تحديثها وتطويرها علميا واحصائيا ، فى ضوء التغيرات التى حدثت وحتى عام ١٩٩٤ ولاسيما مدى اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادى بالشركات متعددة الجنسيات فى الوقت الحاضر . لمزيد من التفاصيل انظر :

— Abdalla M. Abdelrhman, The role of Multinational Corporations in Egypt in The light of Open Door Policy "with particular Reference to Technology Transfer and Employment" unpublished PH. D. Thesis, Exeter Univ. England, 1985, (Chap. 3 & 4).

٢ - لمزيد من التحليلات حول التعريفات المرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات ، ارجع الى المرجع السابق خاصة الفصل الثالث من
٥٧ - ٦٠ .

(3) Bornschier, V. & H. Samm, "Transnational Corporation", in A. Martinelli & N. Smelser, Economic and Society" Overviews in Economic Sociology, Current Sociology, Vol. 38/No. 2/3 Aut. /Winter 1990, pp. 403-404.

٤ - ارجع الى المرجع التالى للمزيد من التفاصيل :

— Dunning, J. H., (ed.) International Investment, London : Penguin Books, 1972, p. 59.

(5) Channan, D. F & M. Jalland, Multinational Strategic Planning, London : The Macmillan press, LTH, 1979, pp. 3-4.

(6) Todaro, M. P. Economic Development in The Third World (Fourth ed.), N. Y : Longman, 1989, p. 469-70.

(7) Stafford, J. C & R. A. Durkis, Macmillan Directory of Multinational Corporations, Macmillan Publish. Comp. 1987.

(8) Todaro, M, P. Op. Cit, p. 470.

(9) Ibid., p. 474.

(10) Ibid, p. 474.

(11) United Nations, Year Book of United Nations 1991, Vol. 45, U.

N. : N. Y : Dept. of Public information 1992, Chap. V. p. 465.

كما توضح بعض الاحصاءات أن حجم الاستثمارات الاجنبية فى دول العالم الثالث قد تزايدت فى الثمانينات وتولاسيما قطاع الصناعة والخدمات، كما بلغت جملة اسهامات الاستثمار الاجنبى المباشر حوالى ١٦٪ من اجمالى الموارد المالية لدول العالم الثالث فى السبعينات ، وبلغ جملة المعدل السنوى لهذا الاسهام 2٩ خلال عقدى الستينات والسبعينات . لمزيد من التفاصيل ارجع الى :

(Todaro, P. Op. Cit., p. 474.

(12) Abdalla, M. Abdelrhman, Op. Cit., pp. 65-70.

١٢ - افيريت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خورى، عمان : مركز الكتب الاردنى ، ١٩٨٨ ، ص ٥٤١ .

(14) A. M. Abdelrhman, Op. Cit., Chap. 4.

— Bornschier, V. & H. Samn, Op. Cit., pp. 204-210.

١٥ - لمزيد من التفاصيل، انظر للباحث - المرجع السابق، ص ٩٨-١٠٠ .

١٦ - يمكن الرجوع الى المزيد من التحليلات عن السياسات الاستثمارية والتي يجب الاهتمام بها بواسطة القائمين على عمليات الاستثمار فى الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسيات ، فى المرجع السابق ص ١٠٢ - ١٠٤ .

(17) Bornschier, V., Op. Cit., p. 50. Also, Muller, R, "The Multinational Corporations and underdevelopment of the Third World" in C. K. Wilber, (ed.) The Political Economy of Development and underdevelopment, N. Y : Random House, 1973, 124-151.

١٨ - انظر المرجع السابق ، فصل (١٤) .

١٩ - يجد القارئ مزيدا من التحليلات حول اسهامات الشركات العالمية فى العالم الثالث فى المراجع التالية على سبيل المثال :

— Vaitsoz, C., "World Industrial Development and The Transnational Corporations" Industrial and Development No. 3, United Nations. N. Y : 1979, pp. 33-40.

— Ghosh' P. K. (ed.) Multinational Corporations and Third World Development (Westport, Conn : Greenwood press 1984.

— Morton, T. H. (ed.) Multinational Corporations (Lexington Mass, D. C. Heath 1985.

- Cannon, M. & R. D. Pearce "Multinational enterprise in LDCs" in: N. Gemmell (ed.) Survey in Development Economic Oxford : Basil Blackwell 1987, pp. 90-132.

٢٠ - لمزيد من التفاصيل انظر للباحث :

- Abdelrhman, Op. Cit., Chap. 6 & 8.

(21) Ibid., Chap. (3) - Todoro, M, Op. Cit., pp. 476-77.

٢٢ - يجد القارئ مزيد من التحليلات حول تدخل الشركات متعددة الجنسيات في الشؤون السياسية بما يتناسب مع مصالح الدول الأم لهذه الشركات وإجبار الكثير من دول العالم الثالث لتغيير نظم الحكم أو الحكومات بها ، وتعديل سياساتها الاقتصادية وغير ذلك من مظاهر الضغط السياسي والاقتصادي ، انظر على سبيل المثال :
- جون مبيرو ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة خالد قاسم ، عمان : المركز الاردني للكتب، ١٩٨٧، ص ١٣٠-١٣٤ .

٢٣ - المرجع السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٨ .

٢٤ - منذ بداية السبعينات شكلت مجموعات ولجان متعددة عالمية تابعة للأمم المتحدة لوضع العديد من الاسس والمبادئ والتوصيات التي يجب الاهتمام بها عند عمليات نقل التكنولوجيا بواسطة الشركات متعددة الجنسيات الى الدول النامية، والتي تهدف لتنسيق العلاقات بين السياسات الحكومية المضيفة وهذه الدول ، ووضع ما يسمى بالسلوك العالمي لعملية نقل التكنولوجيا . لمزيد من التفاصيل ارجع الى :

- Abdelrhman, O . Cit., Chap. (5).

٢٥ - انظر على سبيل المثال :

- جون هندرسون ومارك هرتندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور على ، الرياض : دار المريخ ، ١٩٨٨ ، الباب السابع .

٢٦ - لمزيد من التفاصيل حول قوانين الاستثمار الاجنبي في مصر انظر

- Abdelrhman, Op. Cit., Chap. 2.

الفصل السادس

اقتصاديات العالم الثالث

تمهيد :

- (١) مفهوم العالم الثالث وتصنيفاته :
- (٢) سوسيولوجيا اقتصاديات العالم الثالث •
- (٣) أهم خصائص دول العالم الثالث :

- السكان •

- الدخل القومي والفردى •

- الصحة والتعليم •

- التضخم والبطالة •

- الفقر •

(٤) التصنيع والتجارة الدولية •

(٥) المساعدات والديون •

(٦) التسليح والتنمية •

خاتمة :

تمهيد :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبدلية عقد الخمسينات ، ظهر العالم الثالث على الخريطة السياسية والاقتصادية ولاسيما بعد استقلال معظم هذه الدول من الاستعمار الغربى - ومنذ ذلك التاريخ وبعد انقضاء ما يقرب من نصف قرن حدث الكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى شملت العالم وفى اطار ما يعرف بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد - واصبح العالم الثالث فى السنوات الاخيرة موضع اهتمام لكثير من العلوم الاجتماعية والمهتمين بها خاصة بعد ان تضررت النظرة الى مجتمعات دول العالم الثالث،والتي كانت مستعمرات تابعة للدول الغربية . كما جاء هذا الاهتمام ليس فقط من داخل الدول النامية ، بل ايضا من الدول الغربية المتقدمة ونتيجة لزيادة أنشطة المنظمات الدولية والعالمية ولاسيما منظمات الامم المتحدة .

وكما يكتفى لنا تحليل التراث النظرى الغربى ولاسيما قبل الستينات كيف اعمل تماما دول العالم الثالث ، وركزت كل النظريات الاقتصادية والوسولوجية والسياسية على تحليل واقع المجتمعات الغربية دون الاهتمام بالدول النامية - واكدت معظم هذه النظريات بعد ذلك على ضرورة تبني الدول الاخيرة نفس مسار التنمية التى سلكتها من قبل الدول المتقدمة ، دون الاخذ فى الاعتبار الظروف التاريخية والاستعمارية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية التى تعيشها الدول النامية . ويمكن القول لقد شهدت العقود الثلاثة الماضية اهتمامات ملحوظة بدراسة واقع الدول النامية على المستويين النظرى والامبيريقى ، لمعرفة الاختلافات المتباينة بين واقع هذه الدول ، والاسباب التى ادت لتخلفها واتساع الهوة بينها وبين الدول المتقدمة بصورة عامة .

حقيقة ، لقد ركزنا فى الفصلين السابقين على الكثير من خصائص وسمات دول العالم الثالث ولاسيما عند دراسة الشركات متعددة الجنسيات ومشكلة نقل التكنولوجيا ومدى تأثيرها على الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية ، ونسعى فى هذا الفصل لتحليل اهم ملامح اقتصاديات

دول العالم الثالث باعتبارها من أهم المجالات الحديثة لعلم الاجتماع الاقتصادي . وإذا ، سنعالج طبيعة المفاهيم والتصورات التي ترتبط بصورة أساسية بمفهوم دول العالم الثالث ، وما مدى اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادي والتنمية بدراسة قضايا ومشكلات هذه الدول (كمفصل نظري) ؟ .
ثم نشير إلى ماهية الخصائص العامة أو المؤثرات الاقتصادية لدول العالم الثالث مثل السكان ، ومستوى المعيشة ، والصحة والمرض ، والبطالة والفقر الشامل ؟ وبيان أهم الملامح الاقتصادية الأخرى ولاسيما التصنيع والتجارة الدولية ، والمساعدات والديون ؟ وما هي العلاقة بين زيادة النفقات الاقتصادية للتسليح والتنمية في دول العالم الثالث ؟ .

١ - مفهوم العالم الثالث وتصنيفاته :

قبل الإشارة إلى أهم إسهامات علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية ، نود أن نوضح بإيجاز مفهوم العالم الثالث وأهم المفاهيم الأخرى التي ترتبط به عند تحليل اقتصاديات الدول النامية . يعكس تحليل تراث العالم الثالث ، بأن استخدامات هذا المفهوم The Third World ، ظهر لأول مرة قبيل انعقاد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ واستخدمه العالم الفرنسي ألفريد سوفي للإشارة إلى كل من البلدان النامية ، التي تخلفت عن طبيعة النظامين الاقتصادي والاجتماعيين اللذين كانا يسودا العالم بعد حركات التحرير ، والتي ازدلفت مع بداية الخمسينات ، حيث انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى ما يسمى بالبلدان الرأسمالية التي تعتمد على الملكية الخاصة واقتصاديات السوق ، وبين البلدان الاشتراكية التي تعمم ملكية وسائل الانتاج (١) .

وفي هذا الصدد يشير جولد ثروب Goldthrope (٢) إلى أن مفهوم العالم الثالث ، ارتبط بالكثير من المفاهيم مثل التصنيع Industrialization والتنمية Development ، والتخلف Underdeveloped ، والتميز بصورة عامة بين المجتمعات المتقدمة Developed Countries ، والدول النامية Developing Countries . كما يرجع استخدام مفهوم «التخلف» بصورة أساسية إلى أحد تقارير الأمم المتحدة الهامة التي أشارت إلى المجتمعات غير الصناعية وذلك في عام ١٩٥٢ ، إنما مفهوم التنمية استخدمه عالم الاجتماع الاقتصادي جونار ميردال Myrdal . ليشير بصورة دبلوماسية إلى الدول النامية أو دول العالم الثالث . ولكننا نلاحظ تحموت مزيد من الخلط

والتداخل عند استخدام هذه المفاهيم عند تحليل واقع الدول النامية لتباينها الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، كما قد تظهر عند استخدامها المحد من المشاكل الاصطلاحية ، ولتجنب ذلك يمكن استخدام بصورة عامة مفهوم «العالم الثالث» .

حقيقة ، قد يثار جدل كثير عند مناقشة مفهوم العالم الثالث والمفاهيم الاخرى المرتبطة به ، ولكننا لسنا فى موضع لعرض تلك الاراء والمناقشات الجدلية ولاسيما عند تصنيف دول العالم ، وبالاخص الدول النامية وهذا ما اشار اليه بوضوح حديثا اندرو وبستر A. Webster ، بان تلك الدول لديها سمات وخصائص مشتركة ومن أهمها (٧):

- ١ - الاعتماد بصورة اكبر على القطاع الزراعى من القطاع الصناعى .
- ٢ - تقوم بتصدير جانب كبير من المواد الخام .
- ٣ - يوجد بها مستويات عالية من الامية وسوء التغذية .
- ٤ - كانت تعتبر فى الغالب من المستعمرات السابقة .

كما يؤكد «وبستر» على وجود تمايز واضح بين الدول النامية ودول العالم الثالث التى تتميز غالبا بالخصائص والسمات السابقة ، وهذا مايشير اليه البعض من امثال مابجنجى Mahuygunje عندما اقترح ثلاث مظاهر اساسية تعكس الكثير من التمايز والاختلافات بين دول العالم الثالث وهى السكان Population ، الموارد الطبيعية Natural Resources ومستويات التنمية Level of Development . وهذا ماخوف نوضحه لاحقا .

وتعد تحليلات آلن مونتجوى A. Mountjoy ، أيضا من التحليلات المميزة .عندم سعى لتوضيح ما المقصود بالعالم الثالث ؟ للإشارة للقول المتخلفة واعتبارا العنصر الثالث فى ميران القوى العالمى ، فى حين تجد الدول المتقدمة التى تعتمد اساسا على اختكار التكنولوجيا العالية وتشغل فقط ٤٠٪ من سطح الكرة الارضية ، ويقل نصيبها من السكان العالمى عن ٢٠٪ فقط . وميز «مونتجوى» مفهوم «العالم الثالث والعديد من المفاهيم المرتبطة به» والتى اشرفنا اليها سابقا . ولكنه يؤكد على ان استخدام مصطلح الدول الاقل نمواً less developed Countries ، بأنه اجتر

المصطلحات شيوعا ، نظرا لان كل هذه الدول تشترك فى خاصية الفقر Poverty ، وتختلف كثيرا عن الدول الاوروبية ، وهذا ماتؤكدته مؤشرات مثل : اجمالي الناتج القومى (GNP) ، وصافى الدخل الفردى، ونصيب كل فرد من السكان من الطاقة والتعليم ، وغير ذلك من مؤشرات تحديد الثروة وتوزيعها بين الدول الفقيرة (النامية) والمتقدمة (الغنية) (١) .

عموما ، نلاحظ ان استخدام مفهوم العالم الثالث والبلدان النامية هو اكثر الاستخدامات فى الوقت الراهن من قبل علماء الاقتصاد ، والاجتماع ، والسياسة وغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الاخرى ، كما يرتبط مفهوم الدول النامية او العالم الثالث بمفاهيم اخرى مثل «التخلف»، و«التنمية» كما توجد عوامل مشتركة توضح مظاهر التخلف وعناصر التنمية ولاسيما نقص النقدية ، وضعف الانتاجية ، وانخفاض الدخل القومى والفردى ، وقلة الاستثمارات الصناعية والتجارية، وتخلف البناء الاجتماعى، والتفاوت بين المناطق الجغرافية ، وانتشار الامية وزيادة السكان . بالاضافة الى ذلك توجد عوامل اخرى (٢) مثل : عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، وسيطرة الشركات العالمية والدول المتقدمة على الاقتصاد المحلى ، والاعتماد على تصدير الحاصلات الزراعية دون تصنيعها محليا ، وتخلف القيم الثقافية والحضارية المختلفة ، وعدم الرغبة فى التحديث والتطور . وغير ذلك من عوامل متعددة يمكن اضافتها الى الخصائص والسمات العامة التى تتميز بها دول العالم الثالث او الدول النامية .

تصنيفات العالم الثالث :

بعد الاشارة الموجزة لمفهوم العالم الثالث ، وحدث العديد من التمايز بين دول هذا العالم ، نجد ان تحديد هذا المفهوم قد ظهر بعد الخمسينات فى ظل وجود العالمين «الراسمالي» و «الاشتراكى الشيوعى» . ولقد ظل هذا التصنيف حسب رأينا لسنوات طويلة ، ولكن خلال عقد الثمانينات حدث العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على بناءات القوى العالمية ومكونات دول العالم الثالث ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا ، وبعض الانظمة الاشتراكية مثل يوجوسلافيا مؤخرا وتحول الكثير من هذه الانظمة الى اقتصاديات السوق او النظام الراسمالي .

ويمكن أن نشير بإيجاز الى أهم المحاولات التصنيفية (١) لما يعرف
بالمال الثالث خاصة، وأن هناك الكثير من المفارقات بين مفهوم هذه الدول
فى الوقت الحاضر . ويعد تصنيف الأمم المتحدة United Nation أحد
هذه التصنيفات التى تقسم دول العالم الثالث الى ثلاث مجموعات وعدها
(١٤٤) من أجمالى ١٥٩ دولة فى العالم وهى :

(١) ٤٣ دولة فقيرة أو أقل فقرا أو تقدا Least developed

(٢) ٨٨ دولة غير مصدرة للبترول Non-oil exporting

(٣) ١٣ دولة غنية ومصدرة للبترول (الايك) (OPEC)

أما التصنيف الثانى ، فلقد حدد بواسطة منظمة التعاون الاقتصادى
والتنمية (OECD) التى صنفت دول العالم الثالث والمناطق الأخرى التى
لم تدخل نطلق الأمم المتحدة الى المجموعات التالية :

(١) ٦٢ دولة أقل دخلا فى العالم Low Income Countries

(٢) ٧٣ دولة متوسطة الدخل Middle In Come Countries

(٣) ١١ دولة حديثة التصنيع New Industrializing

(٤) ١٣ دولة أعضاء منظمة «الايك» (OPEC)

أما التصنيف الثالث ، فإنه يستخدم بواسطة البنك الدولى World
Bank الذى يقسم العالم (متقدما وناميا) الى ست مجموعات وهى :

(١) الدول الأقل دخلا .

(٢) الدول متوسطة الدخل .

(٣) الدول أعلى من متوسطة الدخل .

(٤) الدول البترولية ذات الدخل المرتفع .

(٥) الدول الصناعية ذات اقتصاد السوق .

(٦) دول أوروبا الشرقية (غير اقتصادية السوق) .

وشمل هذا التصنيف دول العالم الثالث فى المجموعات الأربع الأولى،

وعندها (١٤٤) دولة ، أما المجموعتان الاخرتان (٤٧) فهى دول العالم الاول والثانى .

تلك هى اهم التصنيفات العالمية «لدول العالم» والتي استخدمت بواسطة الامم المتحدة أو منظماتها الاخرى ، والتي حددت العالم الى (١٥٩) دولة ولكن هذا التحديد لم يشمل دول الاتحاد السوفيتى سابقا ، أو التي انفصلت عن بعض النظم الاشتراكية مؤخرا مثل يوجوسلافيا ، أما عدد دول العالم حاليا عام ١٩٩٣ فلقد بلغ (١٧٠) دولة .

٢ - سوسيولوجيا اقتصاديات العالم الثالث :

يعكس تحليل تراث العالم الثالث من قبل علماء الاجتماع ولاسيما علماء الاجتماع الاقتصادى والتنمية مدى اهتمامهم بدول العالم الثالث ومشكلاته المتعددة . وإن كنا قد لاحظنا عند تحليل مفهوم العالم الثالث، أنه لم يظهر الا فى بداية الخمسينات وبعد حدوث الكثير من التغيرات على الساحة العالمية ، وبالتحديد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . الامر ، الذى نتج عنه عدم تناول علماء الاجتماع الكلاسيكيين واستخدامهم هذا المفهوم بصورة واضحة عند تحليلهم لمشكلات العالم أو المجتمع الحديث وهذا ما جعل العديد من النظريات السوسيولوجية الكلاسيكية عرضة للانتقادات ولاسيما عند تناولها قضايا «التقدم» و «التطور» و «التنمية» وقصرها على المجتمعات الغربية .

وبالرغم من ذلك ، فإن المتعمق لتحليلات الجيل الاول من علماء الاجتماع يجد أن هؤلاء العلماء منذ أن وضع أوجست كونت A. Conte اسهاماته الاولى حول هذا العلم الحديث خلال العقود الاولى من القرن التاسع عشر ، قد تناول الكثير من الافكار والتصورات التطورية للمجتمعات البشرية ، فى اطار تحليل الخصائص العامة للمجتمع الصناعى الحديث ، أو المراحل التى مرت بها المجتمعات البشرية من حالة البداوة الى المرحلة الحديثة . وبايجاز ، ركز كونت مهمة علم الاجتماع للكشف عن مراحل التحول للجنس البشرى . كما اتخذت أبعاد فكرة التنمية الاجتماعية Social development حيزا كبيرا فى تحليلات كل من سبنسر Spencer ودوركايم Durkheim ، وماكس فيبر Weber ، وماركس Marx ولاسيما عند تناولهم للخصائص العامة التى كانت توجد عليها المجتمعات التقليدية

والمجتمعات الحديثة التى عاصروا مراحل تغييرها الأولى . وهذا بالفعل ما لاحظته تالكوت بارسونز T. Parsons ، وستملر Smelser عند دراستهما لظاهرة تقسيم العمل Division of Labour والخصائص العامة للمجتمع الرأسمالى الحديث (٧) .

الآن الامر قد اختلف بعد ذلك ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وظهر مفهوم العالم الثالث ليستقطب العديد من علماء الاجتماع وخاصة علماء الاجتماع الاقتصادى ، والتنمية الاقتصادية، وفرضت مشكلات الدول النامية نفسها على تحليلات كل من المنظرين الغربيين وعلماء الدول النامية ، خاصة وأن تلك المشكلات لها اصداءها على نوعية المشكلات التى تواجه المجتمع الصناعى المتقدم مثل ميزان المدفوعات ، والديون والقروض والتضخم، والفقر وغيرها من المشكلات التى تفسر أسباب تخلف دول العالم الثالث أو وصف اقتصادهم بالاقتصاد المتخلف Economics Backwordness .

وربما تعد تحليلات أحد علماء الاجتماع الاقتصادى المعاصرين وهو جولدثروب Goldthroe ، من أهم التحليلات التى سعى فيها لتوضيح مدى اهتمامات علماء الاجتماع الاقتصادى أو ما يعرف بعلماء اقتصاديات التنمية بتحليل قضايا ومشكلات اقتصاد دول العالم الثالث وهى بارجاز (٨) :

١ - لويس روستو : تعد اهتمامات ارثر لويس A. Lewis أحد العلماء البارزين الذين تناولوا القضايا المرتبطة باقتصاديات العالم الثالث عند وضع تقريراً هاماً لنامم المتحدة عام ١٩٥١ ، حاول فيه أن يضع عدة مقاييس لدراسة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية أو المتخلفة . وركز على تحليل العلاقة بين التخلف ومشكلة الفقر والبطالة ، ووصف الدول النامية بأنها الدول الفقيرة فى دخولها بالمقارنة بالدول المتقدمة . كما تناول كيفية حدوث التقدم الاقتصادى Economic Progress الذى لن يتم الا عن طريق رغبة للسكان الذين يعيشون فى الدول النامية ، وتحسين مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية وتطوير المؤسسات والنظم القائمة على تحسين هذه المستويات . كما انتقد لويس العديد من السياسات الحكومية والتوازن غير العادل فى السياسات الاقتصادية أو التجارية بين الدول النامية الفقيرة والغنية .

كما تعتبر تحليلات روستو W. Rostow ومراحل النمو الاقتصادى

Economic Growth إحدى التحليلات الشهيرة التي تناولت أساليب التطور التي يجب أن تتبناها الدول النامية - بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليها بعد ذلك - فلقد حاول روستو أن يضرب بعض الأمثلة لتجارب التنمية والتطور الاقتصادي الذي حدث في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر ، والولايات المتحدة واليابان في القرن التاسع عشر ، والهند والصين منذ الخمسينيات من هذا القرن . وإن كانت قد حددت خطوات النمو الاقتصادي عند «روستو» كما حدث نفس الشيء في الفكر الماركسي والخطوات التي اقترحها «ماركس» أيضا للتقدم الاقتصادي ، ولاسيما أن تلك الخطوات لم تكن محددة المعالم .

٢ - البرت هيرشمان : تظهر أهمية هيرشمان Hirshman في فكرته عن التنمية غير المتوازنة Unbalance development ، والتي انتقد فيها أصحاب نظرية النمو المتوازن Balance growth ، عند كل من رودان Rodan ونيركس Nurkse وغيرهم . وتصور عموما بأن أهم مشكلات الدول النامية يكمن في قلة مواردها وعدم إتاحة رأس المال واستمرارية هذه المشكلات دون تقديم العلاج الاقتصادي والسليم لها . كما ركز على أهمية التعليم لاكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية واتفق مع ميردال Myrdal كثيرا حول أهمية وجود السياسات الحكومية ومعالجتها للمشكلات الاقتصادية والتنمية .

٣ - سلو فيرتادو C. Furtado ، ركز «فيرتادو» على فكرة التخلف Underdevelopment والاقتصاد العالمي International Economy ، ورأى بأن الحالة الاقتصادية لكل دولة ترجع إلى طبيعة ظروفها الاقتصادية الذاتية ، وليس لطبيعة المراحل التطورية أو التنمية التي يجب أن تسلكها مثل الدول المتقدمة ، خاصة وأن تلك الدول الأخيرة تختلف من حيث الوضع الاقتصادي والمراحل الزمنية ، والعديد من الظروف البيئية والثقافية والمجتمعية الأخرى . وتعد تحليلات فيرتادو كثيرا من التحليلات الماركسية الحديثة ، التي انتقدت بشدة أفكار علماء اقتصاديات التنمية ، وتحليلهم لمشكلة التخلف والفقر في الدول النامية . وإن كانت قد تعرضت أيضا للماركسية والماركسية الحديثة للنقد لتصوراتها لعمليات التنمية والتخلف والاقتصاد العالمي من قبل «ميردال» وغيره من علماء الاجتماع الاقتصادي الحديثين .

٤ - جونار ميردال G. Myrdal ، تظهر أهمية تصورات «ميردال» حول اقتصاديات العالم الثالث من خلال معاليشته لظروف هذا العالم من الناحية الواقعية ولاسيما جنوب القارة الاسيوية ، واجرائه مجموعة من الدراسات حول مشكلات الدول النامية ، التي ظهرت في مؤلفات مثل «فقر الامم» «والدراما الاسيوية» وغيرها . وركز عموما على فكرة نتائج وآثار التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية وأسبابها الحقيقية ، والتي تكمن في الزيادة السكانية ، والهجرة ، وزيادة الضرائب وقلة رأس المال ، والصناعات اليدوية التقليدية ، والحكومة المركزية ، والتاريخ الاستعماري ، واللامساواة في توزيع الدخل وغير ذلك من مشكلات متعددة ، تؤدي في النهاية الى اللاتوازن الاقليمي Regional Imbalance (١) . علاوة على ذلك ، ركز «ميردال» على دور الدول المتقدمة في تخلف الدول النامية ولاسيما سياساتها للتجارة الدولية ، وضعف الروابط الاقتصادية العالمية ، والدور الاستعماري ، والمساعدات والديون وغيرها . عموما ، لقد نظر ميردال الى واقع النظم الاجتماعية في الدول النامية وظروفها المتخلفة وارجعها الى مجموعة من العوامل وهي : الانتاج والدخل ، وظروف الانتاج ، ومستويات المعيشة ، واتجاهات الناس نحو الحياة والعمل ، والمؤسسات والنظم والسياسات الحكومية . ومن ثم ، فلقد أعطى بعدا سوسيولوجيا لدراسة التخلف والتنمية في الدول النامية بصورة عامة .

٥ - سيرس وسترين Seers & Streeten . ركز كل منهما على انتقاد المداخل الاقتصادية التقليدية عند معالجة مشكلات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث . فلقد اهتم «سيرس» بان علماء الاقتصاد الغربيين ركزوا اهتماماتهم على تحليل واقع اقتصاديات الدول الغربية ، وفهم هذا الواقع في اطار البنائات الميانية والثقافية والمجتمعية ، ثم حاول تطبيق برؤية الاقتصاد الغربي باعتباره حالة خاصة وفريدة ، على المجتمعات النامية من الناحية النظرية فقط ، دون الاهتمام بالواقع الامبريقي لمشكلات الفقر والاقتصاد المختلفة في آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية . علاوة على ذلك ، ركز «سيرس» على ضرورة تفسير اقتصاد دول العالم الثالث في اطار الاقتصاد العالمي المتغير ، ويجب على علماء الاقتصاد الغربيين أو في دول العالم الثالث ان يهتموا بمدى تأثير هذا الاطار الاقتصادي العالمي .

اما «بول سترتن» فلقد سعى لانتقاد علماء الاقتصاد الغربيين واساليبهم

التقليدية عند معالجتهم لاقتصاد الدول النامية ، ولا سيما عند تركيزهم على فكرة أو تحليل العامل الرئيسى One-Factor Analysis ، يفرض تشخيص مشكلات اقتصاد العالم الثالث ووضع علاج غير ملائم له وهذا ما حدث بالفعل عند المدارس الاقتصادية التقليدية حيث ركز الطبيعيون على قيمة الارض كمصدر للثروة ، والمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية على «العمل» و «رأس المال» وكما تركز المدارس الحديثة على «التعليم» أو استثمار رأس المال البشرى Human Investment ، أو على مراكز البحث والتطوير R & D . وبإيجاز ، يتصور «سترن» ضرورة معرفة العوامل المتداخلة التى تزيد من عناصر ومشكلات تخلف دول العالم الثالث ، والتميز بين مشكلات هذا العالم وأسبابها وحلولها بعيدا عن مثيلتها فى الدول المتقدمة . ويضرب على ذلك بعض الامثلة ، حيث يشير الى أن تفسير عمليات الانفاق على الصحة والتغذية فى الدول الغربية يعد نوعا من الاستهلاك Consumptions ، بينما ينظر اليها فى الدول النامية على أنها نوع من الاستثمار Investement ، الذى يؤدى الى زيادة الانتاج Production .

٦ - بولى هيمفريز P. Humphreys . ترجع أهمية تحليلات «هيمفريز» لواقعيتها لدراستها اقتصاد مجتمعات غرب افريقيا مثل «غانا الجنوبية» كما فعل ذلك من قبل ميردال على غرب آسيا ، كما كان لاستخدامها الاساليب الموسيولوجية والانثربولوجية التى أضفت بعدا تحليليا هاما للتعرف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الواقعية أو ما حددته عموما بالاقتصاديات الاهلية Indignous Economics . وحاولت هيمفريز أن تفند الآراء والتصورات النظرية لعلماء الاقتصاد الغربيين فى تفسيرهم للمشكلات والعوامل التى تحدد طبيعة اقتصاد دول العالم الثالث ومحاولتهم لتقديم «نماذج غربية» لتقليدها كما هى دون الاخذ فى الاعتبار أنماط الملكية ، والعمل ، وتوزيع الانتاج ، والايديولوجيا الحكومية ، والأنماط المميزة لما يعرف بالاقتصاد الاهلى ، ومدى تأثير فترات الحكم الاستعماري الغربى عليه بصورة عامة . وبإيجاز ، تؤكد هيمفريز على ما يعرف بتفسير ايديولوجيات التخلف Ideology of underdevelopment الواقعية فى دول العالم الثالث والبعد عن الآراء النظرية والتحليلات الاحصائية المجمة غير الواقعية ، أو تطبيق النماذج الاقتصادية الغربية . بعيدا عن الظروف المرتبطة أو المفرة لهذا الواقع فى الدول النامية .

٧ - جولدثروب Goldthorpe . تسعد تصورات جولدثروب من التصورات الحديثة في مجال علم الاجتماع الاقتصادي ودراسة اقتصاديات التنمية على وجه الخصوص ، حيث حدد اقتصاديات التنمية Development Economics بانها «علم تطبيقي» يجب أن لا يخضع للاراء النظرية لعلماء الاقتصاد الفريبيين وناماجهم الرياضية والاحصائية التقليدية ، والتي يتصورون امكانية تطبيقها على الدول النامية . ومن ثم ، فان الاهتمام باقتصاديات التنمية لدول العالم الثالث يجب أن تكون قاسما مشتركا بين علماء هذا الفرع من ناحية ، وعلماء الاجتماع والانثربولوجيا والسياسة من ناحية أخرى . ويجب توسيع الاهتمامات المشتركة بين هؤلاء المتخصصين عند تفسيرهم لواقع مشكلات التخلف وأسبابها في الدول النامية . فمن وجهة النظر السوسيولوجية والانثربولوجية يجب تفسير الجوانب الثقافية والنظم الاجتماعية الهامة التي تحدد انساق الملكية ، والقراية ، والضبط ، والدين ، والتمايز الطبقي وغير ذلك من عوامل أخرى تشكل طبيعة النظام الاقتصادي الموجود في الواقع .

علاوة على ذلك ، يجب الاهتمام بمشكلات التنمية وطبيعة السياسات الحكومية ومستشاريها وايدولوجياتهم نحو التنمية والاصلاح الاقتصادي والاجتماعية علاوة على تفسير واقعية الطموح نحو العمل والدافعية لزيادة الانتاج ، والملكية ، وتفسير الانماط التقليدية لاساليب الحياة والمعيشة والتطلع عموما نحو المستقبل وغير ذلك من ميكانزمات متقدمة تفسر المشكلات والاسباب التي تكمن وراء عمليات تخلف دول العالم الثالث ، مع تقديم الاساليب العلاجية المتعددة دون الاعتماد على العامل الوحيد فقط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

عموما ، لقد سعى «جولدثروب» بعرض أهم اسهامات علماء الاجتماع الاقتصادي المحدثين والكلاسيكيين - وتناولهم لقضية اقتصاديات دول العالم الثالث - والتي اشرنا اليها بصورة موجزة . ولكننا نرى أيضا أن هناك عددا من علماء الاجتماع الاقتصادي المعاصرين الذين لم يشر إليهم «جولدثروب» ومنهم على سبيل المثال لا الحصر تحليلات جوزيف شومبيتر Schumpeter ، لونييل سملير N. Smeiser (١٠) . فلقد قام «الاول» بدراسة قضية التنمية في المجتمعات النامية أو ما اسماء عموما بالمجتمعات الانتقالية Transitional States ويقصد بها المجتمعات الاشتراكية والنامية

واهتم بمعالجة مشكلات التحول مثل البناء الطبقي ، والعادات والتقاليد والاتجاهات ، والدين ، وتوزيع الثروة ، وبناءات السلطة ، والميزات والعيوب والديون وغيرها . أما تحليلات «سلسر» في هذا المجال مازالت تسهم في تطوير مجالات علم الاجتماع الاقتصادي حتى الآن، والتي تفتقر كثيرا عن موضوعات ومجالات هذا العلم في الخمسينات . فلقد اهتم بدراسة مشكلات اقتصاد دول العالم الثالث وركز على ضرورة تفسيره في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، والنمو غير المتوازن بين دول الشمال والجنوب وغير ذلك من القضايا التي ترتبط باقتصاديات العالم النامي عموما .

٣ - أهم خصائص دول العالم الثالث .

كشفت تحليلنا الموجز لأهم إسهامات علماء الاجتماع الاقتصادي ودراسة اقتصاديات التنمية في دول العالم الثالث ، مدى اهتمام هؤلاء العلماء كغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الأخرى الذين ركزوا على تحليل مشكلات العالم الثالث وأسباب تخلفه ولاسيما في النصف الأخير من القرن العشرين . وفي إطار تحليلنا لنوعية اقتصاديات الدول النامية نشير بإيجاز إلى أهم الخصائص والسمات العامة والمميزة لهذه الدول والتي تعكس بوضوح المشكلات الرئيسية التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الوقت الحاضر .

السكان :

تشير إحصاءات السكان العالمية أن إجمالي عدد السكان في العالم بلغ ٥٣٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٠ ، يعيش ٢٧٥ منهم في العالم الثالث ، و ٢٥ في الدول المتقدمة . كما تعكس معدلات المواليد والوفيات كثيرا من أوجه التناقض والتباين بين كل من الدول النامية والمتقدمة ، حيث يتسم معدل المواليد Birth Rate في الدول النامية بالارتفاع ، ويتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠ في الألف الواحد بينما يصل إلى أقل من نصف هذا المعدل في الدول المتقدمة . كما يوجد الكثير من التباين والاختلاف بين الدول النامية ذاتها ، حيث توجد مجموعة من الدول ترتفع معدلات مواليدها إلى أكثر من ٢٥ حالة في الألف ، بينما توجد مجموعة أخرى تقل فيها هذه النسبة (أي أقل من ٢٥ حالة في الألف) كما يعكس معدل الوفيات Death Rate العديد من المشكلات التي ترتبط بنوعية المشكلة السكانية، ولاسيما

مشكلة العلاج والصحة والمرض والتعليم والامية والظروف المعيشية الاخرى
التي سوف نسمى لتحليلها فيما بعد بإيجاز .

وتشير بعض الاحصاءات لمعدلات المواليد واختلافها بين دول العالم
الثالث والمتقدم عن الكثير من التباين ، فنجد على سبيل المثال أن معدلات
الزيادة بلغت ١٠ حالات في الالف متوياً في كل من سويسرا ، والنمسا ،
والمانيا ، واليابان ، بينما بلغت ٥٠ حالة في الالف في بعض الدول النامية
(أي خمس أضعاف الدول المتقدمة) مثل النيجر ، ومالي ، وزامبيا ،
وتنزانيا ، وأوغندا على سبيل المثال . ويعكس ذلك أيضاً ، معدلات النمو
السنى للسكان فلقد بلغ في العالم (٢٠٢١) ، وفي دول العالم الثالث
٢٢٤ (معدا الصين) بالمقارنة ٢٠٦ في العالم الصناعي المتقدم (١١) .

كما يشير طبيعة (الهزم السكاني) ومعدلات المواليد في كل من الدول
النامية والمتقدمة للعديد من أوجه التناقض الاخرى . فنجد على سبيل
سبيل المثال ، أن فئة الاطفال تحت عمر ١٥ سنة تكون أكثر من ٤٠٪ من
العدد الاجمالي للسكان في الدول النامية ، في مقابل أقل من ٢٣٪ لهذه
الفئة العمرية في الدول المتقدمة . وهذا ما يفسر العديد من النتائج السلبية
على عناصر القوى العاملة في الدول النامية ، حيث يبلغ أجمالى عدد
الاطفال الضعف تقريبا عما هو موجود في الدول المتقدمة . كما أن فئة
كبار السن لأكثر من ٦٥ عاماً في الدول الاخيرة يرتفع عن مثيله في الدول
النامية وهذا يعكس عموماً الكثير من مظاهر الخلل في الهرم السكاني
ونتائج السلبية على عناصر القوى الانتاجية ، والعديد من المظاهر
السلبية الاخرى على عمليات ومكونات التنمية في دول العالم الثالث .

وتوضح مؤشرات النمو السكاني الحالية والمتوقعة عام ٢٠٠٠ عن الكثير
من التباين سواء بين الدول المتقدمة والنامية (الفنية والفقيرة) أو بين دول
العالم الثالث ذاتها ، حيث توجد المفارقات المتعددة بين هذه الزيادة
السكانية ونصيب الدخل الفردى من الناتج القومى وغيرها من المؤشرات
الاقتصادية التي يهتم بها عند تحليل اقتصاديات وخصائص دول العالم
الثالث ، ويمكن أن نلاحظ بوضوح عدة ملاحظات وهي : (١٢)

مؤشرات النمو السكاني ١٩٩٠/٦٥ وحتى عام ٢٠٠٠ .

مجموعة البلدان	السكان عام (١٩٨٩) بالملايين	متوسط النمو السنوي (Z)	
	٧٣/٦٥	٩٠/٨٠	٢٠٠٠/٩٠
الدول منخفضة ومتوسطة الدخل	٤٠٣٧	٢ر٥	٢ر٩
دول منخفضة الدخل	٢٩٤٧	٢ر٦	٢ر٠
دول متوسط الدخل	١٠٩٠	٢ر٤	٢ر٩
افريقيا وجنوب الصحراء	٤٧٩	٢ر٦	٢ر٢
شرق آسيا	١٥٦٦	٢ر٧	١ر٥
جنوب آسيا	١١٣٢	٢ر٤	٢ر٣
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٤٠٤	١ر٩	٢ر١
امريكا اللاتينية والكاريبي	٤٢٢	٢ر٧	٢ر١
الدول المدينة	٥٠٦	٢ر٥	٢ر١
الدول المرتفعة الدخل	٧٨٩	١	٢ر
مصدرو النفط	٦٠٩	٢ر٧	٢ر٤

- المصدر ، البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ -
(الفقر) مؤشرات التنمية الدولية ، واشنطن ، ١٩٩٠ ، ص ١٩١
جدول (١) (١) .

١ - أن الاقليم العالمية الاكثر فقرا مثل (افريقيا وجنوب الصحراء) تبلغ معدلات نموها الحالية والمتوقعة ٣ر١٪ سنويا ، يلديها في ذلك شمال افريقيا والشرق الاوسط (الدول العربية) ٢ر١٪ . بينما نجدها تقل في شرق آسيا وجنوبها الى (١ر٤٪ و ١ر٩٪ على التوالي) .

٢ - كما نلاحظ أن الدول المصدرة للنفط بلغ معدل نموها السكاني الحالي والمتوقع عام ٢٠٠٠ الى (٢ر٧ و ٢ر٤٪ سنويا) وهذا يعكس بعض الظروف السكانية التي تربط دول الخليج العربي على سبيل المثال وامادي ارتباطها بالعمليات التنموية والظروف الاستراتيجية والعسكرية كما ظهر واضحا في أعقاب حرب الخليج وأهمية العنصر السكاني .

٣ - يوجد تمايز واضح بين نسبة نمو السكان السنوي الحالي والمتوقع عام (٢٠٠٠) بين أكثر المناطق فقرا في العالم (جنوب الصحراء ٣ر١٪) والدول المتقدمة ٠ر٥٪ . أي أن الاقاليم الاولى الفقيرة يزيد عدد سكانه

بمقدار ستة أضعاف الدول المتقدمة وهذا يمكن توضيح الكثير من المشاكل المتوقعة على بلدان الأقاليم الفقيرة وهذا يفسر ما حدث في إثيوبيا والجمبال في الوقت الحالي .

• الدخل القومي والفردى

يعد استخدام اجمالي الناتج القومى (Gross National Product (GNP من اهم المؤشرات الاقتصادية التى يستخدمها العلماء عند دراسة المستوى الاقتصادى القومى ونصيب الدخل الفردى . حيث تعكس الاحصاءات العالمية الاختلاف الكبير بين معدلات (GNP) لكل من الدول المتقدمة والنامية فنجد على سبيل المثال وطبقا لاحصاءات عام ١٩٨٨ ان اجمالى الانتاج القومى العالمى قدر بحوالى ١٥٥ بليون دولار ، بلغ نصيب الدول المتقدمة ١٢٠٦٥٠ بليون دولارا فى مقابل ٢٨٥٠ بليون دولارا للدول النامية . وبالمقارنة لاجمالى عدد السكان وتوزيع هذا الناتج القومى نجد الهوة تظهر أكثر اتساعا وتشاؤما فى نفس الوقت ، حيث نلاحظ أن أكثر من ٨١٪ من اجمالى الناتج القومى العالمى ينتج بواسطة الدول المتقدمة ، والى تقدر عددها بأقل من ٢٣٪ من اجمالى عدد السكان العالمى . فى مقابل ذلك نجد أن الدول النامية تنتج ١٩٪ من اجمالى الناتج القومى العالمى ويبلغ عدد سكانها ٧٧٪ من حجم سكان العالم (١٣) . وطبقا لاحصاء الأمم المتحدة لعام ١٩٩٢ بأن اجمالى الانتاج العالمى لعام ١٩٩٠ بلغ (٢١) ترليون دولار ، تشارك الدول النامية فقط ١٦٫١٪ فى مقابل ٨٣٫٩٪ للدول المتقدمة (الدول الاشتراكية سابقا ١٢٫٣٪ ، والغربية الرأسمالية ٧١٫٧٪) وتكشف هذه الأرقام الأخيرة مقدار انخفاض نصيب الدول النامية ومشاركتها فى الاقتصاد العالمى لما يقرب من ٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٨ .

وإذا حاولنا أو نوضح بعض التحليلات الأخرى بين الدول النامية والمتقدمة وتوزيع الناتج القومى ونصيب الدخل الفردى ، نجد الكثير من الاختلافات . وهذا ما يظهر فى الشكل التالى بين أغني دولة فى العالم وهى سويسرا حيث بلغ نصيب الدخل الفردى فيها ١٧٨٤٠ دولار سنويا ويصل الى ١٤٨ مرة ضعف إثيوبيا ، و ١١١ مرة لنصيب الفرد فى بنجلاديش و ٦٦ مرة فى الهند .

نصيب الدخل الفردي من الدخل القومي لبعض الدول الفقيرة والغنية.

سنوييرا	١٧٨٤٠
الولايات المتحدة	١٣٥٠٠
اليابان	١٣٨٥٠
المملكة المتحدة	٨٩٢٠
روسيا	٧٤٦٠
المكسيك	١٨٥٠
البرازيل	١٨١٠
كولمبيا	١٢٣٠
نيجيريا	٦٤٠
الفلبين	٥٧٠
كينيا	٣٠٠
الصين	٣٠٠
الهند	٢٧٠
بنجلاديش	١٦٠
اثيوبيا	١٢٠

The Source : Population Reference Bureau, 1983 World Bank Population Data Sheet (Washington, D). (1988).

كما تعكس معدلات النمو السنوي لنصيب الدخل الفردي من اجمالي الناتج القومي العديد من الشواهد الاحصائية المتباينة بين الدول المتقدمة والنامية ولاسيما في الفترة من منتصف الستينات وحتى منتصف الثمانينات على سبيل المثال . حيث اشارت تقارير الامم المتحدة لاكثر من ٣١ دولة افريقية فقرا بلغ معدل نمو الدخل الفردي فيها ٠.٣٪ سنويا خلال هذه الفترة ، اما الدول النامية فبلغ معدلها ٣.٧٪ سنويا . وينخفض هذا الرقم اذا نظرنا الى نصيب الدول النامية غير المصدرة للبترول حيث يصل المعدل بها الى ٢.٢٪ فقط . علاوة على ذلك ، نجد تناقض كبير بين الدول النامية ذاتها ، حيث نجد ان متوسط النمو لنصيب دخل الفرد في بعض دول افريقيا مثل اوغندا بلغ بالسالب اقل من ٢.٦٪ واثير - ٢.٢٪ وتنزانيا - ٣٪ ، في مقابل دول نامية اخرى حققت معدلات مرتفعة مثل كوربا

الجنوبية بلغ ٦٧٪ ، اندونيسيا ٤٦٪ ، البرازيل ٤٣٪ في الفترة ما بين ١٩٦٥/١٩٨٦ (١٥) .

وخلال التسعينات ، والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ لمعدلات النمو لكل من الناتج القومي ونصيب الفرد عن وجود بعض المؤشرات الاحصائية المتباينة سواء بين الدول النامية والمتقدمة أو بين الدول النامية ذاتها . فنجد على سبيل المثال (١٥) ، أن معدلات النمو الحقيقية لاجمالي الناتج المحلي للدول الصناعية بلغ ٣٪ سنوياً وسيظل على نفس المعدل حتى عام ٢٠٠٠ ، أما في البلدان النامية فقد بلغ خلال الثمانينات ٤٣٪ ومن المتوقع أن يصل الى ٥١٪ . كما توجد بعض المفارقات بين الدول الاخيرة فنجد على سبيل المثال ، في افريقيا وجنوب الصحراء بلغ نفس المعدل ١٪ خلال الثمانينات ، وسيرتفع الى ٣٧٪ عام ٢٠٠٠ ، أما اقليم جنوب آسيا فقد بلغ معدل النمو ٥٥٪ من المتوقع أن يظل هذا الرقم حتى عام ٢٠٠٠ .

أما معدلات النمو الحقيقية في نصيب الفرد من الناتج المحلي والاجمالي فيبلغ في الدول الصناعية خلال الثمانينات ٢٥٪ ويتوقع أن يصل الى ٢٦٪ عام ٢٠٠٠ ، في مقابل الدول النامية ٢٣٪ (الثمانينات) ويتوقع أن يرتفع الى ٣٢٪ عام ٢٠٠٠ . يدل هذا المعدل السابق على بعض التحسنات المتوقعة في نصيب دخل الفرد من الاجمالي الناتج المحلي خلال عقد التسعينات ، الا أن الموقف يزداد سوءاً ولاسيما في افريقيا وجنوب الصحراء ، حيث بلغ نصيب الفرد خلال الثمانينات ٢٢٪ ومن المتوقع انخفاضه الى ٥٪ حتى عام ٢٠٠٠ ، في مقابل ذلك نجد اقليم جنوب آسيا بلغ هذا المعدل ٣٢٪ ومن المتوقع أن يظل على ما هو عام ٢٠٠٠ .

الصحة والتعليم

تظير خدمات الصحة والتعليم العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، التي توضح واقع اقتصاديات العالم الثالث خلال السنوات الحالية ، وطبيعة ظروف المعيشة التي تختلف بين الدول المتقدمة والنامية أو بين الدول الاخيرة التي يظهر بينها تباين واضح حسب الاقاليم العالمية ، وهذا ما ظهر بوضوح عند تناولنا لمعدلات السكان وجمالي الناتج القومي ونصيب الفرد من هذا الناتج .

الصحة : تعكس مؤشرات الصحة والمرض العديد من الشواهد الواقعية على تباين مستوياتها بين الدول المتقدمة والنامية ، والاهتمام بمعدلات الصحة يوضح العلاقة القوية بينها وبين طبيعة التنمية الشاملة في المجتمعات النامية على وجه الخصوص . ولانسيا أن الصحة والمرض يؤثران على نوعية القوى العاملة ، ومعدلات الانتاجية وغير ذلك من متغيرات هامة تؤثر عموما على نوعيات ومستويات التخلف والفقر والمشكلات الاخرى التي ترتبط بالدول النامية وتعد من أهم خصائصها العامة .

فلقد أشارت بعض التحليلات الاحصائية عن الصحة في كل من الدول النامية والمتقدمة عن تباين ملحوظ خلال عقد الثمانينات حيث بلغ مثلا متوسط نصيب الفرد في الدول المتقدمة من الانفاق الصحي السنوي ٤٥٤ دولارا ، في حين بلغ نصيب الفرد في الدول النامية ١١ دولارا فقط ، أي ما يعادل ١ : ٤١ مرة لصالح الفرد في الدول المتقدمة . كما يوجد طبيب لكل ٣٨٠ نسمة في الدول المتقدمة ، في مقابل ٢١٤٠ نسمة في الدول النامية . كما بلغ متوسط عمر الفرد في الدول المتقدمة ٧٣ سنة مقابل ٥٩ سنة في الدول النامية . ويحصل تقريبا جميع عدد السكان في الدول المتقدمة (٩٧٪) على مياه صالحة للشرب في حين يحصل فقط نصف (٥٠٪) من سكان الدول النامية (١١٧) .

كما تؤثر طبيعة الامراض المتوطنة على مستويات الصحة في الدول النامية ، حيث نجد على سبيل المثال ، أن امراض تلوث المياه تسبب في وفاة ٢٥ مليون طفل من الدول النامية ، واصابة ٧٥٠ مليون شخص آخر ، كما يصيب مرض البلهارسيا ٣٠٠ مليون نسمة ، ومرض العمى النهري ٥٠ مليون ، كما يهدد مرض الملاريا ٨٠٠ مليون نسمة . وتعكس هذه الاحصاءات السابقة ، بعد الدلالات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى التي تؤثر عموما على القابلية للعمل ، والطموح ، ومستويات الانتاجية، ونفقات الصحة . والمشاكل الاسرية الاخرى .

وتعد عملية تقديم الصحة للكبار في الدول النامية من المشكلات الصحية الصعبة . في الدول النامية بالإضافة الى مشكلات الصحة للاطفال والاطفال الرضع . فنجد على سبيل المثال أن نصف سكان العالم النامي يتراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ٦٠ سنة ، ويعتمد كلية على هذه الفئة في العمل

والانتاج ورعاية النصف الاخر من السكان . كما أن هذه الفئة العمرية تعاني من نسبة كبيرة من الوفيات بلغ ١٠ ملايين نسمة عام ١٩٩٠ وينتشر بينهم امراض الجهاز التنفسي ، والملاريا ، والاسهال ، والاعوية الدموية ، والمسرطان ، والامراض المزمنة الاخرى بما في ذلك الايدز . كما تقل فرص الحياة للفرد البالغ من العمر ١٥ سنة وحتى ٥٠ سنة عن ٥٠ في الدول الفقيرة جدا مثل سيراليون وغينيا بيساو ، بينما تبلغ هذه النسبة في الدول النامية بين ٥٠ - ٧٥ في مقابل ٨٥ في الدول المتقدمة (١٧) .

كما تعكس معدلات الانفاق أيضا على الصحة مؤشرات هامة في الدول النامية الكثير من مظاهر الخلل العلاجي والصحي ، حيث تنفق هذه الدول ٧٠ - ٨٠ من متوسط الانفاق العام والخاص للصحة على الاغراض الصحية العلاجية ، بينما توجه ما بين ١٠ - ٢٠ على الاغراض الوقائية، والنسبة الباقية ٥ - ١٠ على الخدمات الصحية والتوعية الصحية الاخرى . كما يلاحظ أيضا ، أن ٨٠ من التكاليف تنفق على قطاع المستشفيات (القطاع العلاجي) ، في حين لم توجه السياسات الصحية الى الخدمات الوقائية والرعاية الصحية التي تعتبر اكثر جدوى من الخدمات الاولى (العلاجية) . وهذا ما يفر الكثير من السياسات العلاجية قوا للصحة غير السليمة في هذا القطاع الهام للاستثمار البشري . كما تعكس بعض الامثلة من الدول النامية على سياسات صحية غير متكافئة بين الحضر والريف فنجد في الصين، أن نصيب الفرد من الخدمات العلاجية في الحضر بلغ ثلاثة أمثال الفرد في الريف . وفي السنغال ، يتركز ٧٠ من الاطباء والصيدلة ، و ٤٠ من الممرضات في العاصمة (دكار) والتي يوجد بها ٣٠ من السكان فقط، وفي بيرو يوجد ٦٧,٧ من الاطباء في العاصمة لعلاج ٢٧ من السكان فقط، اما في الريف فلا يوجد غير طبيب واحد لكل ١٠ آلاف نسمة أو أكثر .

التعليم : تشير احصاءات التعليم والانفاق التعليمي في الدول النامية والمتقدمة الى تبين ملحوظ بالرغم من سعي الدول الاولى في العقدين الماضيين للتركيز على مستويات التعليم وزيادة الانفاق الحكومي في هذا القطاع بالمقارنة بالمستويات السابقة في الخمسينات والستينات . وفي اطار تحليلنا لهذا المجال، سوف نشير بصورة موجزة لاهم المؤشرات والتحليلات الاحصائية لقطاع التعليم باعتباره من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تعكس واقع اقتصاديات الدول النامية .

توضح احدى المؤشرات الاحصائية ، بأن متوسط نصيب الفرد من الانفاق التعليمي بلغ في الثمانينات في الدول المتقدمة ٤٩٠ دولارا للفرد في مقابل ٢٨ دولارا فقط للفرد في الدول النامية - أي بنسبة ١ : ١٨ لصالح الدول المتقدمة . كما بلغت نسبة المتعلمين في الدول الاخيرة ٩٩٪ في حين وصلت هذه النسبة إلى ٦٠٪ في الدول النامية . كما تعكس بعض الإحصاءات بين الولايات المتحدة وأحدى الدول الفقيرة مثل مالي عن عددا من الشواهد والدلائل الإحصائية لأخرى . فنجد على سبيل المثال ، أن عدد المتعلمين في الولايات المتحدة بلغ ٩٥٪ من اجمالي عدد السكان ، في حين بلغت نسبة الامية ٩٥٪ من اجمالي سكان مالي . وتنفق الولايات المتحدة ٣٤٠٠ ضعف ما تنفقه مالي سنويا على التعليم و ٧٠٠٠ ضعف ما تنفقه على الصحة (١٨) .

وكما تعكس عموما بعض الإحصاءات الحديثة حول نفقات التعليم في الدول النامية عن تزايد ملحوظا منذ بداية الستينات وحتى الان ، وهذا يرجع إلى تركيز العديد من السياسات الحكومية الاهتمام بالتعليم والتخطيط للاستثمارات البشرية والقوى العاملة . كما يعكس ذلك أيضا رغبة سكان الدول النامية وطموحاتهم للتعليم وتنمية المهارات وارتباطها عموما بالدخل وتحسين مستويات المعيشة . ونتيجة لهذه الظروف ، نلاحظ على سبيل المثال تزايد نفقات التعليم العام بالنسبة لاجمالي الدخل القومي في الدول النامية حيث ارتفع بصورة ملحوظة خلال العقود الثلاث الماضية . ففي آسيا ارتفع تكاليف التعليم إلى ثلاثة اضعافه خلال الستينات ، والسبعينات . وفي كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية بلغ اجمالي التكاليف أكثر من الضعف . أما خلال الثمانينات بلغت اجمالي ميزانيات التعليم في الدول النامية ما بين ١٥ - ٣٠٪ من اجمالي الانفاق العام الحكومي (١٩) . بالرغم من ذلك فإن الهوة في الانفاق التعليمي بين الدول النامية والمتقدمة مازالت كبيرة حيث بلغ نصيب الفرد من الانفاق التعليمي في الدول المتقدمة ٤٢٨ دولارا سنويا في مقابل فقط ٢٧ دولارا للفرد في الدول النامية ولكن قد يزداد هذا الموقف سوءا وخاصة في الدول النامية الأكثر فقرا أو الفقيرة نتيجة لعجز ميزانياتها العامة وكثرة ديونها وقلة معدلات النمو الاقتصادي السنوي .

بالإضافة إلى ذلك تشير بعض التحليلات إلى الخلل في السياسات

والانفاق الحكومي في قطاع التعليم في الكثير من الدول النامية (٢٠٠٧)، ففي غرب أفريقيا، تنفق الحكومة نصف ميزانية تعليمها العالي على صرف بدلات للطلاب بالجامعات، وتنفق أفريقيا ٢٢٪ من ميزانية التعليم على التعليم العالي الذي لا يلتحق به أو يحضره سوى ٢٢ فقط من اجمالي المتحقين بالتعليم. وتنفق البرازيل ٢٩ على التعليم الثانوي ، ٢٣٪ على التعليم العالي. وفي باكستان يلتحق ٦٣٪ بالمدارس المختلفة من الذكور في مقابل ٣٢٪ للبنات ويصل في الريف ٢٠٪ فقط .

ويزداد الموقف أكثر صعوبة ولاسيما في الدول ذات الدخل المنخفض حيث تكثر مشكلات التعليم بصورة عامة . فلقد بلغت معدلات التسرب من التعليم الى أكثر من ٤٠٪ من اجمالي المتحقين بالمدارس الابتدائية، وحتى في الدول ذات الدخل المتوسط الاعلى نجد لا يستكمل الدراسة سوى ٨٥٪ من اجمالي المتحقين بالمدارس ، مما يؤثر عموما على معدلات الامية وانتشارها في الدول النامية . وفي الواقع ، ان الاستثمار في مجال التعليم يرتبط عموما بالكثير من النتائج الايجابية التي تخفف من حدة التخلف ومشكلات التنمية في الدول النامية ، وهذا ما تؤكد احدى الدراسات التي اجريت على ٥٨ دولة نامية خلال الفترة من ١٩٨٥/٦٥ ، بأن التعليم يمكن أن يسهم مساهمة كبيرة في زيادة الناتج الاجمالي ، فزيادة سنة واحدة في سنوات التعليم (في المتوسط) يمكن أن تؤدي الى زيادة قدرها ٢٪ من نسبة الناتج المحلي والاجمالي ، وهذا ما يكشف عموما العائد الاجتماعي للاستثمار البشري .

التضخم والبطالة :

التضخم : ظهرت في الثمانينات اهتمامات كبيرة من قبل علماء الاقتصاد، وعلماء الاجتماع الاقتصادي بدراسة ظاهرة التضخم *Inflation* في دول العالم الثالث ، وان كان تحليلنا السابق لتراث علم الاجتماع الاقتصادي يعكس أيضا مدى اهتمام علماء المدرسة الفرنسية بدراسة هذه المشكلة من أمثال تحليلات «هنري أوجاك» منذ بداية السبعينات. وبإيجاز ، لقد أصبحت هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تعكس بوضوح المشكلات الاقتصادية والتنمية الشاملة في دول العالم الثالث . ولنا في موضع تحليل التراث النظري حاليا لقضية التضخم ولاسيما في الدول النامية ،

بقدر ما نحاول أن نعرض لها بإيجاز كأحد الخصائص والسمات العامة
لاقتصاديات العالم الثالث .

تشير التحليلات الاحصائية الى ارتفاع معدلات التضخم فى دول العالم الثالث منذ بداية الثمانينات ، كما أن هناك من يصف العقد الماضى بأنه عقد التضخم ، نظرا للمشكلات التى عانت منها دول العالم ولاسيما الثالث من هذه المشكلة . ولقد ظهر التضخم نتيجة لقلة الانتاج أو النمو البطيء للانتاج مع ارتفاع معدلات اسعار المعيشة . كما يظهر التضخم نتيجة للتناقضات المتعددة فى الاسواق الاقتصادية وارتفاع معدلات الاسعار عموما . فمع بداية عام ١٩٨٢ ارتفع التضخم بما يزيد عن ٢٠٪ فى أكثر من ٢٠ دولة نامية ، بينما لم يبلغ فى عدد من الدول المتقدمة الى ما بين ١ - ٢٪ سنويا خلال نفس العام . ومع نهاية عام ١٩٨٧ ارتفعت الاسعار ٢٠٪ سنويا فى أكثر من ٢٠ دولة نامية ، وظهرت صعوبات اقتصادية متعددة للحد من هذا المعدل المتزايد حتى نهاية الثمانينات (٣١) .

ومع بداية التسعينات ، ظهرت معدلات التضخم واضحة جدا فى العديد من الدول النامية ولاسيما فى دول أمريكا اللاتينية والجنوبية ، فلقد بلغ معدلات التضخم عام ١٩٩١/٩٠ ما بين ١٠٠ - ٤٠٠٪ فى كل من البرازيل وكولومبيا والارجنتين (٣٢) وغيرها ، فى مقابل ذلك نجد أن معدلات التضخم فى الدول الغربية لم تبلغ الا ٥٪ فقط . كما لم تستطع كثير من الدول النامية الحد من التضخم نتيجة للبرامج والسياسات المالية التقليدية من ناحية ، وضعف معدلات نمو فى الانتاج ، وعدم القدرة على السيطرة على معدلات ارتفاع الاسعار ، وتراكم الديون ، وزيادة عجز الميزانيات العامة والانفاق ، والاجور وغيرها من عوامل أخرى . كما نتج عن ذلك تفاقم مشكلات اقتصادية أخرى مثل زيادة معدلات الضرائب الحكومية المباشرة وغير المباشرة *Direct & Indirect taxes* وزيادة الطلب على الاستدانة أو القروض من الخارج . هذا بالإضافة الى عدم خبرة كثير من دول العالم الثالث بالاساليب الحديثة للسيطرة على التضخم وضعف اقتصادياتها بصورة عامة ، وهذا ما اثر بوضوح على مشكلات اقتصادية أخرى مثل البطالة .

البطالة :

ترتبط مشكلة البطالة بالعديد من المشكلات الاخرى التى تواجه العالم

الثالث ، وتفقر واقعية اقتصادياته بصورة عامة ، حيث توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم ، والاسعار ، والهجرة ، وقلة الدخل ، وزيادة وزيادة معدلات الفقر ، والانحراف والجريمة ، وانخفاض مستوى المعيشة ، وقلة الانتاج وضعف الاقتصاد القومى ، وغير ذلك من مشكلات متعددة أخرى . ويركز كثير من علماء الاجتماع الاقتصادى على دراسة مشكلة البطالة ومعرفة معدلات زيادتها فى دول العالم الثالث ولتحديد أهم الخصائص العامة لاقتصاديات الدول النامية .

تشير المؤشرات الاحصائية لمشكلة البطالة فى الدول النامية الى تفاقم هذه المشكلة فى الثمانينات بالمقارنة بالستينات والسبعينات ، كما تعكس أيضا التوقعات لهذه المشكلة حتى عام ٢٠٠٠ العديد من الآثار السلبية فى الدول النامية ، كما تترجم كثيرا من مظاهر الخلل فى البناءات الاقتصادية لدول العالم الثالث . وهذا ما يوضحه بالفعل الجدول التالى لتطور كل من حجم العمالة والبطالة فى الدول النامية منذ بداية الستينات وحتى عام ١٩٩٠ . فلقد ارتفعت نسبة البطالة فى الدول النامية فى عام ١٩٦٠ الى ٦٧٪ ، وفى عام ١٩٦٧ الى ٨٧٪ ، كما يلاحظ أن معدلات البطالة فى افريقيا اعلى بكثير من معدلاتها فى قارات دول العالم الثالث الاخرى (آسيا - وأمريكا اللاتينية) حيث بلغت فى افريقيا خلال هذه الفترة من ٧٧٪ الى ٩٩٪ ، بالمقارنة بآسيا وأمريكا اللاتينية (٦٨ و ٨٧٪ على التوالي) الى (٨٣ و ٥٥٪ على التوالي) (٣٣) .

ومن المتوقع ، ارتفاع نسبة البطالة فى الدول النامية وحتى عام ٢٠٠٠ نتيجة لعدة عوامل منها زيادة السكان ومعدلات الحياة ، وقلة الوفيات ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، وزيادة معدلات الهجرة ، والديون ، وغيرها . فلقد وصل عدد البطالة فى الدول النامية الى ما يقرب من ٩٠ مليون عاطل عام ١٩٩٠ . ولكن يتضاعف هذا العدد اذا أضفنا أيضا ما يسمى بالبطالة المقننة ، فسوف يصل هذا العدد الى أكثر من ٧٠٠ مليون ويشمل ذلك أيضا العمال الموسمين ، والعاملين جزءا من الوقت ، وقوى الانتاجية الضعيفة وغيرهم .

معدلات العمالة والبطالة في الدول النامية (بالاتلاف)

المؤشرات	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠
الدول النامية				
العمالة	٥٠٧٤١٦	٦١٧٢٤٤	٧٧١١٠	٩٩١٦٠٠
البطالة	٣٨٤٦٦	٤٨٧٩٨	٦٥٦٢٠	٨٨٦٩٣
معدل البطالة %	٦٧	٧٤	٧٨	٨٣
أفريقيا				
العمالة	١٠٠٤١٢	١١٩٦٣٣	١٤٩٣٩٠	١٩١١٨٠
البطالة	٨٤١٦	١٢٨٣١	١٥٩٧٣	٢١١٠٥
معدل البطالة %	٧٧	٩٦	٩٨	٩٩
آسيا				
العمالة	٣٤٠٢١١	٤١٣٩٩١	٥١٦٨٠٠	٦٦٠٣٠٠
البطالة	٢٤٧٩٢	٣١٤٤٠	٤٣٠٢٩	٥٩٤٨٥
معدل البطالة %	٦٨	٧١	٧٧	٨٣
أمريكا اللاتينية				
العمالة	٦٦٧٩٣	٨٣٦٢٠	١٠٦٩٧٠	١٤٠١٢٠
البطالة	٣٣٥٨	٤٥٢٧	٦٦١٨	٨١٠٣
معدل البطالة %	٤٧	٥١	٥٨	٥٥

كما تعكس أيضا بعض التحليلات المرتبطة بمشكلة البطالة في الدول النامية أن معدلات البطالة المفتوحة Open Employment تفوق هذه النسبة السابقة سواء في القطاعات الحضرية أو الريفية أو بين الفئات العمرية الشبابية من ٢٤/١٥ سنة . فلقد قدرت إحدى التحليلات أن معدل البطالة الحالي يصل في المناطق الحضرية من ١٠ - ١٥ % ، ولكن البطالة بين الفئة العمرية الشبابية في الريف تصل إلى ضعف هذا الرقم أي ٢٠ - ٣٠ % . ويعد ذلك الرقم الأخير أحد المؤشرات السلبية التي تنذر بالعديد من المشكلات المصاحبة لمشكلة البطالة . كما أن معدلات البطالة ترتفع بين الدول النامية ذاتها فلقد بلغت في فنزويلا (المناطق الحضرية) إلى ٣٨ % لفئة الشباب و ١٨٨ % للبالغين من العمر أكثر من ١٥ سنة في حين نجد هذه النسبة أقل في الأرجنتين حيث تبلغ النسبة الأولى ٦٣ % في المناطق الحضرية لفئة الشباب ، ٤٧ % فئة أكثر من ١٥ سنة (٢٤) .

الفقر :

يشير مفهوم «الفقر» الى معان متعددة ، ولكن نقصد حاليا بمشكلة الفقر فى الدول النامية باعتبار مؤشرات الفقر الاقتصادية والاجتماعية من المؤشرات الهامة التى تحدد طبيعة اقتصاديات العالم الثالث ، كما يعد «الفقر» أحد الخصائص الهامة التى يمكن الاستناد اليها عند تفسير الواقع الاجتماعى والاقتصادى المعقد فى الدول النامية . كما تتضمن مؤشرات الفقر العديد من المؤشرات الاحصائية ذو الدلالات الاجتماعية الواقعية فى كثير من الاحيان ، ومن أهم هذه المؤشرات التى ترتبط بالفقر ، مؤشرات أساليب الحياة والمعيشة والسكان ، وتقديم الخدمات الطبية والتعليم والسكان والمرافق وغيرها .

كما ان هناك من يحدد مفهوم الفقر حسب مقياسان «فقر نسبي» و «فقر مطلق» . ويقصد «بالفقر النسبي» الشيء المدرك الذى لا وجود فعلى أو واقعى له ، ويشار اليه عند التمييز بين معايير الحياة الغربية وفى البلدان النامية . أما «الفقر المطلق» هو ما يمتلكه الانسان ليشبع أولى حاجاته الاساسية فى الحياة اليومية والعادية . وفى البلدان النامية يعيش أكثر من ٤٠% من السكان فى فقر مطلق absolute Poverty ، وكما اشارت إحدى التقارير الحديثة الى أن عدد هؤلاء الناس وصل الى ١.٣ مليار نسمة ، وأهم مظاهر الفقر هو المجاعة وسوء التغذية الذى يقتل سنويا ١٥ مليون نسمة فى الدول النامية أى أكثر ما قتل خلال الحرب العالمية الثانية (٢٥) .

وعموما ، يعتمد علماء الاقتصاد على بعض التقديرات والمؤشرات لقياس معدلات الفقر فى العالم ومنها أولا قياس متوسط الدخل القومى National Income ، وثانيا : علاقته بالنسبة نصيب الدخل الفردى . كما ظهر اصطلاح خط الفقر العالمى International Poverty Line ، لمعرفة حجم السكان الذين يقل دخلهم السنوى فى الدول النامية فى الجدول التالى ، لسكان الذين يقل دخلهم السنوى عن ٣٧٠ دولارا أمريكيا ، وتبين الاحصاءات التائمية لمعدلات وحجم تفقر فى الدول النامية فى الجدول التالى ، أن عدد السكان الفقراء فى الدول النامية حسب تقديرات ١٩٨٨ بلغ ٣٧٥.٨ مليار نسمة بواقع ٣٥% من حجم السكان فى الدول النامية (٢٩٣.١ مليار نسمة) . كما نلاحظ وجود تفاوت نسبي على مستوى قارات العلم الثالث - من حيث توزيع حجم الفقراء ، فنجدتها بلغت ٤٠% من اجمالى حجم سكان آسيا ، و ٣٣% فى افريقيا ، و ١٩% فى امريكا اللاتينية .

كما تشير الاحصاءات السابقة لمعدلات الفقر في الدول النامية الى وجود تفاوت كبير بين هذه الدول ، اذا نظرا على مستوى الفقر في عدد من الدول النامية او الفقيرة . فلقد بلغ متوسط نسبة الفقر لاجمالي حجم السكان في هذه الدول ٢٣٥٪ ، ولكن نجد ان هذه النسبة ترتفع في بنجلاديش الى ٦٠٪ ، والهند ٤٦٪ على سبيل المثال (٣٦) . وهذا ما ظهر واضحا في توزيع الفقر بين القارات الثلاث (للدول النامية) . كما نجد مصر أكثر حظا من هذه الدول السابقة ، حيث بلغ نسبة الفقراء ١٤٪ أى ما يعادل ٧٥ مليون نسمة من اجمالى عدد السكان ٥٧٣ مليون نسمة ، طبقا لاحصاءات ١٩٨٨ . (كما يبلغ متوسط نصيب دخل الفرد من الدخل القومى ٧٦٠ دولار) . ولكننا نلاحظ أيضا ان مصر أقل حظا من بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين ، والبرازيل، وتشيلي، وكولومبيا، والمكسيك ، وفنزويلا حيث تتراوح نسبة عدد الفقراء الى اجمالى عدد السكان ما بين ٣ - ١٠٪ فقط . وأقل أيضا من بعض الدول الاسيوية مثل تركيا وسيرلانكا ١١ ، ١٠٪ على التوالي) . وفى أفريقيا زامبيا ٧٪ ، تونس ٩٪ على سبيل المثال .

حجم السكان ومعدلات الفقر في دول العالم النامى حسب احصاءات ١٩٨٨

القارات	من الدخل القومى نصيب الفرد بالدولار	عدد السكان (١٩٨٨) بالمليون	نسبة الفقراء من السكان (٪)	عدد السكان الفقراء (بالمليون)
أمريكا اللاتينية	١٧٢٠	٤٢٩	١٩	٨١ر٥
آسيا (ماعدا اليابان)	١٠٢٠	٢ر٩٩٥	٤٠	١ر١٩٨
أفريقيا	٦٢٠	٦٢٢ر٠	٣٣	٢٠٥ر٦
دول العالم الثالث	٦٤٠	٣ر٩٣١	٣٥	١ر٣٧٥

المصدر : Todaro, M. P. Op. Cit, p. 32, Table 7. 2.

بالرغم من الموقف الحالى للفقر في الدول النامية ، نجد بعض التقارير للاكثر تفاؤلا نسبيا والتي تتوقع ان نسبة الفقر سوف تنخفض في عام ٢٠٠٠ الى ١٨٪ ، بعد ان كانت ٢٣٪ في عام ١٩٨٥ . وسوف يكون العدد الاجمالي للفقراء ٨٢٥ مليون بعد ان كان ١ر١ بليون نسمة خلال هذه الفترة . ولكن يشير التقرير الى ان ذلك مرهون بمجموعة من العوامل مثل تقدم اقليم جنوب الصحراء ، والاهتمام عموما بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحة ، وتوفير فرص العمل ، وزيادة كفاءة اداء الاقتصاد

العالمى بصورة عامة . ويتضمن التقرير أيضا احتمالات ظهور تباین واضح بين توزيع الفقراء فى العالم ، حيث ستخفض معدلات الفقر فى آسيا لتسهم فقط فى اجمالى فقراء العالم ، بنسبة ٥٣٪ بعد أن كانت ٧٢٪ عام ١٩٨٥ . وفى إفريقيا وجنوب الصحراء سيزداد عدد الفقراء من ٨٥ مليون نسمة الى ٢٦٥ مليون فى عام ٢٠٠٠ (٣٧) . كما تبلغ عدد الدول الافريقية التى تعيش تحت مستوى الفقر فى عام ١٩٩٣ ، ٢٩ دولة أى بنسبة ٦٩٪ من اجمالى عدد الدول الافريقية فى الوقت الحاضر .

بايجاز ، لقد تناولنا أهم خصائص اقتصاديات العالم الثالث ، والمتى تركزت فى مجموعة من الخصائص وهى السكان ، والدخل القومى والفردى والصحة والتعليم ، والبطالة ، والفقر . ولقد كشفت تلك الخصائص عن العديد من المؤشرات الاحصائية الاقتصادية والاجتماعية التى ترتبط بها ، وتعكس كثيرا من مظاهر الحياة الاجتماعية البعامة فى الدول النامية ولاسيما فى الوقت الحاضر او التوقعات المستقبلية خلال عقد التسعينات . ولكن توجد أيضا بعض الخصائص الهامة الاخرى ، والتى تكشف عن الكثير من اقتصاديات العالم الثالث مثل التصنيع والتجارة الدولية ، والمساعدات والديون ، والتسليح وهذا ما سوف نعالجه بصورة موجزة حاليا .

٤ - التصنيع والتجارة الدولية :

التصنيع

عكست المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية السابقة لدول العالم الثالث - التى اشرنا اليها بايجاز - العديد من المشكلات المرتبطة بواقع اقتصاديات هذه الدول ، وعن التباين الواضح بينها وبين اقتصاديات الدول النامية ذاتها . ويعد اهتمامنا حاليا بتناول «التصنيع» ومشكلة الصناعة فى الدول النامية فى اطار تركيزنا على أهم ملامح وخصائص مكونات الانشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة التى تحدد ماهية اقتصاديات الدول النامية . كما كشفت اشرتنا الموجزة لوسولوجيا اقتصاديات العالم الثالث مدى اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادى بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما منذ بداية الخمسينات ، كما يلاحظ أيضا أن معالجة هؤلاء العلماء قد ظهرت مع اهتمامات انزعيل الاول من علماء الاجتماع عند تركيزهم على أهمية الصناعة والمشكلات المترتبة عليها فى المجتمع الحديث ، وهذا ما ظهر فى تحليلات فيبر ، ودوركيم ، وبنس ، وماركس ، وغيرهم من رواد

علم الاجتماع الاقتصادي الكلاسيكيين ، ثم أيضا عالـج هذه القضية كتابات المدارس السوسيولوجية الحديثة ولاسيما من اهتموا بمشكلات العالم الثالث ومنهم على سبيل المثال ، ميردال ، وجيلبرث ، وجولثروب ، وويستر وغيرهم (٢٨) .

تدل البيانات الاحصائية الحديثة ، على وجود تفاوت كبير بين الدول المتقدمة والنامية من حيث المشاركة في الاقتصاد العالمي ، وهذا ما ظهر بوضوح اذا لاحظنا ان اجمالي الناتج المحلي العالمي GDP يقدر بحوالى ١٥٥ بليون دولارا ، وبلغ نصيب الدول المتقدمة ٢٢٥٠ بليون دولارا (أو بنسبة ٢٨١٪) ، أما نصيب الدول النامية قدر بحوالى ٢٨٥٠ بليون دولارا (أو بنسبة ٢١٩٪) (٢٩) . في مقابل ذلك نجد ان اجمالي مكان العالم والذي بلغ عام ١٩٩٠ ، ٥٢٩٢ مليار نسمة ونصيب الدول النامية منها ٤٠٠٧٤ مليار نسمة (بنسبة ٢٧٧٪) والدول المتقدمة ٨١٨ مليون نسمة (أو بنسبة ٢٣٪) (٣٠) . وهذا يعكس في مجمله الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية من حيث مساهمتها في الانتاج الاقتصادي في بداية التسعينات .

وحسب ما توضحه بعض الاحصاءات لمنظمة التنمية الصناعية والبنك الدولي عن حجم الانتاج الصناعى فى الدول النامية خلال العقود الثلاث الماضية (٣١) ، فلقد بلغ معدل هذا الانتاج ٧٪ سنويا فى الدول النامية كما حقق مساهمة قدرها ٥٥٪ من اجمالي الناتج المحلي (GDP) وذلك خلال الستينات . أما فى السبعينات ، فلقد بلغ متوسط الانتاج الصناعى ما يقرب ٧٧٪ ، وأسهم بنسبة ٢٦٪ فى اجمالي الناتج المحلي ، وبالتحديد خلال الفترة من ١٩٧٧/٧٠ . وبصورة موجزة ، فلقد بلغ اجمالي متوسط نمو القطاع الصناعى فى الدول النامية خلال السبعينات ٧٥٪ ، وبالرغم من هذه الزيادة أو هذا المتوسط ، إلا أن معدلات نمو هذا القطاع لم تحقق المعدلات المستهدفة له خلال نفس الفترة (٢٨) وليسهم بنسبة ٢٦٪ من اجمالي الناتج المحلي للدول النامية .

ومع بداية التسعينات، أشارت بعض احصاءات البنك الدولي (١٩٩٠) . لطبيعة حجم اسهامات الانتاج الصناعى فى اجمالي الناتج المحلي والذي يتضح فى الجدول التالى وفقا لمجموعات واقاليم هذه الدول :

معدل مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي (١٩٨٩/٨٠) .

الاقليم	١٩٨٠ %	١٩٨٩ %
جنوب صحارى افريقيا (ماعدا نيجيريا)	٤ر	٦ر١
جنوب آسيا	١	٤ر٢
شرق آسيا والباسفيك	٣ر٣	٧ر٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢ر١	١ر٠
الشرق الاوسط وافريقيا	١ر١	٧ر٣

وتكشف الارقام السابقة عن اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي للدول النامية خلال الفترة ١٩٨٩/٨٠ ، ومدى عدم تحقيق التقديرات المتوقعة مسبقا للصناعة وهو ٨٧٪ . كما نلاحظ العديد من مظاهر التباين بين الاقاليم المكونة للعالم الثالث، حيث بلغ أدنى معدلات النمو أو مساهمة القطاع الصناعي في كل من افريقيا (اقليم جنوب الصحراء) وأمريكا اللاتينية في حين نلاحظ أعلى نسبة ظهرت في الاقاليم الاسيوية (جنوب، وشرق آسيا والباسفيك) (والذي بلغ ٧٧٪) . كما نلاحظ في نفس الوقت أن اقليم دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي يتركز فيه الدول العربية انه مازال بعيداً جداً عن تحقيق معدلات النمو في المناطق النامية الاخرى، بغض النظر عن تحقيق التقديرات المستهدفة مسبقا لهذا القطاع في اجمالي الناتج المحلي . وهذا ما يدل بوضوح عن تواضع القطاع الصناعي في العالم العربي بالمقارنة بغيرها من الدول النامية .

كما تكشف أيضا بعض المؤشرات الاحصائية عن حجم الصادرات الصناعية فلقد ارتفعت نسجيا خلال الثمانينات بالمقارنة بالستينات والسبعينات حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية لهذا القطاع (الصناعي) حوالي ١٢٪ (ما عدا صادرات الطاقة) في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٨ . وأن كانت قد سيطرت الصادرات الصناعية على غالبية الصادرات من الدول النامية ولاسيما اقاليم شرق وجنوب آسيا مثل هونج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، والهند، وايضا البرازيل المكسيك . أما خلال الثمانينات فلقد تزايدت عموما الصادرات الصناعية العالمية من ٥٤٪ الى ٧٠٪ في الفترة ما بين ٨٠/١٩٨٨ . وبلغ نصيب زيادة صادرات الصناعة في الدول النامية من ١٩٪

الى ٥٢٪ خلال نفس الفترة السابقة (أى ارتفع أكثر من الضعف بالمقارنة مع بداية الثمانينات) . وإن كانت تشير الاحصاءات أيضا الى انخفاض ملحوظ فى حجم الصادرات الصناعية عام ١٩٩٠ بسبب أزمة الخليج . علاوة على ذلك ، أكدت الاحصاءات على السيادة التصديرية للصناعات من الدول النامية ولاسيما الأقاليم الصناعية الآسيوية الحديثة (٣٣) .

حقيقة ، أن هنالك الكثير من التطلعات حول مكانية زيادة الانتاج الصناعى فى الدول النامية لمواجهة مشكلاتها المتزايدة بصورة عامة ، وهذا بالفعل ما أكدت عليه بعض الاستراتيجيات العامة للتنمية الصناعية العالمية والتي طرحتها سواء تنظيمات الامم المتحدة أو غيرها من بعض السياسات الحكومية فى العالم الثالث ولاسيما فى المرحلة القادمة (خلال التسعينات وحتى عام ٢٠٠٠) ، وتهدف الى زيادة جملة معدلات اسهامات القطاع الصناعى بواقع ٢٥٪ خلال الثمانينات والتسعينات ولكن كشفت احصاءات الثمانينات أن هذا القطاع لم يحقق سوى معدل ١٤٪ فقط (٣٤) . وبإيجاز ، أن تحقيق هذه السياسات الصناعية وتوقعاتها المستقبلية خلال عقد التسعينات مازال يحتاج الى الكثير من اسهامات مختلف أنواع القطاعات الصناعية ولاسيما القطاع الصناعى الثقيل الذى مازال يسيطر عليه من قبل الدول المتقدمة . كما كشفت أيضا التحليلات فى الفصول السابقة سيطرة تلك الدول على التكنولوجيا المتقدمة والاستثمارات الاجنبية أو الشركات متعددة الجنسيات ، حيث مازالت نسبة الدول النامية متواضعة جدا من جملة الاستثمارات العالمية لهذه الشركات ، بالإضافة الى تواضع حجم الاستثمارات الوطنية المحلية وقلة الانتاج فى الدول النامية ، مقارنة بحجم السكان الحالى أو المتوقع وحتى خلال نهاية التسعينات .

التجارة الداخلية :

عكست تحليلاتنا السابقة حول اسهامات الصادرات الصناعية للدول النامية بعض المؤشرات لاقتصاديات العالم الثالث ، ولكننا سنشير حاليا الى تطور حجم التجارة الدولية ولاسيما الصادرات والواردات وغيرها من بعض المؤشرات الأخرى التى تعكس واقع ونوعية اسهامات وحجم التجارة الدولية للدول النامية فى اجمالى التجارة العالمية وخاصة فى السنوات الأخيرة .

ترتبط اقتصاديات العالم الثالث بنوعية الاقتصاد العالمى ، ويؤثر بالطبع

نوعية الاداء العام لهذا الاقتصاد على كل من مستويات التقدم والتنمية الاقتصادية فى الدول النامية . وتوضح عوامل التغير خلال النصف الاخير من هذا القرن - ولاسيما مع بداية الخمسينات - ظهور اقتصاد الدول النامية ليشارك فى حجم التجارة الدولية ، وطبيعة الصادرات والواردات العالمية . علاوة على ذلك ، أدت سياسة تبادل حركة رأس المال العالمية ومتطلبات السلع الاقتصادية وعمليات الاستثمار ونقل التكنولوجيا ، عن المساهمة الايجابية فى نظام التجارة الدولية ، وهذا بالطبع ينطبق على تحسين مستويات اقتصاديات العالم الثالث ، خاصة بعد ان تزايدت حركة الصادرات الصناعية والنفطية من الدول النامية (٣٥) .

كما تشير الاحصاءات التالية ، الى حركة التجارة العالمية (الصادرات والواردات منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٩١) (٣٦) ، حيث تعكس العديد من الملاحظات الهامة سواء بين الدول النامية أو المتقدمة وهى بإيجاز :

قيمة الواردات والصادرات للدول النامية والمتقدمة ١٩٥٠ - ١٩٩١
(بالمليون دولار)

الدول المتقدمة		الدول النامية		السنوات
واردات	صادرات	واردات	صادرات	
٤١٣٠٠	٣٦٩٠٠	١٧٣٠٠	١٨٩٠٠	١٩٥٠
٨٨٣٠٠	٥٨١٠٠	٣٠٨٠٠	٢٨٣٠٠	١٩٦٠
٢٣٤٩٠٠	٢٢٣٥٠٠	٥٨٧٠٠	٥٧٩٠٠	١٩٧٠
١٤٠٥٥٠٠	١٣٥١٦٠٠	٤٧٦٣٠٠	٥٧٣٥٠٠	١٩٨٠
٢٥٦٦٨٠٠	٢٤٣٩٣٠٠	٧٢٣٥٠٠	٧٣٨٠٠	١٩٩٠
-	٢٨٤٩٠٠٠	-	٧٨١٤٠٠	١٩٩١

المصدر : UNCTAD, Hand Book of International and Development Statistics, N. Y. UN, 1992, p. 13 Table 1.1 - 1.3.

١ - تضاعف حجم الصادرات والواردات للدول النامية فى الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٩١/٩٠ الى ما يقرب من ٤١ مرة . أما الدول المتقدمة فلقد تضاعفت صادراتها و وارداتها أيضا بنسبة كبير تفوق الدول النامية . (٧٧ مرة للصادرات و ٦٤ مرة للواردات) .

٢ - يزيد حجم صادرات وواردات الدول المتقدمة تقريبا ثلاثة أضعاف ونصف عن حجم صادرات وواردات الدول النامية عام ١٩٩١/٩٠ ، وهذا يوضح مقدار سيطرة للدول المتقدمة على حركة التجارة العالمية بالرغم من زيادة اسهامات الدول النامية خلال بداية التسعينات مقارنة بالخمسينات .

وتوضح بعض الاحصاءات لعام ١٩٩١ ، ان قيمة الصادرات من الدول النامية قد ارتفعت بنسبة ١٢٪ ، مقارنة بقيمة صادرات عام ١٩٩٠ ويرجع ذلك لزيادة صادرات بعض الدول النفطية . أما حجم الواردات فلقد تزايدت أيضا بمقدار ١٠٥٪ . وعموما تقدر زيادة حجم الصادرات والواردات من الدول النامية خلال عام ١٩٩١/٩٠ من ٦٤ الى ٢١ بليون دولارا امريكيا . كما اشارت هذه الاحصاءات أيضا ، عن وجود تفاوت كبير بين الدول النامية ، واسهاماتها في التجارة الدولية والصادرات والواردات . فلقد تزايد حجم صادرات الدول الصناعية الحديثة لكل من كوريا الجنوبية ، وسنغافورة ، وتايوان ، وثايلاند ، واندونيسيا وماليزيا . فلقد ارتفعت على سبيل المثال صادرات ماليزيا الى أكثر من ٢٠ بليون دولار عام ١٩٩٠ عن جملة صادراتها خلال النصف الاول من الثمانينات .

غلاوة على ذلك ، تعكس المؤشرات الاحصائية السابقة عن عدد من التناقضات في القطاعات الاقتصادية المختلفة والمشاركة في حجم صادراتها ووارداتها . فلم تشارك الدول النامية سوى ٣٠٪ فقط من حجم الصادرات العالمية ، في قطاعات الاغذية والمعادن ، والذي تراجع عن معدلاته السابقة بكثير في الثمانينات . بينما ، خرصت دول مثل البرازيل ، وهونج كونج ، وماليزيا ، وكوريا الجنوبية عن زيادة حجم صادراتها من الآلات والمعدات والنقل الى ما يزيد عن ٢٠٪ من اجمالي صادراتها عام ١٩٨٥ .

٥ - المساعدات والديون .

تعد دراسة كل من المساعدات والديون احد المجالات الهامة للتعرف على طبيعة اقتصاديات العالم الثالث ، ذلك للاقتصاد الذي تعددت ملامحه وتتنوعت خصائصه الهامة ، وهذا بالفعل ماظهر واضحا منذ بداية السبعينات ، وظهرت المساعدات الخارجية كأحد الوسائل المميزة لانتقال المعونات الاقتصادية بين دول العالم . ولكن هذه الظواهر زادت ولاسيما خلال العقد الماضي (الثمانينات) ، وأصبحت أحد المعالم الرئيسية للاقتصاد العالمي

الحديث ، كما تركت بصماتها واضحة على كل من البناءات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية فى العديد من دول العالم الثالث فى الوقت الحاضر .

حقيقة ، ان تحليل تراث المساعدات والديون يحتاج الى المزيد من التحليلات التى لا نستطيع تحقيقها حاليا نظرا لموضع اهتمامنا بتقديم عرض موجز لها خلال معالجتنا لاقتصاديات العالم الثالث وأهم خصائصه العامة التى أصبحت موضع استقطاب لكثير من المهتمين بعلم الاجتماع الاقتصادى والفروع الاخرى مثل اجتماع التنمية ، وعلم الاجتماع السياسى على سبيل المثال . كما يعكس تحليل دراسة مشكلة المساعدات والديون الى دول العالم الثالث ، مدى اهتمام علماء الاجتماع الاقتصادى المعاصرين بهذه القضية ، خاصة وانها تؤثر على عمليات التنمية والشاملة ، ومن بينهم هؤلاء العلماء نجد سملسر ، وميردال ، وجولدثروب ، وويستر وسويدبرج وغيرهم آخرون . ولاسيما ان اهتمامات هؤلاء العلماء ركزت على مناقشة اقتصاديات التنمية فى العالم الثالث واعتبارها جزءا هاما يرتبط بطبيعة النظام الاقتصادى العالمى الحديث .

المساعدات :

يرجع تقديم المساعدات للدول النامية لطبيعة النظام الاقتصادى خاصة لفترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، واعتبرت بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة ان اهمية هذه المساعدات تكمن فى زيادة النشاط الاقتصادى العالمى وان كانت أخذت بعد ذلك هذه المساعدات أهدافا سياسية وايدىولوجية ظهرت بصورة خاصة خلال ما يعرف بالحرب الباردة (٢٧) . وان كانت قد تأسست عام ١٩٤٩ أولى اللجان الدولية لتقديم المساعدات عن طريق الامم المتحدة ، وتطورت بعد ذلك خلال الخمسينات لانشاء صندوق عالمى يهتم بتقديم المساعدات الدولية . ولقد بلغت جملة هذه المساعدات بين عام ١٩٥٠ - ١٩٥٥ ، ١٨ بليون دولار سنوياً قدمتها الدول المتقدمة الى النامية ، بالإضافة الى المساعدات الجماعية ١٠٠ بليون دولار سنوياً (٢٨) .

وخلال الستينات ، تعددت انماط المعونات الاجنبية الى دول العالم الثالث ، سواء عن طريق المعونات الثنائية (بين دولة واخرى) ، أو حصول لدول النامية على معونات من اطراف متعددة ، كما يحدث فى المعونات العالمية للإمريكية للدول النامية . ولقد قدر اجمالى المساعدات المالية الى

الدول النامية عام ١٩٦١ ، ٨٠٠٩ مليون دولار وارتفع الى ٣٦٧٥٩ مليون دولار عام ١٩٧٥ (٣٧) . ولكن حجم المعونات خفض في بداية الستينات حيث مثلت هذه المعونات عام ١٩٦٠ حوالي ٥٢٪ من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للدول المتقدمة ، وانخفضت الى ٣٢٪ عام ١٩٧٨ . والسبب يرجع الى اهتمام الدول المتقدمة بتقديم القروض بدلا من سياسات المعونات الممنوحة ، كما حدثت تخفيضات كبيرة من المعونات الامريكية الاجنبية بصورة خاصة ، كما انخفضت المساعدات المقدمة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٢٣٣ بليون دولار عام ١٩٨٠ ، ٢٥٨٦ بليون دولار عام ١٩٨١ (٤٠) . وان كانت قد ظهرت منظمة الدول المصدرة للبترول (الاربك) خلال هذه الفترة لتسهم في اجمالي المساعدات الدولية ولاسيما الدول النامية ، والذي بلغ ٨١٪ من اجمالي مساعدات هذه المنظمة لعام ٨١/٨٠ ومقدار ١٨٨٦ بليون دولار (٤١) .

وخلال عقد الثمانينات ، تغير كثير من ملامح المساعدات الى الدول النامية ولاسيما مساعدات التنمية الحكومية او الرسمية ، والتي تشمل الاتفاقيات الثنائية ، والقروض ، والمساعدات التكنولوجية والتعليمية . حيث اشارت احدي الاحصاءات ، بان معدلات الزيادة السنوية للمساعدات ، ارتفع من ٤٦ بليون الى ٣٧ بليون خلال الفترة من ٦٠ - ١٩٨٦ . وان كانت هذه النسبة تشير الى ان معدل المساعدات الخاصة للدول المتقدمة بالنسبة لاجمالي الناتج القومي لها ، قد انخفض من ٥١ر٥١٪ الى ٣٦ر٣٠٪ خلال هذه الفترة . كما لم تعد الولايات المتحدة هي المصدر الاول للمساعدات فلقد حلت مكانها اليابان كما حدث عام ١٩٨٨ . كما تظهر بعض التحليلات الاحصائية بان اسهامات منظمة «الاربك» قد ارتفعت خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ، حيث اسهمت بتقديم مساعدات بلغت عام ١٩٧٠ ٣٩٨ مليون دولار ، وفي عام ١٩٨٠ ، ٩١٢٠ مليون دولار ، ولكل ذلك انخفض عام ١٩٨٥ الى ٣٥٢٧ مليون دولار . وهذا يعكس مدى علاقة زيادة المساعدات بزيادة اسعار البترول وانخفاضه وخاصة خلال النصف الاول من الثمانينات ، كما بلغت نسبة الدول العربية المستفيدة من مساعدات الاربك بمقدار ٧٨٨٧ من اجمالي حجم المساعدات خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨١ (٤٢) .

في الواقع ، ان تقديم المساعدات الى الدول النامية يحدث حولها جدلا

مثيرا منذ ظهورها حتى الوقت الحاضر وخاصة مدى تأثيرها على عمليات التنمية فى العالم الثالث ، ولاسيما ان نسبة كبيرة من المساعدات نجدها مشروطة بالشروط السياسية والاهداف الاستراتيجية ، وتحقيق مصالح الدول المانحة ولاسيما المساعدات الامريكية . وهناك من (٢٧) يرى ضرورة تحويل المتبقى من المساعدات الخارجية خاصة بعد انخفاض معدلاته فى الوقت الحاضر مقارنة بالمستينات والسبعينات على سبيل المثال . والعمل على زيادة حجم التجارة والصناعة ، وتشجيعها فى الدول النامية لتحقيق اهداف التنمية ، ومواجهة المشكلات المعقدة فى هذه الدول ولاسيما البطالة والتضخم وارتفاع الاسعار ، وزيادة الديون وعجز ميزان المدفوعات .

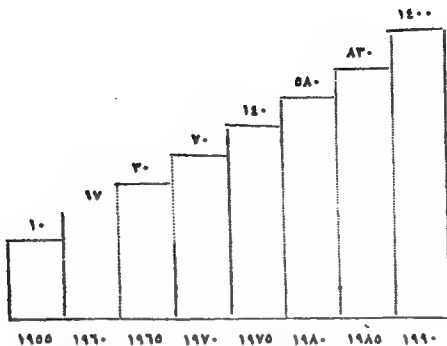
الديون .

اصبحت مشكلة الديون اهم المشكلات التى تواجه دول العالم الثالث ، كما تعتبر من اهم المصادر التى تستنزف نتائج عمليات التنمية بصورة عامة ولاسيما خلال الثمانينات . ولقد كشفت التحليلات الموجزة السابقة عن تقلص حجم المساعدات الخارجية التى تمنحها الدول المتقدمة الى النامية ، خاصة وان تلك المساعدات اصبحت مشروطة لاعتبارات سياسية ايدىولوجية وفى غير صالح الدول النامية وتحقيق اهدافها التنموية . الامر الذى جعل الكثير ينتقد تلك المساعدات ويعتبرها معوقة للتنمية وعمليات التكامل الاقتصادى . ولكن بالطبع هناك الكثير من الاسباب التى ادت لزيادة عمليات القروض الاجنبية واستدانة الدول النامية من المتقدمة ، وهذا يرجع حسب تصورنا مجموعة عوامل داخلية وخارجية - يصعب تحليلها بصورة مفصلة حاليا - ولكن تكمن العوامل الداخلية فى مشكلات الزيادة السكانية ، والخلل فى سياسات اصلاح الاقتصادى ، وضعف الانتاج المحلى والصادرات ، والتركيز على الواردات ، بالاضافة الى نفقات التسليح والحروب فى الدول النامية كما سنشير الى ذلك لاحقا . اما العوامل الخارجية ، فترجع عموما لسيطرة الدول المتقدمة على مقومات اقتصاد العالمى ، والخلل الناتج عن عدم توازن السياسات العالمية الائتمانية والنقدية .

منذ بداية الخمسينات 'صبحت الدول النامية طرفا فى الاقتصاد العالمى وسياساته ونظمه الائتمانية الرأسمالية المميزة ، وان لم تكن معظم الدول النامية واقتصادياتها فى طرف متكافئ على الاطلاق ، ولاسيما ان كثيرا من مكرزات هذا الاقتصاد النامى حديثة فى سياساته ومكوناته الهامة لما

يعرف بالاقتصاد الرأسمالى الجبر ، الذى يقوم على الاحتكار والمنافسة والعرض والطلب ، وغير ذلك من خصائص تجعل العديد من الدول النامية غارقة فى ديونها فى الوقت الحالى . وبإيجاز ، لقد تنوعت أشكال القروض الاجنبية التى تؤدى الى تراكم الديون الى ثلاثة أنواع وهى : (١) السلف والقروض الحكومية (الفنائية) ، (٢) القروض الحكومية متعددة الاطراف وقروض المنظمات المالية الدولية الاقليمية ، (٣) قروض البنوك الخاصة . كما تعكس أزمة الديون فى الدول النامية مستحققات متعددة ومركبة على هذه الدول ، والتى تتمثل فى عدة مظاهر وهى : (١) ضخامة حجم هذه الديون ، (٢) ضخامة حجم اعباء خدمة الديون ، (٣) تزايد عدد الدول النامية المتدنية للدول المتقدمة ، (٤) أصبحت الديون مشكلة وأزمة عالمية فى الوقت الحاضر . ولاسيما بعد توقف عدد من الدول عن دفع ديونها وخاصة بعض دول أمريكا اللاتينية والجنوبية ، والتى عدلت عن مرقفها نظرا للضغوط العالمية المياسية والمالية واحتياجها لاستمرارية الاستدانة من أجل البقاء فى حلبة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

وكما تشير بعض التحليلات الاحصائية الهامة (٤٤) الى تطور أزمة ديون العالم الثالث ، أن اجمالى ديون هذه الدول بلغ عام ١٩٥٥ ، ١٠ مليار دولار ، ارتفع الى ١٧ مليار عام ١٩٦٠ ، ثم تضاعف عشرة مرات ليبلغ ٧٠ مليار عام ١٩٧٠ . وما لبث أن تضاعف هذا الرقم الاخير الى ١٤٠ مليار فى الفترة من ١٩٨٠/١٩٧٠ . ولكنه تضاعف الى عشرة مرات حتى عام ١٩٩٠ ليصل الى ١٤٠٠ مليار دولار . وبإيجاز يمكن القول أن اجمالى ديون العالم الثالث ، تضاعف ١٤٠ مرة خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٩٠ كما هو موضح فى الشكل التالى :



(اجمالى ديون العالم الثالث ١٩٩٠/١٩٥٥ مليارات دولار)

وتظهر بعض الاحصاءات الاخرى عن ديون العالم الثالث ان اجمالى هذه الديون وصلت عام ١٩٨٧ ، ١٠٢ تريليون دولار أى بزيادة قدرها ٢١٠٪ عن قيمة ديون عام ١٩٨٦ . أما خدمة الديون فلقد ارتفعت من ١٤٣٩ مليون عام ١٩٨٦ ، الى ١٤٦٦ عام ١٩٨٧ . كما ترجع اسباب زيادة ديون بعض الدول النامية خلال هذه الفترة نتيجة لزيادة أسعار النفط، كما أثرت عموما على عجز ميزان المدفوعات فى العديد من الدول النامية خلال هذه الفترة فى نفس الوقت (٤٥) . كما انعكس ذلك ايضا على عدد الدول المدينة فى خلال الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٧ ارتفع عدد الدول المديونة من عشرة دول الى ١٣٣ دولة . ولكن يوجد كثير من التفاوت فى توزيع الديون حيث تعتبر دول امريكا اللاتينية تحوز وحدها على ٥٠٪ من اجمالى ديون الدول النامية . كما كانت تتقسم عشرون دولة فقط ٧٥٪ من اجمالى هذه الديون، حيث بلغ ديون سبع منها حوالى ٤٠٠ مليار دولار وهى المكسيك، والارجنتين ، والبرازيل ، وفنزويلا ، وكوريا الجنوبية ، والفلبين ، واندونيسيا (٤٦) .

ومنذ عام ١٩٨٨ شهدت أزمة ديون العالم الثالث بعض التطورات

اللاجبابية ، خاصة بعد أن امتنعت بعض الدول الكبرى النامية مثل الأرجنتين والبرازيل عن دفع ديونها مما حدد بافلاس كثير من البنوك التجارية والخاصة في الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة . ومن ثم ، أخذت هذه المشكلة طابعاً عالمياً في سوق المال الدولية واضطر العديد من الحكومات والمنظمات الحالية والبنوك ، من إعادة جدولة ديون بعض الدول النامية ، واسقاط جانب كبير من حجم الديون ولاسيما خدمات الديون التراكمية . ففي عام ١٩٨٨ على سبيل المثال ، أسقط مايوازي ٧ بليون دولار ، كما ألغى عام ١٩٩٠ جانب كبير من ديون الدول الاشتراكية سابقاً (الاتحاد السوفيتي) من قبل مجموعة دول OECD ، كما أسقط البنك الدولي ١٠٧ بليون دولار ، وأيضاً قامت مجموعة السوق الأوروبية المشتركة بإلغاء ما يقرب من ٢ بليون دولار من بعض الدول الأوروبية والأفريقية ومنطقة الكاريبي والباسيفيك . ولقد أجرى العديد من المفاوضات بين الدول الدائنة والمدينة في إطار ما يعرف بنادي باريس ولندن خلال عامي ١٩٩٢/٩١ ، لمناقشة أزمة الديون مع الدول النامية . وأن كانت لم تتوفر الاحصاءات حول اجمالي الديون الملغاة أو عدد الدول المدينة حالياً من الدول النامية ، (والتي قدرت ٩٦ دولة في عام ١٩٨٨) التي تشير الى أن عدد الدول المدينة التي تم إعادة ديونها عام ١٩٩٠ بلغ ٣٧ دولة منهم ١٦ دولة تم جدولة ديونها ثلاث مرات خلال الخمس سنوات الماضية (٢١) .

كما تعكس بعض الاحصاءات الحديثة لعام ١٩٩٢ (٤٨) ، بأن حجم الديون الخارجية وأعبائها زاد من مشكلات الدول النامية بصورة سلبية جداً فعلى سبيل المثال ، لقد ارتفعت ديون أفريقيا من ٢٠٧ر٧ مليار دولار عام ٨٩ إلى ٢٣٥ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، كما ارتفعت اعباء هذه الديون من ٤٤ر٤ مليار دولار الى ٣٠ر٩ مليار خلال نفس الفترة . وأصبح يمثل نسبة هذه الديون حوالي ٦٠٪ من اجمالي الناتج المحلي لأفريقيا ، ويشكل أكثر من ٢٣٧٪ من قيمة الصادرات . ولدى كل من زيادة حجم الديون وانخفاض قيمة الصادرات وأسعارها الى تراجع معدل النمو للصادرات من ٢٧ر٢ عام ١٩٨٥ الى ٢ر٦٪ فقط عام ١٩٩٢ ، بينما زاد معدل نمو الواردات من ٢١٪ الى ٣٨٪ ونتج عن ذلك ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات لدول القارة .

عموماً ، بالرغم من نتائج أزمة ديون العالم الثالث وبعض الاجراءات

الاجيجابية للتخفيف من حجم ديون هذه الدول ، الا اننا نلاحظ مدى المشاكل المترتبة على لزمة الديون ولاسيما على واقع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما اننا نتوقع تزايد هذه الديون بمعدلات أسرع في ظل السياسات العالمية النقدية والائتمانية ونتائج النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، على واقع اقتصاديات الدول النامية ، وهذا ما سوف تكشف عن جزء منه خلال تحليلنا لزيادة نفقات التسليح والدفاع وآثرها على عمليات التنمية .

٦ - التسليح والتنمية .

عند دراسة اقتصاديات العالم الثالث ، من الصعب تجاهل نفقات الدفاع أو التسليح ، التي أصبحت من أهم الخصائص العامة المرتبطة بواقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدول النامية ، والتي تؤثر على عمليات التخطيط واستراتيجيات التقدم الاقتصادي بصورة أساسية . وتكشف لنا الشواهد الواقعية التي عاصرتها مجتمعات العالم الثالث منذ بداية استقلالها في الخمسينات أو خلال النصف الاخير من القرن الحالي ، عن العديد من مظاهر الانفاق العسكى والتسليح،والذى ارتبط كثيرا بواقع مشكلات وازمة الديون بل يعد سببها الرئيسى فى الوقت الراهن .

حقيقة ، يوصف كثير من علماء الاقتصاد والتنمية اقتصاديات العالم الثالث «بالاقتصاد المتخلف» Underdeveloped Economy ، ذلك الاقتصاد الذى ورث الفقر والتخلف معا،وننتج عنهما الكثير من المشكلات الاخرى التى لازالت تقف عقبة قوية ضد عمليات التنمية الحقيقية فى الدول النامية . ومن ثم ، فإن تخلف الدول النامية أصبح مصدرا لمختلف النزاعات الداخلية والخارجية ، وهذا ما ظهر واضحا فى السنوات الاخيرة ، كما كانت الصراعات الداخلية والاقليمية فى الدول النامية ، والتي توصف عامة بالصراعات القبلية هى مصدر الحروب الاهلية والاقليمية ، التى عاصرها العالم خلال العقود الماضية . علاوة على طابع التعصب والنزعات الدينية وغيرها التى أصبحت مصدرا للصراع فى أمريكا الوسطى ، وآسيا والشرق الاوسط وافريقيا . وبانطبع ان مشكلة تخلف اقتصاديات العالم الثالث تكمن ايضا فى مضمون العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية،التي طرحت ذاتها لتكون أحد المصادر لزيادة نفقات التسليح ونتائجها السلبية على التنمية .

بإيجاز ، لسنا فى موضع لمناقشة كل القضايا المتعلقة بمشكلة التسليح

والدفاع في الدول النامية أو العالم ، بقدر ما نسعى للإشارة المختصرة لدى تأثير نفقات التسليح على التنمية ولاسيما عند تطرقنا لاقتصاديات العالم الثالث . في الواقع أن الجدل حول هذه المشكلة متعدد الجوانب ، ولكن لا يختلف أحداً حول الآثار السلبية الناجمة عن زيادة نفقات التسليح في الدول النامية ، ولاسيما زيادة الهوة بين هذه الدول المتقدمة ، وأحد مصادر تمويل عمليات التنمية الشاملة وخاصة المصادر المالية والبشرية في نفس الوقت .

وكما تشير بعض التحليلات الإحصائية ، أن النفقات العسكرية في العالم الثالث كانت تمثل ٤.٥٪ من إجمالي دخلها القومي عام ١٩٦٠ وارتفعت لتصبح في حدود ٧.٢٪ عام ١٩٧٠ ، ثم ١٣.٥٪ عام ١٩٧٥ ، و ١٦.١٪ عام ١٩٨٠ (١٩) . وبلغ ١٧ - ٢٠٪ في عام ١٩٩٠ (٥٠) . كما اتفق العالم الثالث مليار دولار على السلاح عام ١٩٦٠ وتضاعف عشرون مرة أي ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، وبيالغ حالياً أكثر من ٢٠٠ مليار دولار .

كما قد ارتبطت عمليات بيع الأسلحة إلى العالم الثالث بطبيعة الحروب التي ظهرت فيه مثل الحرب الفيتنامية ، وحرب عام ١٩٧٢ حيث ارتفعت على سبيل المثال المبيعات من ٧.٤ مليار عام ١٩٧٢ ، إلى ١٥.٤ مليار دولار عام ٧٧ ، ثم ٣٠ مليار عام ١٩٨٢ . وجاءت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في طليعة الدول المصدر للسلاح للدول النامية خلال هذه الفترة واحتكراهما ٥٠ - ٦٠٪ من الصادرات العالمية للسلاح ، وشاركت إجمالي صادرات فرنسا وألمانيا ، وبريطانيا ، وإيطاليا بحوالي ٢٠ - ٣٠٪ من هذه الصادرات . وإن كانت أزمة الديون قد أثرت على مشتريات العالم الثالث من السلاح بعد ١٩٨٣ لتهدأ أكثر من ٥٠٪ ، وهذا أثر بدوره على صناعة السلاح وتجارته العالمية . ومنذ عام ١٩٧٣ ، تعد منطقة الشرق الأوسط أكبر سوقاً لاستيراد السلاح العالمي ٤٥٪ ، ٣٠٪ لشرق آسيا ، ٤٪ لجنوب آسيا ، ٦٪ لأمريكا اللاتينية ، ٦٪ لأفريقيا (٥١) .

وتشير بعض التحليلات أيضاً ، إلى أن النفقات العسكرية في الدول النامية في الفترة من ١٩٨٠/٧١ بلغت ٤٧.٣ بليون دولار ، أي ما يوزي ١٧.٣٪ من إجمالي نفقات العالم العسكرية ، ولكن ارتفع إلى ١٤.٢٤ بليون دولار ، ونسبة ٢١.٧٪ في عام ١٩٨٠ . كما ارتفعت عمليات شراء الأسلحة خلال السبعينات ندول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواقع ٢٢٪

زيادة سنويا . وخلال الثمانينات كرسّت أفقر دول العالم الثالث مقدّار ٥- ٢٥٪ من اجمالي الناتج المحلي لأغراض النفقات العسكرية، في مقابل ٤٥٪ فقط للدول المتقدمة (٥٣) . ولقد بلغ اجمالي نفقات الدفاع في الدول النامية عام ١٩٨٧ ، ١٧٢٫٨ بليون دولارا في ما يوازي ٢٠٪ من جملة الانفاق الحكومي عامة (٥٣) . وعموما خلال الثمانينات ، ارتفعت عمليات استيراد الاسلحة من قبل الدول النامية ، حيث تستورد ٧٥٪ من قيمة السلاح العالمي، وتشكل الدول العربية أكبر مستورد لهذا السلاح . كما ظهرت عدد من الدول النامية المصدرة أيضا للسلاح وهي الهند ، والصين ، والارجنتين ، وباكستان ، وكوريا الجنوبية ، وان كانت ٨٠٪ من التجارة العالمية للسلاح في ايدي الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول الأوروبية (٥٤) .

بالاضافة الى ، عملية تزايد التسليح في الدول النامية بالمقارنة الى اجمالي الناتج الاجمالي والذي بلغ متوسطه ٢٠٪ في عام ١٩٩٠ ، الا اننا نلاحظ أيضا ، مقدار تزايد هذه النفقات في مقابل متطلبات ونفقات عمليات التنمية الاخرى وتوفير الخدمات الاساسية في الدول النامية . فنجد على سبيل المثال اجمالي نفقات الدول النامية عام ١٩٨٨ للدفاع بلغ ١٣٪ من اجمالي النفقات الحكومية ، في حين بلغ الانفاق على اجمالي التعليم ١١٪ ، والصحة ٤٪ . كما تعكس الشواهد الاحصائية الكثير من عناصر التباين حول عملية توزيع الانفاق الحكومي في عدد من الاقاليم النامية، فنجد بلدان الشرق الاوسط انفقت ١٨٫٣٪ عام ١٩٨٨ على الدفاع في مقابل ٥٫٨٪ على الصحة . وفي آسيا بلغ الدفاع ١٦٫٩٪ من الانفاق الحكومي في مقابل التعليم ٩٫٧٪ ، والصحة ٢٫٥٪ . وفي افريقيا بلغ الانفاق على الدفاع ١١٪ في مقابل الخدمات الاجتماعية ٢٫٥٪ ، والصحة ٣٫٩٪ (٥٥) .

من ناحية اخرى ، توجد العديد من المظاهر السلبية على عمليات التنمية لزيادة نفقات التسليح في الدول النامية وهذا ما يظهر بوضوح ، اذا نظرنا الى اعداد القوات العسكرية في هذه الدول وجملة نفقاتها التي لا تقتصر فقط على شراء السلاح ، ولكن أيضا على تاهيل هذه القوات واستيعابها من حجم العمالة التي تحتاجها لعمليات التنمية . ففي عام ١٩٨٧ على سبيل المثال، بلغ عدد جيوش الدول النامية ١١ مليون شخص ، يتكلف اعداد الجندي الواحد اكثر من عشرة اضعاف دخل الفرد

فى هذه الدول ذات الاقتصاد النامى. وتؤدى الحروب عامة لتكلفة اقتصادية كبيرة وهذا ما حدث على سبيل المثال فى الحرب العراقية الايرانية التى اودت بحياة مليون شخص وكلفت اقتصاد البلدين بحوالى ٥٠٠ مليار دولار (٥٦) . وايضا الحرب العراقية والكويتية التى قدرت تكلفتها باكثر من ٢٠٠ مليار دولار .

كما تؤكد الشواهد الاحصائية الحديثة لعام ١٩٩٠ ، بأن بعض بلدان الشرق الاوسط العربية تكرر ٥٠٪ على الاقل من اجمالى الانفاق الحكومى على الدفاع ، وان كانت هناك بعض الدول الخليجية العربية حاليا تنفق اكثر من ميزانية الدولة كلها للانفاق العسكرى فقط ولاسيما بعد الحرب العراقية - الكويتية . كما توجد علاقة قوية بين الديون وميزانية الدفاع حيث اشارت احدى التقارير بان اكثر من ثلث ديون العالم الثالث كان مصدرها استيراد الاسلحة (٥٧)، وهذا يفسر عموما العلاقة بين نفقات التسليح والتنمية فى العالم الثالث ومدى تأثيرها على تحقيق استراتيجيات التنمية مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاخرى التى تحدد من قبل السلطات المحلية الحكومية ، اما تحديد نفقات التسليح والدفاع فهى تتركز فى القرارات السياسية العليا .

عموما ، اشارت تلك الاحصاءات السابقة والتحليلات الموجزة الى التسليح وزيادة النفقات العسكرية فى الدول النامية خلال العقود الماضية ، ومدى ارتباط تلك النفقات وتأثيرها على الميزانية العامة للدول، وحدوث الكثير من المشاكل الاقتصادية دون تقديم حلول علاجية او اصلاحية لها ، ولاسيما مشكلة الديون الخارجية ، والبطالة ، والتضخم، والعجز فى ميزان المدفوعات ، وقلة حجم الانتاج القومى ، وتوجيه معظمه لتمديد نفقات ديون التسليح التى بلغت اكثر من ثلث اجمالى ديون العالم الثالث .

خاتمة :

كشفت التحليلات السابقة التى تناولها هذا الفصل عن الكثير من خصائص «اقتصاديات العالم الثالث» والتى أصبحت أحد المجالات الرئيسية التى يهتم بها علماء الاجتماع الاقتصادى ، منذ بداية الستينات . ولقد ارتبطت هذه الاهتمامات بتوضيح مفهوم العالم الثالث ومتى ظهر استخدام من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة وغيرهم من

المتخصصين فى العلوم الاجتماعية، ثم تحديد أهم التصنيفات التى ارتبطت بعملية تحديد مفهوم العالم الثالث ، خاصة وأن هذه التصنيفات متغيرة حسب طبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

حقيقة ، لقد انتقد الكثير من النظريات الاقتصادية والسociولوجية والمياسية التى ظهرت فى العالم الغربى قبل الخمسينات ، فظنوا بعدم اهتمامها بواقع دول العالم الثالث وربما يفسر ذلك ، أن ظهور هذا العالم لم يعرف الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وعمليات الاستقلال وانقسام العالم بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى . أما بعد الخمسينات ، فلقد ركزت جهود علماء الاجتماع الاقتصادى كثيره من العلوم الاجتماعية الأخرى لدراسة اقتصاديات العالم الثالث ، كما ظهر العديد من الباحثين والمهتمين بتحليل هذا الاقتصاد عن طريق اجراء الدراسات الامبريقية والنظرية فى نفس الوقت .

كما تبلورت معظم هذه الجهود فى تحليل واقع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتى كشفت الكثير من السمات والخصائص المشتركة لاقتصاديات العالم الثالث ولاسيما السكان ، والدخل القومى والفردى ، والصحة والتعليم والتضخم والبطالة ، والفقر والتخلف ، والتصنيع والتجارة الدولية ، والمساعدات والديون والتسليح وغيرها من الخصائص الأخرى التى تعد دراستها تحليلا للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التى يتكون منها طبيعة مكونات اقتصاديات العالم الثالث . علاوة على ذلك ، جاء تركيز علماء الاجتماع الاقتصادى لدراسة هذه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى نفس الوقت مع الاهتمام بالواقع الاجتماعى والثقافى والسياسى والدينى الذى يوجد بالفعل فى مجتمعات الدول النامية . من ناحية أخرى ، ان تحليل اقتصاديات العالم الثالث ترتبط بمدى المؤثرات والعوامل الخارجية التى تكون فى مجملها طبيعة النظام العالمى الجديد ، والدور الذى يقوم به فى تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والقومية لدول العالم الثالث وهذا ما سوف نشير اليه خلال الفصول القادمة .

الهوامش والمراجع :

- ١ - ج. ف. كلوتشوفسكى ، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة : موسكو ، دار التقدم ١٩٩٠ ، ص ١٨ .
- (2) Goldthorpe, J. E., The Sociology of The Third World, Disparity and Involvement, Cambridge : Cambridge Univ. press 1979, p. 3.
- (3) Webster, A., Introduction to The Sociology of Development, London : The Macmillan press, 1986, p. 23.
- ٤ - محمد الجوهري وآخرون ، الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ ، الفصل الرابع ص ١٢٩ - ١٣١ .
- ٥ - لمزيد من التفاصيل حول هذه العوامل انظر :
- عبد المنعم زنا بيللى ، العالم الثالث فى التوازن الاقتصادى العالمى : دمشق ، دار الثقافة ١٩٩٢ ، ص ٢١٩ - ٢٢١ .
- (6) Todaro, M. P., Economic Development in The Third World, (4 edition) Essex, Longman Group LTH, 1989, p. 14.
- كما تحوى هذه التصنيفات على عرض واضح لجميع دول العالم المتقدم والنامى ، بالإضافة الى وضع هذه الدول على خريطة العالم وموقعها ، بالإضافة الى تركيزه على مفهوم دول العالم الثالث والسمات المشتركة بين هذه الدول والتي عرضنا لها سابقا ، للمزيد من التفاصيل (انظر نفس المرجع ص ١٤ - ١٨) .
- ٧ - ارجع الى الباب الثانى والثالث من هذا الكتاب .
- (8) Goldthorpe, Op. Cit., pp. 144-162.
- ٩ - انظر للمزيد من التحليلات الفصل (١٢) .
- ١٠ - ارجع للفصل رقم (١٢) ، (١٤) .
- (11) Todaro, M. Op. Cit., p. 38.
- ١٢ - البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠ (الفقر) مؤشرات التنمية الدولية ، واشنطن ١٩٩٠ ، ص ١٩١ جدول (١) (١) ، كما تشير احصاءات الامم المتحدة لعام ١٩٩٠ بان عدد سكان العالم بلغ ٥.٢٩٢ مليار نسمة ، بلغ نصيب الدول النامية منها ٤.٠٧٤ مليار نسمة ، انظر المرجع التالى :
- UN, World Economic Survey 1991, N. Y : UN, 1991, p. 19, Table 11.1.

١٣ - اعتمدنا على المرجع التالي بالنسبة لاحصاءات عام ١٩٨٨ :

— M. Op. Cit., p. 29.

اما احصاءات (١٩٩٠) انظر الى المرجع التالي :

— U. N, World Economic Survey 1992, N. Y. UN, p. (6).

(14) .Todaro, M., Op. Cit., p. 29.

(وللمزيد من التحليلات حول معدلات النمو السنوي لاجمالي الناتج المحلي والقومي حسب الاقاليم العالمية وحجم السكان خلال الفترة من ١٩٨٩/٦٥ ارجع الى البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ - ١٩٥ جداول (١) (٥) .

١٥ - المرجع السابق ، ص ٣٠ الجدول ١ - ٣ .

١٦ - عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية - عالم المعرفة (١٣٣) ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ١٥٣ - ١٥٦ .

١٧ - البنك الدولي ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

١٨ - عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

١٩ - للمزيد من التفاصيل حول التعليم ومستويات الانفاق في القطاعات المختلفة يمكن الرجوع الى المرجع التالي

(Todaro, Op. Cit., Chap. 11)

— كما يجد القارئ بعض التحليلات الهامة حول التعليم في الدول النامية ، والتباين بين التعليم في الريف والحضر ، ونتائج التعليم واثره على العمل والانتاجية ، ومردود التعليم عموما ومياداته العامة وتوصيات تحسين القطاع التعليمي في الدول النامية في المرجع التالي :

— افيرت هاجن ، اقتصاديات التنمية ، ترجمة جورج خوري ، عمان : المركز الاردني ١٩٨٨ ، الفصل العاشر ص ٢٨٩ - ٣٠٧ .

٢٠ - البنك الدولي ، مرجع سابق ص ١٠٢ - ١٠٣ .

— توجد بعض المنافع لآخري الهامة للتعليم ولاسيما في محاربة الفقر والانتاجية وسوق العمل، فلقد تبين ان زيادة سنة واحدة لتعليم اثم ارتبط بانخفاض قدره ٢٩٪ من وفيات الاطفال ، كما يؤثر على معدلات الخصوبة . كما توجد علاقة قوية بين التعليم والصحة والتغذية والانتاجية ففي اندونيسيا على سبيل المثال زادت انتاجية

العمال الذين حصلوا على كميات من الحديد في الغذاء لمدة شهرين بنسبة تراوحت بين ١٥ - ٢٠٪ من حجم انتاجهم - كما اثبتت نتائج دراسة أخرى في أندونيسيا أن نقص اليود يؤثر على الاداء المعرفى والتعليمى من من ١٢/٩ سنة - للمزيد من التفاصيل انظر ، البنك الدولى ، المرجع السابق ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(21) Third World Economic Hand Book, London : Euromoitier, 1989, pp. 67-68.

(22) N. N, World Economic Survey 1991, N. Y : U. N, 1991, p. 30&10.

(23) Todaro, Op. Cit., p. 238-Table 8.1.

(24) Ibid, pp. 38-39.

٢٥ - ج . ف . كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ٣٧٤ - ٣٧٥ . انظر أيضا للمزيد من التفاصيل حول مفهوم الفقر فى العالم الثالث والمفاهيم الأخرى المرتبطة به .

— Webster. A., Op. Cit., pp. 18-24.

— كما توجد احدى الدراسات الهامة حول الفقر فى المناطق الفقيرة بمدينة نيويورك ، والعلاقة عموما بين الفقر والاستهلاك وغيرها من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى - للمزيد من التفاصيل انظر :

— محمد الجوهرى ، «دراسة الفقر» ، عبياء شكرى وآخرون ، دراسات فى علم الاجتماع الاقتصادى والتنمية الاجتماعية - اشراف محمد الجوهرى ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ ، الفصل العاشر ص ٣٥٩ - ٣٧٠ .

(26) Todaro, Op. Cit., p. 32, Table 2.2.

توجد بعض التحليلات السوسولوجية الهامة التى طرحها «جولدثروب» عن الظروف الاقتصادية فى العالم الثالث ، ولاسيما خلال الخمسينات والستينات ، وتصنيف دول العالم الى أربع مجموعات من حيث الدخل وتوافر ضروريات المعيشة ومؤشراتها المختلفة ، بالإضافة الى المشكلات التى تواجه عمليات استخدام هذه المؤشرات الاحصائية ، لمزيد من التفاصيل انظر

(Goldthrope, Op. Cit., Chap. 4

٢٧ - البنك الدولى ، مرجع سابق ، ص ١٧١ .

كما يشير هذا التقرير الى الاختلافات الإقليمية فى الفقر خلال

الثمانينات والتسعينات ، وعدد من المؤشرات الاجتماعية الهامة التي ترتبط بالفقر مثل النمو الاقتصادي ، والتعليم ، والديمقراطية ، والمعونات ، والاتفاق العام ، والاجور ، والاستثمار ، والاستهلاك ، والتجارة وغير ذلك من معدلات هامة أخرى .

٢٨ - للمزيد من التفاصيل ارجع الى فصول الباب الثالث والرابع من هذا الكتاب .

علاوة على ذلك يجد القارئ تحليلا وافيا للتصنيع في الدول النامية واسيما خلال الخمسينات والستينات ، والمشكلات المرتبطة بالتصنيع وكيفية مواجهتها ، ونمو التصنيع في بعض الدول النامية مع الاشارة لعدد من التجارب مثل الهند ، ومصر ، وأمريكا اللاتينية . بالإضافة الى تمثيل العلاقة بين التصنيع والتنمية والتخلف والمشكلة السكانية والبيئية والبشرية في المرجع التالي .

- الآن منتجوى ، التصنيع في الدول النامية ، ترجمة وتعليق السيد الحسيني ، القاهرة : مطابع سجل العرب ، ١٩٨٧ .

(29) Todaro, Op. Cit., p. 29.

(30) U. N., The World Economic, Op. Cit., p. 10, Table 11.1.

(31) U. N., Economic and Social Council, Elements in an International Development Strategy for The (1980's) 1979, IAC. 541 (9).

- كما جاءت هذه التحليلات حول النظام الصناعي في المرجع التالي :

- عبد الله عبد الرحمن ، التنمية الصناعية في العالم الثالث : دراسة ميدانية عن منطقة الرسيل الصناعية سلطنة عمان ، مجلة العلوم الاجتماعية ، (تحت النشر) .

(32) World Bank, World Tables 89/90, The Publications of the World Bank 1990 p. 32. Table (9).

٣٢ - لمزيد من التفاصيل انظر ، عبد الله عبد الرحمن ، مرجع سابق

٣٤ - ارجع الى المراجع التالية لمزيد من التحليلات حول استراتيجيات التنمية الصناعية وحتى عام ٢٠٠٠ :

— UNIDO, Industrialization and Social Objectives of Development", Industry and Development, No. 4, N. Y : UN 1979, pp. 2-3.

— Bos, H. C, "The Role of Industry and Industrial Policies in The Third Development Decade" Industry and Development, No. (5) N. Y : UN 1980, pp. 4-9.

(35) Third World Economic, Op. Cit., pp. 26-27.

(36) UNCTAD, Hand Book of International Trade and Development Statistics, N. Y : UN 1992, p. 13.

(Table 1.1-1.3).

(37) UN, World Economic Survey 1991, Op. Cit., pp. 49-54.

٣٨ - للمزيد من التفاصيل حول المساعدات أرجع الى المراجع التالية على سبيل المثال :

— Meier, G. M. The International Economics of Development London : Harper & Row Publ., 1968, Chap. (6).

— Webster, A. Op. Cit., Chap. (4).

٣٨ - ج. سبيرو ، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة خالد قانم ، عمان : المركز الاردني ، ١٩٨٧ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

٣٩ - آلان منتجوي ، مرجع سابق ، ص ١١٩ ، جدول (٦) .

٤٠ - ج. هندرسون وم. هرنر ، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ، محمد عبد الصبور على، الرياض : دار المريخ ١٩٨٧ ، ص ٦٩٢ - ٦٩٣ .

٤١ - هاجن ، اقتصاديات التنمية ، مرجع سابق ، ص ٥٥٤ (جدول ٢٠ - ٤) .

(42) Todaro, M. Op. Cit., pp. 481-495.

٤٣ - لمزيد من التفاصيل انظر ،

— محمد الجوهري وآخرون ، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث مرجع سابق ، الفصل الخامس عشر - ص ٢٨٥ - ٣٠١ .

٤٤ - عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ - ١٨٧ .

(45) Third World Economic, Op. Cit., pp. 46-7 (Table, 2.11).

٤٦ - عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .

(47) U. N. The World Economic Survey 1990, Op. Cit., pp. 156-160.

— لم تتوافر حالياً عدد الدول المدينة أو اجمالي قيمة الدينون الحالية بعد اجراء التعديلات والجدولة خلال الفترة من (١٩٩٣/٩١) ، ولكن قدرت عدد الدول المدينة على مستوى الدول النامية عام ١٩٨٨ بحوالي ٩٦ دولة . انظر : البنك الدولي ، مرجع سبق ، جداول ٢٤/٢٤ ب ، ص ٢٥٦ . كما توجد تحليلات عامة خاصة

«عن ديون مصر في الفترة الاخيرة»

- انظر للباحث مقالا مطولا عن هذا الموضوع في أعمال ندوة عاطف غيث العلمية الخامسة ، مارس ١٩٩٤ ، جامعة الاسكندرية (كلية الآداب) : الناشر : دار المعرفة الجامعية (تحت الطبع) .
- ٤٨ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، جريدة الاهرام، دراسات المديونية الافريقية بتاويخ ١٩٩٣/٦/٢٥ ، ص ٧ .
- ٤٩ - عبد المنعم زناييلي ، مرجع سابق ، ص ٣٢٨٨ .
- (50) U. N. Op. Cit., p. 171.
- ٥١ - عبد المنعم زناييلي ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠ - ٣٣٤ .
- (52) Todaro, M. Op. Cit., p. 579. (Table A 17.1).
- كما توجد الكثير من التحليلات الاحصائية الهامة حول نفقات التسليح في الدول النامية والمتقدمة خلال الخمسينات والستينات في المرجع التالي (عبد الخالق عبد الله ، مرجع سابق ، الفصل الثالث ص ٩٠ - ١٣١ .
- (54) Todaro, Op. Cit., p. 578.
- (55) U. N. Op. Cit., p. 171, (Table VIII.1).
- ٥٦ - ج. ف. كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- (57) U. N. Op. Cit., pp. 171-172.

الفصل السابع

موسولوجيا الاقتصاد العالمى الجديد

تمهيد •

- ١ - نظرية النظام العالمى •
- ٢ - ظهور النظام الاقتصادى العالمى •
- ٣ - الاقتصاد العالمى وسياسات التنمية فى العالم الثالث •
- ٤ - الدور الجديد للمنظمات الاقتصادية العالمية •
- ٥ - التعاون والتكامل الاقتصادى العالمى •

خاتمة •

تمهيد :

توضح التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ظهرت في العالم خلال النصف الاخير من القرن العشرين ، طبيعة نظام عالمي جديد بدأت تشكل ملامحه بصورة خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . حقيقة ، لقد تركت هذه الحرب العالم ينقسم الى قوتين عالميتين ، ونشأت قوة الدول النامية لتدور معظم دولها في اطار هذا التقسيم الدولي، الذي نتج عنه تطورات متعددة يصعب تحليل نتائجها على المدى القريب. ولكن خلال العقود الماضية ظهرت افكار جديدة لتعبر عن نوعية النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد ، وان كانت قد تبلورت مظاهر هذا النظام بصورة اكثر وضوحا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي او الكتلة الاشتراكية، وهيمنة الولايات المتحدة والدول الغربية على واقع هذا النظام العالمي الجديد .

ويعد «سوسيولوجيا الاقتصاد العالمي» Sociology of International Economy أحد المجالات الحديثة التي طرحت ذاتها على اهتمامات علماء الاجتماع الاقتصادي كغيره من العلوم الاجتماعية الاخرى ، الذين بدأوا تحليل التغيرات والمظاهر الحديثة لهذا الاقتصاد العالمي الجديد ، ومعرفة ما طبيعة انعكاسات هذه التغيرات على واقع العالم الغربي والنامي في نفس الوقت؟ . ولقد لاحظنا ، في اطار تحليلتنا السابقة نوعية التغيرات الاقتصادية التي بدأت تظهر على الأنشطة والتنظيمات الاقتصادية ، والتي تتباين مع مثيلتها خلال النصف الاول من القرن الحالي ، أو التي ظهرت بالفعل خلال القرن التاسع عشر . فلقد أدى انتشار الشركات متعددة الجنسيات ، وزيادة الاستثمار الاجنبي ، وعمليات نقل التكنولوجيا العالمية ، وسميز الانماط والخصائص العامة للأسواق الدولية ، وظهور الصراع بين الشمال والجنوب أو الدول المتقدمة والنامية . عن تحولات جوهرية كبيرة تجاه «ظاهرة العالمية» ، التي بدأت تشكل عميات وأنشطة الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي توجد على المستويات المحلية والقومية .

من هذا المنطلق ، بات الامر واضحا لتغيير الانماط التقليدية للنظريات الايديولوجية العامة التي توجه هذا النظام العالمى الجديد ، خاصة وأن النظريات التقليدية الاقتصادية الرأسمالية أو الاشتراكية أو التنموية لم تعد تتلائم مع طبيعة هذه التغيرات الشاملة والمرعبة . ومن ثم ، فلقد ظهرت بعض التحليلات الحديثة من قبل علماء الاجتماع الاقتصادى، الذين ركزوا على طرح بعض النظريات العامة البديلة لهذه النظريات التقليدية . وهذا ما سوف نعالجه فى هذا الفصل ، «الموسولوجيا النظام الاقتصادى العالمى الجديد» ، للتعرف على ماهية النظريات التى تعكس واقع هذا النظام بالفعل أو ما هى الاسباب التى أدت لظهور النظام الاقتصادى العالمى ؟ وما طبيعة الاموار الجديدة للمنظمات الاقتصادية العالمية؟ وإلى أى مدى تنعكس آثار هذا النظام على واقع سياسات واستراتيجيات التنمية ولاسيما فى العالم الثالث ؟ وما هى حقيقة مظاهر وأوجه التعاون والتكامل الاقتصادى العالمى على المستويات الدولية،والاقليمية والمحلية (العربية)؟ .

١ - نظرية النظام العالمى .

مع بداية الثمانينات ظهرت مجموعة من الدراسات النظرية (١) التى بدأت التشكيك فى النظريات الاقتصادية والموسولوجية ، التى ظهرت مسبقا خلال الستينات والسبعينات ، والتى لم تعد تعكس واقع النظام الاقتصادى والسياسى العالمى الجديد ، ولاسيما أن هذا النظام فى تغير مستمر وسريع . ولجات الافكار والنظرية الموسولوجية الحديثة لتبنى بعض التحليلات التى تفسر واقع ظاهرة العالمية Globalization ، بدلا من التركيز على نظريات تقليدية مثل الاشتراكية أو النيبية ، والتحديث ، والليبرالية الرأسمالية التى ظهرت كل منها فى ضوء متغيرات الخمسينات والستينات ،والتي عكست واقع مجتمعات معينة فى فترات تاريخية محددة ، ولم تنس الى طبيعة «التحول نحو العالمية» ولا التوقعات المستقبلية لحياة المجتمع الحديث .

فلقد ظهرت النظريات البرجوازية الليبرالية Bourgeois Liberal Theories فى اطار المجتمعات الغربية الرأسمالية ، وركزت على ايديولوجيات طبيعية اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة ، تجد فى مضمونها مسارات التقدم والتطور الاقتصادى الهائل الذى ظهر خلال العقود الماضية ، وتعتمد على سياسات الاقتصاد الرأسمالى القائم على

السيطرة والاحتكار ، ومتغيرات العرض والطلب ، والمنافسة ، واقتناء التكنولوجيا المتقدمة ، والانتاج الشامل ، وتراكم رأس المال القومي ، وزيادة حجم الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الاجنبي وغير ذلك من ميكانزمات اقتصادية هامة تؤدي بدورها ، لزيادة مصحوبة فى معدلات الرفاهية الاقتصادية ، والتي تقاس بارتفاع مستويات الدخل القومي والفردى ومستويات المعيشة ، وانخفاض معدلات الفقر والبطالة ، وتحقيق ما يسمى عموما باقتصاديات الرفاهية Welfare Economics . ولكن كما لاحظنا سابقا ، لقد تركت الاسواق الرأسمالية الحرة ، كثيرا من التناقضات داخل اقتصاديات دول الرفاهية مثل ، البطالة والتضخم والجريمة وغيرها مما يعكس عدم ملائمة هذه النظريات لواقع الحياة الرأسمالية العالمية .

فى مقابل ذلك ، ظهرت النظريات الماركسية والماركسية المحدثه Marxists & New Marxists Theories لتطور من واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق سيطرة طبقة البروليتاريا وشيوعية الملكية العامة ، واللائقود ، واللاسواق ، والتركيز على عدالة التوزيع بغض النظر عن نوعية وملكية الانتاج ، وتراكم رأس المال ، ومقومات رأس المال والادخار ، والسعى لتحقيق العمالة الشاملة Full Employment ، والعمل على تصدير الافكار الايديولوجية خارل حدود الدول الاشتراكية وغير ذلك من سياسات شمل الكثير منها عناصر اليوتوبيا الخيالية ، التي لم تتغير كثيرا عن يوتوبية هيجل وخيالية بودان . وبايجاز ، لقد انهارت أسس هذا النظام الاشتراكى مع انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا ، ولاسيما بعد أن اتت عوامل التغير الداخلى من بروسقرويكاجورباتشوف ومساعدته العوامل الخارجية على ذلك أو ما يسمى بالمتغيرات الحديثة للنظام العالمى الجديد .

من ناحية أخرى ، فلقد جاءت نظريات التحديث Modernization Theories وغيرها من نظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النامية ، والتي اتخذت من الاطار الليبرالى منطلقا لها ، أو أيضا التى تبنت نظريات التبعية Dependent Theories ، وركزت على حتمية التغير والتقدم فى ضوء سياسات الغلق وعدم الانفتاح على الرأسمالية الفردية ، وتكوين سياسات الاعتماد على الذات ، وتحقيق استراتيجيات التنمية البديلة الواقعية ، وغير ذلك من متغيرات لم تعد تلائم واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية المتدنية فى كثير من دول العالم الثالث ولاسيما

الفقر، والبطالة، وزيادة المكان، والهجرة، وانخفاض مستويات المعيشة، والدخل القومي الفردي، وزيادة المديونية، واللجوء لسياسات التخليج بدلا من تحقيق استراتيجيات التنمية. وبإيجاز، لم تعد نظريات التنمية والتحديث والتبعية بدلا عن نظريات الرأسمالية والاشتراكية في دول العالم الثالث، ولم تفسر واقع مشكلاته المتزايدة والمتباينة، أو طبيعة الصراع بين الشمال والجنوب، أو تحلل واقع اختلاف وتمايز دول العالم الثالث وتصنيفها إلى أكثر من ثلاث أو أربع مجموعات على أساس التقدم الاقتصادي والاجتماعي والصناعي في نفس الوقت. وظهور مناطق نامية أشد فقرا، وأخرى يبلغ معدلات النمو الاقتصادي السنوي بين ٨ - ٢١٪ وتمتلك شركات عالمية جديدة، لم يعرفها الواقع الدولي من قبل، ولكنها تفسر بالطبع واقع النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

والسؤال الذي يطرح ذاته الآن: ما هي النظريات البديلة للنظريات التقليدية السابقة التي سادت خلال النصف الأخير من القرن الحالي؟ حقيقة، يجيب على ذلك السؤال، بعض التحليلات الحديثة التي قد اتخذت مؤخرا ما يعرف بالنظريات المستقبلية العالمية *World Futures Theories* أطارا عاما لها، محاولة أن تحدد مفاهيمها وتصوراتها وأطرها النظرية والمفولوجية، وتفسر ظاهرة العالمية، وتبنى أيضا مداخل النظرية التطورية المحدثة *New Evolutionary Theory*. تلك النظرية التي اعتمدت بدورها على التحليلات الأولية لعالم الاجتماع الشهير تالكوت بارمسونز *T. Parsons*، والتي تعرف بنظرية الانساق *Systems Theories* ومحاولتها تفسير مفهوم النسق وعلاقاته المتداخلة مع بقية الأجزاء أو العمليات المعقدة الأخرى، التي توجد في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العامة. ولكن بالطبع، أن طبيعة «النسق» *System* - حسب مفهوم وتصورات «النظريات المستقبلية العالمية» - لم يعد له وجود على المستوى المحلي أو الدولة بقدر ما أصبح يتداخل على المستوى الدولي أو العالمي ويشمل هذا النسق الانساق العالمية الجغرافية، والطبيعية، والسكانية، والايكولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

وتعد تحليلات كرمستوفر شاسي - دينن *C. Chase-Dunn* من أهم التحليلات في علم الاجتماع الاقتصادي التي ظهرت حديثا حول نظرية

النظام العالمى *World System Theory* ، والتي تناولت طبيعة التشكيل أو التكوين العالمى *Global Formation* ، وحقيقة واقع النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، من خلال التركيز على تفسيرات علم الاقتصاد ، والسياسة ، والاجتماع . كما تساءل «دينن» هل لم تتحدد بعد طبيعة النظام الاقتصادى الدولى الحالى وخصائصه العامة فى الوقت الراهن ؟ وهل بالفعل أن هذا النظام لم يعد يتميز بالاسلوب العالمى للإنتاج *Global mode of Production* أو هل يشمل النظام العالمى نماذج مختلفة ومتباينة من الإنتاج ؟ وماذا يستفيد من مجموعة العلاقات الدولية الحديثة ؟ وحسب إجابات «دينن» على تلك التساؤلات أن النظام العالمى يتميز بالاقتصاد العالمى الرأسمالى ، لأن النمط العام للإنتاج السائد يحمل نفس خصائص النظام الرأسمالى . ولكن مكونات النظرية الرأسمالية *Capitalism Theory* ، يجب أن تتعدل كثيرا عن واقعها التقليدى لتشمل أنماط الإنتاج المتعددة ، وما يسمى بضرورة إعادة الإنتاج *Reproduction* للرأسمالية والواقع الاقتصادى العالمى الجديد .

فى نفس الوقت يؤكد «دينن» على أن أسباب تغيير النظرية الرأسمالية التقليدية ، يرجع الى تباين البناءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية ، وما أسماه عموما بالميكانيزم المجتمعى *Societal Mechanism* لنمو الإنتاج الرأسمالى . كما أن الرأسمالية لم تعد المفرد العام لواقع العلاقات السوسولوجية مثل الطبقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج والعمل ، تلك العلاقات التى يجب مراعاة تفسيرها عن دراسة وفهم نظرية النظام العالمى . بالإضافة الى ذلك حاول «دينن» أن يناقش نظرية «واللرشتين» و *Wallerstein Theory* عن العالم ، تلك النظرية التى يمكن أن توصف بالماركسية - الاسميئية المحدثه *New-Smithan Marxism* . وبالرغم من الانتقادات أيضا التى وجهت الى تحليلات «دينن» حول نظرية النظام العالمى ، إلا أنها تعد من المحاولات الجادة التى بعث لتفسير التكوين العالمى الجديد ، ونوعية النظام الاقتصادى الدولى ، وهذا ما جعله يركز على النمط الاقتصادى الأكثر شيوعا «النمط الرأسمالى» ، ولكن حسب ما أكد عليه «دينن» أن النظرية الرأسمالية لم تعد تلائم طبيعة الواقع السوسولوجى والسياسى والاقتصادى والمجتمعى العالمى .

بايجاز ، يمكن القول أن «نظرية النظام العالمى» أصبحت موضع اهتمام عدد من الباحثين فى العلوم الاجتماعية من أجل تفسير الواقع

الجديد للنظام الاقتصادى السياسى الدولى . وكما ظهر فى التحليلات السابقة الموجزة عن فحوى ومضمون هذه النظرية ، لا أن كثيرا من معالمها لم تتضح بعد ، ولا سيما أن تكوين النظرية وتشكيلها يحتاج لكثير من وضوح المفاهيم والاطار التصورية النظرية والتحليلية الميثولوجية التى يمكن أن تعتمد عليها هذه النظرية العالمية . من ناحية أخرى ، أن مشكلة النظرية العامة للنظام العالمى قد تتعرض لانتقادات متباينة حسب اهتمامات الباحثين فى العلوم الاجتماعية المتعددة التخصص والاهتمامات بصورة عامة . ولكن بالطبع ، يوجد اتفاق عام فى الوقت الحاضر بين هؤلاء الباحثين ، بأن الوقت قد حان لطرح نظريات بديلة تفسر النظام الاقتصادى والاجتماعى العالمى الجديد . ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرون ، خاصة وأن النظريات الرأسمالية والاشتراكية والتنمية لم تعد تناسب طبيعة «الظاهرة العالمية» ، التى لا تحمل فى طياتها عناصر التكامل أو التعاون الدولى بصورة كلية ، بقدر ما تكشف أيضا عن جوانب كثيرة لعدم التجانس والصراع بين التكتلات الإقليمية والعالمية المختلفة المصالح والاهتمامات .

ومن ثم ، فإن الفرصة مازالت سانحة لإجراء المزيد من الدراسات النظرية والواقعية حول طبيعة «النظام العالمى الجديد» ووضع اطر تصورية وتحليلية لدراسة هذا النظام أو فهم متغيراته المتباينة بصورة أكثر وضوحا . وإن كنا نركز على أهمية «الدراسات التحليلية المقارنة» كمداخل هام لفهم هذا الواقع العالمى المتغير ذلك النوع من الدراسات الذى يعتمد على المدخل التعددى الشامل Inter-discipline Approach بين العلوم الاجتماعية المتخصصة ولا سيما السياسة ، والاقتصاد، والتاريخ، والاجتماع، وعلم النفس، للتعرف على أسباب ظهور النظام العالمى وتطوره والتوقعات المستقبلية له أيضا .

٢ - ظهور النظام الاقتصادى العالمى

ترجع جذور النشأة التاريخية للنظام الاقتصادى العالمى فى أواخر الحرب العالمية الثانية ، عندما دعت الولايات المتحدة لعقد مؤتمر فى بريتون خلال يوليو عام ١٩٤٤ ، وأبرمت اتفاقية بين مجموعة من دول العالم سميت بمكان الاجتماع «بريتون» ، وأنشئت على أثرها مؤسسات لإعادة بناء الاقتصاد الدولى المتدهور خلال هذه الفترة ، والعمل على

تنظيم العلاقات الدولية بين الدول «الكبرى الاقتصادية» . وجاء تطور هذه الاحداث بعد أن ظهرت على الساحة العالمية مجموعة الدول النامية خلال الخمسينات وبداية الستينات ككتلة اقتصادية سياسية تبلورت أهدافها خلال مؤتمر عدم الانحياز الاول الذي عقد في بلجراد عام ١٩٦١ ، ويعد الخطوة الاولى لانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، والتركيز لاتاحة الفرصة للدول النامية التى لم تحقق درجات كبيرة من التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، والعمل على ارساء قواعد الاستقرار الاقتصادى والسياسى العالمى (٥) .

وخلال الستينات ، تبلورت ملامح النظام الاقتصادى العالمى ولاسيما بعد انشاء الانكاد UNCATD (وهو مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) الذى تم فى اواخر الستينات وتأسس بمجموعة (٧٧ دولة) - لم عقدت بعد ذلك مجموعة من المؤتمرات الدولية كان أهمها انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٧٤ والتي تم خلالها الاعلان بقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، ووضع برنامج محدد من أجل اقلية هذا للنظم من أهمها (٦) :

- المساواة فى سيادة الدول وحق تقرير المصير لجميع الشعوب وعدم التدخل السياسى .

- المشاركة المتكافئة لجميع الدول فى كل القضايا الاقتصادية العالمية لصالح جميع العالم .

- حق كل دولة فى تبني سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الملائمة .

- السيادة الكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية والاقتصادية .

- مبدأ التعايش السلمى بين الدول ونزع السلاح الشامل .

- تأكيد الترابط بين نزع السلاح والتنمية .

- ممارسة التجارة الدولية وتحقيق التكامل والتعاون الاقتصادى .

بالاضافة الى ذلك وضعت بعض برنامج النظام الاقتصادى الدولى الجديد وهى :

- تخفيف تذبذب أسعار الخامات وتقليل الفجوة بينها وبين أسعار
الصناعات التحويلية .

- تشجيع التصنيع وتهيئة الظروف الدولية لحفز الصادرات الصناعية
للدول النامية .

- اتخاذ الاجراءات اللازمة للتخفيف من حدة الهوة التكنولوجية بين
الدول المتقدمة والنامية .

- زيادة تدفق رؤوس الاموال والموارد من الدول المتقدمة الى النامية .

- تطبيع نظام العمل الدولي وضبط أنشطة الشركات العالمية .

ويرى بعض الممثلين الاقتصاديين (٨) لظهور النظام الاقتصادي العالمى،
انه جاء كنتيجة للتطورات الاقتصادية التى شهدها العالم خلال الخمسينات
ونوعية العلاقات الدولية التى تكشف عن أنماط التخصص وتقسيم العمل
للدول ، ذلك النظام الذى ترجع جذوره التاريخية الى النظريات
الكلاسيكية فى التبادل التجارى بين دول العالم ، والتى وضع أسسها عدد
من علماء هذه النظريات من أمثال «ريكاردو» و «مالتوس» و «هيو»
وقل ، والتى تطورت بعد ذلك على أيدي عدد من علماء الاقتصاد
البارزين من أمثال «أوهلن» ، الذى تصور عموما أن طبيعة التخصص بين
دول العالم وتقسيم العمل الدولى الجديد ، هو الذى يحدد واقعية تباين
التكاليف النسبية لانتاج السلع المختلفة لكل دولة ، ذلك الانتاج الذى يتحدد
بدوره وفقا لاسس اختلاف الوفرة لعناصر الانتاج المطلوبة لكل سلعة .

بالرغم من تعرض تلك النظريات الاقتصادية لعدد من الانتقادات فى
ضوء ما ترتب على نظام التخصص وتقسيم العمل الدولى ، الا انها كانت
بمثابة الاطار الفكرى الاقتصادى، الذى تقوم عليه عناصر التبادل التجارى
والاقتصادى فى العالم . وادت أيضا ، الى حدوث كثير من مظاهر الصراع
بين دول الشمال والجنوب ، ولاسيما بعد تزايد مشكلات الديون، وانخفاض
معدلات الانتاج ، فى كثير من اقاليم دول العالم الثالث ، أو حدوث تميز
واضح بين هذه الدول ، واختلاف مستويات النمو الاقتصادى والاجتماعى .

وانطلاقا من الآثار الناجمة عن افكار التخصص وتقسيم العمل الدولى

ظهرت آراء متعددة من الدول النامية تنادى بضرورة اعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمى ، وشبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، وضرورة السعى من أجل تحليل العلاقات التجارية بين البلدان على أساس عدم التوازن الواقعى ولاسيما عناصر التبادل ، والتركيز على أهمية تحقيق سياسات التصنيع فى الدول النامية لاصلاح واقع اللاتوازن ، والاهتمام بحل مشكلات التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، وطبيعة مشكلات الديون والفقر ، والتضخم ، والمعجز فى الميزان التجارى والمدفوعات . تلك الآراء التى عبرت عنها الكثير من الاوساط السياسية والاقتصادية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية ولاسيما فى الاخيرة والتى ظهرت على وجه الخصوص خلال الثمانينات خلال مناقشات ديون العالم الثالث على سبيل المثال .

وبالرغم من المشكلات الناجمة والآثار المترتبة على النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والتى سوف تناقشه لاحقا فيما بعد ، نود ان نشير أيضا الى بعض الآراء التى تناولته ان هناك عدد من المكاسب والآثار الايجابية التى حصلت عليها دول العالم الثالث بصورة خاصة . حقيقة هناك اعتراف دولى بمدى حدوث الآثار الجانبية على اقتصاديات هذه الدول ولاسيما انها دخلت النظام الاقتصادى العالمى ذى الطابع الرأسمالى الحر ، الذى يعتمد على الاحتكار والمنافسة الشديدة ، مما يحرم الدول النامية من منافع ومزايا التقسيم الدولى للعمل . الامر : الذى يجعل الدول النامية تسعى لضرورة اعادة تنظيم علاقات التعاون الاقتصادى على أسس متوازنة بقدر الامكان ، وان كان هذا النظام لم يراع نوعية البناءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الواقعية التى تعيش فيها الدول النامية .

ومن أهم المكاسب (١) التى استفادت منها على الأقل بعض الدول النامية خلال السبعينات والثمانينات ، تبنى بعض سياسات للتنمية الصناعية التى أعلنتها الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ، التى سعت من خلال زيادة الانتاج الصناعى العالمى ، ومشاركة نصيب الدول النامية من هذا الانتاج بنسبة ٢٥٪ حتى عام ١٩٧٠٠٠ . وقد أسهمت هذه السياسة بالفعل فى تطوير بعض الصناعات الوطنية وزيادة حجم الصناعات التصديرية ولاسيما من بعض دول شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية خاصة . كما استفادت بعض الدول النامية أيضا ، من ميادين التعاون الدولى والتقسيم بين عدد من حكومات الدول المتقدمة ومنظمات الأمم المتحدة ، بشأن تنظيم قواعد السلوك الخاصة بنقل التكنولوجيا سواء بين

طريق الشركات متعددة الجنسيات أو الوسائل الأخرى لعمليات النقل والتكنولوجيا إلى الدول النامية ، وهذا بالفعل ما نتج عنه تطوير بعض الدول من أنماط التكنولوجيا المنقولة ، وتحويلها إلى تكنولوجيا ملائمة ، ولاسيما في بعض الدول الآسيوية ، وتحديث التكنولوجيا الوطنية ، وهذا ما ظهر على سبيل المثال ، في تايوان ، وهونج كونج ، وكوريا الجنوبية . كما استفاد أيضا عدد كبير من الدول النامية خلال النصف الأخير من الثمانينات وأوائل التسعينات من السياسات المالية أو الائتمانية الجديدة في ضوء برنامج النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وتم جدولة وشطب جزء كبير من هذه الديون ، كما أصرت عدد من الدول على ضرورة زيادة مساهمتها في إدارة المؤسسات والتنظيمات المالية العالمية .

بالإضافة إلى ذلك ، فلقد ساعد النظام الاقتصادي العالمي بالاعتراف بسيادة الدول النامية على مواردها الوطنية ، وإمكانية زيادة نصيبها من جميع الخامات الأولية والصناعات التحويلية في الأسواق الخارجية . وهذا ما ظهر على سبيل المثال ، في إعادة توزيع عائدات صادرات البترول للدول المنتجة . كما تمكنت الدول النامية من تكوين البيئة الأساسية الدولية «البرنامج التكاملي للخامات» وتكوين الصندوق المشترك ، لهذا البرنامج مما يسهم في زيادة معدلات الانتاج والتصدير الصناعي . من ناحية أخرى ، لقد خصصت بعض الدول المتقدمة ، زيادة في مساهمتها لتقديم المساعدات الحكومية الرسمية ، وهذا ما ظهر واضحا في معدلات بداية السبعينات ، والثمانينات من أجل تطبيق برامج التنمية في دول العالم الثالث وعدم تكريس المساعدات العالمية على القروض غير الميسرة . كما تمكن أيضا النظام الاقتصادي العالمي الجديد من تخفيض نسبي لأسعار البترول العالمية واستقراره ، مما يساعد على تطوير حركة التنمية ولاسيما في الدول النامية غير المنتجة للبترول وهذا ما ظهر بوضوح منذ عام ١٩٨٦ .

ولكن ما هي نتائج النظام الاقتصادي العالمي على المدى القريب والبعيد وواقع الدول النامية ، التي لازلت تعاني بالرغم من تحقيقها بعض المكاسب الفاجعة عن تطبيق هذا النظام ؟ . بالطبع ، ان المكاسب الاقتصادية وتوزيعها بين دول الشمال التقنية والجنوب النامية الفقيرة ، تشير بوضوح إلى حصول الدول الأولى على نصيب الأسد دائما ، وهذا

يعكس استجاب الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين هذه الدول ويوضح مصادر الصراع بين الشمال والجنوب . فمازالت الدول المتقدمة تنظر إلى الدول النامية على أنها السبب الأول في تخلفها وتباطؤ نموها الاقتصادي والاجتماعي ، وتشدد الدول المتقدمة ومنظمات النظام الاقتصادي العالمي على الدول النامية للتجديد بتحسين مستويات ميزاتها التجارية والدخل القومي ، وفي نفس الوقت تقدم تنازلات كبيرة من أجل تحقيق نوع من التوازن في حركة التجارة الدولية ، أو أسعار الخدمات الأولية والتكنولوجيا . بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة تعد أيضاً المسؤولة عن حدوث التمايز بين دول العالم الثالث ، وظهور فئات جديدة بين هذا العالم النامي ، وهذا ما يظهر بالفعل على خريطة توزيع الأقاليم الاقتصادية للدول النامية ، وعموماً سوف نشير إلى ذلك عند تناولنا للعلاقة بين النظام الاقتصادي العالمي والتنمية في العالم الثالث .

٣ - الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية في العالم الثالث .

كشفت التحليلات السابقة في الفصل الخاص «بإقتصاديات العالم الثالث» عن طبيعة هذا الاقتصاد والمشكلات التي تواجهه خلال النصف الأخير من القرن الحالي ، أو بالتحديد منذ بداية الستينات . وفي الواقع ، لقد تزايدت الدراسات الحديثة التي تناولت العلاقة بين الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية في العالم الثالث ، كما أهتمت تلك الدراسات بتجليل الأسباب والعوامل التي جعلت من استراتيجيات التنمية في العالم الثالث تابعة بصورة أو بأخرى لنوعية النظام الاقتصادي العالمي ، ولاشك أن أفكار الثمانينيات وأواخر القرن الحالي تؤكد على أن عمليات التنمية في العالم الثالث ، ترتبط بصورة أساسية بمفغيرات ومتطلبات الواقع الاقتصادي والسياسي العالمي .

كما تناولنا من قبل ، كيف أدى النظام العالمي الجديد إلى حدوث تمايز بين دول العالم الثالث ، حيث تواجه حالياً الدول الغنية والفيرة ، والتكنولوجيا الصناعية واللاصناعية ، والبتروولية وغير البتروولية ، والديوية وغير الديوية والدائنة وغير ذلك من مستويات متباينة التمييز بين ما يعرف عمومها بالعالم الثالث . كما تعكس أيضاً الدراسات الحديثة ، أن هناك اسباباً جسيماً تقصر عدم تطور وتنمية بعض الأقاليم الجغرافية دون الأخرى ، والسبب يرجع بالطبع إلى ظروفها الواقعية الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن أيضاً

يلسر ذلك مدى العلاقة بين الدولة أو الحكومة والمجتمع والاقتصاد من ناحية وعلاقة استراتيجيات وإيديولوجيات التنمية بالنظام الاقتصادي العالمي من ناحية أخرى .

وربما تعتبر الدراسات الحديثة التي ظهرت في مجال موسيولوجيا الاقتصاد العالمي ، من أهم هذه الدراسات في الوقت الحاضر بالرغم من إجراء بعضها على عدد من الدول وبعض المناطق الجغرافية الاقتصادية في العالم الثالث . وتعد دراسة ستيفن كراسنر S. Krasner ، من الدراسات التي سعت للربط بين السياسات القومية في الدول النامية والنظام الاقتصادي العالمي . فلقد أثر هذا النظام في تغييرات بنائية ايجابية على طبيعة سياسات التنمية في أعداد كبيرة من الدول النامية بعد نهاية الحرب العالمية مباشرة وحصول هذه الدول على الاستقلال ، كما قد توسعت هذه الدول لتبني سياسات اقتصادية تستقطب التكنولوجيا الغربية بواسطتها المتعددة ، والعمل على تحقيقها وملائمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية وتحديث تكنولوجيتها المحلية واستغلال مواردها البشرية والطبيعية . كما تمكنت هذه الدول من الاستفادة من التنظيمات العالمية الدولية أو الدول المنظمة الفنية ، والعمل على تحديث صناعاتها المحلية ، وأصبحت تنافس منتجات هذه الدول داخل أسواقها الغربية . في نفس الوقت يؤكد «كراسنر» على أن الدول النامية استفادت أيضا في تحديث القيم والمعايير السلوكية والاجتماعية التي ترتبط بالعمل والانتاج ، وتغيير الانماط (البيروقراطية) الادارية ، وتحديثها بما يناسب تحقيق استراتيجيات وهذا يفهل الاستفادة من النظام الاقتصادي العالمي .

وفي دراسة أخرى على دول شمال شرق آسيا ، حاول كيومنجس^(١) Cummings الربط بين تطور هذه الدول وتقدمها الاقتصادي والصناعي الحديث نتيجة للتنسيق بين سياساتها المحلية والاستفادة من النظام الاقتصادي العالمي ، ولكن ذلك يعتمد أيضا على فهم العوامل الجغرافية والسياسية ، التي تربط دول هذه المجموعة وآسيا باليابان والولايات المتحدة . علاوة على ذلك ، أن توجهات السياسات القومية الغربية كان لها تأثير واضح على تطوير السياسات الداخلية (المحلية) لبعض دول هذه المجموعة مثال تلك العلاقة بين السياسة الأمريكية تجاه تايلاند وكوريا الجنوبية خلال العقدين الماضيين . ولكن في نفس الوقت ، أكد (كيومنجس)

على أن احتمالات الحصول على المكاسب الاقتصادية من السياسات القومية أو النظام الاقتصادي العالمى قد تكون مؤقتة وليست لها طابع الاستمرارية.

ومن الدراسات الحديثة الهامة فى مجال سوسيولوجيا الاقتصاد العالمى دراسة جيرى جيرفى G. Gereffi ، التى ركزت على تحليل العلاقة بين السياسات المحلية (القومية) والنظام الاقتصادي العالمى الجديد . ونظرا لأهمية هذه الدراسة نحاول بايجاز عرض أهم أفكارها ونتائجها كما يلي (١١٧) :

أولا : ركزت الدراسة على تحليل أثر النظام الاقتصادي الجديد على السياسات المحلية سواء فى الدول النامية والمتقدمة . وتناولت على سبيل المثال ، أن عوامل هذا النظام قد غيرت كثيرا من الهيكل الاقتصادي للدول المتقدمة ، فلقد تراجعت القوة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة سواء فى حجم الاستثمارات الطبيعية والصادرات الصناعية بالنسبة لليابان وألمانيا فى السنوات الأخيرة . كما نتج عن هذا النظام ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة فى الدول المتقدمة أيضا ومنها البطالة ، والتضخم وغيرها . كما أصبحت أسواق الدول الغربية مهددة بالمنافسة الشديدة من بعض الدول الصناعية النامية ولاسيما جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية .

ثانيا : اهتمت الدراسة بأكثر المناطق الجغرافية من حيث التقدم الاقتصادي والصناعى وهى دول غرب آسيا مثل (هونغ كونج، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية ، وتايوان) وأيضا الدول الاقتصادية الكبرى فى أمريكا اللاتينية والجنوبية وهى (الارجنتين، والمكسيك، والبرازيل) ، وتوصلت الدراسة الى أن هذه الدول استطاعت منذ الخمسينات فى ضوء النظام الاقتصادي العالمى من تبنى «سياسات احلال الواردات» فى بادئ الامر ، وتم التركيز بعد ذلك على «سياسات التصدير الموجهة» . كما سعت لاستقطاب الاستثمار الاجنبى المباشر ونقل التكنولوجيا المتقدمة لتحقيق مقومات التحول نحو التصنيع ، ثم الى مسيرة ظاهرة العالمية وتكوين الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا : تشير نتائج الدراسة ، الى أن سياسات وتجارب التنمية فى كل من أمريكا اللاتينية ، ودول غرب آسيا تعكس الكثير من ملامح العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع فى هذه الدول ، كما تؤكد أنه ليس من السهل فهم التقدم الاقتصادي دون تحليل العلاقة بين هذا التقدم والتنمية السياسية

والتي ارتبطت عموما بالنظام الاقتصادي العالمى . ذلك النظام الذى حد كثيرا من معالم وخطوات التنمية القومية، ولكن ذلك لا ينفى عدم الاهتمام بواقع ومكونات العلاقات الاجتماعية والمؤسسية النظامية الاخرى التى قد تتمايز من دولة لاخرى .

رابعا : فى نفس الوقت اكدت الدراسة على ان العلاقة بين السياسات القومية والمحلية والنظام الاقتصادى فى العالم لا يمكن تعميمها على دول العالم الثالث ، نظرا لوجود الفوارق والاختلافات الكبيرة بين طبيعة هذه الدول او التى اهتمت بها الدراسة ذاتها . ومازال هناك الكثير من التحديات التى تواجه بعض هذه الدول ولاسيما أمريكا اللاتينية ، مثل المكسيك وظروفها السياسية والمؤسسية القائمة والديون التى ترهق اقتصاديات كل من الأرجنتين والبرازيل كما اشرنا الى ذلك فى الفصول السابقة .

خامسا : ان العلاقة بين الدولة والمجتمع والسياسة فى دول غرب اسيا تتمايز عن دول أمريكا اللاتينية ، ولاسيما فى دول المجموعة الاولى التى تعد اكثر ديناميكية واتجاه الدولة او الحكومة نحو القطاع الخاص، واعطاء فرص كبرى ليكاثرت السوق الاقتصادى الحر ، وغير ذلك من السياسات الليبرالية . ومن ثم ، ان التناقض بين الدول النامية وسياساتها والنظام الاقتصادى العالمى ينعكس ايضا من خلال طبيعة المؤسسات النظامية الاجتماعية والاقتصادية ، وطبيعة الظروف السياسية والثقافية والجغرافية الاقليمية ، التى تسهم فى عمليات الاستفادة من مكونات النظام الاقتصادى العالمى لو تكون لها نتائج سلبية على سياسات التنمية الفعلية .

وجدير بالاشارة ، ان نوضح بإيجاز العلاقة بين النظام الاقتصادى العالمى والسياسة الاقتصادية فى مصر منذ بداية السبعينات . حقيقة ان هذه العلاقة تمتد جذورها الى بداية الخمسينات عند حصول مصر على استقلالها عام ١٩٥٢ . مع بداية حكم عبد الناصر ، فلقد تغيرت الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والتى ارتبطت كلية بطبيعة النظام التنمى الاقتصادى العالمى، حيث وجهت السياسة الاقتصادية المصرية نحو الاتحاد السوفيتى سابقا . وبعد مضى عقدين تقريبا لجأت مصر فى عهد السادات لتغيير السياسة الاقتصادية نحو النظام الاقتصادى العالمى السائد وهو الاتجاه الليبرالى ، وتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى (١٣) ، ولاسيما

بعد فترات من الكساد الاقتصادى ونتائج الحروب المستمرة على الاقتصاد المصرى . وبإيجاز ، يمكن القول ، ان تغيير السياسة الاقتصادية المحلية خلال عهدي عبد الناصر والسادات كان نتيجة لتأثير النظام الاقتصادى العالمى الخارجى بالإضافة الى مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية المحلية التى فرضت تضغوطا معينة منذ بداية الخمسينات وتكثيف هذه السياسات فى اطار النظام العالمى .

ومنذ بداية السبعينات اخذت السياسة الاقتصادية المصرية فى التشكيل والتعديل المستمر ، وهذا ما ظهر بالفعل خلال عقد الثمانينات والمفاوضات المصرية مع المنظمات والمؤسسات الاقتصادية العالمية التى تنعكس بوضوح مدى تأثير النظام الاقتصادى العالمى الجديد . فتبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ودعوة الاستثمار الاجنبى والشركات متعددة الجنسيات ، الى سياسات إلغاء الدعم الحكومى ، ورفع مستويات الاسعار على المستويات المحلية ، والتحسين التدريجى او النسبى للأجور ، وتقلص نشاط القطاع الحكومى وإلغاء سياسات التأميم والإصلاح الزراعى . وجدولة الديون وغير ذلك من اجراءات اقتصادية وتنظيمية ومؤسسية متعددة جاءت جاءت نتيجة لضغوط النظام الاقتصادى العالمى او مؤسساته المتعددة مثل البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، والمؤسسات النقدية العالمية الأخرى . علاوة على ذلك ، نلاحظ أيضا طبيعة توجيه المساعدات الاقتصادية الحكومية الرسمية ، التى تحصل عليها مصر ولاسيما من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة تركّز أيضا على إقامة مشروعات معينة ومحددة . حقيقة ان معظمها يحقق سياسات واستراتيجيات التنمية ، الا أن كثيرا منها أيضا موجهة لأغراض اقتصادية وسياسية للدول المانحة أو المساعدة . وبإيجاز ، يمكن القول ان السياسات الاقتصادية المحلية تتأثر عموما بنوعية النظام الاقتصادى العالمى الجديد وهذا ما ظهر واضحا من خلال الإشارة السابقة الموجزة للسياسات الاقتصادية فى مصر منذ بداية الخمسينات وحتى الوقت الحاضر .

٤ - الدور الجديد للمنظمات الاقتصادية العالمية .

أشرنا فيما سبق لتطور ظهور النظام الاقتصادى العالمى ، والذى تمت جذوره نشأته التاريخية الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث سارعت الدول الكبرى الاقتصادية آنذاك للسعى لتحديد المعالم الدولية الاقتصادية

والعلاقات المتبادلة بين دول العالم فى اطار فترة ما بعد انتهاء الحرب مباشرة وكان ذلك فى بريتون عام ١٩٤٤ . ولكن مع زيادة قوة الدول النامية ولاسيما بعد الخمسينات طرحت قضايا النظام الاقتصادى العالمى على مسرح منظمة الامم المتحدة ، وبالفعل حددت مؤتمرات «الانكثاذ» الاولى فى عام ١٩٦٤ ، ضرورة تنظيم مكونات النظام العالمى كما نرىنا لانهم مبادئه الاساسية سابقا . ولقد وضعت استراتيجيية للتنمية الاقتصادية والصناعية للمجتمع الدولى واعتبر العقد الاول للتنمية (المستينات) والثانى (المبعينات) والثالث (الثمانينات) والرابع (التسعينات) وهدفت هذه الاستراتيجيات لزيادة حجم مساهمة الدول النامية فى الانتاج الصناعى العالمى بواقع ٢٥٪ حتى عام ٢٠٠٠ .

وقبل الاشارة الى تحليل اسهامات علماء الاجتماع الاقتصادى حاليا وتقييم ادوار المنظمات الاقتصادية العالمية ولاسيما البنك الدولى، وصندوق النقد العالمى . يجب أن نوضح أيضا ، أن هناك عدد من المنظمات (١٤) العالمية التابعة للأمم المتحدة التى تقدم مساعدات متنوعة للول الصناعية مثل منظمة التنمية الصناعية (يونيدو) (UNIDO) ، ومقرها فينا ، وتركز هذه المنظمة أنشطتها التى انشئت عام ١٩٦٧ على مساعدة البلدان النامية فى القطاع الصناعى وتطوير مجالات التعاون الدولى الصناعى . كما تأسست عام ١٩٤٥ منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) (FAO) ومهمتها جمع المعلومات ودراسة البيانات اللازمة لتطوير مجالات الانتاج الزراعى ومساعدة الدول النامية فى مجال الغذاء . كما تأسس عام ١٩٦٩ فى جنيف منظمة العمل الدولية (ILO) ، التى تهتم بقضايا العمل والعمال وتحسين الظروف الفيزيكية والمعيشية للعمال والقضايا الدولية فى هذا المجال . وفى عام ١٩٤٦ انشئ فى باريس منظمة التعليم والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO) ، التى تسهم فى تطوير روابط التعاون الثقافى والعلمى فى الدول النامية ، والاهتمام بتحديث برامج التعليم المختلفة . بالإضافة الى ذلك توجد بعض المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة الاخرى مثل منظمة حماية البيئة (يونيبي) والمنظمة البحرية الدولية (ايمو) .

ويلاحظ عموما على هذه المنظمات أنها تتميز بنوع من التكافؤ بين أعضائها من ناحية التصويت ، بخلاف بعض المنظمات الاخرى أو مجلس الامن على سبيل المثال . كما تتركس أحياسا جهودها لخدمة أهدافها

الاساسية للتنسيق بين الجهود الدولية فى مجالاتها المتخصصة . ولكن بالطبع ، تتأثر هذه المنظمات بنوعية السياسات الخارجية أو النظام الاقتصادى العالمى أيضا ، وهذا ما حدث على سبيل المثال أثناء سنوات الحرب الباردة وبالتحديد بداية الثمانينات ، فلقد انسحبت الولايات المتحدة من تقديم المساعدات الى اليونسكو وتبعها فى ذلك بريطانيا بحجة أن الاتحاد السوفيتى سابقا سيطر على توجيه مجالات التعاون الدولية بها ، ولتنفيذ أغراضه السياسية للخارجية ولاسيما فى دول العالم الثالث والدول الاشتراكية .

أما المنظمات الاقتصادية العالمية (الغير تابعة للامم المتحدة) والتي تلعب دورا رئيسيا فى الوقت الحاضر فى تشكيل أنماط وسياسات النظام الاقتصادى العالمى الجديد فهي : (١٥)

• أولا : البنك الدولى للإنشاء والتعمير World Bank .

ثانيا : صندوق النقد الدولى (IMF) International Monetary Fund .

١ - تأسس البنك الدولى فى مؤتمر بريتون عام ١٩٤٤ ، وقامت بتأسيسه مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى وتمتلك الولايات المتحدة وحدها حوالى ٢٠.٨٪ من جميع الاصوات مما يخول لها حق الفيتو فى هذا البنك ومنذ بداية الثمانينات صار أكثر من ٤٠٪ من أجمالى الاصوات مركزا لخمس دول وهى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، والمانيا ، وفرنسا ، واليابان . وتتميز القرارات بأغلبية أربعة أخماس الاصوات ، وحسب قواعد البنك لا بد أن يكون المدير مواطن امريكى ، كما يقع مقر البنك فى واشنطن . وعموما يتصف البنك الدولى بأنه مؤسسة مساهمة وسيطة بين مصادر وأصحاب رأس المال والمستدينين أو المقرضين من هذا البنك . وتشتري البنوك المركزية فى هذه الدول ٣٠٪ ، أما الباقى من رأس المال فيباع فى الاسواق المالية . كما بلغت جملة اسهامات دول الاوبك (المصدرة للبترول) ٢٠٪ من رأس المال .

كما لا تتركز أنشطة البنك الدولى فى تقديم القروض المالية بقدر ما يسهم أيضا فى اجراء الدراسات اللازمة لوضع خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية ، ويقدم التوصايا المتعددة والحلول المقترحة بشأن المشكلات الاقتصادية فى الدول النامية . كما أسهم البنك فى تأسيس بعض البنوك

التنموية الإقليمية في عدد من الدول النامية . وفي عام ١٩٦٠ نشأت بعض اللجان والروابط بين البنك والدول النامية ، بشأن تقليل فوائد القروض وتقديم تيسيرات ائتمانية أكبر للدول الأقل نمواً أو تطوراً .

٢ - وأنشئ صندوق النقد الدولي أيضا عام ١٩٤٤ ولكنه بدأ نشاطه عام ١٩٤٧ وتقريباً تسيطر عليه نفس دول البنك الدولي كما تتمتع الولايات المتحدة أيضاً بحق الفيتو ، ويهدف الصندوق عموماً لتقديم قروض قصيرة الاجل لدعم ميزان المدفوعات في الدول الاعضاء ويعمل على استقرار العملة بها . كما توزع نسب اسهامات الصندوق وفقاً لأهمية الاعضاء من الناحية الاقتصادية وجملة مشاركتهم في رأس المال ، وعموماً تحصل الدول الرأسمالية المكونة للصندوق على نحو ٨٠٪ لخدمة تحسين ميزان مدفوعاتها في مقابل ٢٠٪ من الدول النامية الأخرى المساهمة في رأس المال . كما قد ظهرت اتهامات وانتقادات متعددة لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقديمهما قروض مجحفة الفوائد وقصيرة الاجل ، كما تتدخل كثيراً في الشؤون الداخلية والسيادة القومية للدول النامية ، وبعيداً عن مجالات اختصاصاته وهذا ما سوف نوضحه فيما يلي حسب نتائج بعض دراسات علماء الاجتماع الاقتصادي الحديثة .

وفي إطار اهتمامات علم الاجتماع الاقتصادي بمجال سوسيولوجيا الاقتصاد العالمي ، اهتم عدد من الباحثين في السنوات الأخيرة ، بدراسة بعض المؤسسات والتنظيمات المالية العالمية ، ولاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (١١) . وتعد دراسة فرد بلوك F. Block إحدى تلك الدراسات التي عالجت النشأة التطورية لسكل من البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، وذلك في إطار تحليله للسياسات النقدية والائتمانية للولايات المتحدة . ولقد توصل الى عدة نتائج هامة من أهمها أن الولايات المتحدة انفقت أموالاً طائلة لخلق النظام الاقتصادي العالمي ، وذلك بهدف وضع الضمانات الكافية لتسويق منتجات الولايات المتحدة في الأسواق العالمية . كما هدفت أيضاً ، بتقليص الرغبة الأوروبية من انشاء ما يعرف بالرأسمالية الوطنية National Capitalism . ومن ثم فإن الهدف الاساسي من انشاء البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي هو تنفيذ السياسات الامريكية وانفتاح الاقتصاد العالمي . كما توصلت الدراسة أيضاً ، أن سياسة صندوق النقد الدولي تهدف لمنع الدول الأخرى من تنظيم معدلات عملاتها الخاصة ،

والتبادل التجارى بصورة أفضل ، بينما يهدف البنك الدولى لتمويل واعادة بناء الصناعة الاوروبية بصورة تمنح من انشاء الرأسمالية الوطنية.

كما اجريت أيضا لورانس شوب L. Shoup بعض الدراسات لدراسة كل من البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، وتوصلت أيضا الى أن الهدف من انشائهما كان لتحقيق السياسة الامريكية مع نهاية الاربعينات ، ووضع ملامح النظام الاقتصادى العالمى الجديد . وتتأثر عمليات لصحفر القرارات الهامة بمدى نفوذ جماعات النفوذ والضغط ، التى توجد فى كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، اللذان يركزان اهتمامتهما من أجل تقوية نفوذ لامبراطورية الامريكية الاقتصادية فى الخارج ، ولاسيما التجارة الدولية ، لتشمل كل من الدول الاوروبية ، والمستعمرات السابقة ، والصين ، واقليم جنوب غرب آسيا . وبايجاز ، توصلت الدراسة ، الى أن اهداف واستراتيجيات البنك الدولى وصندوق النقد ، يركز عامة لتحقيق السياسات الخارجية الامريكية بعيدا عن النظريات الكينزية والرأسمالية الاخرى .

بالاضافة الى هاتين الدراستين السابقتين ، فلقد اجريت عدة دراسات اخرى من قبل علماء الاجتماع الاقتصادى على كل من البنك الدولى وصندوق النقد وأيضا على بعض المنظمات المالية الاخرى التابعة للبنك الدولى (هيئة التمويل الدولية ، ومؤسسات التنمية الدولية) ، ولقد اشارت نتائج بعض لدراسات الى بعض الايجابيات الناتجة لتمويل هذه المنظمات سواء للدول النامية والمتقدمة ولاسيما القروض طويلة الاجل وتحسين ميزان المدفوعات . ولكن اشارت أيضا بعض الدراسات لعدة انتقادات متعددة لانشطة البنك الدولى ، ومن أهم هذه الدراسات دراسة هيتز Hayter وبير Payer ، وماكلير Makler ، وود Wood ، وماير Meyer وهاولى Hawely ، وهرشمان Hirschman وآخرون . وهذا يعكس بوضوح ، كيف أصبحت التنظيمات والمؤسسات المالية العالمية مجالا هاما للدراسة والتحليل للباحثين فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى ، خاصة عند تركيزهم فى السنوات الاخيرة على تقييم دور هذه التنظيمات الاقتصادية العالمية وتحليلهم لطبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . ولاسيما بعد أن تزايدت حدة الانتقادات لدور هذه المنظمات فى تطوير النظام الاقتصادى العالمى بما يحقق اهداف التنمية الفعلية وبالاخص فى الدول النامية ،

فالبانك الدولي على سبيل المثال (١٧) «لا يمنح قروضا للدول التي لم تستطع دفع ديونها الخارجية» ، أو التي تتعامل بصورة أفضل مع الممتلكات الاجنبية أو عقد الاتفاقيات الاقتصادية على الشركات العالمية . وإذا أرادت أى دولة أن تحصل على قروضا من صندوق النقد الدولي يجب عليها أن تتخلص من أنشطة القطاع العام ، وتظهر ترحيبا أكثر للمستثمرين الاجانب ، وتلغى الدعم على الاسكان والغذاء ، وإذا أرادت أى دولة أن تتحدى البنك الدولي وصندوق النقد ، يجب أن تتأكد أن مصيرها المقاطعة التامة من اسواق المال العالمية» .

بإيجاز ، تلك اشارة مختصرة لتقييم الادوار الجديدة لبعض المنظمات والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية ، والتي ظهرت فى اطار نشأة النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وكيف ارتبطت هذه المنظمات بتحقيق اهداف واستراتيجيات هذا النظام ، واصبحت عموما أحد المجالات الهامة للحدیفة فى مجال علم الاجتماع الاقتصادى كغيرها من المجالات الاخرى ، ولاسيما أيضا أنماط التعاون والتكامل التي ظهرت فى العقود الاخيرة لتعكس بوضوح المظاهر المتعددة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد وهذا ما سنعالجه حاليا .

٥ - التعاون والتكامل الاقتصادى العالمى .

يعكس تحليل مجال الاقتصاد العالمى الجديد الكثير من الظواهر الناتجة عن هذا الاقتصاد ، ولاسيما خلال النصف الاخير من القرن الحالى ، فلقد كان لتأثير التغيرات الدولية الاقتصادية المتعددة نتائج متباينة على كل من الدول المتقدمة والنامية وطبيعة المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ، وحركة التجارة الدولية ، والتصنيع وحجم الصادرات والواردات ، وتغير أنماط البناءات الاقتصادية التقليدية ، ووضع مجموعة من القواعد والتعريفات الجمركية والاتفاقيات الدولية والإقليمية . كما كان لظهور وانتشار الشركات متعددة الجنسيات واتساع عمليات نقل التكنولوجيا وانتشاء المناطق التجارية والصناعية الحرة ، وغير ذلك من مظاهر متعددة أخرى تعبر بوضوح عن طبيعة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

علاوة على ذلك ، تعد عملية التعاون والتكامل الدولى والإقليمى من أهم العمليات ، التي ظهرت نتيجة لتغير الانماط الاقتصادية سواء التي كانت موجودة فى القرن التاسع عشر أو خلال النصف الاول من القرن

الحالي . ولقد ظهرت عمليات التعاون والتكامل الاقتصادي الدولي ، بالاستفادة من المفاهيم الجديدة والمرتبطة بما يسمى بالتقسيم الدولي للعمل والتخصص الحديث . ويظهر ميكانزمات الصراع والمنافسة والاحتكار وغير ذلك من متغيرات السوق الاقتصادي العالمي ، وهذا ما عبر عنه الحروب الاقتصادية سواء بين الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان أو الولايات المتحدة وأوروبا واتفاقية (الجلت GATT) ، بالإضافة الى وجود الصراع بين دول الشمال والجنوب ، الذي أخذ يأخذ أبعاداً متعددة تختلف مظاهره عن الصراع الاستعماري وتكوين الثروات في ضوء متغيرات النظام الدولي الجديد .

ومن ثم ، يمكن القول بأن عمليات التعاون والتكامل الاقتصادي العالمي جاءت نتيجة حتمية للنظام الاقتصادي العالمي وتعكس اساليب التقارب المتبادل ، وتكيف الأوضاع والظروف الاقتصادية لعدد من الدول وإنشاء اتحادات تكاملية تعاونية ، تركزها من أجل زيادة الانتاج والدخل القومي والاقليمي . وهذا ما يفسر وظيفة التكامل الاقتصادي العالمي ، للعمل على زيادة الانتاج وحجم الصادرات والنمو الاقتصادي ، بالإضافة أيضاً لخلق نوع من المؤسسات الانتاجية والتجارية الاقتصادية الأكثر كفاءة واستقراراً لخدمة الاهداف القومية والمحلية . وبإيجاز ، إن عمليات التكامل الاقتصادي العالمي International Economic Integration ترتبط بصورة مباشرة بظروف الاوضاع الخارجية للنظام الاقتصادي العالمي (١٨) .

حقيقة . ان تراث التعاون والتكامل الاقتصادي يوضح مدى اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع ، بنوعية الآثار المترتبة على هذه العمليات في تطوير وتحديث استراتيجيات التنمية العالمية ولاسيما في الدول النامية . لقد ظهرت نظريات متباينة حول التكامل الاقتصادي واهدافه ، حيث توجد النظريات الاقتصادية الكلاسيكية المتباينة سواء كانت رأسمالية ليبرالية أم اشتراكية ولاسيما خلال عقد الخمسينات والستينات (١٩) . كما تعكس المؤشرات العالمية العديد من التجارب الواقعية لعمليات التعاون والتكامل الدولي والتي يصعب علينا تحليلها كلية في الوقت الراهن ، بقدر ما نشير الى أن هذه العمليات جاءت لتتكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة التي أقرزها على الساحة العالمية النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

بالإضافة الى ذلك ، ان عمليات التعاون والتكامل بين البلدان النامية تتميز بعدة خصائص عند اجراء بعض جوانب المقارنة لنفس العمليات في الدول المتقدمة . وهذا بالفعل ما تعكسه الشواهد العالمية لدول العالم الثالث ، ولاسيما ان عمليات التكامل والتعاون في هذه الدول الاخيرة نابعة لتحقيق اهداف التنمية وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي . كما ترجع اسباب ظهورها الى رغبة الدول النامية في تغيير أنماط تقسيم العمل الدولي ونتائج غير المتكافئة في صالح هذه الدول . من ناحية أخرى ، تظهر عمليات التعاون والتكامل بين الدول النامية ، مستويات مختلفة بين الدول من حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي ، والسياسات الاقتصادية غير المتماثلة . فبعض هذه السياسات تأخذ طابعا تقدما وديموقراطيا ، والاخر يلجأ الى الاتجاهات الديموقراطية البرجوازية ، وثالث يأخذ طابع مناهض للرأسمالية وهكذا - وحسب احصاءات (٢٨) الامم المتحدة في منتصف الثمانينات ، يوجد في العالم الثالث ٣٣ منظمة اقتصادية عامة ، ٤٤ جماعة اقتصادية تجارية اقليمية ، و ٣٠ رابطة لمنتجي البضائع ، و ٨ اتفاقيات للمدفوعات والمقايضة ، و ٥ اتفاقيات للقروض . ولقد شاركت في هذه الانماط لعمليات التعاون والتكامل ١١٧ دولة من الدول النامية ، بهدف زيادة وتوسيع سجل التعاون بينها ، وتطوير اقتصادياتها والتجارة الدولية بينها ، وهذا ما يفسر في الواقع عملية تشجيع علاقات دول الجنوب - بالجنوب في السنوات الاخيرة .

وتشير بعض الاحصاءات الهامة عن مدى تأثير عمليات التعاون والتكامل الاقتصادي خلال السبعينات بين الدول النامية ، وزيادة حجم الصادرات والتجارة الدولية بصورة عامة . فلقد ارتفع نصيب مشاركة الدول النامية في حجم الصادرات بينها في عام ١٩٧٠ من ١٩ر٨٪ الى ٣١ر٩٪ عام ١٩٨٦ . كما بلغ اجمالي نسبة مساهمة هذه الدول (النامية) في حجم الصادرات العالمية خلال هذه الفترة من ٢٣ر٥٪ الى ٢٦ر٩٪ . فبرغم من قلة هذه النسبة بالطبع بالنسبة للدول المتقدمة الاخرى ، لا انه يمكن ملاحظة ان حجم اسهمات الدول النامية قد تضاعف تقريبا من ١٩٧٠ - ١٩٨٦ ، وهذا يعكس زيادة حجم الانتاج الصناعي والصادرات الصناعية للدول النامية . كما تشير احصاءات عام ١٩٩٢ ، ان حجم قيمة الصادرات العالمية للدول النامية ارتفع من ٤٥٢ بليون دولار عام ١٩٨٦ ، الى ٨٤٦ بليون

جولار عام ١٩٩١ (أى تضاعف تقريبا نسبة اسهامات الدول النامية خلال هذه الفترة) . علاوة على ذلك ، فـلقد ارتفع زيادة المعدل السنوي للصادرات من ٢٢ر عام ١٩٨٣ الى ١٠ر١ عام ١٩٩١ (٣٣) . وهذا يؤكد عموما على تزايد ثمار ونتائج عمليات التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول النامية وارتفاع نسبة اسهاماتها فى حجم الصادرات العالمية .

وفى اطار تحليلنا الموجز لعمليات التعاون والتكامل للاقتصاد العالمى تشير باختصار الى اهم اتحادات ومنظمات التعاون الاقليمى التى ظهرت فى ظل النظام الاقتصادى العالمى وهى :

١ - السوق الاوروبية المشتركة European Economic Community
انشئت عام ١٩٥٧ بين ست دول اوروبية وهى (فرنسا ، المانيا الغربية ، بريطانيا ، والدنمارك ، وايرلندا ، واليسونان ، واسپانيا) . وتسمى للانضمام حاليا كل من النمسا والبرتغال . ولقد دخلت هذه السوق فى علاقات اقتصادية متعددة سواء مع الدول النامية والغربية عامة .

٢ - المجلس الاقتصادى للمساعدة المتبادلة (COMECON) سابقا ،
وتأسس هذا المجلس كرابطة اقتصادية عام ١٩٤٩ يضم الاتحاد السوفيتى سابقا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، والبانيا ، وبلغاريا ، ورومانيا . ولقد تطور هذا المجلس على عدة مراحل ، وتعاون أيضا مع بعض البنوك والمنظمات الاقتصادية الدولية ، الى أن انفى فى ضوء انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية مؤخرا .

٣ - منطقة التجارة الحرة فى امريكا اللاتينية (LAFTA) واقيمت عام ١٩٥٦ وتضم الارجنتين ، وبوليفيا ، والبرازيل ، وشيلي ، وبارجواى وبيرو ، وأرجواى . وتركز هذه المنطقة على وجود اتفاقيات محدودة لازالة الرسوم للجمركية والقيود التجارية ، وزيادة حجم الصادرات والواردات وتشجيع سبل التعاون الاقتصادى بين دول المجموعة .

٤ - السوق العربية المشتركة ، وقع على هذه السوق عام ١٩٦٤ عدد من دول وهى مصر ، وسوريا ، والعراق ، والأردن ، والكويت ، وانضم اليها السودان واليمن (٣٣) . وكبرت بنود هذه السوق لزيادة سبل التعاون الاقتصادى بين الدول العربية ولكن للأسف لم تأخذ هذه السوق حيز التنفيذ والنشاط كغيرها من المنظمات الاقتصادية الاقليمية . وهذا ما ينطبق أيضا

على اتفاق مصر ، والاردن ، وسوريا في نهاية الثمانينات . وان كنا نلاحظ
بعض إجراءات تنفيذ سوق اتحاد دول المغرب العربي ونأمل أن يسهم في
علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي ويخرج الى حيز الوجود .

٥ - مجلس التعاون الخليجي ، انشئ هذا المجلس عام ١٩٨٥ ،
ليضم كل من السعودية ، والكويت ، وسلطنة عمان ، وقطر ، والبحرين .
ويتخذ هذا المجلس أهدافا سياسية واقتصادية (واجتماعية الى حد ما)
من أجل تطوير سجل التعاون والتكامل بين الدول العربية الخليجية كما
تزايدت علاقاته الدولية مع السوق الأوروبية وغيرها من المنظمات العالمية
الأخرى .

٦ - منظمة دول جنوب شرق آسيا (اسيان) وتجمع هذه المنظمة كل
من أندونيسيا ، وتايلاند ، والفلبين ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وبروناي .
ولقد كرست هذه المنظمة جهودها لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية
وزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول هذه المجموعة والدول
الناحية الأخرى . وعموما تعد من أهم المنظمات الاقتصادية نشاطا في
الوقت الحاضر .

وبالإضافة الى تلك المنظمة السابقة ، توجد منظمات أخرى في الدول
النامية مثل رابطة (الاند) في أمريكا اللاتينية ، بين دول شرق آسيا ، وبين
الدوليات المتحدة وكندا والمكسيك ، وأيضا « منظمة الاوبك » وغيرها من
المنظمات الاقتصادية التي ظهرت في العقود الماضية وتعتبر نتاجا حقيقيا
لما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

وأخيرا ، ان دراسة مظاهر التعاون والتكامل الاقتصادي تعد من
المظاهر الحديثة التي يجب الاهتمام بها من قبل علماء الاقتصاد والاجتماع
والتي يمكن أن تكشف عنها المزيد من نتائج الدراسات المستقبلية التي يجب
أن تهتم بها يعرف « بالدراسات المقارنة للاقتصاد السياسي العالمي » في
الوقت الراهن . وهذا بالفعل ما نادى به بعض الباحثين المهتمين بعلم
الاجتماع الاقتصادي في إطار تطويرهم لمجالات البحث والدراسة لما يعرف
بسميولوجيا الاقتصاد العالمي .

خاتمة :

توضح التحليلات السابقة حول مجال سوسيولوجيا النظام الاقتصادي

العالمى الجديد ، عن مدى أهمية هذا المجال الحديث فى إطار اهتمامات علم الاجتماع الاقتصادى فى السنوات الاخيرة . ذلك النظام الذى تظهر آثاره المتعددة على نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المخفية وتوجيهها نحو المتطلبات العامة التى تفرض من قبل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . حقيقة ، ان الجذور التاريخية للنظام الاقتصادى الدولى قد ترجع الى عقود عديدة مضت . ولكن بالطبع يوجد تباين ففى بين هذا النظام الحديث والنظم التقليدية السابقة ، وانطلاقا من هذا الرأى نجد كثيرا من علماء الاجتماع الاقتصادى كغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية الاخرى يتطلعون لتحديد اطر نظرية بديلة جديدة تختلف عن النظريات التى ظهرت خلال النصف الاخير من القرن الحالى ، تلك النظريات التى يطلق عليها « بنظريات النظام العالمى » . بايجاز ، يجب بذل الجهود من أجل التركيز على ضرورة بلورة هذه النظريات بصورة افضل لفهم واقع النظام الاقتصادى العالمى المتغير ولاسيما فى السنوات الاخيرة .

علاوة على ذلك ، لقد كشفت اهتمامات هذا الفصل عن البدايات الاولى لظهور النظام الاقتصادى العالمى ونوعية القوى الدولية الكبرى التى سعت للتخطيط من أجل وضع استراتيجيات عالمية مستقبلية ، وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولكن منذ بداية الخمسينات شهد العالم العديد من التغيرات فى بناءات القوى الاقتصادية والسياسية الدولية ، كان من أهمها تشكل قوة دول العالم الثالث وظهور الحرب الباردة ، واختفاء القوى العالمية الكبرى (الاتحاد السوفيتى سابقا) ، وزيادة مظاهر صراع الشمال والجنوب ، والجنوب مع الجنوب أيضا حول الكثير من الموارد والحدود الإقليمية والسياسية . ولكن بالرغم من ذلك ، نجد ان طبيعة النظام العالمى الجديد قد أفرز مظاهر أخرى ، للتعاون والتكامل الاقتصادى العالمى والإقليمى ، تلك المظاهر التى تكشف بوضوح عن عدم الرضا من الخلل فى النظام الاقتصادى العالمى ، ولاسيما بين دول العالم الثالث ، ومشكلاتها المخزنة سواء مع التنمية والتخلف ، ومع الدول المتقدمة والديون وغيرها .

من ناحية أخرى ، لقد تعددت نوعية المؤسسات والمنظمات العالمية سواء التابعة للامم المتحدة أو التكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية

الأخرى ، وتباينت طبيعة هذه المؤسسات حسب أهدافها واستراتيجياتها
التي وضعت من أجله وهذا ما ظهر على سبيل المثال في البنك الدولي ،
وصندوق النقد العالمي • وبايجاز ، ان الحاجة مازالت ماسة لاجراء المزيد
من البحوث والدراسات اللازمة من أجل فهم واقع النظام الاقتصادى العالمى
الجديد والتوقعات المستقبلية لهذا النظام خاصة ونحن على مشارف القرن
الجادى والعشرين •

الهوامش والمراجع :

١ - للمزيد من التفاصيل حول هذه الدراسات وتقييمها للنظريات السوسيولوجية - الاقتصادية التقليدية التي ظهرت خلال هذا القرن يمكن الرجوع الى :

— Evans, P. & J. D. Stephens, "Development and The World Economy" in N. Smelser Hand Book of Sociology, California; The SAGE, 1988, p. 739-746.

— Hoogreit, A. M., The Third World in Global Development, London : The Macmillan press, 1992, Chap. (4) pp. 120-148.

(2) Ibid., p. 122-124.

(3) Chase-Dun, C., Global Formation : Structure of The World Economic, Cambridge : MA : Basil Blackwell 1989.

٤ - يجد القارئ مزيداً من التحليلات حول هذه النظرية في المراجع التالية :

— Wallerstein, I., The Modern World System Vol. (1) & (2), N. Y. : Academic Press, 1980.

— Wallerstein, I., The Politics of The World Economy : The State The Movements and Civilization, Cambridge : Cambridge, Univ. Press, 1984.

٥ - انظر على سبيل المثال المراجع التالية :

— ج. هـ.سون وم. هرنر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ترجمة طه منصور ومحمد عبد الصبور ، الرياض ، دار المريخ ، ١٩٨٧ ، الفصل العشرون ، ص ٦٧٥ - ص ٦٨٥ .

— ايليا حريق ، العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بيروت دار الشروق والغرب ، ١٩٨٣ ، ص ١٤ - ١٨ .

٦ - ج. ن. كلوتسكوفسكي ، اقتصاد البلدان الغنية والفقيرة ، دمشق : دار التقدم ، ١٩٩٠ ، ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

٧ - للمزيد من التفاصيل ارجع الى :

— على ضاهر الطفيلي ، السياسة الاقتصادية الدولية : وظيفتها وتنظيماتها ، بيروت : دار الكتاب الحديث ١٩٨٧ ص ١٩ - ٢٣ .

- ٨ - انظر ، ج . كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ص ٣٣١ - ٣٣٦ ، وايضا
ج . هنسون ، مرجع سابق ، ص ٦٨٠ - ٦٩٠ .
- ٩ - للمزيد من التحليلات حول استراتيجيات التنمية الصناعية العالمية
للدول النامية خلال ما سمي بـعقود التنمية الثلاث (المستينات -
السبعينات والثمانينات) ارجع الى :
- Bos, H. C., "The Role of Industry and Industrial Policies in The
Third Development Decade" *Industry and Development* No.
(5), (U. N. Publications) 1980, 4-5.
- (10) Krasner, S., *Structural Conflict : The Third World Against Glo-
bal Liberalism* : Berkeley : Univ. of California Press, 1985.
- (11) Cumings, B. "The Origins of The development of The Northeast
Asian Political Economy : Industrial Sectors, Product Cycles and
Political Consequences" *International Organization* (38), 1984, pp.
1-140.
- (12) Gereffi, G., *International Economics and Domestic Policies*" in
A. Martinelli & N. Smelser, (ed.) *Economy and Society Current
Sociology*, Vol. (39) No. 2/3, 1990, pp. 231-258.
- ١٣ - للمزيد من التفاصيل حول سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر انظر
للباحث :
- Abdelman, A., *The role of Multinational ... Op. Cit., Chap. (1).*
- ١٤ - ارجع على سبيل المثال الى المراجع التالية :
- ج . كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ - ١٣٨ .
- ١٥ - المرجع السابق ص ١٣٩ - ١٤٢ ، وايضا ، الطفيلى ، مرجع
سابق ص ٢٢١ - ٢٣٠ .
- ج . هندرسون ، مرجع سابق ، الفصل (٢٤) ، (٢٥) ص
٧٧١ - ٨٣٥ .
- (16) Swedberg, R., "International Financial Networks and Institutions"
in A. Martinelli, & N. Smelser, *Op. Cit.*, pp. 273-77.
- (17) *Ibid.*, pp. 274-75.
- (18) U. N., *World Economic Survey* 1991, U. N, N. Y. : 1992 pp. 142.
- ١٩ - توجد تحليلات هامة حول عمليات التكامل والتعاون الاقتصادى
الدولى والاقليمى والعربى بالاضافة الى تحليل التراث النظرى

وتعريفات متعددة لهذه العمليات ، ومدى ارتباطها بنظرية التجارة الدولية ، والنمو الاقتصادى وغيرها فى المرجع التالى :

— محمد محمود الامام «التكامل الاقتصادى : الاساس النظرى والتجارب الاقليمية مع الاشارة الى الواقع العربى» أعمال المؤتمر العلمى الاول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية مايو ١٩٨٩ : بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية : ١٩٩٠ ، ص٢٢٣-٢٦١ .

٢٠ - انظر المرجع التالى :

— ج . كلوتشكوفسكى ، مرجع سابق ، ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

(21) Sewell, J. W. & S. K. Tucker (ed.) Growth, exports and Jobs in a changing World Economy : A genda 1988 (New Burnswick, N. J. : Transaction Books, 1988, Table A. 7.

(22) N. U., World Economic Survey 1991, Op. Cit., p. 50, (Table 111-1).

٢٣ - على الطنبلى ، مرجع سابق ، ص ٣٩ - ٦٦٠ .

كما نلاحظ أيضا ، ان هناك منظمات اقتصادية اقليمية واجهت صعوبات متعددة وفشلت مثل السوق العربية المشتركة ، مثال ذلك منظمة التعاون الاقتصادى الاقليمى التى تضم تركيا، وايران، وباكستان .

